

أسواق العمل الخليجية وتوقعات العودة

المشاركون

د . محمد العوض جلال الدين — د . أحمد محمد حمد
د . باقر سليمان النجار — د . عثمان الحسن نور
د . محمد عبد الهادى العكل — د . بشير حمدوش
د . حافظ شقير — د . عبد الله براده
د . عبد الرازق بالحاج زكرى




أسواق العمل الخليجية

وتوقعات العودة



أسواق العمل الخليجية وتوقعات العودة

المشاركون

د . محمد العوض جلال الدين
د . أحمد محمد حمد
د . باقر سليمان النجار
د . عثمان الحسن نور
د . محمد عبد الهادى العكل
د . بشير حمدوش
د . حافظ شقير
د . عبد الله براده
د . عبد الرازق بالحاج زكرى

المحتويات

صفحة

البحث الأول

أسواق العمل الخليجية
وتوقعات العودة

الدكتور محمد العوض جلال الدين

نظرة عامة

لن تمكننا المعلومات المتاحة من الاحاطة الشاملة بالظروف التي تمر بها اسواق العمل في الخليج وانعكاساتها على العمالة العربية غير المواطنة التي تعمل في تلك البلدان . من هنا رأينا ان نركز على بعض القطاعات والمجموعات المهنيـة التي يمكن تقديـر اتجاهـات الطلب عليها في الحاضر والمستقبل . وقبل ان نفعل ذلك يمكن تلخيص الاوضاع الراهنـة المتعلقة ببعض المهن والقطاعات كالتالي :

المهن الفنية والمهنية في قطاع الخدمات الصحية : وهي المهن التي لم يتراجع الـطلب عليها نتيجة الكساد الاقتصادي وربما يستمر هـذا الطلب أو يـتزايد خـلال السنوات المقبلة لاستمرار التوسع في الخدمات الصحية وتحسين نوعيتها ، ولقصور عرض العمالـة المواطنـة في غـالبية هـذه المهن وبخاصـة مهن الاطباء الاختصـاصيين ذوي الخـبرة الـطويلة في العمـل ومسـاعديهم من الفنيـين . وقد تـوسعنا في هـذا الجزء ليس فقط بسبب اهميتـه من جهة ، وانعكاساتـه على بلدان الارسـال العربيـة من جهة اخـرى، بل ايضـاً بسبب توافـر بعض البيانات والدراسات حول الخدمات الصحية في بلدان الاستقبال العربية .

الفئـة المهنية الثـانية تتعلق بـالمهن التعليمية خـاصـة التـدريس في مختلف المـراحـل التعليميـة وهنا سنجـد وضعاً مختلفـاً حيث يتوقـع تراجـع الطلب نتيجـة تباطؤ التـوسع في الخدمات التعليمية من جهة ، وقدرات المواطنين المتزايدة في إحلال المدرسين والاداريين في المهن التعليمية من جهة ثانية .

وبالنسبة الى مستقبـل العمالـة العربيـة الوافـدة في المهن الكتابيـة في القطاعـين العام والخاص ، يبدو ان فرصة هـذه العمالـة بدأت تضيق خصـوصاً في القـطاع الحكومي بسبب تقليص الانفاق وإمكانـات الاحلال . ويسـاهم الكساد الـذي يصيب القطاع الخـاص في تراجع الطلب عليها . غير ان الوضع هنا ربما يتوقف عـلى قضايـا اخرى تتعلق بمستـويات الاجـور وشروط العمل وفـرصة منـافسة العـمالة غـير العربيـة في هذه المهن كـذلك تلعب السياسات الحكومية دوراً مهماً ، حيث تتجه البحـرين مثلاً الى منـع استخدام الـوافدين في المهن الكتابية بما فيها المحاسبة ولمدة ثلاث سنوات [1] .

العمالة اليدوية الماهرة : وهنا لابد من تناول القضية بالنسبة الى مختلف القطاعات الاقتصادية ، ذلك أن الطلب قد يستمر في التراجع في بعض القطاعات ، كما هي الحال بالنسبة الى قطاع البناء والتشييد ، كما قد يظل ثابتا لقطاع الكهرباء والماء ، وربما يتزايد في قطاع الصناعات التحويلية . غير ان تزايده في هذه الحال الاخيرة ، ربما اعتمد ايضاً على مستويات الاجور التي يمكن ان تقبلها العمالة العربية وغير العربية الوافدة، حيث ان التوسع في الانشطة ذات الناتج القابل للتداول في السوق خاصة السوق العالمية، يتوقف على نفقات الانتاج التي قد تشكل الاجور جانباً مهماً منها . واذا كانت الاجور الخاصة بالعمالة المواطنة او العمالة الوافدة ، عربية كانت ام اوروبية أم آسيوية، غير مرتبطة بالانتاجية وتحتوي تالياً على عنصر تحويلي، فإنه من الصعب ان تستمر الاقطار النفطية في التوسع في الانشطة الانتاجية خصوصاً في الصناعات التحويلية التي يجد بعضها صعوبة بالغة في التسويق .

العمالة غير الماهرة : وهذه العمالة التي كانت تشكل نسبة عالية من إجمالي العاملين يتوقع ان تتراجع بسرعة شديدة خصوصاً في بعض قطاعات القطاع الخاص وفي مجالات البناء والتشييد خصوصاً . غير انه يلاحظ ان غالبية هذه العمالة هي اسيوية وستظل طاغية في بعض المهن خصوصاً تلك المتعلقة بالخدمة الشخصية للعائلات.وتعتبر مرونة إحلال العمالة المواطنة في هذه المهن ضعيفة جداً ان لم تكن معدومة وستظل كذلك كما ان مرونة احلال عمالة عربية وافدة ستظل ضعيفة ايضاً خصوصاً في ما يتعلق بخدم المنازل . وتتوقف مرونة الاحلال في قطاعات البناء والتشييد وكذلك في الفندقة والمطاعم والتجارة على استعداد العمالة العربية لتقبل اجور تقارب ما تقبل به العمالة الآسيوية . كذلك يتوقع في ظل الظروف الراهنة ان تنحسر العمالة غير الشرعية بسبب ضيق فرص العمل وتدني الاجور الذي لايغطي تكاليف التسلل . كما يتوقع عودة نسبة كبيرة من المقيمين في صورة غير شرعية طوعاً أو كرهاً[٢] .

وعموماً يمكننا تلخيص الوضع المتعلق بسوق العمل في الخليج منذ عام ١٩٨٣ وحتى الآن بمايلي :

وجد عدد كبير من الشركات والمؤسسات والدوائر الحكومية ان لديه عدداً كبيراً من العاملين يفيض عن حاجاته.مما ادى الى إنهاء عقود نسبة كبيرة من العاملين الوافدين .

عجزت شركات ومؤسسات كثيرة في غالبية البلدان الخليجية عن الوفاء بالتزاماتها القانونية في دفع اجور العاملين ولشهور عدة متصلة، الامر الذي ادى الى ظهور اضرابات عدة وتوقف عن العمل بصورة جماعية ، اضافة الى رفع العاملين شكواهم الى القضاء . ومع ذلك لم تستطع بعض الشركات تنفيذ الاحكام الصادرة بحق العاملين لديها .

قامت شركات عدة بتخفيض اجور العمال وتركت لهم خيار القبول بالأمر الواقع او ترك العمل، كما قامت شركات اخرى بل ومؤسسات ودوائر حكومية بوضع عقود عمل

جديدة تبدأ بنهاية عقود العمل السارية وتنخفض الاجور في العقود الجديدة بنسبة قد تصل إلى ٣٠ بالمائة بالنسبة الى الدوائر الحكومية وإلى مايقارب ٥٠ بالمائة بالنسبة الى القطاع الخاص، ويشمل ذلك الغاء بعض البدلات والامتيازات.

قام بعض الاجانب من مديري الشركات الخاصة بتحويل رؤوس اموالهم الى الخارج، ثم هربوا خارج البلاد تاركين العاملين معهم من دون تسوية لحقوقهم القانونية وفي هذا الصدد أيضاً كثر تحايل الصرافات الخاصة واستيلاؤها على تحويلات العاملين وتهريبها الى الدول الغربية بدلاً من تحويلها الى بلدان المنشأ.

ازدادت العطالة بصورة كبيرة ومتزايدة بين العمال الوافدين داخل بلدان الاستقبال العربية الامر الذي ادى الى انخفاض الاجور بصورة متواصلة.

انتهزت بعض المؤسسات الخاصة والمشتركة بل وبعض الاجهزة الحكومية والمؤسسات العامة تزايد نسبة البطالة وانخفاض الاجور لتقوم بإنهاء خدمة العاملين لديها، واستبدالهم بآخرين يقبلون بأجور قد تصل الى أقل من نصف أجور العاملين القدامى في هذه المؤسسات.

نكتفي الآن بإيراد هذه الملامح والظواهر عن اسواق العمل في الخليج، وسنتوسع في بعضها كما سنورد ملامح جديدة واحصاءات خاصة بالاستخدام والاجور والجنسيات وامكانات احلال العمالة المواطنة حينما نناقش بالتفصيل الاستخدام واسواق العمل في قطاعي التشييد والبناء والخدمات الصحية.

أولاً : قطاع الخدمات الصحية

يعتبر هذا القطاع على رأس القطاعات التي تعاني قصوراً في الطاقة البشرية المواطنة في كل البلدان العربية الخليجية . وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلت ومازالت تبذل لاعداد اكبر عدد ممكن من المواطنين في مختلف المهن الطبية والصحية الا ان نسبة المواطنين من إجمالي العمالة في القطاع الصحي ظلت متدنية ومتراجعة، بخاصة في البلدان التي توسعت في خدماتها الصحية خلال السنوات الاخيرة. ففي السعودية حيث انتشرت الخدمات الصحية في كل مناطقها تراجعت نسبة العمال السعوديين من حوالي ٢٦ بالمائة عام ١٣٩٥ هـ الى ١٨ بالمائة فقط عام ١٤٠١هـ -انظر الجدول رقم (١) - كما تراجعت نسبة الاطباء السعوديين من اجمالي الاطباء العاملين فيها من ٥,٦ بالمائة الى اقل من ٤,٦ بالمائة خلال الفترة نفسها.

وبالنسبة إلى الصيادلة ومساعديهم كان عدد العاملين في حدود ٦٧٠٠ صيدلي وفي عام ١٩٨١ شكل السعوديون ٢٠ بالمائة فقط منهم[٣] . وبارتفاع هذا العدد إلى أكثر من عشرة الاف بحلول عام ١٩٨٤ تدنت نسبة السعوديين الى حوالي ١٣ بالمائة فقط [٤]. وفي مهن التمريض، كانت نسبة الممرضين والممرضات السعوديين حوالي ١٠ بالمائة فقط عام

١٩٨٠ ، وظل عدد الطبيبات والممرضات والقابلات السعوديات محدوداً جداً رغم أن قطاع الخدمات الصحية هو من القطاعات التي يسمح للنساء بالعمل فيه، خصوصاً ان القيود الاجتماعية لاتسمح للاطباء الذكور بفحص وعلاج النساء (٥) في بعض المناطق.

إن السعودية تقوم بجهود متزايدة لتدريب الاطباء والفنيين والمهن المساعدة ، ولكن من الواضح انها لن تستطيع سد الاحتياجات المقدرة حتى نهاية هذا القرن على الأقل ، وتالياً فمن المتوقع ان يستمر الطلب على العمالة الاجنبية بصورة واسعة لعقدين مقبلين على الاقل. ويتوقع في ظل انخفاض عائدات النفط ، ان يستمر عدد كبير من الاطباء والفنيين العرب في مناصبهم إذا قبلوا تثبيت اجورهم النقدية او حتى انخفاضاً متوقعاً في الاجور الحقيقية ، كما يتوقع أن يتزايد الاعتماد على العمالة الآسيوية (بخاصة من الهند والباكستان والفيليبين) في المهن الفنية وفي مهن الصيانة والنظافة. كما سيستمر الاعتماد وإن كان بصورة اقل على الأوروبيين والامريكيين في مهن الادارة الصحية غير ان مثل هذا الاعتماد سيكون مكلفاً في الظروف الراهنة. والاتجاه الراهن هو اعطاء عقود ادارة المستشفيات لشركات سعودية، وهذه ستجد نفسها متجهة اكثر فأكثر نحو العمالة الآسيوية لتحل محل العمالة الاوروبية باهظة التكاليف.

جدول رقم (١)

نسبة السعوديين الى اجمالي العاملين

والاطباء في وزارة الصحة وجميع الاطباء في السعودية

بعض السنوات المختارة	١٣٩٥ ـ ١٣٩٦هـ	١٣٩٨ ـ ١٣٩٩هـ	١٤٠٠ ـ ١٤٠١هـ
مجموع العاملين في وزارة الصحة	٩٩١٩	١٣٠٣٣	١٤٩٤٦
نسبة السعوديين منهم (بالمائة)	٢٥,٦	٢٤,١	١٧,٨
مجموع الاطباء في وزارة الصحة	٢٢٧٥	٣٢١٢	٣٧٩٣
نسبة السعوديين منهم (بالمائة)	٦,٢	٥,٧	٤,٦
مجموع الاطباء العاملين في السعودية	٢٦٩٢	٣٨٧٢	٤٨٨٦
نسبة السعوديين منهم (بالمائة)	٦,٥	٥,٥	٤,٦

المصادر : السعودية ، وزارة المالية ، مصلحة الاحصاءات العامة ، الكتاب الاحصائي السنوي ، والنشرة الاحصائية «وزارة الصحة، ادارة الاحصاء».

وإذا انتقلنا من السعودية الى الكويت، نجد وضعاً قريباً للسعودية من حيث طغيان العمالة الوافدة في الخدمات الصحية، غير ان مستقبل هذه العمالة الوافدة ربما سيكون مختلفاً نوعاً ما، ذلك ان نسبة العاملين في المهن الصحية كافة بالنسبة الى اجمالي السكان تعتبر من اكثر النسب انخفاضاً في العالم، بل ان نسبة الأطباء الى السكان تعتبر مقاربة جداً للوضع في اوروبا والولايات المتحدة، حيث هناك طبيب واحد لكل ٦٥٠ نسمة في عام ١٩٨٥[٦]. واذا اكتفت الكويت بهذه النسبة المقبولة فإن احتياجاتها الاضافية من الأطباء والمهن الطبية المساعدة ستظل محدودة ومتنامية فقط مع النمو السكاني، وهو نمو قد يظل منخفضاً ومقارباً فقط لمتوسط النمو الطبيعي للمواطنين والوافدين، على الأقل، خلال فترة الانحسار الحالي في اسواق النفط العالمية.

غير انه على رغم التوسع في التعليم والتدريب في المهن الطبية، الا ان الكويت ستظل معتمدة على العمالة الوافدة، ولن تستطيع الوصول الى تغطية ٥٠ بالمائة من مجموع العاملين في الخدمات الصحية على المستويات كافة بحلول القرن الحالي. ويعطينا وصف الوضع الحالي صورة اكثر وضوحاً عن احتمالات المستقبل.

ففي مطلع عام ١٩٨٤ كان الكويتيون يشكلون ٢٠ بالمائة من جملة الاطباء و ١٩ بالمائة من الصيادلة وحوالى ٢٥ بالمائة من الفنيين و ٩ بالمائة فقط من الهيئة التمريضية و ٣٥ بالمائة من العاملين في الخدمات الصحية المساعدة. غير أن القطاع الصحي في الكويت مازال يعتمد بصورة رئيسة على العمالة العربية الوافدة: فالمصريون يشكلون حوالى ٤٠ بالمائة و ٤٣ بالمائة من جملة الأطباء والصيادلة على التوالي. وتبلغ نسبة الاردنيين والفلسطينيين حوالى ١٨ بالمائة من اجمالي عدد الاطباء و ٢٦,٥ بالمائة من إجمالي الصيادلة كما يشكلون ١٣,٨ بالمائة بالنسبة الى الخدمات الطبية المساعدة (انظر الجدول رقم (٢)). أما الآسيويون فيكونون أكثر من ربع إجمالي الفنيين ومايقارب نصف الهيئة التمريضية.

وعموماً يمكننا ان نلاحظ ان الكويتيين مازالوا يشكلون نحو خمس اعداد الأطباء والصيادلة. وتنخفض هذه النسبة عن ذلك. إذا اخذنا في الاعتبار ان بعض الاطباء العرب تحت التمرين لايدخلون في الاحصاءات الواردة في الجدول رقم (٢). وبالنسبة الى جميع العاملين في المهن الطبية بمن فيهم الاداريون والقائمون بالاعمال الكتابية وغيرهم، فقد كان العدد الاجمالي حوالى ٢٦ الفاً في عام ١٩٨٠[٧] شكل الكويتيون منهم نحو ٢٥ بالمائة فقط

ويتوقع ان يرتفع هذا العدد الى ٤١ الفاً بحلول ١٩٩٠ والى حوالى ٥٩ الفاً في عام ٢٠٠٠ وتتوقع خطة الخدمات الصحية في الكويت (١٩٨٢ - ٢٠٠٠) ان يتوافر من الكويتيين

انفسهم نحو ٢٠ الفا فقط بحلول ذلك العام.وهذا يعني عجزاً إجمالياً يصل الى ٣٩ الفاً . ولسد هذا العجز.ستضطر الكويت الى الاعتماد على قوة عمل وافدة في الخدمات الصحية لاتقل كثيراً عن المعدلات الحالية . فبالنسبة الى الأطباء الذين ستصل احتياجات الكويت منهم الى نحو ٥٨٨٠ ، لايتوقع ان يغطي الكويتيون اكثرمن ٢٢ بالمائة من هذا العدد، كما أنهم لن يغطوا اكثرمن نصف هذه النسبة بالنسبة إلى الهيئة التمريضية والتي يتوقع أن تصل احتياجاتها الى نحو ٢٢ الفاً في نهاية القرن الحالي غير ان الكويتيين يمكنهم تغطية غالبية المهن الادارية والكتابية .

جدول رقم (٢)
التوزيع النسبي للعاملين في الخدمات الصحية في الكويت حسب الجنسيات في نهاية عام ١٩٨٣
(نسب مئوية)

الجنسية	الاطباء	الصيادلة	المرضون	الخدمات المعاونة	الفنيون
الكويتيون	٢٠	١٩	٨,٧	٣٥,٣	٢٥,٤
المصريون	٣٩,٩	٤٢,٧	٢٧,٩	١١,١	٢٦,٢
الاردنيون.الفلسطينيون	١٧,٩	٢٦,٥	٩,٧	١٣,٨	١٤,٦
العراقيون	٤,٩	٣,٣	١,٣	١٣,٧	٣,١
العرب الآخرون	٤,٧	٦,٧	٥,١	١١,٨	٣,٩
الهنود	٦,٩	٠,٦	٢٨,٢	٩,٦	١٤,٤
الآسيويون الاخرون	٢,١	٠,٦	١٨,٦	٤,١	١١,١
جنسيات أخرى	٣,٦	٠,٦	٠,٥	,٦	١,٣
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
عدد	٢٥٩٢	٣٥٣	٧٩٦٤	٤٧٨١	٤٢٣١

المصدر : محتسبة من الاحصاءات السنوية لوزارة الصحة العامة في الكويت، ، انظر : ادارة التنظيم والمراقبة، قسم تخطيط القوى العاملة احصاءات القوى العاملة، العدد ٥(١٩٨٣)، ص ٥٥، ٨٢ ، ٩٨ ، ١١٤ ، و١٢٨ .

وعلينا ان نلاحظ إمكان زيادة اعداد الاطباء واطباء الاسنان والصيادلة اذا كان في الامكان زيادة اعداد المقبولين في كلية الطب بمعدلات متسارعة حيث ان الاقبال على هذا النوع من التعليم والتخصص يجد قبولاً واسعاً لدى المواطنين غير ان ضيق القاعدة السكانية للمواطنين والمعدلات المطلوبة للقبول في كليات الطب سواء في جامعة الكويت او جامعة الخليج العربي في البحرين او في الدول الاخرى قد يحد من تزايد اعداد الطلاب المؤهلين للانخراط في هذه الدراسة.

من ناحية اخرى يمكن ان توفر القاعدة الطلابية الاعداد المطلوبة للانخراط في معاهد التمريض وقسم التمريض في جامعة الكويت، غير ان الاقبال من جانب الطلاب وذويهم يبدو ضعيفاً. ويمكن ان نشير في هذا الصدد الى ان قسم التمريض الذي افتتح في كلية الطب في جامعة الكويت عام ١٩٨٠ لم يجد اعداداً كافية من المتقدمين الامر الذي أخر بدء الدراسة فيه الى العام الدراسي ١٩٨٢/١٩٨٣[٨].

أما بالنسبة الى المهن في مجال الصحة. فسنجد وضعاً مماثلاً للمهن الاختصاصية حيث ان الكويتيين يشكلون فقط نحو ربع اجمالي الفنيين بينما يشكل العرب الوافدون نحو ٤٨ بالمائة، واكثر من نصف هؤلاء من المصريين وحوالى ٣٠ المائة منهم من الاردنيين - الفلسطينيين، ويتساوى اعداد الهنود تقريباً مع اعداد الاردنيين - الفلسطينيين، بينما يحتل الفيليبينيون المركز الرابع بالنسبة الى اجمالي الوافدين (انظر الجدول رقم (٢)) وهم، أي الفيليبينيون، اهم الجاليات الآسيوية العاملة في القطاع الصحي بعد الجالية الهندية، وتشكل الجاليتان معاً معظم العاملين من الآسيويين.

ولابد من الإشارة في هذا الصدد الى أن نسبة كبيرة من الاطباء الكويتيين تصل الى ٤٠ بالمائة من اجمالي عددهم اطباء مقيمون (Resident) بينما لايوجد اي طبيب كويتي متخصص في التخدير او الامراض الصدرية او جراحة العظام، وتتدنى نسبهم الى أقل من ٥ بالمائة من إجمالي الأطباء العاملين في الكويت في تخصصات امراض النساء والولادة والأمراض العصبية والنفسية والاشعة والمسالك البولية والتناسلية وبعض التخصصات الأخرى[٩].

أما بالنسبة الى الفنيين، فإن نحو ٢٨ بالمائة من الكويتيين هم مأمورو بدالة و٧ بالمائة باحثون اجتماعيون ونفسيون، وهم يشكلون غالبية العاملين في هذه المهن، وهذا يعني ان نسبتهم منخفضة للغاية في المهن الفنية الاكثر تعقيداً، فهم اقل من ٢ بالمائة من فنيي الأشعة (أو فقط ٧ من ٣٨٤ فني اشعة في نهاية عام ١٩٨٣) ولايوجد بين الكويتيين فني تعقيم او فني مستودع، كما لا يصلون الى أكثر من ١١ بالمائة بالنسبة الى فنيي المختبرات او مساعديهم وهي الفئة التي تصل الى ٢١ بالمائة من إجمالي الفنيين[١٠].

والأمر نفسه يمكن ان يقال عن العاملين في الخدمات المعاونة، فأكثر من ٩٠ بالمائة من هؤلاء ينحصرون في وظائف غير ماهرة اوشبه ماهرة، أو لاتحتاج الا الى قدر محدود من

التدريب. وهكذا، ٣٨ بالمائة من الكويتيين مساعدو خدمات كتابية و ١٧ بالمائة منهم حراس و١٢ بالمائة مراسلات و ١٠ بالمائة مساعدو خدمات بدالة وأكثر من ٧ بالمائة سائقون و ٤ بالمائة ملاحظو عمال. وهذا يعني ايضاً ان نسبتهم في المهن الفنية البسيطة في خدمات التمريض والتعقيم والأشعة، ستكون أدنى بكثير من نسبتهم الاجمالية البالغة ٣٥ بالمائة في هذه المجموعة من مهن الخدمات الطبية والصحية المساعدة[١١].

وإذا انتقلنا الى المهن الادارية في وزارة الصحة، فسنجد ان الكويتيين يشكلون الاغلبية المطلقة أو ٦١ بالمائة من إجمالي العاملين في هذه المجموعة المهنية. وترتفع نسبتهم الى حوالي ٧٧ بالمائة في المهن الكتابية، بما فيها كتابة السجلات الطبية[١٢].

إن الغرض من هذا التفصيل، هو التأكيد على ان ارتفاع نسبة الكويتيين في الاجهزة الحكومية، مقارنة بما عليه الحال في القطاع الخاص، لاتعني انهم استطاعوا إحلال المهن الاكثر تخصصا وتعقيدا، بل هم يتركزون في المهن الكتابية او المهن التي لاتحتاج الى اكتساب مهارات خاصة. وهي مهن تصل نسبتها الى اجمالي الاطباء والفنيين الى مستوى لانجد نظيراً له الا في الاقطار العربية الخليجية الاخرى، بسبب حرص حكومات هذه الاقطار على استيعاب جميع المواطنين في الاجهزة الحكومية المختلفة.

وفي هذا الصدد، يمكن ان نلاحظ ايضاً انعدام الكويتيين او انخفاض نسبتهم في العيادات والمستشفيات الاهلية، وهذا ينطبق على المهن والتخصصات كافة. فهناك ٣ بالمائة فقط من الاطباء الكويتيين و ٢ بالمائة من الفنيين يعملون في القطاع الاهلي، اما الممرضون المواطنون، فلن نجد لأي منهم اثراً في هذا القطاع[١٣].

إن الخلاصة التي يمكن الوصول اليها من هذا التحليل هي ان فرص استخدام الوافدين عرباً كانوا ام اجانب، ستظل متاحة في الكويت، وفي غيرها من بلدان مجلس التعاون، طالما ظل هؤلاء الوافدون يشغلون مهناً محددة يصعب على المواطنين التدرب عليها بالمعدلات المطلوبة، بل يتوقع ان تتراجع نسبة المواطنين في بعض المهن المهمة التي تحتاج فيها الكويت الى اعداد اكبر مما لديها حالياً لتحسين خدماتها الصحية. فخلال السنوات الثلاث المقبلة لايتوقع انضمام صيادلة مواطنين جدد الى القوى العاملة الصحية في الكويت حيث لايوجد طلبة كويتيون يدرسون الصيدلة خلال الاعوام حتى عام ١٩٨٧/١٩٨٨[١٤]. كذلك مازال الاقبال على مهن التمريض ضعيفاً غير ان الاقبال المتزايد على كلية العلوم الطبية سيوفر اعداداً متزايدة في تكنولوجيا المختبرات الطبية والعلاج الطبيعي وتكنولوجيا التصوير بالأشعة، وادارة السجلات الطبية.

ولايختلف الوضع في البلدان العربية الخليجية الاخرى عن الوضع في الكويت او السعودية. ففي قطر كان هناك حوالى ٣٠ طبيباً فقط من المواطنين من بين ٥٠٠ طبيب يعملون في عام ١٩٨١، كما ان عدد طلاب الطب من المواطنين الذين يدرسون في خارج البلاد لايتجاوز السبعة او الثمانية في السنة. اما بالنسبة الى مهن التمريض والمهن الفنية، فالعاملون ينتمون كلهم تقريباً الى شبه القارة الهندية او جنوب شرق آسيا، ولاتخرّج

مدرسة التمريض في قطر اكثر من ١٢ ممرضة في السنة [١٥].

ويقترب الوضع من ذلك في سلطنة عمان، وفي الامارات العربية المتحدة، من حيث تدني نسبة المواطنين في الوظائف المهنية (الاطباء) والفنية والتمريضية . وعلى رغم انشاء كلية الطب في جامعة قابوس، إلا ان سلطنة عمان ستظل لفترات طويلة من دون ان تستطيع تغطية احتياجاتها كاملة.

ويتطلب هذا الوضع من بلدان الخليج ان تبذل جهداً مضاعفاً لحض المواطنين على الانخراط في مراكز التدريب للمهن الطبية ثم الالتحاق بهذه المهن في مابعد،. ويمكن الاستفادة بشكل متزايد من وسائل الاعلام المتاحة، بما في ذلك اجهزة التلفزيون والفيديو، كما يمكن الاستفادة من «عربسات» في بث برامج مشتركة لبلدان الخليج لتحبيب المهن الطبية بخاصة مهن التمريض الى المواطنين . والى أن يستجيب المواطنون لذلك بأعداد متزايدة، نرى اهمية التوجه نحو العمالة العربية لسد النقص.وهو امر في حدّ ذاته قد يدفع المواطنين الى الاقبال على هذه المهن ، طالما ان الذين يقومون بها يشتركون معهم في الجنس واللغة والثقافة والدين، وليسوا أجانب يختلفون عنهم ويقبلون بهذه المهن دون غيرهم.

ثانياً : قطاع التشييد والبناء

هذا القطاع كما هو معروف يتميز باهميته بالنسبة الى استخدام العمالة في البلدان الخليجية حيث تصل هذه العمالة الى اكثر من ٢٠ بالمائة من إجمالي العاملين في هذه البلدان . ففي الكويت وصلت نسبة العاملين في هذا القطاع من إجمالي العمالة الى ٢٠,١ بالمائة في عام ١٩٨٠، ووصلت هذه النسبة نحو ٢٥ بالمائة في كل من السعودية وسلطنة عمان وقطر، واكثر من ذلك في الامارات العربية المتحدة.

غير انه على رغم ضخامة الاستخدام في هذا القطاع، الا أن نسبة العمالة المواطنة العاملة في هذا القطاع ليست فقط متدنية، بل هي متناقصة باستمرار، ففي الامارات العربية المتحدة، كان المواطنون الذين يعملون في هذا القطاع يشكلون نحو ٥ بالمائة من اجمالي العمالة المواطنة في عام ١٩٧٥ غير ان هذه النسبة انخفضت الى ٢,٧ بالمائة بحلول ١٩٨٠، وانخفضت النسبة في الكويت من نحو ٢ بالمائة عام ١٩٧٥ الى ٠,٩ في ١٩٨٣، وفي البحرين من نحو ١٥ بالمائة في عام ١٩٧١ الى ٦,٧ بالمائة في عام ١٩٨١ [١٦].

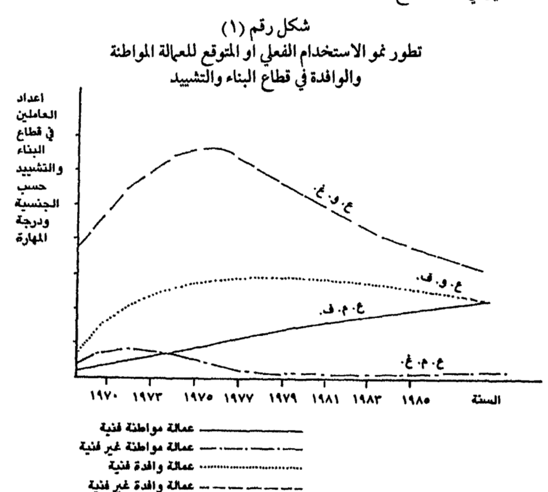
وإزاء هذا الوضع يكون نصيب القوى العاملة المواطنة من اجمالي العمالة في قطاع التشييد والبناء اقل من ١ بالمائة في كل من الكويت والامارات العربية المتحدة،واقل من ٥ بالمائة في كل من سلطنة عمان وقطر عام ١٩٨٢، واقل من ١٠ بالمائة في كل من البحرين والسعودية عام ١٩٨١.

وبذلك يمكن القول ان العمالة المواطنة، على قلتها في هذا القطاع، كانت تتحول منه الى القطاعات الاخرى التي غالباً ما تتيح لها اجوراً افضل واعمالاً اكثر يسراً واقل مشقة.

ومن هنا فنحن نتوقع ان يكون معدل إحلال العمالة الوطنية في هـذا القطاع سلبيـا منذ بـدء الثـورة النفطيـة ١٩٧٣ وهذا يعني أن العـمالة المـواطنة كـانت تنتقـل من هـذا القـطاع الى القطاعات الاخرى. (انظر الشكل رقم (١)) .

إذن يمكن القول ان معظم العاملين في قطاع البناء والتشييد هم من العمال الوافـدين غـير ان الغالبيـة العـظمى من هؤلاء وافـدون من الـدول الآسيـويـة غـير العـربيـة . ففي الامارات العربية المتحدة اظهرت المسوحـات ان الاسيويـين يشكلون نحو ٩٠ بـالمائـة من العاملين في هذا القطاع .

شكل رقم (١)
تطور نمو الاستخدام الفعلي او المتوقع للعمالة المواطنة
والوافدة في قطاع البناء والتشييد



ويشكل العرب الوافدون ٧ بالمائة والجنسيات الأخرى ٣ بالمائة ومن المتوقع أن تكون نسبة العمالة الآسيوية اكثر من ٩٠ بالمائـة في سلطنة عـمان وذلك ان اكـثر من ٩٥ بالمـائة من العمالة في القطاع الخاص هي عمالة آسيوية .

أخيراً يمكننا أن نلاحظ أن نصيب قطاع البناء والتشييد من اجمـالي قوة العمـل ، بدأ يتناقص خلال السنوات الأخيرة وحيث أن نسبـة المواطنين ليست لها دلالات احصـائية ، فإن الانخفاض في هذا القطاع يصيب العمالة الوافدة بشكل مباشر .

وقبل مناقشة تأثير انكماش قطاع البناء والتشييد على مختلف انواع العمالة الوافدة ، لابد من ايراد بعض الأسباب التي تؤكد على توقع الا تكون لهذا القطاع اهمية كبيرة بالنسبة الى استخدام العمالة الوافدة.، وقد عدد نادر فرجاني في دراساته قبل ثلاث سنوات عن الكويت بعض الأسباب،ويمكن تلخيصها في التوجهات الانكماشية للاقتصاد الكويتي واكتمال مشروعات البناء التحتي الاساسية وعدم احتمال تكرارها،وفي توافر الوحدات السكنية بعدد يفوق الاحتياجات وفي امكان استخدام مستوى تكنولوجي متقدم[١٧] .

وفي ما يتعلق بالاحتياجات السكنية ، لاحظ فرجاني ان الوحدات السكنية الجديدة الخالية كانت تقدر بنحو عشرة الاف وحدة في ١٩٧٩[١٨] ، وتقدر الوحدات السكنية الخالية في الكويت في الوقت الحالي نحو ٣٠ الى ٤٠ الف وحدة سكنية وهو يؤكد ما لاحظه فرجاني من قبل من «أن تناقص معدل نمو السكان الوافدين وقلة اصطحاب عائلاتهم سيؤدي الى تناقص اسرع في الاحتياجات السكنية»[١٩] .

وتشير دراسة عبد الرزاق الفارس الى ان عدد الوحدات السكنية الخالية في الامارات العربية المتحدة يصل الى ٣١ الفاً أو ١٥ بالمائة من اجمالي الوحدات السكنية في ١٩٨٠[٢٠] ويشير الفارس الى مقدار التجزئة والتفتت في قطاع البناء والتشييد في الامارات كما يؤكد على طغيان استخدام طرق العمل التقليدية في هذا القطاع ووجود فائض عمالة لدى شركات التشييد تحتفظ به تحسباً للظروف المتغيرة[٢١] .

وبالنسبة إلى سلطنة عمان يشير محمود عيسى الى انه يتوقع أن يصل تشييد المباني الحكومية الادارية منها والخدمية وكذلك بناء الوحدات السكنية الى نقطة تشبع في وقت معين وان البنية الاساسية في جميع البلدان الخليجية ستكتمل في وقت قريب مما يعني الاستغناء عن اعمال الشركات الاجنبية والمشتركة العاملة في قطاع الانشاء[٢٢] .

أما بالنسبة إلى التأثيرات المتوقعة على انواع العمالة من حيث الجنسية ومن حيث المهارة فقد تمت الاشارة الى غلبة العمالة الآسيوية عموما في هذا القطاع . ولابد أن نضيف الى ان التركيب المهني للعمالة فيه يتميز بغلبة العمال العاديين ومحدودي ومتوسطي المهارة حتى في الشركات الكبيرة التي تستخدم الاف العمال . ويقدر عيسى نسبة هذه العمالة بحوالي ٨٠ بالمائة ونسبة العمال المهرة بحدود ١٣ بالمائة بينما يقدر نسبة الاختصاصيين بحوالي ٧ بالمائة فقط[٢٣] . وتتطابق هذه النتائج أو تقترب جداً من حساباتنا التي اجريناها على نتائج التعدادات والمسوح السكانية حيث يتضح من نتائج تعداد الكويت لعام ١٩٨٠ أن نسبة العمال العاديين في قطاع التشييد تصل الى ٨١ بالمائة بينما نسبة المهنيين والفنيين الى ٧,٥ بالمائة .

وفي ما يتعلق بالتركيب المهني لكل من العمالة الوافدة العربية والعمالة الآسيوية يمكن القول ان العمالة الآسيوية تتميز بتركيب مهني متدن ، إذا قورن بالتركيب المهني للعمالة العربية في هذا القطاع .

ومن دون الدخول في تفاصيل كثيرة ، يمكننا ان نشير الى ان جميع الاحصاءات المتوافرة في كل من بلدان الاستقبال والبلدان العربية والآسيوية ، تشير الى ان نسبة الآسيويين من العمال العاديين اعلى بكثير من النسبة المماثلة للعرب الوافدين .

كذلك يشير التفاوت الكبير بين متوسط اجور العمالة الاسيوية والعمالة العربية ، الى الاختلاف الكبير في درجة المهارة بين الاسيويين والعرب الوافدين . وعلى سبيل المثال لاالحصر ، بين مسح التوظف والاجور وساعات العمل في الامارات العربية المتحدة «تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٢» ان متوسط الاجر الاسبوعي للعامل الاسيوي بلغ ٣٦١ درهماً بينما بلغ متوسط الاجر الاسبوعي للعامل العربي الوافد ٩٢٤ درهماً اي حوالي اكثر من ٢،٥ مرة من اجر العامل الاسيوي ، وبالنسبة الى العمالة الاسيوية ، ينخفض متوسط اجر العمال الهنود، الذين يشكلون ثلثي العمالة الاسيوية الوافدة في قطاع البناء والتشييد ، الى ٣٣٧ درهماً فقط اسبوعياً بينما يرتفع الاجر الى ٥٨٢ درهماً للفليبينيين و ٧٨٠ للكوريين و١٢١٣ لليابانيين"[٢٤] .

وتؤكد البيانات الرسمية في البحرين لعام ٩٨٢ على وجود تفاوت كبير بين اجر العمالة العربية والعمالة الاسيوية ، حيث يصل اجر المستخدم من الشرق الاقصى في القطاع الخاص الى ١٩٤ ديناراً شهرياً ويتدنى هذا الاجر الى ١٣٠ ديناراً فقط للعاملين الوافدين من شبه القارة الهندية ، بينما يصل اجر المستخدم العربي غير المواطن الى ٣٦٠ ديناراً ، وهذا الاجر بدوره يقل عن اجر الاوروبيين الذي يصل متوسطه الى ٥٨١ ديناراً شهرياً ، وتظهر قوة تباين هذه الفروق اوضح ، اذا اخذنا الدخل الوسيط للجنسيات الوافدة حيث يبلغ ٨٥ و ١٦١ و١٩٨ و ٧٦٥ ديناراً للوافدين من شبه القارة الهندية، والاسيوية من شرق وجنوب شرق آسيا ، والوافدين العرب والاوروبيين على التوالي"[٢٥] .

ويبدو التفاوت في الاجور كبيراً ، بحيث لايمكن ارجاعه فقط الى التفاوت في التركيب المهني أو درجة المهارة أو مستوى الانتاجية . وفي الواقع ، تشير كل الدراسات تقريبا الى أن اجور العمالة الاسيوية غالبا ماتكون أقل من اجور العمالة العربية الوافدة ، حتى مع تساوي الخبرة وظروف العمل ودرجة المهارة.

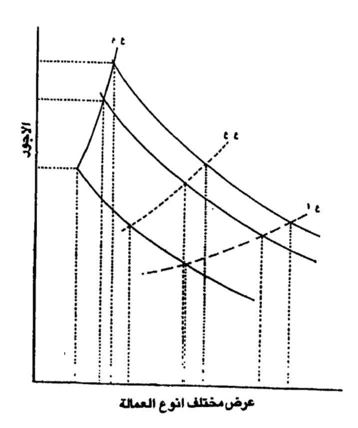
بعد هذه المعلومات ، يمكننا ان نحاول معرفة الاتجاهات المتوقعة بالنسبة الى مختلف المهارات والجنسيات ، في ضوء الانكماش المتوقع في الاقتصاد عموماً وفي قطاع البناء والتشييد خصوصاً ، ويمكن القول بدءاً ، ان اتجاه العمالة الفنية والماهرة من جهة ، والعمالة

العـادية سيـأخذ المسـار الذي يـوضحه الشكـل رقم (١) . وبالنسبـة الى كل من العـمالة الـوافدة والعمالة الـوطنية ، حيث نـلاحظ ان العمالـة المواطنـة بدأت في التنـاقص حتى وصلت ادنى مستوى لها في بداية الثمانينات ، ويتوقع ان تـظل منخفضة وثـابتة عـلى انخفاضهـا . وربما ترتفع قليلاً في حال استمرار الكساد الاقتصـادي بخاصـة في البحرين وسلطنـة عمان . امـا بالنسبة الى العمالة المواطنة الفنية ، فمن المتوقـع ان تستمر في الـتزايد بمعـدلات منخفضة ، بينما تنخفض العمالة الوافدة الفنية بمعدلات موازية تقريباً لتزايد العمالة المواطنة . وبالنسبـة الى العمالة الوافدة غير الماهرة ، فواضح انها بدأت تنخفض بمعدلات متسارعة ، ولكن مع تناقص اعدادها بنسب كبيرة ، سيقل معدل الانخفاض .

أما الشكل رقم (٢) فيدعم ماورد في الشكل رقم (١) من حيث ان درجة تزايد العمالة المـواطنة في المهن العادية ستكون ضئيلة ان لم تكن سالبة ، وهو مايوضحه الشكل رقم (٢) .

شكل رقم (٢)

منحنيـات العرض والـطلب للعمالة المواطنـة «ع . م» والعمالـة العربيـة «ع . ع» والعـمالـة الاسيوية «ع . أ» في حالتي التوسع او الانكماش في الاقتصاد



حيث يتضح ان درجة مرونة العمالة للمواطنة بالنسبة للأجور ستكون ضئيلة جداً ، اما بالنسبة الى العمالة الوافدة الاسيوية فيتوقع ان يكون منحنى عرضها مرناً الى حد كبير، بل ان هذا العرض خصوصاً بالنسبة الى العمالة غير الماهرة قد يكون غير محدود عند مستوى اجر معين «الاجر كما في الشكل رقم ٢» اذا فتح الباب على مصراعيه لدخول هذه العمالة من مختلف الاقطار الاسيوية غير العربية، وبخاصة حينما ندرك العرض الكبير لهذه العمالة في اقطارها، والتفاوت الكبير في مستوى الاجور بين البلدان النفطية والاسيوية .

ولذلك يتوقع ان تلجأ بلدان الاستقبال العربية الى مزيد من الهجرة الاسيوية ، او على الأقل التمسك بالاسيويين ، طالما انهم سيكونون مستعدين لقبول اجور منخفضة من شأنها ان تعظم أرباح القطاع الخاص وتمكنه من المنافسة محلياً وعربياً . غير أننا نستطيع أن نفترض ايضا ان تخفيض معدلات الاجور للعمالة العربية غير الماهرة لن يؤدي الى رجوع هذه العمالة بأعداد كبيرة ، كما لن يمنع من قدوم مزيد من هذه العمالة اذا رغبت بلدان الاستقبال في اعطائها الاسبقية، وتيسير سبل انتقالها، ووضعت قيوداً على استقبال العمالة من غير الاقطار العربية .

ويمكننا القول ايضا ان بلدان الارسال العربية الرئيسية ربما يكون في مقدورها تغطية كل احتياجات العمالة غير الماهرة، اذا نشطت اجهزة التشغيل في تسجيل الراغبين في الهجرة، واجرت اتصالات فعالة مع بلدان الاستقبال العربية .

ومع كل ذلك ، فنحن نتوقع ان تتمكن العمالة الاسيوية من تقوية موقعها وبخاصة اذا ادركنا ان غالبية العمالة الاسيوية تتركز في القطاع الخاص، بينما تتركز العمالة العربية في القطاع العام ، ففي الكويت مثلاً، شكل الاسيويون ٣٨ بالمائة من قوة العمل الوافدة، بينما شكل العرب الوافدون ٦٠ بالمائة حسب نتائج تعداد السكان عام ٩٨٠ غير ان احصاءات الخدمة المدنية لعام ٩٨١ تشير الى ان العرب الوافدين يشكلون ٧٧،١ بالمائة من قوة العمل الوافدة في القطاع الحكومي ، بينما يشكل الاسيويون ١٦,٩ بالمائة[٢٦] . وهذا يعني في واقع الامر ان العمالة الاسيوية تشكل غالبية العاملين في القطاع الخاص حتى في الكويت الذي كانت العمالة العربية فيه تشكل الغالبية ، في كل من القطاع الخاص والعام طيلة فترة السبعينات .

وفي الامارات ، يتركز العرب حسب نتائج تعداد ٩٨١ في الاجهزة الحكومية «الحكومة الاتحادية والحكومة المحلية والقطاع العام» حيث تصل نسبتهم الى ٦٤ بالمائة بينما تصل نسبتهم في القطاع الخاص الى ٣٦ بالمائة «٦٦ الفا يعملون في الحكومة مقابل ٣٧الفا في القطاع الخاص» في حين تصل نسبة الاسيويين في القطاع الخاص الى حوالي ٧٨ بالمائة «٣٠١ الف اسيوي يعملون في القطاع الخاص، مقابل ٨٥ الفا يعملون في الاجهزة الحكومية» .

وعلينا أن نلاحظ ان عدد العاملين الاسيويين في الامارات يصل الى حوالي أربعة

اضعاف العرب العاملين «٣٨٦ الفا مقابل ١٠٣ الاف على التوالي» اما اذا ركزنا على العاملين في قطاع التشييد والبناء فقط ، فسنجد ان الاسيويين يصلون الى عشرة اضعاف العرب الوافدين، فقد بلغ عددهم ٢ ، ١٣٤ الفا في هذا القطاع مقابل ١٣،٨ الفاً للوافدين العرب "[٢٧]" .

غير انه لابد من الاشارة مرة اخرى الى ان طغيان العمالة الاسيوية سيعتمد على وجود منافسة مفتوحة في اسواق العمل الخليجية ، كما يعتمد على استمرار انتشار المقاولات الصغيرة التي تستخدم طرق العمل التقليدية ذات الاستخدام الكثيف للعمالة ، واذا لم يتخل القطاع الخاص الذي يستوعب الغالبية الكبرى من العمالة الوافدة عن استخدام هذه الاساليب، فلن يكون تقليل العمالة الوافدة بالصورة التي تتوقعها خطط التنمية في هذه المرحلة .

ثالثاً: نظرة اجمالية على حالتي السعودية والكويت

تتوقع خطة التنمية الرابعة في السعودية «١٤٠٥ ـ ١٤١٠هـ» انخفاض الحصة النسبية والعدد المطلق للعمال الوافدين من اجمالي القوى العاملة، بل ان تخفيض العمالة الوافدة كما جاء في الخطة يعتبر من اهم اهدافها. وتتوقع الخطة ان تتحقق اهداف النمو الاقتصادي للقطاعات غير النفطية مع تخفيض الايدي العاملة غير السعودية بنسبة ٢٢،٦ بالمائة، وهذا مايعادل نحو ٦٠٠ الف عامل، ومن هذا العدد يتوقع ان يقوم القطاع الخاص بالاستغناء عن ٣٧٤ الفاً[٢٨] . وتقدر الخطة أن نسبة العمالة غير السعودية من اجمالي العمالة المدنية ستنخفض من ٥٩,٨ بالمائة في عام ١٤٠٤ ـ ١٤٠٥ هـ الى ٤٨،٨ بالمائة في عام ١٤٠٩ ـ ١٤١٠ ، اي بمعدل انخفاض مقداره ٥ بالمائة سنوياً خلال فترة الخطة، بينما ستنمو العمالة السعودية بمعدل ٣،٩ بالمائة سنوياً[٢٩] . وتقرر الخطة ان كل العمالة الجديدة المتوقعة ستكون من نصيب القطاع الخاص ، بينما ستبقى العمالة في القطاع الحكومي على مستواها في سنة اساس الخطة، مع استمرار احلال السعوديين محل غير السعوديين من الموظفين[٣٠] .

ويتوقع ان يكون اكثر من ٥٠ بالمائة من العاملين الوافدين الذين سيتم الاستغناء عنهم ممن كانوا يعملون في قطاع البناء والتشييد، حيث يتوقع ان ينخفض عددهم من حوالي ٨٨٦ الفاً في بداية الخطة الى ٥٨١ الفاً في نهايتها، اي سيكون حجم الانخفاض في حدود ٣٠٥ الاف. واضافة الى هذا القطاع ، سينخفض حجم العمالة في قطاع التجارة بنحو ٦٣ الفا ، وفي قطاع الخدمات الخاصة بنحو ٣٠ الفا وفي القطاع الحكومي بنحو ٢٥ الفاً ، بينما يتوقع ان تزداد العمالة في قطاعات الزراعة والصناعة والنقل[٣١] .

اما بالنسبة الى المجموعات المهنية ، فان الخطة السعودية تتوقع نمواً سالباً في كل المجموعات المهنية على النحو التالي[٣٢] :

	نسبة الانخفاض خلال فترة الخطة
مهنيون وفنيون واداريون	-٠،٩
موظفو مكاتب	-١،٨
عمال مهرة وشبه مهرة يدويون	-٠،٤
عمال غير مهرة	-١٢،٤

ومن الواضح ان معظم الانخفاض سيصيب العمالة غير الماهرة بحيث تنخفض حصتها النسبية من اجمالي العمالة من ٣٢ بالمائة الى ٢٩ بالمائة خلال سنوات الخطة ، بينما سترتفع نسبة العمالة في المجموعات المهنية الاخرى ارتفاعا طفيفاً .

وتتوقع الخطة السعودية ان يتوافر من السعوديين خلال سنوات الخطة من المهنيين والفنيين والمديرين نحو ٥٥ الفاً ، بينما ستكون الاحتياجات الجديدة في هذه المهن في حدود ٤ الاف فقط وهذا سيؤدي الى الاستغناء عن نحو ٥١ الفاً من الوافدين العاملين في هذه المهن . أما بالنسبة الى موظفي المكاتب المهرة فيتوقع التحاق ٣٩ ألفاً من السعوديين ، بينما سيكون اجمالي الوظائف الجديدة في حدود ٦،٥ الاف فقط ، مما يعني الاستغناء عن ٣٢،٥ الفاً ، ويبين الجدول رقم (٣) حجم الاستغناء في كل من المهن اليدوية الماهرة ، والمهن غير الماهرة ، خلال سنوات الخطة ، بعد الأخذ بعين الاعتبار اجمالي السعوديين المتوقع التحاقهم بالقوى العاملة .

ويلاحظ أن الخطة السعودية تهدف الى زيادة الانتاجية بمعدل ٤ بالمائة سنوياً خلال سنوات الخطة [٣٣] ، واذا لم تتحقق هذه الزيادة فلا شك أن حجم الاستغناء عن العمالة الوافدة سيكون اقل مما هو وارد في الجدول رقم (٣) ، كما ان الحجم النسبي لمختلف انواع العمالة سيكون مغايراً لما هو وارد في هذا الجدول . اما التحدي الاخر الذي سيواجه المخططين السعوديين ، فهو ان الاعداد المقدرة من السعوديين لدخول سوق العمل قد لاتتوافر بالحجم المتوقع لها ، وان توافرت فقد لاتكون بالمهارات والمؤهلات التعليمية والتدريبية المطلوبة ، كما انهم قد لايرغبون في الالتحاق بالقطاع الخاص الذي يفترض ان يوفر معظم فرص العمل ، سواء بسبب طبيعة العمل في القطاع الخاص او بسبب عدم قدرة القطاع الخاص على دفع رواتب واجور وامتيازات يتوقعها المواطنون السعوديون . كذلك فان القطاع الخاص قد لايكون راغباً في استخدام العمالة السعودية ، بسبب عدم كفاءتها او ضعف انتاجيتها ، او بسبب عدم انضباطها او ارتفاع تكلفتها ، او غير ذلك من الاسباب .

اخيراً ، علينا ان نلاحظ ان العمالة التي تستهدف السعودية الاستغناء عنها تتمتع بقدر من المهارة والخبرة لايتوقع توافره في العمالة السعودية المستحدثة ، وينطبق هذا على كفاءة انواع العمالة ، خاصة المهنية والفنية واليدوية الماهرة ، اضافة الى ان نسبة السعوديين مازالت متدنية في معظم هذه المهن ، كما هو وارد في الجدول رقم (٤) .

جدول رقم ٣

مقارنة المتطلبات الاضافية المتوقعة من القوى البشرية حسب المهنة ، واجمالي المتوقع للداخلين الجدد من السعوديين الى القوى العاملة حسب المستوى التعليمي «١٤٠٤ - ١٤٠٥/١٤٠٩ - ١٤١٠هـ»

اجمالي الوظائف الجديدة «١٤٠٤-١٤٠٥/١٤٠٩-١٤١٠هـ»		اجمالي السعوديين المتوقع التحاقهم بالقوى العاملة		صافي استقدام العمال والاجانب والذين سيستغنى عنهم (بالآلاف)
المجموعات الوظيفية	اجمالي الوظائف الجديدة (بالآلاف)	اعلى مستوى تعليمي تم الحصول عليه	المجموع (بالآلاف)	
مهنيون وفنيون ، مديرون ومهنيون مساعدون	٤,٣	خريجو الجامعات والكليات	٥٤,٨	-٥٠,٥
موظفو مكاتب مهرة	٦,٥	الذين لم يكملوا التعليم فوق الثانوي	٣٩,٠	-٣٢,٥
عمال مهرة وشبه مهرة يدويون	٢٦,٣	خريجو المدارس الثانوية والمدارس المتوسطة	٢٨,٠	
		برامج التدريب الفني والمهني	١٠١,٢	
		الذين لم يستكملوا التعليم الثانوي او المتوسط	٩٩,٧	-٢٠٢,٦
		مجموع فرعي	٢٢٨,٩	
عمال غير مهرة	-١٤٢,١	المتسربون والمتخرجون من المدارس الابتدائية	٤٤,٠	
		الداخلون الجدد لسوق العمل من الأسر	١٢٧,٥	
		مجموع فرعي	١٧١,٥	-٣١٤,٦
المجموع الكلي	-١٠٦,٠	المجموع	٤٩٤,٢	-٦٠٠,٢

المصدر : السعودية - وزارة التخطيط ، خطة التنمية الرابعة ، (١٤٠٥-١٤١٠ هـ) . الارقام محتسبة من الجدول ٥-١١ ص١٢٠

جدول رقم «٤»
نسبة السعوديين من اجمالي العاملين في السعودية
حسب المهنة «١٩٨٣»

المهنة	عدد السعوديين	عدد غير السعوديين	الاجمالي	السعوديون «نسبة مئوية»
جميع المهن	٣٠٠٠١٤٥	٣٠٩٥٣٥٦	٥٠٩٥٥٠١	٣٩,٣
اصحاب المهن الفنية والعلمية	١٨٤٣٠١	٣٦٦٥١٤	٥٥٠٨١٥	٣٣,٥
الفنيون في علوم الطبيعة	٣٦١	١٠٧٨	١٤٣٩	٢٥
علماء الطبيعة	١٧٠٥	٣٨٢٠	٥٥٢٥	٣١
المعماريون والمهندسون	٥٩١٧	٦١٨٩٥	٦٧٨١٢	٨,٧
الفنيون في الهندسة	٤١٨١	٢٤٨٦٧	٢٩٠٤٨	١٤،٤
الطيارون والملاحون وضباط السفن	١١١٢	٣٥٧٢	٤٦٨٤	٢٢،٧
علماء الحياة	٣٤٤	١٢٤٤	١٥٨٨	٢١،٧
الاطباء البشريون او البيطريون	٧٠٤	١٠٨٨٦	١١٥٩٠	٦،١
الممرضات والقابلات	٢١٩٦	١١٧٥٨	١٤٩٥٤	٢١،٤
اطباء الاسنان	٨٩	١٦٠٠	١٦٨٩	٥،٣
الصيادلة ومساعدوهم	١٣٥٨	٨٩٧٥	١٠٣٣٣	١٣،١
مساعدو الاطباء	٣٢٨٥	١٦٣٤٢	١٩٦٢٧	١٦،٧
المدرسون	١٣٢٧٩٤	١١٣٨٧٩	٢٤٦٦٧٣	٥٤
مهنيون اخرون	٢٩٢٥٥	١٠٤٦٠٤	١٣٣٨٥٩	٢٢
الاداريون	٤٦٥٩٤	٤٩٢٠١	٩٥٧٩٥	٤٨،٦
الكتابيون	٧٦٦٢٥٣	١٨٩٧٥٣	٩٥٦٠٠٦	٨٠،٢
القائمون بالبيع	١٨١٠٥٥	٢١٢٥٧٧	٣٩٣٦٣٢	٤٦
المشتغلون بالخدمات	٢٧٢٦١١	٢٧١٠٥١	٥٤٣٦٦٢	٥٠،١
المشتغلون بالزراعة	٥٤٤٠٠١	٥٢٩٤٢٤	١٠٧٣٤٢٥	٥٠،٧
المشتغلون بالانتاج ومن اليهم	١٢١٩٧٣	٤٠٢٢٥٢	٥٢٤٢٢٥	٢٣،٣
عمال التشييد ومشغلو الالات ومن اليهم	٣٧٨٠٦١	١٠٥٢٩١١	١٤٣٠٩٧٢	٢٦،٤

المصدر : محمد العوض جلال الدين «بعض سمات الهجرة الوافدة والاستخدام في البلدان العربية الخليجية» . في : سياسات الاستخدام وانتقال العمالة العربية « الكويت : المعهد العربي للتخطيط والاسكوا ، ١٩٨٦ » جدول ١١ ص ٨٠ .

واذا اريد لهذه النسب ان تتغير بصورة لها دلالات احصائية ذات معنى ، فلابد للقطاع الخاص الذي يستوعب حوالى ٨٨ بالمائة من اجمالي العمالة في عام ١٤٠٤/١٤٠٥ هـ (٣٤) أن يستخدم تقنية كثيفة الاستخدام لرأس المال ، ويلتزم باستخدام العمالة المواطنة كل ماامكن ذلك ، مع توفير فرص التدريب في العمل واثناءه لرفع مستوى مهارات العمالة السعودية . واذا تمكنت الدولة من تقديم حوافز كافية لدفع القطاع الخاص في السير في هذا الطريق ، فلربما تمكنت السعودية من تحسين النصيب النسبي للعمالة المواطنة ، يساعدها في ذلك الركود الاقتصادي واكتمال البنى الاساسية التي تمكن توفير العمالة غير السعودية حتى في بعض المهن المهنية والفنية .

أما بالنسبة الى الكويت ، فان خطة التنمية الخمسية ١٩٨٥/١٩٨٦ - ١٩٨٩/١٩٩٠(٣٥) . تهدف بدورها الى خفض الحجم الاجمالي للعمالة من نحو ٦٧٠ الفا في عام ٩٨٥ الى ٦٦٤ الفا في عام ١٩٩٠ . وحيث يتوقع ان تزيد قوة العمل الكويتية من نحو ١٢٦ الفاً في سنة الاساس الى ١٥٧ الفاً في نهاية الخطة ، فانه يتوقع ان تنخفض قوة العمل الوافدة بحوالى ٣٧ الفاً ، من نحو ٥٤٤ الفاًفي عام ١٩٨٥ الى ٥٠٧ الاف في عام ١٩٩٠ ، وعليه يبدو ان الكويت حسب خطتها لاتتوقع انخفاضاً كبيراً في حجم العمالة الوافدة لانها وعلى خلاف السعودية ، تتوقع نمواً في الناتج المحلي الاجمالي في كل القطاعات الاقتصادية ، وتستهدف الخطة زيادة انتاجية المشتغل بنحو ١ بالمائة سنوياً في المتوسط ، بينما تهدف الخطة السعودية الى زيادة الانتاجية بنحو ٤ بالمائة سنوياً .

كذلك تتوقع السعودية ان يكون النمو السنوي المركب للعمالة والناتج المحلي الاجمالي سالباً ، وفي حدود ١,٨ و٢,٨ بالنسبة الى قطاع البناء والتشييد كما تقدر الخطة ان تزيد الانتاجية في هذا القطاع بنحو ٥,٨ بالمائة وهي زيادة تفوق كثيراً المتوسط المحسوب لجميع القطاعات الاقتصادية باستثناء النفط ، أما في الكويت فيقدر ان تظل الانتاجية في قطاع البناء والتشييد ثابتة ، وأقل من ١ بالمائة سنوياً في قطاع التجارة (مقارنة بنحو ٥ بالمائة في السعودية) . وبمعدلات متدنية في جميع القطاعات الأخرى(٣٦) .

في الكويت تبلغ نسبة حجم قوة العمل الوافدة ٥٣,٥ بالمائة من اجمالي الوافدين ، وذلك حسب نتائج تعداد ١٩٨٥ ، وهذا يعني أن معدل الإعالة للوافدين يصل الى ٨٧ من المعالين لكل مائة من العاملين . وباستبعاد خدم المنازل البالغ عددهم نحو ٨٢ ألفاً ، وكذلك العاملين في حراسة ونظافة المباني والذين يصلون بدورهم الى نحو ٣٩ ألفاً ، ينخفض معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي للوافدين ، ويرتفع معدل الإعالة بينهم الى ١١١ معالاً لكل مائة من المشتغلين . وتستهدف خطة التنمية خفض معدل الإعالة من ١١١ في بداية الخطة الى نهايتها(٣٧) . وفي تقديرنا ان هذا الهدف يستدعي التوجه نحو

العمالة الآسيوية التي تقل بينها معدلات الإعالـة . أما في المهن والقـطاعات التي تستـدعي الإستعـانة بـالعمالـة العربيـة ، فمن المتوقـع ان توضـع شروط وقيود متشـددة في مـا يتعلق بـاصطحـاب مرافقي الـوافـدين الجـدد ، حتى تتمكن الكـويت من تحقيق وفـر في إجمـالي الوافدين يقدر بنحو ٨٤ ألفاً ، كما تستهدفه خطة التنمية .

ويبـين الجـدول رقم (٥) نسبـة الكـويتيـين في مختلف المهن أو المجمـوعـات المهنيـة من واقــع إحصــاءات عام ١٩٨٥ ؛ كـما يبين الجـدول النسب المتوقعـة أو المستهـدفـة في عـام ١٩٩٠ .

جدول رقم (٥)
نسبة الكويتيين من اجمالي العمالة
حسب المجموعات المهنية في عامي ١٩٨٥ و ١٩٩٠

المجموعات المهنيـــة	نسبة الكويتيين (نسبة مئوية)	
	١٩٨٥	١٩٩٠
المتخصصون في علوم الطبيعة وعلوم الحياة	٢٢ر٩	٣٦
المهندسون	١٠ر٦	١٤
المتخصصون في الاقتصاد والمحاسبة والاحصاء	١٤ر٨	٢٢ر٩
المهن التعليمية	٢٨ر١	٣٠ر٢
المتخصصون في العلوم الانسانية والآداب والفنون	٤٢ر٤	٥٢ر٤
المهن القانونية ومهن الادارة العليا	٣٠ر٤	٢٣ر٦
اصحاب الاعمال	٢٩ر٤	٣٥ر٩
المشرفون	٥٧	٦٠
المساعدون الفنيون في المهن الهندسية	٢٩ر١	٣٢ر٦
المساعدون والفنيون في علوم الحياة والعلوم الطبيعية	١٧ر٣	١٨ر٦
المهن التجارية	٣٥ر١	٣٦ر٨
المهن المكتبية	٤٤ر٣	٤٥ر٢
المهن الانتاجية والخدمية التي تحتاج الى مهارة خاصة	١٠ر٨	١٣ر٥
المهن الاخرى	١٥ر١	١٣ر٤
اجمالي العمالة	٢٢ر٦	٢٣ر٧

المصدر : عبد الهادي محمد لعوضي ، « تجربة الكويت في التخطيط » ورقة قدّمت الى : ندوة التنمية بين التخطيط والتنفيذ ، الكويت ، ٢٥ – ٢٩ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٨٦ ، الجدول (١٢) ، ص ٧٢ .

رغم اننا نلاحظ ان العمالة الكويتية متدنية جداً في المهن الهندسية والمهن الانتاجية الماهرة ، الا انه من المتوقع ان تكون نسبة المهندسين من المواطنين اعلى من ذلك بكثير ، اذا استمر الركود الاقتصادي الحالي خلال سنوات الخطة ، وارتفاع نسبة العمالة المواطنة لايرجع فقد الى تأثر المهن الهندسية بالركود الاقتصادي ، بل يرجع ايضاً الى ارتفاع مرونة احلال العمالة المواطنة في هذه المهن . اما بالنسبة الى المهن الانتاجية الماهرة فإن مرونة الاحلال ضعيفة ، ولذلك من المتوقع استمرار اعتماد الكويت على العمالة الوافدة لفترات طويلة .

والواقع ان نحو ربع قوة العمل الكويتية « او ٣١,٤ الفاً من اجمالي قوة العمل الكويتية» البالغة ١٢٦,٤ الفاً ، تركزت في خدمات الامن والوقاية في عام ١٩٨٥ (٣٨) وحيث ان قضايا الامن في الكويت لها أولوية مطلقة على سائر القضايا الاخرى . كما يصرح بذلك المسؤولون دائماً وعلى اعلى المستويات ، فان خدمات الأمن ستستوعب المزيد من العمالة المواطنة ، وبذلك تقلل من الاعداد المتوافرة لمقابلة الاحتياجات من المهن في سائر القطاعات الاخرى ، ويستدعي التغلب على هذه المشكلة في ضوء الظروف والاوضاع القائمة ، العمل على زيادة كفاءة العاملين في خدمات الأمن ، وزيادة معدلات ادائهم بصورة ملموسة ، مع ادخال الوسائل التكنولوجية التي اذا احسن استخدامها بكفاءة واقتدار ، امكن الاستغناء عن اعداد كبيرة من العاملين في هذا القطاع .

والى جانب العاملين في خدمات الأمن والوقاية ، تستوعب المهن الكتابية حسب نتائج تعداد ٩٨٥ مايصل الى ١٢ بالمائة من اجمالي قوة العمل الكويتية ، ومعظم هؤلاء يعملون في الحكومة ومؤسسات القطاع العام . كذلك فان الموظفين التنفيذيين في الحكومة والمدرسين من الكويتيين يشكلون ٥ بالمائة و١٠ بالمائة على التوالي من اجمالي قوة العمل الكويتية(٣٩) . وهذا يعني ان اكثر من نصف قوة العمل المواطنة تتركز في اربع مهن فقط وكلها تقريباً في القطاع الحكومي . والواقع ان ٨٧،٥ بالمائة من العاملين الكويتيين يتركزون في القطاع الحكومي ، بينما يعمل ١,٢ بالمائة في القطاع المشترك ويظل حوالي ١١ بالمائة فقط يعملون في القطاع الخاص ، وهؤلاء يشكلون نحو ٣,٥ بالمائة فقط من اجمالي العاملين في القطاع الخاص الذي يستوعب بدوره اكثر من ٦١ بالمائة من اجمالي قوة العمل في الكويت(٤) .

ولذلك يمكن القول ان نسبة الكويتيين ستظل ضئيلة في القطاع الخاص ، حتى وان رغب هذا القطاع في استيعابهم وتوفير الحوافز اللازمة لهم . ومن هنا كان اعتماد الكويت على العمالة الوافدة ، ليس فقط في المهن المهنية والفنية الماهرة اليدوية التي لاتتوافر بالاعداد الكافية ، وانما حتى في المهن المكتبة الماهرة وغير الماهرة في القطاع الخاص .

معلوم ان الكويت كانت تتجه بصورة اساسية لسد احتياجاتها من العمالة من البلدان العربية . ففي عام ٩٧٥ شكل العرب الوافدون نحو ٦٩ بالمائة من اجمالي قوة العمل

الوافدة الى الكويت ، غير ان هـذه النسبة انخفضت الى ٦٠ بـالمائـة فقط في عام ١٩٨٠ ، وبحلول عام ٩٨٥ شكل الوافدون من غير العرب ولأول مرة في تاريخ الكويت، الغـالبية من العمالة الوافدة . فحسب نتائج تعداد السكان لعام ٩٨٥ ، كان حجم قـوة العمل غـير العربية الوافدة الى الكويت نحو ٢٩١ الفاً، بينما كـانت قوة العمـل العربيـة الوافـدة ٢٥٣ الفاً ، وهذا يعني ان قوة العمل غير العربية الوافدة كانت تشكـل ٥٣,٤ بالمـائة من اجمـالي الوافدين وكانت غالبية العمالة الوافدة من الدول الاسيوية غير العربيـة ، بل ان الاسيـويين شكلوا نحـو ٥٥ بالمـائة من جملة قـوة العمل النسـائية في الكـويت، بينما وصلت نسبـة قوة العمل الاسيوية من الذكور الى ٣٩ بالمائة من اجمالي قوة العمل الاجمالية من الذكور"[٤١] .

ونحن لانود الخوض تفصيلاً في الأسباب التي ادت الى هذه الاتجاهات ، وقد ذكـرنا من قبل التفاوت في الاجور بين العمالة العربية والعـمالة الاسيـوية ، كـما اشرنا في دراسـات سابقة الى وفرة العمالة الاسيوية ونشاط وكالات التشغيل المدعومة بسياسات حكومية نشطة في دول الارسال الاسيوية الرئيسية .

اما بالنسبة الى بلدان الاستقبال العربية ، ومن بينها الكويت ، فيبـدو ان السياسـات الحكومية تشجع وتبارك استقبال العمالة الاسيوية على اساس انها اقل اعالة وتكلفة ، واعلى دوراناً ، ويمكن التخلص منها بسهولة اكـثر عند الضرورة بينـما يعتقد ان الـوافدين العـرب اكثر ميلاً الى الاستقرار، وهو اتجاه غير مرغوب فيه على مايبدو . ويمكن للكـويت ان تعطي الاولـوية في التشغيـل لافراد اسر المـرافقين العـرب وابنائهم من الجيـل الثاني الـذي نشأ وترعرع في البلاد . والواقع ان السكان العـرب والوافـدين الى الكويت يمكنهم أن يـزيدوا من الاعـداد الداخلة منهم في قـوة العمل بنحـو ٢ بالمـائة وحتى لاتنشأ عـطالـة بـين هؤلاء المقيمـين «حسب تعداد ١٩٨٥ هنـاك حـوالي ٦,٥٠٠ من غـير المـواطنـين متعـطلون عن العمل» يمكن اعطاؤهم اولوية في التشغيـل ، حتى على حسـاب استقدام عـمالة جـديدة من بلدان عربية اخرى علماً ان السكان العـرب من غير المـواطنين والمـولودين في دولـة الكويت يصلون الى ٢٦٥ الفـاً في عام ٩٨٥ ويشكلون حـوالي ٢٧ بالمـائـة من اجمـالي السكـان غـير الكويتيين وتصل نسبتهم الى ٢، ٨٧ بالمائة من اجمـالي السكان غـير المواطنـين المولـودين في الكويت، كما يمكن تقدير اعداد الداخلين الجدد منهم الى سوق العمل ، بأكـثر من عشرين ألفاً سنوياً"[٤٢] .

الهوامش

(١) Arap Times .19/7/1986.

(٢) اخرجت الامارات العربية المتحدة ٩٧٣٦ من العمال المقيمين بصورة غير شرعية نصفهم من الهنود وربعهم من الباكستانيين وذلك خلال عام ١٩٨٥ Arap Times . 19/7/1986

(٣)- ميريام ريان «الخدمات الصحية في الشرق الاوسط» تقرير خاص رقم ٢١٦ اعدته ميريام ريام لـ The Economist Intelligence Unit [EIU] ص٢٢ .

(٤)- محمد العوض جلال الدين ، بعض سمات الهجرة الوافدة والاستخدام في البلدان العربية الخليجية ، في : سياسات الاستخدام وانتقال العمالة العربية» الكويت: المعهد العربي للتخطيط والاسكوا ، ١٩٨٦ » جدول رقم (١٠) ص٢٥ .

(٥)- ريان ، المصدر نفسه ص٢٥ .

(٦)- هذه النسبة محتسبة على اساس ان عدد السكان الاجمالي في عام ١٩٨٥ كان حوالى ١،٧ مليون وعدد الاطباء العاملين حوالى ٢٦٠٠ طبيب .

(٧)- كل الارقام في هذه الفقرة مأخوذة من :

Kuwait,Ministry Of Public Health, Office for National Health Planning, Kuwait : Heatih Plan, 1982 2000 «April 1982» , vol.1,pp.v11--v16

(٨) المصدر نفسه ، ص٤٩

(٩) المصدر نفسه ، ص٤٩ ـ ٥٠

(١٠) هذه الأرقام والنسب محتسبة من : المصدر نفسه ص١٠٧ - ١٠٩

(١١) محتسبة من : المصدر نفسه ص١٤٤ - ١٤٥

(١٢) محتسبة من : المصدر نفسه ، ص١٣٣ - ١٣٤ .

(١٣) المصدر نفسه .

(١٤) افادة وزير الصحة العامة في مجلس الأمة الكويتي عن سؤال يتعلق بالصيادلة الكويتيين . كما نشرت في صحيفة الوطن (الكويت) ١٠/٥/١٩٨٥ ، ص٢ .

(١٥) ريان ، «الخدمات الصحية في الشرق الأوسط» ص٨٤ .

(١٦) تقديرات «الأسكوا» استناداً الى التعدادات والمسوحات السكانية .

(١٧) نادر فرجاني ، الهجرة الى النفط : ابعاد الهجرة للعمل في البلدان النفطية وأثرها على التنمية في الوطن العربي (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٣) ص١٣٨ .

(١٨) المصدر نفسه .

(١٩) المصدر نفسه .

(٢٠) عبد الرزاق فارس الفارس ، تخطيط القوى العاملة في دولة الامارات العربية المتحدة (الكويت : كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع ، ص١٩٨٥) ، ص٢٥٣ وجدول ٩ .

(٢١) المصدر نفسه ، ص٢٥٢ .

(٢٢) محمود عبده عيسى ، «ملامح سياسة الاحلال والاستخدام للقوى العاملة الوطنية ،» في نحو استخدام افضل للقوى العاملة الوطنية للأقطار العربية الخليجية (١٩٨٥) ، ص١٥٧ .

(٢٣) المصدر نفسه ، ص١٥٨ .

(٢٤) الامارات العربية المتحدة ، وزارة التخطيط ، الادارة المركزية للاحصاء ، مسح التوظف والاجور وساعات العمل (أبو ظبي : [الادارة] ، ١٩٨٣) ، جدول رقم ٤٦ ، ص٢٢٠ - ٢٢٣ .

(٢٥) البحرين ، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، دائرة العمل ، المسح السنوي للقوى العاملة عام ١٩٨٢ . كما وردت في محمد العوض جلال الدين ، «العمالة الوافدة الى الاقطار العربية : الوضع الراهن واحتمالات المستقبل» المستقبل العربي ، السنة ٧ ، العدد ٧٤ (نيسان/ابريل ١٩٨٥) ، ص٨٧ .

(٢٦) الكويت ، وزارة التخطيط ، المجموعة الاحصائية لعام ١٩٨٢

(٢٧) من نتائج تعداد الامارات لعام ١٩٨٠

(٢٨) السعودية ، وزارة التخطيط ، خطة التنمية الرابعة ، ١٤٠٥ - ١٤١٠هـ. ص ٨٢٠

(٢٩) المصدر نفسه ، الجدول رقم (٥/٧) ص١١٢
(٣٠) المصدر نفسه
(٣١) المصدر نفسه ، الجدول (٥/٨) ص١١٥
(٣٢) المصدر نفسه ، الجدول (٥/٩)ص١١٦
(٣٣) المصدر نفسه ، ص١٢١
(٣٤) المصدر نفسه ، ص١٣٥
(٣٥) جميع المعلومات الواردة عن الكويت ، مأخوذة من : عبد الهادي محمد العوضي ، «تجربة الكويت في التخطيط» ورقة قدّمت الى : ندوة التنمية بين التخطيط والتنفيذ ، الكويت ، ٢٥-٢٩ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٨٦ .
(٣٦) انظر : المصدر نفسه ، الجدول (١٢) ، ص٧١
(٣٧) المصدر نفسه ، ص٣٣
(٣٨) الكويت ، وزارة التخطيط ، نتائج التعداد العام للسكان ، ١٩٨٥ ، الجدول ١٠٩ ، ص٢٠٨ .
(٣٩) الأرقام محتسبة من المصدر نفسه ، ص٢٠٢ - ٢٠٤
(٤٠) الأرقام محتسبة من عدة جداول من المصدر نفسه .
(٤١) المصدر نفسه ، الجدول (١٢٠) ، ص٢١١ - ٢١٨
(٤٢) الأرقام والنسب محتسبة من المصدر نفسه ، ج١ ، الجدول ١ ، ص٥ ، والجدول ٢٢ ، ص١٢٨ - ١٢٩ .

البحث الثاني

العمالة العربية العائدة في اقطار الخليج العربي
مشكلات ما قبل العودة

الدكتور باقر سليمان النجار

المقدمة

الهجرة الى المنطقة العربية كانت ولاتزال احد الموضوعات التي طال البحث فيها وتشعبت واختلفت نتيجة لذلك الاراء حول حجم الظاهرة في اعلى درجاتها وفي بداية انحدارها ، او في مصاحباتها بين ايجابيات محدودة وسلبيات مدمرة . وفي قمة اهتمام البعض بالظاهرة ، وضعنا ارقاما عن المتوقع في حجم الهجرة[1] ربما لم تسعفنا نكسة اسعار النفط الاخيرة وغير المتوقعة على اختبار صدقيتها . واحسب انها انتشلتنا من اشكال بحثي ، أو انها كشفت عن عجزه .

واذا كان البعض قد اطلق على هذه المرحلة «مابعد الطفرة»[2] النفطية ، فمن الطبيعي ان تكون احدى مصاحباتها عودة جزء من الباحثين عن العمل في حقول النفط الى اوطانهم ، الا ان الارقام المتوافرة ، وبعيدا عن التهويل الصحفي بظاهرة العودة ، تشير الى تزايد ولكن طفيف في حجم العمل المستورد في دول الاستقبال النفطية .

ومن دون الدخول في متاهات مفهوم الهجرة العائدة ، فاننا في دراستنا هذه نقصد فيها ، على وجه التحديد بداية عملية عودة جزء من المهاجرين من الدول النفطية او الدول ذات الارتباط بالدول النفطية ، والتي سميت في بعض ادبيات التنمية بالدول ماتحت الريعية . كالاردن واليمن والذين قضوا مدد اقامة قد تقصر الى سنة وقد تطول الى اكثر من عشرين عاما[3] . وهذه الورقة ما هي الا محاولة لمعرفة اثر مرحلة «مابعد الطفرة» على اوضاع المهاجرين العرب لمنطقة الخليج العربي[4] . ونفترض في هذه الورقة وفي ضوء المعطيات الحالية ، ان حاجة المنطقة للايدي العاملة الوافدة ستستمر على الاقل في المدى القصير ، ولو انها تشهد او بالاحرى شهدت تقلصا في حجم العمل العربي لمصلحة العمل الاسيوي ، وان اوضاع المهاجرين ككل ، الاقتصادية منها والاجتماعية قد تتراجع سلبا ، كثيرا ام قليلا ، في ضوء التطورات الاقتصادية المقبلة . كما نفترض في هذه الدراسة وقبل كل شيء ، ان فهم ماسمي بالهجرة العائدة ، كما هي عملية الهجرة في المنطقة العربية ، لايستقيم بعيدا عن التفاعلات الاقتصادية والسياسية التي اصابت المنطقة العربية خلال الخمس عشرة سنة الماضية ، وكذلك في ارتباط المنطقة بالنظام الاقتصادي العالمي . . فمن اين نبدأ . ؟

اولاً : الاقتصادات الخليجية : عوارض طارئة ام معضلات هيكلية ؟

يبدو انه من الصعب البحث في الظواهر الاجتماعية والاقتصادية وربما السياسية ذات الارتباط بمنطقة الخليج العربي ، بعيدا عن ارتباطاتها العلائقية ببنية المجتمع وظروف تشكله . واذا كان بحثنا هذا معنيا بدراسة ظاهرة الهجرة وانما في مرحلتها العائدة ، فمن المهم البحث عن ارتباطاتها بنمط التنمية العائدة ، ولهذا فاننا في تناولنا لمشكل الهجرة

العـائدة ، لانعـاملها كـظاهرة منفصلة عن عمليـة الهجرة ككـل ، بقـدر مـا هي احـدى مراحلها الاساسية ذات الارتباط بالاقتصـاد السياسي العـربي . اي بمعنى اخر ، كـما سبق واشرنا في دراسات سـابقة ، ان دراسـة الهجرة في المنـطقة العـربية لاتكتمـل الا من خلال دراسـة انماط التنميـة المتبناة ، والتي لم تكن الهجـرة . سـواء من دول الارسـال ام الى دول الاستقبال الا احدى مدخلاتها الاساسيـة . . ففي حالـة الثانيـة شكلت العمالـة المهاجـرة الدعامة التي قامت عليها مشاريعها «التنموية» او انماط التحـديث الاجتماعي والاقتصـادي وربما السياسي التي شهدتها المنطقة خـلال الخمس عشرة سنة المـاضية . امـا في حالـة دول الارسال فقد شكلت تحويلات عمالتها المهاجرة وكذلك حل المشكلات المحلية الاقتصاديـة والاجتماعية ، بتهجيرها خارج حدود القطر الجغرافية ، مدخلات انماط «التنمية الجديـدة» التي تبنتهـا هذه الـدول خلال السنـوات الماضيـة ، ضمن ارتباطـاتهـا الجـديـدة بـالنـظام الاقتصادي العالمي ، وكذلك فانه من الممكن القول ان بداية افول موسم الهجرة الى النفط تشكل مؤشرا حاسما في تقويم التجربة التنموية السابقة في المنطقة العـربية : هـذه التجربـة التي لم يكن بامكانها ان تقوم لولا الريوع النفطية . . فهل لها ان ترشد بـالانقلاب النفـطي المضاد ؟

الركود الاقتصادي كمشكل طارىء

شكلت العائدات النفطية الاساس الذي انبنت عليه اقتصادات المنطقة ، حيث انها قد تكوّن المصدر الوحيد في بعض اقطار المنطقة لـلايرادات العـامة(تصـل الى اكثر من ٩٥ بالمائة في بعض الحالات) ورغم ان البعض كـان يرغب في ان تكـون مرحلة الـطفرة فـرصة للخروج من السمة الريعية للاقتصادات النفطية وذلك بفضل مشاريع «التنمية الطمـوحة» الا ان المؤشرات الحـالية ، عـلى الاقـل ، يبـدو انها لاتـرسم صـورة متفـائلة لاقتصـادات المنطقة ، رغم التطمينات بعودة الازدهار لسابق عهده . فمن دون شـك انعكست اوضاع النفط في السوق العالميـة على مـداخيل هـذه الدول وتـاليا عـلى حجم الانفاق الـرسمي ، ومـاتبعه من «ركـود اقتصادي» . فـلاول مـرة في التـاريـخ المعـاصر لاقتصـادات الخليـج العربي ، تصاب المنطقة باضطراب بهذا الحجم وهبوط كبـير في النـاتـج الاجمالي المحـلي غير النفـطي ، مما دفـع البعض للاعتقـاد انه من غـير المحتمل ان تـدفع اعـادة التوازن النسبي لاسعار النفط[٥] «الازدهار» من جديد للاقتصاد الخليجي[٦]

وفي المقابل ، تشير بعض الكتابات حول ماسمي في منطقة الخليج العربي «بالـركود الاقتصادي»الى ان تباطؤ النشاط الاقتصادي الذي شهدته المنطقة خلال الاعوام الثلاثـة او الاربعة الماضيـة(١٩٨٢ ـ ١٩٨٦) هو في الحقيقـة مشكل اقتصـادي طارىء او انـه محصلة طارئة لطبيعة الـبرامج التنمـوية قصـيرة المدى ، وكـذلك بسبب الارتبـاط الكلي ان لم يكن المـطلق لدول المنـطقة بـالعائـدات النفطيـة . . الا انه من المتـوقع ان تـدخل المنـطقة عن

قريب(حددها البعض في التسعينات)مرحلة نمو اقتصادي تعتبر متوازنة وطبيعية[٧] واذا كان مايقال هذا حقيقة ، فما هي اذا مؤشرات الاوضاع الاقتصادية الحالية ، وهل تعيننا هذه على استشراف المستقبل ؟

فالمؤشرات المتوافرة لدينا ، تشير الى ان نمو الناتج الاجمالي المحلي قد تباطأ لعموم بلدان المنطقة ، حيث انه انخفض مثلا في السعودية من ٣٤,٩ بالمائة عام ١٩٨١ الى ٤,٥ بالمائة عام ١٩٨٥ وكذلك يمكن القول بتراجع نمو الناتج الاجمالي المحلي في البحرين من ١٣,٣ بالمائة الى ٠,٩ بالمائة في عامي ١٩٨١و١٩٨٥ اما في قطر والامارات فقد انخفض من ١٠,١ بالمائة و١٠,٣ بالمائة الى ١٥ بالمائة و٦,٥ بالمائة على التوالي وللاعوام نفسها . وتكاد تكون سلطنة عمان الدولة الوحيدة في الخليج التي لم تتأثر الا قليلا بظاهرة الركود الاقتصادي ، حيث سجل نمو الناتج الاجمالي المحلي تراجعا طفيفا ، اذ تراجع من ٢١,٣ بالمائة عام ١٩٨١ الى ٥ بالمائة عام ١٩٨٣ ثم عاود الارتفاع مرة اخرى الى ١٣,٨ بالمائة عام ١٩٨٥ في حين انه في الكويت حافظ على تراجعه ٩,٥ بالمائة و٩,٦ بالمائة لعامي ١٩٨١ و١٩٨٥[٨]

هذا بالطبع هو محصلة لتأثير تراجع اسعار النفط على العوائد النفطية فالعائدات النفطية لعموم المنطقة تراجعت في المتوسط من ١١٥٥٠ مليون دولار عام ١٩٨٤ الى ٦٣١٨ مليون دولار عام ١٩٨٦ . اما على المستوى القطري فانها سجلت انخفاضا وصل الى اكثر من النصف في بعض الحالات ، فعوائد السعودية من النفط تراجعت من ٣٦١٨٦ مليون دولار الى ١٩٠٦٩ مليون دولار عامي ١٩٨٤ و١٩٨٦ وفي الكويت والامارات من ١٢٣٤٥ و١١٧٠٧ مليون دولار عام ١٩٨٤ الى ٧١٢٤ و٧٠٧٢ مليون دولار لعام ١٩٨٦ [٩] على التوالي (انظر الجدول رقم (١) .

من ناحية اخرى ، تراجعت قيمة الصادرات والواردات خلال ثلاث السنوات الاخيرة بعد ان سجلت ارتفاعا حادا في السنوات السابقة لعام ١٩٨٣ حيث انخفضت قيمة الصادرات من ١٦٢٠٩٣٢ مليون دولار عام ١٩٨١ الى ٦٤٥٢٥٨ عام ١٩٨٥ وكذلك الواردات من ٥٢٦٤١٩ مليون دولار الى ٣٩٣١٦٠ مليون دولار للاعوام نفسها[١٠] , وبشكل عام فان الانخفاض الكبير في العوائد النفطية دفع باتجاه تراجع واردات دول مجلس التعاون خلال ثلاث سنوات (١٩٨٣ ـ ١٩٨٦) بعد ان سجلت ارتفاعا وصل الى حوالى ٥٠ بالمائة خلال الفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٧٨ . وارتفاعا مقداره ١٧ بالمائة خلال سنوات ١٩٧٩ ـ ١٩٨٥ وقد هبط مجموع الواردات من السوق الاوروبية المشتركة بحدود ٢٣ بالمائة خلال ١٩٨٣ ـ ١٩٨٥ في حين انخفضت الواردات من اليابان بحوالي ٣٠ بالمائة خلال المدة نفسها ، وسجلت واردات دول المجلس من الولايات المتحدة الامريكية انخفاضا كبيرا وصل الى حوالي ٤٠ بالمائة اذ تراجعت صادرات امريكا الى دول المجلس من ٩,٤ مليارات دولار عام ١٩٨٣ الى حوالى ٩,٥ مليارات دولار عام ١٩٨٥

جدول رقم (١)

تأثير تراجع اسعار النفط على الايرادات النفطية لاقطار الخليج العربي

السنة / القطر	١٩٨٤		١٩٨٥		١٩٨٦	
	الانتاج مليون برميل يوميا	الايرادات مليون دولار	الانتاج مليون برميل يوميا	الايرادات مليون دولار	الانتاج مليون برميل يوميا	الايرادات مليون دولار
الامارات العربية المتحدة	١,١٠	١١٧٠٧	١,٠٥	١٠٨٩٠	١,٣٠	٧٠٢٢
البحرين	٠,٠٤	١١٠٠٨	٠,٠٤	٩٥٨	٠,٠٤	٥٢٧
السعودية	٤,١٠	٣٦,٢٥	٣,٢٥	٢٧٣٦٧	٤,٣٥	١٩٠٩٠٩
عُمان	٠,٤٢	٣٨٢٩	٠,٤٠	٤٤٤٠	٠,٥٥	٢٥٤٠
قطر	٠,٣٨	٤٢٢٠٥	٠,٣٠	٣١٣٠	٠,٣٠	١٦٢٨
الكويت	١,١٦	١٢٣٥	١,٠٦	١٠٩٩٤	١٠٣٢	٧١٢٧

المصدر : النشرة الاقتصادية والمالية(بنك الخليج الدولي)العدد ٦ (حزيران / يونيو ١٩٨٦) . ص٢

وقد هبطت واردات السعودية من بلدان التصدير الرئيسية أكثر من ٤٠ بالمائة خلال الاعوام الثلاثة الماضية من ٢٤,٦ مليار دولار في عام ١٩٨٣ الى ١٤,٨ مليار دولار عام ١٩٨٥ في حين هبطت واردات الكويت حوالي ٢١ بالمائة خلال المدة نفسها بينما جاء انخفاض الواردات لكل من الامارات وقطر والبحرين في حدود ١٦ بالمائة و٢٨ بالمائة و٢٧ بالمائة على التوالي . اما سلطنة عمان ، فقد كانت الدولة الوحيدة من دول المنطقة التي سجلت زيادة في وارداتها خلال المدة ١٩٨٣ ـ ١٩٨٥ حوالي ٦ بالمائة[١١]

كما يمكن هنا اعتبار انخفاض معدلات التضخم مؤشرا ، رغم ايجابيته ، على الركود الاقتصادي . فالارتفاع الكبير في الاسعار في المرحلة السابقة كان مرتبطا اساسا بالانخفاض الكبير في العائدات النفطية ، وتاليا تقلص حجم الانفاق الرسمي والاموال المتدفقة الى السوق ومن ثم انحدار كبير في الاسعار اذ تراجعت الاسعار مثلا بمعدل ٥ بالمائة في الامارات و٢,٢ بالمائة في السعودية وجاء ارتفاع الاسعار منخفضا في بلدان المنطقة الاخرى ، اذ وصل الى ١,٥ بالمائة في الكويت و١ بالمائة في البحرين و٣ بالمائة في عُمان . ولقد تراجعت اسعار العقارات وايجارات المساكن الى مايزيد على ٥٠ بالمائة في بعض الحالات ، مما خلق مشاكل للملاكين العقاريين و المصارف التي قدمت لهم القروض على

حد سواء . وكذلك تعرضت اسواق الاسهم للمزيد من التراجع ، اذ هبطت قيمة الرقم القياسي لاسعار جميع الاسهم ، في كل من الكويت والسعودية،بنسبة ٤٠ بالمائة وكذلك سجل متوسط قيمة الاسهم انخفاضا مماثلا (١٢)

اضافة لذلك فان بعض التقارير والدراسات المعنية بالوضع الاقتصادي في المنطقة ، تشير الى ان انخفاض العائدات النفطية قد انعكس سلبا على الصناعات البتروكيماوية القائمة في المنطقة . فالشركة القطرية للبتروكيماويات خسرت مايقارب ٤٢,٩ مليون دولار عام ١٩٨٥ ، وانخفضت كذلك أرباح ومبيعات الشركات الصناعية الاخرى ، كالحديد الصلب وصناعة الاسمدة الى مايقارب ٣٥ بالمائة - ٤٠ بالمائة عن الاعوام السابقة لعام ١٩٨٣(١٣) - كما انخفض الانفاق القطري على مشاريع التنمية من ١٠٢٨ مليون دولار في السنة المالية ١٩٨٢/١٩٨٣ الى ٥٣٥ مليون دولار للسنة المالية ١٩٨٥/١٩٨٦ ، كما تم تأجيل اعلان موازنة عام ١٩٨٦/١٩٨٧ وكذلك تأجيل الكثير من المشاريع والغاء بعضها ، نتيجة للانخفاض غير المتوقع في الدخل القومي (١٤) .

والبحرين وهي الاقل تضررا بعد سلطنة عمان من جراء انخفاض اسعار النفط ، عانت بعض مصاحبات نكسة اسعار النفط المتمثلة في اغلاق الكثير من الوحدات المصرفية وبالتحديد بنوك الاوفشور offshore Bankهذا الاغلاق تبعه هبوط مايعادل من ١٠ بالمائة من قوة العمل في القطاع المصرفي الذي يشكل البحرينيون غالبيته العظمى خلال السنتين الاخريين ، كما ان بعض التقارير تشير الى ان عدد البنوك الاكثر نشاطا في هذا المجال قد انخفض من ٢٠ الى ١٠(١٥) اضافة لذلك تقلص حجم الكثير من المشاريع وبالتحديد في القطاع الانشائي ، وتم ترشيد الانفاق في الكثير من المؤسسات الرسمية نتيجة لتقلص الانفاق الحكومي ، وخصوصا في الاعوام التي تلت عام ١٩٨٣ الى حوالي ١٥ بالمائة ، كما ارتفع العجز في الميزان التجاري من ٥٣,٨ مليون دينار عام ١٩٨٣ الى ١٤٥,٩ مليون دينار عام ١٩٨٤ ثم عاد وانخفض بعض الشيء عام ١٩٨٥ الى ١٢٢,٣ مليون دينار نتيجة لتدني قيمة الواردات بمعدل اكبر من الانخفاض الذي طرأ على عائدات الصادرات التي بلغت ١٠٥٦,٦ مليون دينار عام ١٩٨٥ مقابل ١١٧٩ مليون دينار عام ١٩٨٤(١٦) كما انخفضت مبيعات الالمنيوم (١٧) والبتروكيماويات بين عامي ١٩٨٣ و١٩٨٤ الى مايقارب ٣١ بالمائة(١٨)

ولاول مرة في تاريخ السعودية اصيبت موازنتها العامة بالعجز ، حيث هبطت ايراداتها العامة من ١٠٨ مليارات دولار عام ١٩٨١/١٩٨٢ الى ٦٥ مليار دولار عام ١٩٨٣/١٩٨٤ ، كما انخفضت في العام الذي يليه بما يقارب من ٣٠ بالمائة ، واجلت اعلان موازنتها العامة لعام ١٩٨٥/١٩٨٦(١٩) . واما على مستوى القطاع الخاص ، وخصوصا في القطاعات التي ازدهرت ابان الطفرة ، اي القطاع الانشائي والنشاطات الاقتصادية الطفيلية ، فقد اصيب بما يشبه الكارثة اذ افلس (اوعلى الاقل تم نجدة مالا

يراد افلاسه)مايقارب من اكثر من ١٤٠٠ مؤسسة وشركة سعودية حتى عام ١٩٨٤[٢٠]

ولم تشذ بقية اقطار المنطقة عن ذلك ، حيث كانت موازناتها العامة في هبوط شديد ، وتقلص تباليا حجم النشاطات الاخرى والمرتبطة في مجموعها بحجم ونمط الانفاق الحكومي[٢١] . وفي ضوء ماسبق فان مايمكن ان نستنتجه هو ان انعكاسات الوضع الاقتصادي المضطرب ، ستكون واضحة على سوق العمل الخليجي . من هنا صدور الكثير من «التقارير» التي تشير الى ان اعدادا ضخمة من العمالة الوافدة قد عادت وأن اعدادا اخرى بانتظار العودة[٢٢]

ورغم ذلك ، فان الارقام المتوافرة كسمات العمل والاستخدام وبعض الاحصاءات السكانية تشير الى تزايد ، ولكنه طفيف ، في حجم قوة العمل الوافدة ، وكذلك في الجسم السكاني الوافد ككل . فالبيانات المتوافرة عن سمات واذونات العمل في الكويت تشير مثلا الى ان حجم العمالة الوافدة الداخل الى السوق كان ٤٨٢٧٠ مقابل ١٠٥٢٧ غادرها عام ١٩٧٨ أي برصيد قدره ٣٧٧٤٣ ، وارتفع هذا الرقم الى أعلى مستوياته عام ١٩٨٣ : ٨٦٠٧٥ عمالة مضافة مقابل ٢١٧٧٣ عمالة مغادرة ، اى برصيد قدره ٦٤٣٠٢ عامل ثم هبط الى ٣٩٤٢٢ مضافة مقابل ٢٤٥٦٧ مغادرة عام ١٩٨٤ أي برصيد قدره ١٤٨٥٥ ، إلا انه عاد للارتفاع مرة اخرى عام ١٩٨٥ : ٤١٦٢٣ مضافة مقابل ٢١٣٧٩ عام ١٩٨٥ اي برصيد قدره ١٠٢٤٤ وهو أدنى المستويات خلال السنوات الاخيرة[٢٣] اما الاحصاء السكاني الاخير(١٩٨٥)فانه يشير الى ارتفاع عدد سكان الكويت من ٩٩٨٣٧ نسمة عام ١٩٧٥ الى ١٣٥٧٩٠٢ نسمة عام ١٩٨٠ ثم اخيرا ١٦٩٧٣٠١ نسمة عام ١٩٨٥ من هؤلاء ارتفع حجم الجسم السكاني الوافد من ٥٢٢٧٤٩ الى ٧٩٢٣٣٩ ثم الى ١٠١٦٠١٣ على التوالي اي بزيادة سنوية قدرها ١٠,٣ بالمائة للمرحلة الاولى(١٩٧٣ - ١٩٨٠) ٥,٦ بالمائة للمرحلة الثانية(١٩٨٠ - ١٩٨٥)

وبالمثل يمكن القول عن البحرين اذ تشير البيانات المتعلقة ببطاقات العمل الى ان حجم اذونات العمل الصادرة لغير البحرينيين لعام ١٩٧٨ كان ٣٣٨٢٧ انخفض الى ٢٠١١٠ عام ١٩٨٠ ثم ارتفع مرة اخرى الى ٣١٨٤٤ و٣٤٢٦١ عامي ١٩٨٣ و١٩٨٤ ثم عاود الهبوط مرة اخرى الى ٣٢٤٦٨ عام ١٩٨٥[٢٤].

وتشير الارقام المتوافرة عن السعودية ، كما هو الحال في الاقطار الخليجية الاخرى ، الى استمرارية تدفق العمالة الوافدة ولكن بمعدلات اقل من السابق ، حيث انخفضت اذونات العمل الممنوحة سنويا للعاملين الاجانب من ٨٤٩,٣ الفا عام ١٩٨١ الى قرابة النصف ٤٧٠ الفا عام ١٩٨٥ وكذلك في دولة قطر حيث انخفضت تصاريح العمل الممنوحة للعمال الأجانب من ٣٣,٢ الفا عام ١٩٨١ الى ٢٢,٨ الفا عام ١٩٨٤ وتنفرد سلطنة عمان عن الاقطار الخليجية الاخرى في استمرارية ارتفاع معدلات الداخلين الجدد

في سوق العمل . حيث ارتفعت تصاريح العمل الممنوحة للعاملين الاجانب من ٢ , ١٣٠ الفا عام ١٩٨١ الى ١٨٦,٨ الفا عام ١٩٨٢ ثم الى ٧٠٠ , ٣١١ الف عام ١٩٨٥[٢٥] وهذا مرة اخرى يؤكد ماسبق واشرنا اليه من ان سلطنة عمان هي اقل الدول الخليجية تضررا بالانخفاض الكبير لاسعار النفط نتيجة لعوامل عدة قد يكون اهمها ، وربما من حسناتها قلة مواردها النفطية مقارنة باقطار الخليج العربي الاخرى ، وتاليا تأثرها المحدود بما قد يسمى هنا باعراض التخمة النفطية ، اضافة لتبنيها سياسات اقتصادية توصف بالاتزان والرشادة وكذا البدء المتأخر لمشاريع البنى الاساسية فيها عن اقطار الخليج الاخرى .

وبشكل عام فان من المتوقع وفي ظل المعطيات الاقتصادية الانية المعاشة ، ان تتقلص بعض الشيء اعداد الوافدين بالتحديد العرب وخصوصا القادمين الى منطقة الخليج ، في حين سيرتفع اجمالي كل جماعة مهاجرة على حدة . فازدياد حجم المجتمع (Community) الفلسطيني / الاردني في الكويت رغم انتفاء عامل الزيادة في اوساطهم بفعل عامل الهجرة ، وذلك نتيجة لعامل الزيادة الطبيعية الذي قد يكون مؤشرا اخر على بروز مجتمع الاقليات (Minority Group) في الكويت وفي مناطق اخرى من الخليج العربي ، رغم ان التوقعات تشير الى ان تدهورا قد يطرأ على اوضاعها الاجتماعية والاقتصادية ، وخصوصا لدى جماعات المستويات الفنية الدنيا وغير الماهرة : الاقل كسبا من الناحية المادية والاكثر ضعفا من الناحية القانونية .

وكما ذكرنا سابقا ، فان البعض يشير الى أن مااصاب منطقة الخليج قد يكون «اقرب الى الهزة الاقتصادية لوضع اقتصادي كان يتسم بالوفرة الزائدة الى حد التخمة منه الى الازمة» . [٢٦] وان الامور ستعود الى وضعها الطبيعي في غضون السنوات الخمس المقبلة او ماشابه ذلك [٢٧] . ورغم اننا قد نشارك البعض في وصفه لما حدث بانه اقرب الى الهزة منه الى الازمة ، الا اننا مع ذلك نضيف فنقول ان عناصر وسمات الازمة راسخة في طبيعة التشكيل الاجتماعي ـ الاقتصادي القائم ومستوردة بحكم طبيعة ارتباط الاخير بالنظام الاقتصادي العالمي ، فهو اي النظام الرأسمالي العالمي او بحكم قدرته التكيفية الفائقة مع المستجدات العالمية اضافة لهيمنته على الاقتصاد العالمي استطاع أن يصدر الكثير من أزماته لدول العالم الثالث،كما انه تمكن من تجاوز مشكلاته بتبني استراتيجيات متجددة لتراكم رأس المال الغربي على الصعيد العالمي . فالنظام الرأسمالي استطاع تجاوز ازمته الاولى باخضاع بلاد وثروات وانسان العالم الثالث ، او ما سماه البعض بمأزقه الاول بالنظام القديم لتقسيم العمل على الصعيد الدولي (دول مصدرة للمواد الخام والانسان ودول مستوردة ومصنعة لها) وكذلك يمكن القول بانه استطاع او انه في طور تجاوز مأزقه الاخير بتغييره للشروط التاريخية لتراكم رأس المال في المجتمعات الغربية : من الغرب يهاجر رأس المال الغربي للاستثمار في مواقع من العالم الثالث ، او مايسمى في بعض ادبيات التنمية بالتقسيم الجديد للعمل على الصعيد الدولي .

وفي المقابل فان النظام الفرعي النفطي (Oilsub–system) او ماسميناه في حينه بنمط الانتاج النفطي ، رغم تبنيه لسمات نمط الانتاج الغربي ، الا انه ككل التشكيلات المحيطية وبالتحديد الريعية منها ، عاجز في ظل اندماجه العنيف في النظام الاقتصادي العالمي عن تجاوز معضلاته او لنقل مأزقه الموروث في ظل واقعه التبعي .

فنمط التنمية الحالي المعتمد في الاساس على الشركات العابرة القومية يؤدي الى زيادة تعميق التبعية،ويساهم في خلق الكثير من الحاجات التي لاتلبى الا عن طريق دول المركز . وان مايسمى ببعض الجهود المتجهة نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي في المجال الزراعي وفي بعض الصناعات وكذلك نحو فرض سيطرة الدولة على المصادر الطبيعية للثروة النفطية لايؤدي في حد ذاته الى نفي علاقة التبعية،وان ادى الى تغيير اسلوبها والياتها[٢٨]،وتاليا فان تجاوز معضلات التنمية النفطية [٢٩] مرهون بقدرة النظام الفرعي النفطي على الخروج من دائرة الخضوع ولو جزئيا لشروط السوق العالمية . ومن هنا ، جاءت مناقشتنا للمعطى الاقتصادي المحلي وطبيعة ارتباطه بالسوق العالمية كما بعض مظاهر التشكيل الداخلي[٣٠] شرطا اساسيا لفهم ماسمي هنا بمرحلة العودة وتأثيرها على اوضاع المهاجرين الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الخليج العربي .

ثانيا : العمالة العائدة : بعض من مشكلات ماقبل العودة

لقد سبق أن اشرنا ، في مواضع اخرى ان العمالة الوافدة بشكل عام في المنطقة ، عربية كانت ام اجنبية ، رغم تباطؤ نمو بعض جماعاتها ، ورغم مايقال عن تقلص اعداد بعضها الاخر ، ستبقى تمثل جزءا اساسيا من قوة العمل الخليجية . فطبيعة تركيب قوة العمل المحلية وظروف تشكلها النوعي تجعل منها قوة عمل غير قادرة على الأقل في المدى القصير على الاحلال في المستقبل المنظور من هنا تبقى العمالة الوافدة بشكل عام ، تشكل جزءا اساسيا من مدخلات «التنمية النفطية» وستبقى مشكلاتها الذاتية تماثل في الكثير من المواضع مشكلات العمالة المهاجرة في اوروبا . وربما لافتقاد الجانب القانوني الحضاري المنظم للعلاقة فان الكثير من هذه المشكلات تأخذ احيانا اتجاها حديا عن مثيلاتها في اوروبا بمعنى آخر ان نظام العلاقة في التشكيل الاجتماعي – الاقتصادي النفطي ، ولكونه وجد في دول «نامية» قد اخذ اشكالا من الاستلاب أسوأ من تلك القائمة في الدول الغربية احيانا[٣١]

١ـ مجتمع الوافدين من الداخل

يتكون المجتمع الخليجي ، او لنقل النفطي العربي[٣٢] من دائرتين كبيرتين : دائرة السكان المحليين بانقساماتهم العرقية والمذهبية ، ودائرة الاغراب باختلافاتهم الاثنية والثقافية وهي في الواقع موزييك Mosaic اجتماعي بين مغتربين عرب واجانب[٣٣] ويشكل

العرب الجسم الاكبر من حيث الحجم ، وربما الدور الاجتماعي في كل من الكويت والسعودية ، وبصورة اقل في بقية أقطار المنطقة وهم يأتون من اقاليم منقسمة ويتبنون افكارا وايديولوجيات متباينة ويعملون في مهن ويقومون بأدوار مختلفة . . ويمكن هنا تقسيمهم مهنيا وتاليا طبقيا الى ثلاث دوائر او فئات : الفئة الفنية والادارية العليا ، وهي الفئة الاقل من ناحية الحجم الا انها الاقوى من حيث القوة الاقتصادية والسياسية وهي ذات تعليم جامعي متقدم حصلت عليه في دول المنشأ او في الغرب وتتكون من الخبراء ومستشاري الاجهزة الرسمية الخليجية وكبار أصحاب الاعمال واساتذة الجامعات، وبعض مدراء تحرير الصحف المحلية . وهي تتمتع بكثير من الامتيازات الاقتصادية والاجتماعية ، وهي بحكم موقعها الفني والاداري المتقدم في المؤسسات الرسمية او شبه الرسمية تلعب دور «المصمم»(ARCHITECT) للسياسات الداخلية والخارجية لبعض ان لم يكن لكل الدول الخليجية وليس بخاف ان الكثير من قيم المجتمع المؤكدة لتمايزه الداخلي وكذا التمايز بين الجماعات المكونة له ، قد تحولت بفعل «الخبرة العلمية» لبعض افراد هذه الفئة من قيم واعراف خاضعة للتغيّر او واجبة التغير الى «تابو اجتماعي» لايمس ، وفكر تراثي تجب المحافظة عليه[٣٤] وتنقسم هذه الفئة الى قسمين : قسم قد تم نقله للدول النفطية على سبيل الاعارة ، اما البعض الاخر فقد دفعته الظروف الطاردة في دول المنشأ وربما مواقفه الفكرية والايديولوجية للهجرة . الا ان البعض ، ان لم يكن الكثير من افراد هذه الفئة قد استهوته «الحياة النفطية» واصبح المال وما يملك اكثر اهمية لديه من الفكر والثقافة . ويدخل ضمن هذه الفئة الكثير من افراد الحركات السياسية المعارضة في بعض الاقطار العربية ـ كمصر والشام . اما الفئة الاولى فهي في بعضها اكثر ارتباطا بالمؤسسة السياسية في كل من دول الارسال وكذلك في دول الاستقبال وفي الغالب فان العلاقات الاجتماعية بين افراد هذه الفئة بشكل عام ، تحدد في اطار الجنسية وربما المصالح وبعض المواقف الفكرية قد تشذ عنه الفئة الفرعية السابقة . . وتتبنى هذه الفئة باختلاف اجيالها الكثير من القيم الكسموبوليتية ، حيث تقيم حفلات مختلطة ويتحدث أبناؤها مع بعضهم البعض وخصوصا اولئك الدارسون في الغرب احدى اللغات الاجنبية وفي الغالب الانكليزية ويتم التزاوج بين افراد هذه الفئة سواء في دول المهجر او في دول المنشأ وقد يمتد احيانا ليشمل بعض الفئات العليا من الفئة الوسطى المهاجرة ذات التأهيل العلمي المتقدم أو ذات المستقبل الموعود وتعيش هذه الفئة في الغالب في مساكن فخمة في احدى المناطق الارستقراطية المحلية . ولم تتأثر هذه الفئة كثيرا بتقلص العائدات النفطية كما لم تهدد مناصبها بعملية الاحلال ، وفي الغالب فان لها بعض الاستثمارات الاقتصادية في دول الاستقبال او في دول المنشأ ، وأحيانا تمتد ليكون لها ارصدة بنكية واستثمارات اقتصادية وعقارية واسهم في بعض الدول الغربية . ومن المهم الاشارة هنا الى أن اوضاع الشريحة التجارية من هذه الفئة او المجموعة قد اصيبت بما يشبه النكسة ، بفعل عامل «الكساد الاقتصادي» مما

انعكس تاليا على تقلص حصتها النفطية لمصلحة الفئة التجارية المحلية والتي بحكم نجاة بعضهم من «الاعصار النفطي» الاخير ، باتت اكثرنهما في ان تحيط بكل شيء مما تبقى .

اما الفئة الوسطى والثانية فهي الاقل دخلا من الاولى الا انها الاكثر عددا وتأثيرا على الحياة الاقتصادية وربما الفكرية العامة في دول الاستقبال الخليجية ، وبالتحديد في الكويت والسعودية والامارات[٣٥] وتتكون هذه الفئة عادة من بعض اساتذة الجامعات والاطباء والمهندسين والحرفيين وجيش موظفي الخدمة المدنية وصغار التجار والمدرسين والعاملين في الصحف . . الخ . . وتتفاوت اتجاهاتها الفكرية والايديولوجية بين المحافظة باوزانها المختلفة والراديكالية بدرجاتها المتباينة . ورغم ان قطاعا كبيرا من هذه الفئة كان عماد الحركة القومية العربية في العقدين الخامس والسادس ، إلاّ أنهم شكلوا في الفترة الأخيرة وقود الحركات الدينية والسلفية المهاجرة من دول المنشأ العربية .

وتتميز هذه الفئة بانغلاقها نسبياً من المنظور الاجتماعي وقوة النسق القيمي والديني السائدة ، في اوساطها . وهي اكثر اندماجا من سابقتها بافراد الفئة نفسها في الجماعات العربية والمحلية الاخرى ، ويحدد الزواج في العادة بعامل الجنسية والمستوى الاقتصادي اي انه يتم بين افراد هذه الفئة من الجماعة المهاجرة وقد يمتد احيانا ليتم مع افراد هذه الفئة من الجماعات العربية الاخرى وربما المحلية ، الا انه بشكل عام يتم في حدود ضيقة جدا ويكاد ان ينتفي في السنين الاخيرة . وقد لعب عاملان اساسيان في نزوح هذه الفئة للعمل في المجتمعات الخليجية : الرغبة في تحسين وضعها الاقتصادي وكذلك شراء مسكن او بناؤه ونتيجة لكبر حجم هذه الفئة فقد مثلت القنطرة التي انتقلت من خلالها الكثير من «القيم النفطية» الاجتماعية والاقتصادية وربما السياسية لدول المنشأ ، كما دفعها البحث عن تأمين رخائها النفطي في مرحلة مابعد العودة بالدخول في الاستثمارات العقارية او المشاركة في بعض النشاطات الاقتصادية الطفيلية كمشروعات الاستيراد والتصدير . وقد تضررت هذه الفئة من جراء سياسات «ترشيد التوظيف» وبالتحديد تلك الفئة العاملة في القطاع الرسمي الذي خضع «لضغط» في اعداد العاملين فيه ، وكذا في بعض النشاطات الاقتصادية والانشائية التي تقلصت من جراء الركود الاقتصادي .

اما الفئة الثالثة والأخيرة فهي الفئة المعدمة تتكون في الغالب من المهاجرين العازبين العاملين في القطاع الانشائي وعمال المطاعم والتنظيفات والمحلات التجارية والشركات ، وقد منعتها اجراءات الدخول المتشددة من اصطحاب عائلاتها ، الا انها تجاوزتها وخصوصا للفئة الباحثة عن زوجات ، بالزواج من نساء ذات الفئة ، العاملات في الدول نفسها ، او الحصول على ترخيص عمل لزوجاتهم أو وثيقة اثبات ان اجورهم لاتتجاوز ١٥٠٠ دولار تقريبا ، . مقابل مبلغ من المال يدفع للموظف الصغير المتنفذ او لشبكة من الموظفين وتسكن هذه الفئة في مساكن جماعية في الاحياء القديمة من المدينة الخليجية او في الخرائب والبيوت المهجورة وباعداد ضخمة قد تصل الى تسعة أشخاص في غرفة واحدة

وتتدنى مستويات هذه البيوت من الناحية الصحية مما جعل منها مكانا خصبا للامراض وتكاثر الاوساخ والديدان والجراثيم وغيرها[٣٦] ولايتجاوز دخل هذه الفئة ١٥٠ دولارا في الشهر . وهي الفئة الاكثر تضررا من جراء انحسار النشاط الاقتصادي وبالتحديد تلك الفئة العاملة في القطاع الانشائي وفي النشاطات الطفيلية التي برزت إبان الطفرة ويشكل المصريون واليمنيون غالبية افراد هذه الفئة وبالتحديد في الكويت والسعودية وكذلك بعض العراقيين والسوريين .

٢ـ ظروف العمل وانعكاساته

لم تعد فرص العمل المتاحة وكذلك معدلات الاجور ، وبالتحديد في القطاع الخاص وخصوصا الانشائي منه ، في منطقة الخليج العربي ، بسخاء السبعينات ومطلع الثمانينات . ورغم ان البعض إن لم يكن كل المهاجرين العرب ، وبالتحديد في المواقع المهنية العليا وبعض الوسطى ، قد تحسنت احوالهم المعيشية ، الا ان ظروف العمل من حيث المكانة الاجتماعية الوظيفية ، وكذلك فرص الترقي واكتساب مهارات جديدة تساعد على الانخراط في سوق العمل في مابعد مرحلة العودة ، قد تكون ضئيلة ان لم تكن معدومة ويبدو ان التحسن الوحيد على المستوى الوظيفي والذي اصاب قطاعا كبيرا من المهاجرين . خصوصا اولئك الذين قضوا اقل من خمس سنوات ، هو ارتفاع قيمة الاجر مقارنة بدول المنشأ اذ بسؤال عينة المبحوثين عما اذا طرأ تحسن على وضعهم الوظيفي مقارنة بالسنوات الخمس الماضية اجابت الغالبية(٥٦,٨ بالمائة) ان تحسنا طفيفا طرأ على وضعها الوظيفي مقابل (٣١,٨ بالمائة) وجدت ان وضعها الوظيفي ، إذا لم يطرأ عليه اي تغير يذكر ، فانه قد تراجع للاسوأ ، مقارنة بالسنوات الخمس الماضية وبالتحديد سنوات ماقبل الهجرة ، رغم ان بعضا منها يتلقى اجورا مرتفعة بالمقارنة مع مستويات الاجور في دول المنشأ(انظر الجدول رقم (٢) . بمعنى اخر انه بخلاف المردودات الايجابية التي قد يجنيها بعض المهاجرين لاوروبا من اكتساب مهارات فنية جديدة قد تساعد على مرحلة مابعد العودة[٣٧] نجد ان عملية الاندماج في سوق العمل الخليجي لاتكسب صاحبها مهارات فنية جديدة ، حيث أجاب (٧٥ بالمائة) من المبحوثين أنهم لم يكتسبوا صنعة جديدة ، اما الذين قالوا انهم اكتسبوا صنعه جديدة(٢٢,٧ بالمائة) أضافوا (٨٠ بالمائة) انها قد تعينهم على الحصول على عمل في مرحلة مابعد العودة ، مقابل ٢٠ بالمائة ليسوا على يقين من ذلك .

من ناحية اخرى ، فان الشواهد العملية تشير ، وبخلاف الفكرة السائدة من ان عامل البطالة في دول الارسال ، وبالتحديد دول التضخم السكاني ، هو احد العوامل الرئيسية في الهجرة ، إلا ان اغلبية مفردات العينة (٧٢,٧ بالمائة) كانت تعمل قبل الهجرة مقابل (٢٢,٧ بالمائة) لم تكن تعمل اطلاقا رغم بحثها عن العمل (انظر الجدول رقم (٢) .

جدول رقم (٢)
مستويات الوضع الوظيفي مقارنة بخمس سنوات مضت

تحسن كثيرا	٤,٥ بالمائة
تحسن بعض الشيء	٥٦,٨ بالمائة
لم يتغير اطلاقا	١٥,٩ بالمائة
تراجع للاسوأ	١٥,٩ بالمائة
لم يكن يعمل	٦,٨ بالمائة

جدول رقم(٣)
هل كان لديك عمل قبل الانتقال والعمل في اقطار الخليج العربي

كنت اعمل قبل المجيء للعمل	٧٢,٧ بالمائة
كنت عاطلا عن العمل وابحث عنه	٢٢,٧ بالمائة
كنت ادرس قبل المجيء للعمل هنا	٤,٤ بالمائة

وقد اشارت غالبية الفئة التي عملت قبل الهجرة (٤٠,٦ بالمائة) الى انها تعمل في الوظيفة السابقة نفسها او وظائف مشابهة لتلك التي عملت فيها قبل الهجرة مقابل (١٥,٦ بالمائة) منها انتقلت الى مواقع عمل جديدة ليست ذات علاقة بطبيعة عملها السابق و(٢٨,١ بالمائة) أكدت انها تعمل في وظيفة او وظائف افضل من السابق من حيث المكانة الاجتماعية والراتب . اما الفئة الاخيرة فقد اشارت (١٥,٦ بالمائة) الى انها تعمل في وظائف اقل مستوى من المحتوى والمكانة الاجتماعية من وظائفها السابقة ، رغم ارتفاع عائدها المالي مقارنة بالسابق او انها تعمل في الوظيفة ذاتها الا ان مكانتها الاجتماعية تتدنى عن تلك في دول المنشأ(انظر الجدول رقم (٤)

جدول رقم (٤)
وضعك الوظيفي الان مقارنة بذلك في بلدان المنشأ

تعمل في وظيفتك السابقة نفسها او ماشابه لها	٤٠,٦ بالمائة
تعمل في وظيفة جديدة	١٥,٦ بالمائة
تعمل في وظيفة افضل من السابقة من حيث الراتب والمكانة	٢٨,١ بالمائة
تعمل في وظائف اقل من حيث المستوى والمكانة	١٥,٦ بالمائة

وبشكل عام فان الدراسات تشير الى تأثر اخلاقيات العمل للمهاجرين العرب في منطقة الخليج العربي ، اذ تكشف لنا احدى الدراسات التي اجريت على عينة من العاملين المصريين في الكويت ، عن تأثر قيم العمل لدى هذه المجموعة بظروف التحول السريع في المنطقة اذ وجد ان عملية الانتقال من مهنة الى اخرى ، وهو ما اشرنا اليه سابقا ، ضمن عينة العاملين في التقسيمات المهنية لم تشكل ظاهرة لكثير من المهاجرين قبل عملية الهجرة .

الا ان مجرد ان تطأ اقدامهم البلدان العربية النفطية ، فان واقع البحث عن مهنة اضافة لظروف العمل والاجور تدفع الكثيرين منهم ـ خصوصا في المرحلة الاولى من الهجرة ـ الى البحث عن اية مهنة كانت . وبالتحديد لدى الجماعات المهنية الوسطى والدنيا[٣٨] مما يفقد هؤلاء تاليا مهارات المهنة السابقة ، خصوصا عندما تكون مهارات المهنة الجديدة المكتسبة غير ذات فائدة للاقتصاد المحلي في دول المنشأ[٣٩] . ولا يخفى ان احد الاسباب الرئيسية هو ذلك الاختلاف بين طبيعة الاقتصادات النفطية واقتصاديات دول الارسال ، رغم تشكل بعض الوحدات الاقتصاديه المحلية(Community Econmics) في دول الارسال العربية وفق المعطيات والشروط الاقتصادية ، وربما الاجتماعية للدول المستقبلة وليس وفق اندماجها في الاقتصادات الكلية للدول المصدرة . اضافة لذلك ، فالعمالة المهاجرة باختلاف مستوياتها المهنية والفنية كما العمالة المحلية ، هي اساسا تعمل في القطاعات الخدمية او في تلك «المشروعات الاقتصادية» المرتبطة بها ، أو في النشاطات الاقتصادية الطفيلية والتي ستكون «لعنتها» اقسى مما نتصور على دول الارسال . وضع كهذا اثر تاليا على العمالة العربية المهاجرة من ناحيتين : (١) ان العمل في دول الاستقبال العربية قد افقد العمالة العربية المهاجرة الكثير من مهاراتها الفنية والمهنية ، واعاد تشكيلها بصورة لا تخدم دول الارسال العربية . فالعمالة العربية العائدة . ونتيجة لكبر حجمها وخصوصا في حالة مصر والسودان . قد تدفع وربما دفعت هذه البلدان الى تبني سياسات اقتصادية في الغالب غير انتاجية وذات طبيعة خدمية وفق «المهارات النفطية» الجديدة التي اكتسبتها العمالة العائدة(٢) تصدع قيم واخلاقيات العمل لدى القطاع العربي العائد اذ يلاحظ مثلا ان الكثيرين من العمال المهاجرين العاملين في المهن الدنيا من المنظور الاجتماعي في دول الاستقبال ، يرفضون العمل في هذه المهن بعد العودة لدول الارسال[٤٠] وعقبت احدى الدراسات على ظاهرة رفض المزارع المصري العائد من حقول النفط العمل مرة اخرى في الزراعة بالقول : «ويعني هذا حدوث تغيير جوهري في هيكل قيم الريفي المصري الذي نشأ وتربى على اهمية الارض الزراعية كقيمة اقتصادية وكقيمة اجتماعية . فكيف يمكن لهيكل القيم هذا ان ينقلب رأسا على عقب خلال فترة الهجرة التي مهما طالت مازالت تعتبر فترة محدودة من عمر الفرد . . والخطورة ان الزراعة هي مصدر دخل رئيسي للاقتصاد القومي في مصر ، والبعد الاجتماعي لها لابد ان يكون له اثار اقتصادية خطيرة[٤١] .

كما تحولت قيمة العمل من معطى لاثبات الذات وبناء الوطن الى معطى للاسترزاق ويصبح البحث عن المال بالنسبة للكثير من القاعدين والعائدين مبررا لاي نشاط اقتصادي او سلوك مهني ، مما انعكس تاليا على توجهات الكثير من العمالة العربية المهاجرة للدول النفطية . اذ تشير مثلا اجابات معظم عمال الخدمات والزراعة وعمال الانتاج من المصريين العاملين في الكويت الى انهم يفضلون لابنائهم ان يعملوا في اعمال حرة . مثلت التجارة غالبية اجاباتهم ، مما يؤثر على مستقبل العمل المنتج كمفهوم وعملية اساسية في هذه المجتمعات [٤٢] .

٣ـ احوال المعيشة

تؤكد الكثير من الدراسات ، سواء تلك التي ناقشت موضوع الهجرة في المنطقة العربية ام في مناطق اخرى من العالم ، على ان البطالة والبحث عن مصدر الرزق هما من العوامل الاساسية في صنع قرار الهجرة . وفي الواقع ومن دون الدخول في نفي او تأكيد مصداقية الافتراض السابق ، فاننا نضيف ان عملية الهجرة في حالتها الفردية(اي على مستوى الفرد)لم تكن قرارا يمليه «سد الرمق» او الهروب من مجاعة محققة ، بقدر ماهي محصلة «للرغبة المصطنعة» بتحسين الوضع المعيشي ، للمهاجر ، وان الكثير من هؤلاء المهاجرين لم يكن بحاجة الى ذلك لو لم تصبه «حمى الهجرة» حيث تشير الغالبية من افراد العينة (٦٢,٤ بالمائة) الى أن دخلها في بلدان المنشأ يكفي لسداد الحاجة منها (١٥,٦ بالمائة) ، أكدت على ان دخلها «يكفي ويفيض» مقابل (٣٧,٥ بالمائة) من مفردات العينة اجابت بأن دخلها في دول المنشأ لايكفي . وبسؤال المبحوثين عما اذا كان تحسن قد طرأ على وضعهم المعيشي مقارنة بخمس سنوات مضت ، وبالتحديد ابان الازمة الاقتصادية الحالية ، افادت الغالبية العظمى (٦٣,٦ بالمائة) ان تحسنا عاما قد طرأ على وضعها المعيشي مقابل (١٥,٩ بالمائة) ترى ان وضعها المعيشي تراجع للأسوأ ، وبالتحديد خلال السنتين الماضيتين(أنظر جدول رقم(٥) وذلك نتيجة لتقلص دخل الاسرة مقارنة بالسابق . فقد وفرت فرص العمل في

جدول رقم(٥)

مستويات الدخل والمعيشة بين سنتين الى خمس سنوات مضت

تحسن كثيرا جدا	٩بالمائة
تحسن بعض الشيء	٦٣,٦ بالمائة
لم يتغير اطلاقا	٦,٨ بالمائة
تراجع للاسوأ	١٥,٩ بالمائة
اخرى تذكر	٤,٥ بالمائة

السابق مصدر دخل للكثير من زوجات اسر المهاجرين وربما بأبنائهم غير ان المسألة لم تعد متاحة كالسابق فتقلص حجم الانفاقات الرسمية التي تنظم حركة النشاط الاقتصادي وتاليا التوظيف بموجبها ، قد دفع بهؤلاء ـ الزوجات وربما بأبنائهم ـ خارج اطار العمل . وقد يصل الوضع في بعض الحالات لامتناع صاحب العمل ، ونتيجة لافلاسه او قلة عائداته ، عن دفع اجور العاملين في مؤسسته . وقد تؤجل بعض المؤسسات الرسمية ، نتيجة للضائقة المالية ، دفع اجور موظفيها لشهور عديدة ، او قد تحجب العلاوات والحوافز المالية عن موظفيها ، مما عقد تاليا المشكلات المعيشية لفئات من المهاجرين ، وبدد احلام بعضها الاخر في الثراء ، او على الاقل استعادة ماانفقه . فمستويات الدخل المرتفعة خلقت مستويات مرتفعة من الانفاق ، وتاليا ضخمت (inflated) حجم الحاجة في اوساط الاسر المهاجرة كما المحلية ، فضلا عن ان نكسة اسعار النفط المفاجئة لم تسعفها على التكيف مع المعطى الاقتصادي الجديد ، مما عزز من شعور سابق بعدم الاستقرار والتهديد الدائم بالعودة للمجهول ، او هكذا على الاقل عبر عنه بعض المهاجرين العرب . فالعودة للدولة الام تعني بالنسبة للكثيرين ، ان لم يكن للغالبية العظمى منهم ، الاصطدام بالعديد من المشكلات التي لم يهيئوا انفسهم لمواجهتها . فالنسبة الكبيرة من المبحوثين قد اجمعت على ان مشكلات الغلاء وصعوبة الحصول على سكن متوسط الايجار او السعر ، في حالة الشراء ، ومشكلات التكيف وصعوبة الحصول على عمل ، هي اهم المشكلات المرتقبة بعد العودة ، واذا كان هذا شعور الاباء فما هو موقف ابناء الجيل ، الذين لايحملون من دول المنشأ غير جواز السفر ، ويكادون ان يتبنوا «قيم المجتمعات , النفطية حتى النخاع» فتقلص فرص العمل في مجتمعات الخليج وكذلك تنامي العصبيات الاقليمية في اوساطها قد تظهر اثارهما على الجيل الثاني من المهاجرين او الذين ترعرعوا في هذه المجتمعات والذين لظروف عديدة قد يجدون انفسهم مجبرين على المغادرة إلى أقطار لايشعرون بالارتباط القوي بها : «عندما أذهب الى الاردن مع الاسرة يلح الابناء علي بالعودة . . حيث لايشعرون بالانتماء لهذا المجتمع . . فلا أصدقاء لهم . . ويعرفون عن الكويت الكثير . . فهم يؤازرون الكويت في كل شيء حتى في مباريات الفريق الكويتي مع الفرق الاخرى . . أشعر أن انتماءهم للكويت اقوى منه للدولة الام»[٢١] .

وقد يجد الكثير من ابناء هذا الجيل صعوبة في العودة الى اقطار ولدوا وترعرعوا فيها ، بمجرد مغادرتهم لها . مما يفرض تاليا على اهاليهم وفي حالة صعوبة الحصول على اذونات دخول لهم ، الالتقاء بابنائهم في محطات ثالثة ، في الغالب تكون غير عربية .

٤ ـ علاقة المهاجر بدول الارسال

لعب الكثير من المتغيرات الداخلية الخاصة بدول الاستقبال دورا اساسيا فيما يمكن تسميته باستمرارية «الوصال» بين المهاجر ودول المنشأ ، واعتبرنا هنا التحويلات النقدية ،

وملكية العقار والاستثمار الاقتصادي وكذلك الزيارات السنوية كمتغيرات فاعلة في تنشيط ارتباط مجتمع المهاجرين بدول الارسال .
أ- التحويلات النقدية هي في الواقع احدى القناطر الاساسية في استمرارية ارتباط الفرد المهاجر بدول المنشأ ولكن ليس كل المهاجرين يقومون بتحويل جزء من مدخراتهم لدول المنشأ . . حيث ان ذلك يعتمد هو الاخر على متغيرات عدة ، منها البقاء في دول الاستقبال وربما الجنسية - فالمهاجرون ذوو مدد البقاء الطويلة أقل من أولئك ذوي مدد البقاء القصيرة ، كما ان الفلسطينيين وخصوصا اولئك الذين انتقلوا للعمل في المنطقة بعد نكسة عام ١٩٤٨ والذين فقدوا في الغالب قنطرة الاتصال مع ذويهم في الدولة الام ، او المناطق العربية الاخرى اقل من اولئك حديثي الانتقال الى المنطقة . وبسؤال المبحوثين تبين ان (٧٧,٢ المائة) منهم يحولون بالفعل جزءا من مدخراتهم لدول المنشأ مقابل (٢٢,٧ بالمائة) لم تسعفهم مدخراتهم على تحويلها لدول المنشأ او لكون الاتصال بالدولة الام شبه مقطوع ، وبالتحديد في حالة بعض الفلسطينيين المقيمين في الخليج . اما عن اوجه توظيف هذه التحويلات ، فانها لم تخرج عما يثار حول دورها الهامشي وربما المعيق احيانا لعمليات التنمية في دول الارسال ، حيث تركزت غالبية هذه التحويلات في مجالات مساعدة الاسرة والاقارب(٤٤,١ بالمائة) او في استثمارات بنكية ومساعدة الاسرة(٢٣,١ بالمائة) او في بناء مسكن او تسديد قيمة شرائه (٩,٨ بالمائة) او في مجال ماسمي هنا بالاستثمار الاقتصادي (٢٢,٧ بالمائة) والتي لم تخرج في الواقع عن طبيعة الاستثمارات الاقتصادية السائدة في الدول النفطية (انظر الجدول رقم (٦)) مثل انشاء شركات استثمارية وتجارية ، استيراد وتصدير او في شراء اسهم شركات(٩٠ بالمائة) او استثمارها في انشاء مساكن للايجار ومدارس(١٥ بالمائة) اما اولئك الذين استثمروا جزءا من مدخراتهم في دول المنشأ ، فان نسبتهم لم تتجاوز (١٨,١ بالمائة) من عينة الدراسة وتركزت في استثمارات بنكية (٧٥ بالمائة) او في شراء اسهم بالباطن في بعض الشركات المحلية وفي شراء الذهب .

جدول رقم «٦»
أوجه توظيف التحويلات النقدية للمهاجرين في الخليج العربي

مساعدة الأهل والأقارب	٤٤,١ بالمائة
استثمار بنكي في بلدان المنشأ	٢٦,٤ بالمائة
في شراء بيت او بنائه أو في تأجير عقار	٥,٨ بالمائة
في استثمار اقتصادي ومساعدة الأقارب	٢٣,٥ بالمائة

والسؤال المطروح هنا مرة اخرى هو : هل استطاعت تحويلات هؤلاء المهاجرين تحسين اوضاع أهاليهم وأسرهم المعيشية ، أو استطاعت أن تؤمن وضعا دائما لدخل مرتفع في حالة العودة . . ؟ بشكل عام فان النتائج المحصلة من خلال الدراسة ، اضافة لنتائج الدراسات الاخرى التي تم اجراؤها على الموضوع نفسه ، سواء على المهاجرين العائدين ام اولئك الذين مازالوا في حالة هجرة [٤٤] ، تؤكد على ان هذه التحويلات قد اسهمت حقا في تحسين الاوضاع المعيشية للمهاجرين واسرهم ، الا انه تحسن زائف سرعان مايزول بزوال مصدر التحويل ، أي المهاجر ، وكذلك الدخول العالمية الوقتية في الدول المستقبلة التي هي الاخرى ليست نتاجا طبيعيا لتطور الوحدات الانتاجية المحلية ، بقدر ماهي شكل من اشكال الريعية التي قد تكون مؤقتة ، اي . بمعنى اخر ، ان الفائض الاقتصادي الذي تتمتع به الدولة النفطية ليس محصلة لتطور في ادوات واساليب الانتاج ، بقدر مايرتبط علائقيا بثروة ناضبة وغير مستقرة على الصعيد العالمي . وتاليا ، فان المردودات العكسية لما سمي هنا «الرفاه النفطي» ستكون ذات تأثير عميق على هذه المجتمعات من الناحية الاقتصادية والاجتماعية ، وربما السياسية . واخيراً وليس آخرا ، فان الدخول العالية وكذلك ماسمي بارتفاع مستويات المعيشة ، ساعدت على تضخيم الكثير من الحاجات التي لايمكن اشباعها الا من خلال المراكز المهيمنة .

ب ـ وتعتبر زيارات المهاجر لذويه في دول المنشأ مؤشراً اخر على ارتباطه بدول المنشأ ، وتختلف عدد مرات الزيارة باختلاف المستوى الاقتصادي وظروف المهنة ، فالمدرسون واساتذة الجامعات ، وكذلك افراد الفئة أو الطبقة العليا من المهاجرين ، هم في الغالب اكثر الفئات سفرا لدول المنشأ ، والذين قد تزيد مرات زيارتهم على الاثنتين في العام . وتقل بالنسبة للفئات الاخرى لتصل ادناها في حالة الفئة الثالثة من المهاجرين ، والتي قد لاتتجاوز عدد مرات الزيارة الواحدة كل عامين او كل اربعة اعوام .

وبحكم خصوصية العينة المختارة في الدراسة ، فقد اشارت الفئة الكبيرة منها (٤٧,٧ بالمائة) الى أنها تذهب مرة واحدة كل عام . وتمثل هذه الفئة في جزء منها الفئة العليا والفئة الوسطى والتي تتيح لها ظروف العمل وامتيازاته السفر لدول المنشأ ، اذ تتكفل الجهات الموظفة ، وبالتحديد في حالة العمالة الفنية العليا وربما الوسطى ، باجازة سنوية تمتد بين شهر وثلاثة اشهر وتذكرة سفر مجانية كل عام ، اما تلك التي تذهب مرة واحدة كل عامين «١٥,٩ بالمائة» فانها في الغالب محكومة اما بشروط العقد او بتدني مستوى دخلها المادي ، وخصوصا لدى الجماعات الدنيا من الفئة الوسطى وغالبية الفئة الدنيا . وهناك نسبة قليلة (٦,٨ بالمائة) من المبحوثين تذهب مرة واحدة كل اربع سنوات ، مقابل (١١,٣ بالمائة) تذهب مرتين أو اكثر كل عام. وأخيراً فان مانسبته (١٨,١ بالمائة) من مفردات العينة (انظر الجدول رقم (٧)) لم تذهب اطلاقا للدولة الأم منذ ان وطأت أقدامها المنطقة . وتضم هذه الفئة جماعات مهاجرة ولدت في الخليج إلا أن ظروف نزوحها لم تتح لها فرصة العودة ويشكل

الفلسطينيون غالبية هذه الفئة ، وهم في الغالب اولئك الفلسطينيون الذين نزحوا الى المنطقة بعد نكسة عام ١٩٤٨ او خلال النكسات المتلاحقة التي لحقت بالأمة العربية منذ ذلك الحين، والتي لم تتح لهم ظروف النزوح الاتصال بالمجتمع الأم .

جدول رقم «٧»
عدد مرات زيارة المهاجر لبلدان المنشأ

مرتان او اكثر كل عام	١١,٣ بالمائة
مرة كل عام	٤٧,٧
مرة كل عامين	١٥,٩ بالمائة
مرة كل اربعة اعوام	٦,٨ بالمائة
لم أذهب إطلاقاً منذ ان جئت للعمل هنا	١٨,١ بالمائة

ج ـ اخيرا تأتي ملكية العقار كمتغير يفرض على الجماعات المهاجرة ، وليس بالضرورة ، استمرار شكل من اشكال الاتصال بدول المنشأ . فكما نعرف ان أحد اسباب الهجرة ـ على مستوى الفرد على الاقل ـ هو تأمين المسكن اللائق ، وهذا لايأتي الا عن طريق الانتقال والعمل في الدول النفطية ، اذ أكدت غالبية مفردات العينة (٦١,٨ بالمائة) انها تملك عقارا في دول المنشأ وانه في الغالب عبارة عن مسكن خاص «٥٥,٥ بالمائة» ، شقة «٤٤,٤ بالمائة» او بيت حديث «ڤيلا» «١٤,٨ بالمائة» ، اما من تملكت عقارا استثماريا فلم تتجاوز (٣٢,٣ بالمائة) ، تركزت في ملكية أرض زراعية «١١,١ بالمائة» أو ارض زراعية وعقار للتأجير«٢٢,٢ بالمائة» (انظر الجدول رقم (٨)) . وفي الغالب

جدول رقم ٨
نوعية العقار المملوك

شقة	٤٤,٤ بالمائة
بيت حديث «ڤيلا»	١٤,٨ بالمائة
أرض زراعية	١١,١ بالمائة
عقار للتأجير	٢٢,٢ بالمائة
أرض غير مزروعة .	٧,٤ بالمائة

فان العقار المملوك اما تم شراؤه قبل عملية الانتقال والعمل في الخليج «٢٩,٦ بالمائة» أو بعد عملية الانتقال والعمل في المنطقة «٣٧ بالمائة» ، أو أنه عبارة عن ارث «٢٥,٩ بالمائة»

(انظر الجدول رقم (٩)) . بشكل عام فان نتائج الدراسة تؤكد مرة اخرى ان العقار المملوك لغالبية مفردات عينة الدراسة «٥٥,٥ بالمائة» ليست له علاقة بعملية الهجرة للمنطقة ، او على الأقل لم تكن عاملاً حاسماً في امتلاكه .

جدول رقم «٩»
فترة وطريقة امتلاك العقار

تم شراء العقار قبل الانتقال والعمل هنا	٣٩,٦ بالمائة
تم شراء العقار بعد الانتقال والعمل هنا	٣٧ بالمائة
العقار عبارة عن ارث	٢٥,٩ بالمائة
تم شراء العقار على مرحلتين قبل واثناء الهجرة	٧,٤ بالمائة

٥ ـ المشكل الاجتماعي

لاتقف مشكلات العمالة المهاجرة ، العربية منها وغير العربية ، عند الحد الذي ناقشناه ، وإنما تمتد لتشمل مشكلات اخرى ليس لها علاقة باختلافاتها الاثنية أو المرجعية أو المذهبية ، بقدر ما هي انعكاس للتوزيع التدرجي «الهيراريكي» لبناء القوة في المجتمع . هذا التوزيع الذي تبدو اضعف حلقاته في مجتمع الوافدين ، والذين قد يتفاوتون هم الاخرون من حيث توزيع القوة في اوساطهم وفق تباين المهنة واختلاف الجنسية . ويأتي العرب في الوسط بين الآسيويين والاوروبيين . إلا أنهم كذلك يتباينون من حيث نصيبهم من القوة ، باختلاف مواقع الثقل لدولهم في الميزان السياسي العربي .

٦ ـ العلاقات الاجتماعية :

يمكن تشبيه مجتمع الوافدين في الخليج بأنه «مجتمع الغيتو» من حيث العلاقات الاجتماعية التي تربط هذه الجماعات بعضها ببعض ، وكذلك من حيث مكان السكن ، وربما نوعيته احياناً . فالعلاقات الاجتماعية للمهاجر العربي تنسج في ضوء اربعة محددات اساسية : هي الجنسية والقرابة والمهنة والدين . فالجماعات المصرية تنسج علاقاتها في اطار الدائرة المصرية . وكذلك الفلسطينية والعراقية والسورية . . الخ . إلا أنها داخل كل جماعة ، تحدد وفق معطيات القرابة والمهنة والدين .

فالقرابة تأتي اولاً من حيث انها تلبي حاجة الفرد للانتماء وكذلك تلبي بعضا من حاجاته المعيشية الاخرى ، كما انها تساعده في حل بعض من اشكالاته الحياتية : كالسكن والزواج ، وهذا المتغير اقرب الى ان يكون متمثلا في اوساط الجماعات الفلسطينية التي

نزحت للمنطقة منذ الخمسينات او مطلع الستينات ، وبالتحديد في الكويت والسعودية والتي قطنت في اماكن محددة كمنطقة حولي والنقرة مثلاً في الكويت . ومن خلال استطلاع المبحوثين ، وجدنا ان نسبة كبيرة من المبحوثين وبالتحديد في اوساط الجماعات الفلسطينية والمصرية «٤٧,٧ بالمائة» ، لديها أقارب يقطنون منطقة سكن واحدة ، وانهم يقومون بزيارات متبادلة بشكل دائم «٦١,٩ بالمائة» (انظر الجدولين (١٠)و(١١) . الا أنهم مع ذلك ، في حالة الازمات وطلب المساعدة ، يفضلون الاعتماد على الذات اولا ، (٥ بالمائة) ثم اللجوء الى الاصدقاء من الجماعة المهاجرة نفسها (٢٥ بالمائة) والاهل (٩ بالمائة) «انظر الجدول رقم (١٢) . وتأتي المهنة من حيث الاهمية كعامل مؤثر في إقامة التقسيمات العمودية داخل مجتمع الوافدين، اذ انها تحدد الدخل وتاليا حجم القوة داخل المجتمع الوافد ، ويساهم هذا العامل من حيث العمل في مؤسسة واحدة او الخضوع لظروف العمل نفسها ، الى اقامة شكل من اشكال العلاقة بين افراد من جماعة عربية وافدة واخرى . واخيراً ، فان عامل الدين برز مؤخراً مع ظاهرة بروز العصبيات القبلية والدينية في المنطقة العربية ، حيث تذهب الجماعات الدينية المعنية (كالمسيحية مقابل المسلمة) في نسج علاقاتها في ضوء اطارها المرجعي المباشر (الدين) داخل الجماعة القطرية ، وقد يمتد ليشمل الجماعات الفرعية المباشرة في الجماعات القطرية الاخرى ، قبل ان ينتقل لافراد الجماعة القطرية ذاتها .

جدول رقم (١٠)
هل لك أقارب في المنطقة التي تعمل فيها

لي أقارب	٤٧,٧
ليس لي أقارب	٥٢,٢ بالمائة

جدول رقم(١١)
هل تزور اقاربك

أزورهم بشكل دائم	٦١,٩ بالمائة
أزورهم أحياناً	٢٣,٨ بالمائة
أزورهم في المناسبات	٩,٥ بالمائة
أزورهم أحياناً وفي المناسبات	٤,٧ بالمائة

وعموما تمتاز العلاقة بين بعض الجماعات العربية المهاجرة بعضها ببعض، وبفعل متغيرات عديدة ، ذاتية خاصة بكل جماعة على حدة ، واخرى فاعلة في الوسط

جدول رقم (١٢)
حالة طلب المساعدة كيف تدبر أمورك

الجأ الى اقاربي لطلب المساعدة	٩ بالمائة
الجأ الى اصدقائي من الجنسية نفسها	٢٥ بالمائة
الجأ الى الجيران	٤,٥ بالمائة
أقوم بتدبير أموري	٥٠ بالمائة
الجأ الى اقاربي أحياناً واتدبر اموري بنفسي	١١,٢ بالمائة

الاجتماعي ـ الاقتصادي المعاش ، اذا جاز لنا القول بنوع من «الكراهية» غير المعلنة ، خصوصاً بين المجتمع المصري والمجتمع الفلسطيني المهاجر ، او بصورة اقل بين المجتمع السوري واللبناني ، ورغم ان البعض حاول ان يفسر ذلك في ضوء الاختلاطات الثقافية والمنافسة[٤٥] ، إلا أننا مع ذلك نضيف أن مثل هذه الاتجاهات غير الصحية ، كما هي الاتجاهات العصبوية الاخرى ، رغم انها قد تكون مؤشراً لتنافس أو صراع على توزيع القوة ، لايمكن ان تفسر بعيداً عن التحولات التي اصابت المجتمع العربي بشكل عام والتي عززت بالتالي الكثير من عصبياته الدينية والقبلية والاقليمية .

٧ ـ مشكل تعليم الابناء

أ ـ تتميز الاسرة العربية المهاجرة عن خلافها بأنها اسرة نووية . فظروف الهجرة وكذا ظروف السكن والاقامة في دول الاستقبال تدفع الى تشكل نمط الأسرة الممتدة في اوساط مجتمع الوافدين . فمعظم هؤلاء «٥٦,٧ بالمائة» تزوج في دول المنشأ «مقابل ٤٣,٢ بالمائة تزوج في دول الاستقبال» . اما من لديهم اطفال من هؤلاء ٨٩,٥ بالمائة فان عدد اطفالهم يتراوح بين طفل واحد «٢٣,٥ بالمائة» او اثنين «٣٢,٣ بالمائة» او ثلاثة اطفال «١٧,٦ بالمائة» (انظر الجدول رقم «١٣») ، وهؤلاء الاطفال تم انجابهم في دول المنشأ (٤٤,١ بالمائة مقابل «٣٨,٢ بالمائة» في دول الاستقبال ، او في كلا القطرين «١٣,٦ بالمائة» . بمعنى اخر ، فان ظروف العمل والاقامة في اقطار الخليج العربي ، بقدر ماأتاحت من فرص لزواج المهاجر ، بقدر ماهي صاغت نمط الاسرة الوافدة ، في ضوء المتغيرات الجديدة لدول الاستقبال .

ب ـ لايعتبر تعليم الابناء مشكلا لكل الجماعات العربية في منطقة الخليج العربي ، اذ يختلف هذا الشكل في وجوده وفي حدته ، باختلاف الوضع الطبقي للمهاجر ، وكذلك مجتمع الانتقال والمرحلة التعليمية ، فحين نجد ان معظم اقطار المنطقة تتبنى تشريعات قد تكون مرنة من حيث قبول ابناء الوافدين العرب في مؤسساتهم التعليمية الرسمية ، في

جدول رقم(١٣)
عدد أطفال المهاجرين العرب

طفل واحد	٢٣,٥ بالمائة
طفلان	٣٢,٣ بالمائة
ثلاثة اطفال	١٧,٦ بالمائة
اربعة اطفال	٨,٨ بالمائة
خمسة اطفال فأكثر	١٧,٦ بالمائة

المرحلة الممتدة من الابتدائي حتى الثانوي فإن هذه الدول اشترطت نسباً معينة لهم في المرحلة الجامعية ، وحجبت عنهم المرحلة السابقة للمرحلة الابتدائية ، اما الكويت، فقد تبنت منذ السبعينات حتى الان مجموعة من الاجراءات ، التي قد يكون هدفها المباشر دفع الجماعات العربية المهاجرة لان تتحمل جزءاً من نفقات تعليم ابنائها .

اذ تشترط السلطات الرسمية ان لايزيد عدد المقبولين من غير الكويتيين العرب على ١٠ بالمائة من اجمالي المقبولين في المرحلة الممتدة من الابتدائي حتى الثانوي ، وتشدد في شروط القبول في المرحلة الجامعية ، اذ إضافة الى انها تشترط عليهم تقديرات نجاح عالية قد تصل الى اعلى من ٩٠ بالمائة تحدد نسبة القبول بان لاتتجاوز ٥ بالمائة من اجمالي عدد المقبولين سنويا في جامعة الكويت . اضافة لذلك ، فان شروط القبول في المعاهد والكليات التكنولوجية في عموم المنطقة تقتصر العملية التعليمية فيها على حاملي الجنسية المحلية او المرسلين من الدول الخليجية الاخرى[٤٦] . ومن الحق القول ان تشدد اجراءات قبول ابناء المهاجرين العرب في العملية التعليمية الرسمية في الكويت وبقية اقطار المنطقة لم يصل الى واقع التنفيذ الا في السنوات الأخيرة . ووضع كهذا دفع هؤلاء للدخول في مدارس التعليم الخاص التي تفتقر إلى الكثير من مستلزمات العملية التعليمية رغم أن لها بعضا من الدعم المالي الرسمي . مما اثر تاليا على «الاستقرار التعليمي» لابناء المهاجرين العرب ، وعلى الدخول المبكر في سوق العمل في المهن الدنيا من الفئة الوسطى كاللحامة والنجارة والسباكة . . الخ .

ولم تبرز إجابات المبحوثين «٩٦,١» بالمائة من عينة الدراسة ، انهم يواجهون حقاً مشكلة من حيث تعليم ابنائهم باستثناء مانسبته ٧,١ بالمئة من العينة الكويتية ، اجابت ان ابناءها الذين في سن الدراسة هم خارج العملية التعليمية ، واخيراً ، فان من المهم القول ان مشكلة تعليم ابناء المهاجرين قد تكون اكثر بروزاً لدى بعض الفئات الفنية الوسطى والدنيا والعمالة غير الماهرة ، منها في الجماعات العليا والعليا الوسطى ، التي

اضافة لمقدرتها المالية على تحمل نفقات تعليم ابنائها في المدارس الخاصة ذات الطراز الاوروبي ، فان احد الامتيازات المقدمة لها ، وخصوصا تلك العاملة منها في القطاع الرسمي ، هو عدم خضوع ابنائها لاجراءات القبول المطبقة على ابناء الفئات المهنية الاخرى . ونتيجة لتقلص نسب حجم الانفاق على التعليم في الموازنات العامة للدول الخليجية ، فانه من المتوقع ان تشهد السنوات المقبلة تشدداً واضحاً تجاه تعليم ابناء الوافدين العرب في تلك الاقطار ، التي يشكل فيها المهاجرون العرب قطاعاً كبيراً من الاجمالي العام للجسم السكاني .

الخاتمة : مشهد قد لايتحقق(٤٧)

وأخيراً ، فقد ربط البعض بين ماسماه بالركود الاقتصادي الحالي والهجرة العائدة ، ووضع البعض الاخر مشاهد «سيناريوهات» تقول ان ماحدث في السابق هو نمو غير طبيعي ، وان دورة الحياة ستعود للاقتصادات المحلية ، وتالياً تبدأ عملية النمو التدريجي والطبيعي . وقد لانخالف هذا الرأي منطقه ، الا اننا قد نجتهد بعض الشيء ونذهب أبعد من ذلك بقليل لنقول ان كل المؤشرات الحالية تشير، على الأقل في المدى القصير ، وفي ضوء المعطيات الاقتصادية في السوق النفطية العالمية ، الى ان اسعار النفط لن تشهد ارتفاعاً مشابهاً لقفزة السبعينات ومطلع الثمانينات وأن سعر البرميل الواحد في أحسن حالاته لن يتجاوز ١٨ ـ٢٠ دولاراً . وبما ان حاجات المنطقة قد تشكلت في ضوء أسعار تفوق ذلك بكثير ، فهل تستطيع المنطقة ان تتكيف معها ؟ . تشير المعطيات الاقتصادية بشكل عام الى استمرار انخفاض الدخول النفطية للمنطقة ، وتالياً الى تقلص في حركة النشاط الاقتصادي المبني اساساً على الانفاق الرسمي ، مما قد تكون احدى محصلاته تباطؤاً في نمو العمالة الوافدة ، أو تخلصاً من الفائض منها ، غير أنه لايمكن الاستغناء عن العمالة الوافدة ، حيث ستتجه هذه للبقاء لربما لمدد قصيرة ، على الاقل ، وفي قطاعات محددة اقتصادية «كالصناعة» واجتماعية «كالخدمات الشخصية» وفي المستويات المهنية الدنيا ، وفي قطاع كبير من المهن الوسطى ، وبنسبة مهمة في المهن الفنية العليا . وكما يبدو لي، فان الخيار الاخير هو الاكثر اقتراباً الى الواقع ، فالعمالة الوافدة بشكل عام ، ونتيجة لدورها الاقتصادي والاجتماعي المتعاظم ، ستبقى تشكل عنصراً اساسياً من مدخلات التنمية السائدة وأنماط الانتاج ، وقد لايكون من المغالاة القول ان هذه الانماط قد تشكلت في ضوء سيادتها ـ أي العمالة الوافدة ـ أكثر مما تشكلت في ضوء امكانية سيادة قوة العمل المحلية .

من ناحية أخرى ، فرغم الاتجاه الذي يؤكده بعض العمال الوافدين عن رغبتهم في العودة لدول المنشأ «٧٢,٧ بالمائة»، إلا أن الكثير من هؤلاء قد لايجدون العودة قراراً مناسباً ، رغم الكثير من الصعاب والمشكلات التي قد يواجهونها هنا ، وخصوصاً بالنسبة

للفئات الدنيا في الفئة الوسطى والفئة الدنيا ، فالعودة قد تعني بالنسبة لهؤلاء «عودة للمجهول» اذ كما قال البعض «انني ارغب في العودة ، الا انني لاأطيق تحمل مجتمع يعيش أزمة اخلاق» . . أو «نتيجة لعدم تسديد تكلفة المجيء» . أي بكلمة أخرى فإن الكثير من هؤلاء بنى احلاما في الثراء سرعان ماخبت على ارض الواقع . . وكما يبدو، فقد كان بالنسبة للكثيرين حلماً ، والحلم قد لايقبل التحقق ، وربما لن يقبل التحقق .

الهوامش

(١) اوصلها البعض فى اعلى درجاتها الى مابين خمسة الى سبعة ملايين مهاجر . . وقدرتها بعض الدراسات الاخرى إلى مابين اربعة الى خمسة ملايين مهاجر فى دول الاستقبال الغربية .

(٢) قد اختلف مع البعض في اطلاق هذه التسمية على المرحلة الحالية لاعتقادنا من انها جزء تكميلي واساسي لعملية اشمل مازلنا نعيش بعض مصاحباتها الاقتصادية والسياسية على المنطقة العربية ، و ما الاحداث السياسية الاخيرة . وربما الاقتصادية ، الا جزء من ارهاصات المرحلة الجديدة .

(٣) لمزيد من التفصيل حول مفهوم اومفاهيم الهجرة العائدة ، انظر :

Russel King . Return Migration and Regional Economic Problems (London: Croom Helm, 1985). chp .1

(٤) تم اجراء الدراسة على عينة مكونة من ٤٤ مفردة من المهاجرين العرب في بعض اقطار الخليج العربي هي : الامارات العربية المتحدة ، البحرين والكويت . وقد تنوعت مستويات المحدثين الاجتماعية والاقتصادية من مهن دنيا الى مهن عليا ، كما تنوعت جنسياتهم العربية الى ٧ جنسيات عربية . ومانود التنويه به هنا ان نتائج الدراسة تمثل حالات معينة قد لاتقبل التعميم المفرط .

(٥) اكثر التوقعات ارتفاعا للسعر لاتتعدى اعلى من ١٨ ـ٢٠ دولاراً للبرميل . وهو سعر كما يبدو مقبولا من كل الأطراف المعنية بسوق النفط العالمي بما في ذلك الدول المصنعة . انظر : نادر فرجاني ، اثار التغيرات في سوق النفط على التشغيل في البلدان العربية النفطية «طنجة : المؤسسة العربية للتشغيل ، ١٩٨٦» ، ص٢

(٦)ـ Economist Intelligence Unit (ELU). Regional Review : The Middle East and North Africa (London: Economist Publication L t d , 1986) P . 208 .

(٧) اسامة المالكي ، «الركود الاقتصادي في دول مجلس التعاون» الاتحاد «ابو ظبي» ١٣/٢/١٩٨٦ ، ص٥

(٨) احتسبت من Arab Banking Coboration . « The strcture OF Arab Economy . » (Bahrain 1985).P. 135 (unpblished study».

(٩) ارقام عام ١٩٨٦ مبينة على الارقام الاولية المحصلة حتى منتصف عام ١٩٨٦ ، وكذلك على افتراض ان سعر البرميل كان ١٤ دولاراً .

(١٠) احتسبت الارقام من الجداول الواردة في المصدر نفسه ، ص٣٠ . ٦٨ . ١١٤ . ١٢٢ . ١٣٠ و١٧٤

(١١) النشرة الاقتصادية والمالية «بنك الخليج الدولي» ، العدد ٨ «ايلول / سبتمبر ١٩٨٦» ، ص٥

(١٢) المصدر نفسه ، العدد ١« كانون الثاني /يناير ١٩٨٦» ص٢

(١٣) «Special Report : Qatar . » Middle East Economic Digest (MEED). « August 1986».P.9

(١٤) المصدر نفسه ، ص١٢ . لقد كان التراجع فى حجم المشاريع حاداً فى السعودية بسبب تقلص النفقات العامة المرصودة للمشاريع التنموية ، ففي الوقت الذي وصل فيه حجم الانفاق على هذه المشاريع خلال السنة المالية ١٩٨١ - ١٩٨٢ الى ٢٠٦ مليارات ريال ، اي مايقارب من ٧٠ بالمائة من اجمالي الميزانية لتلك السنة التي بلغت ٢٩٨ مليار ريال سعودي ، كان حجم النفقات للسنة لمالية ١٩٨٥ ـ ١٩٨٦ ، ٢٠٠ مليار ريال سعودي خصص منها قرابة ١٠٠ مليار سعودي للانفاق على مشاريع التنمية ، اي اقل بقليل من نصف مارصد في الميزانية السابقة .

تشير بعض التقارير الاقتصادية الغربية الى ان رغم الهبوط الشديد في العائدات النفطية وبالتالي تقلص حجم الانفاق الحكومي واضطرار البلدان الخليجية لوقف والغاء الكثير من المشاريع «الحيوية» الا ان موازنات الدفاع لم تتأثر او تأثرت بشكل طفيف مقارنة بالبنود الاخرى في الموازنات العامة ، وذلك كمحصل للكثير من المعطيات السياسية والعسكرية المعاشة في المنطقة .

(١٥).Financial Times «1 October 1986».

(١٦) مؤسسة نقد البحرين ، التقرير السنوي لعام ١٩٨٥ «البحرين : « المؤسسة » ، ١٩٨٦ ص ٢٠

(١٧) مصنع الحديد والصلب المشيد بأموال خليجية لم يعمل بشكل فعلي منذ تشييده ، وذلك لوجود مصانع اخرى في المنطقة ونتيجة للكساد الذي أصاب صناعة الحديد على المستوى العالمي .

(١٨)«Middle East : Outlook» Middlan Bank «Summer 1984»

(١٩) تم الاعلان عن الميزانية الجديدة للسعودية مع مطلع شهر كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ .

(٢٠) فؤاد مرسي ، التحدي العربي للازمة الاقتصادية العالمية ، ورقة قدمت الى الحلقة النقاشية الثانية المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، اذار/مارس ١٩٨٥

(٢١) لمزيد من التفاصيل حول الوضع الاقتصادي في الكويت منذ ازمة سوق المناخ عام ١٩٨٢ حتى الان ، انظر: فرجاني اثار التغيرات في سوق النفط على التشغيل في البلدان العربية النفطية .

(٢٢) تشير بعض التقارير الصحفية الى انه خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٨٣ حتى مطلع عام ١٩٨٦ غادر السعودية مايقارب من ٦٠٠ الف مهاجر ، وانه من المتوقع ان يتم (التخلص) من ٢٠٠ الف مهاجر حتى نهاية عام ١٩٨٧ ، اما الامارات فان التشريعات واجراءات الهجرة المتشددة والتي تم تبنيها مطلع عام ١٩٨٣ هدفت للتخلص مما يقارب من ١٥٠ الف مهاجر حتى عام ١٩٨٥ . ويستدل البعض في تقديراته هذه على ان تقلص نشاط القطاع الانشائي المستوعب الاكبر لقوة العمل الاجنبية هو المؤشر الأكثر اهمية في تأكيد القول بتراجع حجم قوة العمل الوافدة . وبالتحديد الاسيوية وبعض العربية ، ومن تصريحات المسؤولين في كل من دول الاستقبال والارسال حول حجم المغادرين من هذه البلدان والعائدين اليها.

(٢٣) الكويت ، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، نشاط الاستخدام والسمات الاساسية للعمالة الوافدة «الكويت : [الوزارة] ١٩٨٦ .

(٢٤) البحرين ، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، مؤشرات احصائية للقوى العاملة في القطاع الخاص حتى نهاية ١٩٨٥ (البحرين : [الوزارة] ، ١٩٨٦) ، ص ٩ - ١٠

تشير بعض التقديرات الاحصائية الى ان حجم قوة العمل الوافدة ككل في البحرين قد ارتفع من ٨١١٣٥ عام ١٩٨١ الى ١٠٠٧٥١ عام ١٩٨٦ ، الا انه من المتوقع انخفاضه الى ٩٤٣٦٣ عام ١٩٩١ وربما ادنى من ذلك اذا استمرت فترة الركود بمعدلها الحالي

(٢٥) فرجاني ، اثار التغيرات في سوق النفط على التشغيل في البلدان العربية النفطية . ص ٥٥ ، والنشرة الاقتصادية والمالية ، العدد ٥ «ايار / مايو ١٩٨٧».

(٢٦) فرجاني ، المصدر نفسه ص ٣٠

(٢٧) النشرة الاقتصادية والمالية، العدد ١ «كانون الثاني /يناير ١٩٨٦» ص٢ .

(٢٨) ابراهيم سعد الدين عبدالله ، «تعقيب» على : محمد هشام خواجكية « تجربة التنمية الاقتصادية من منطلق الاستقلال والتبعية في المملكة العربية السعودية» ورقة قدمت الى : التنمية المستقلة في الوطن العربي : بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية «بيروت : المركز ، ١٩٨٧»، ص ٥٩٧ - ٦٠٠

(٢٩) اهم سمات معضلات التنمية النفطية هي ؛ انخفاض حاد في الناتج الاجمالي المحلي ، ايقاف او تقلص نشاط الكثير من الوحدات الانتاجية ذات الارتباط بالسوق العالمية «كالحديد والصلب ، والالمنيوم ، والبتروكيماويات » التشدد في اجراءات دخول الاجانب وتصاعد الحديث عن مايسمى بموسم العودة ، وأخيرا وليس اخرا بداية بعض ظواهر البطالة في أوساط السكان المحليين في بعض أقطار المنطقة ، كما ان من أهم سمات النظام الفرعي : الانكشاف التام على الخارج ، ضعف القاعدة الانتاجية وتخلخلها ، واستشراء السلوك الاستهلاكي .

(٣٠) لمزيد من التفاصيل حول ظروف التشكيل الداخلي ، انظر : باقر النجار ، «معوقات الاستخدام الامثل للقوى العاملة الوطنية في الخليج العربي وامكانية الحل» ورقة قدمت الى : المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، اجتماع خبراء حول سياسات الاستخدام وانتقال العمالة العربية . الكويت ٢٠ ـ ٢٥ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٥ .

(٣١) لمزيد من التفاصيل حول اوضاع العمالة المهاجرة في منطقة الخليج العربي في المرحلة السابقة ، انظر : باقر النجار ، ظروف عمل ومعيشة العمال الاجانب« . ورقة قدمت الى : العمالة الاجنبية في اقطار الخليج العربي : بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ، بالتعاون مع المعهد العربي للتخطيط ، تحرير نادر فرجاني «بيروت ، المركز ، ١٩٨٣».

(٣٢) الذي يتضمن الى حد ما البلدان العربية الخليجية اضافة الى كل من ليبيا والعراق .

(٣٣) النجار، المصدر نفسه، ص١٧ .
(٣٤) النجار، معوقات الاستخدام الامثل للقوى العاملة الوطنية في الخليج العربي وامكانية الحل . ص١٧
(٣٥) لمزيد من التفاصيل حول دور هذه الفئة والفئات الاخرى في المجتمع الكويتي، انظر :

B. Al – Najjar . «Aspect of labour Market Behavior in an oil economy : Study of Underdevelopment and immigrant Labour in Kuwait.» (PH.D. Dissertation. University of Durham. 1983).

(٣٦) لمزيد من التفاصيل حول هذا الجانب انظر النجار (ظروف عمل ومعيشة العمال الاجانب)
(٣٧) لانريد هنا الدخول في بحث مدى المصداقية لمثل هذا الادعاء، إلاّ انه بشكل عام هناك اتفاق على أن إحدى محصلات الهجرة للغرب اكتساب بعض المهارات الفنية الجديدة التي ربما تساعد صاحبها على الانخراط بسهولة في سوق العمل .
(٣٨) عبد الباسط عبد المعطي ، الهجرة النفطية والمسألة الاجتماعية (القاهرة : مكتبة مدبولي، ١٩٨٤) ص ٧٠.
(٣٩) انظر مناقشة لهذه القضية على الدول المصدرة في اوروبا في :

King, Return Migration and Regional Economic Problems (London: Croom Helm. 1985). and Stephen castles and Godula Kosack. Immigrant vorkers and Class Structure in Western Europe (London: Oxford University Press. 1973).
King, ibid., p. 21. (٤٠)

(٤١) كريمة كريم ، الاثار الاقتصادية لهجرة العمالة على الريف المصري ، ورقة قدمت الى ندوة «الفلاحون والتغير الاجتماعي في العالم العربي» القاهرة ، جامعة عين شمس ، ايار/ مايو ١٩٨٦ ، ص١٤-١٥ .
(٤٢) عبد المعطي ، الهجرة النفطية والمسألة الاجتماعية ، ص٧٥ .
(٤٣) من حديث مع أحد المهاجرين العرب الاردنيين في الكويت (ايلول/ سبتمبر ١٩٨٦) .
(٤٤) لمزيد من التفاصيل حول موضوع الاثار الاجتماعية والاقتصادية للتحويلات النقدية انظر :

King . Return Migration and Regional Economic Problents.
وابراهيم سعد الدين ومحمود عبد الفضيل. انتقال العمالة العربية : المشاكل ـ الآثار ـ السياسات (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣) .

(٤٥) تعطي شواهد على ذلك مثل اقتصار عملية التوظيف في بعض المؤسسات الخليجية على احدى الجماعات الوافدة الاكثر قوة ونفوذا داخل المؤسسة المصرية او الفلسطينية .
(٤٦) انظر على سبيل المثال : العمالة الاجنبية في اقطار الخليج العربي : بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية .

(٤٧) لست من المغرمين او بالاحرى من المؤمنين بكتابة المشاهد حيث انها بالنسبة إليّ على الاقل مثل الرجم في الغيب، شارك فيه بعض من الاكاديميين المنجمين ، وقدم صاحب كتاب «نخبة المعرفة وسقوط النبوءة» تحليلاً اعتقدت أنه رائع لسقوط نبوءات الاكاديميين المشتغلين بعملية التنجيم لمزيد من التفاصيل انظر :

Eva Etzioni – Halevy, The Knowledge Elite and the Failure of Prophecy Controversies in Soeiology, (London, Boston: Allen and Unwn, 1985).

البحث الثالث

حول ظاهرة العودة
في هجرة المصريين للعمل بالخارج

الدكتور نادر فرجاني

*يسعد الباحث الاشادة بفضل مساعداته : مها وجيه ، فاطمة الحميدي ، عزة كامل ، وسمة السعدني ، على جهودهن في تحليل بيانات مسح الهجرة من مصر ١٩٨٥ ، عامة وفي اعداد هذه الدراسة خاصة .

مقدمة :

نهتم في هذه الدراسة بأحد أوجه ظاهرة الهجرة من مصر للعمل بالبلدان العربية النفطية، وهي ظاهرة هجرة مؤقتة. ووجه الظاهرة الذي نهتم به هو العودة Return. وهناك منظوران لدراسة العودة. المنظور الفردي او الجزئي، حيث تكون وحدة التحليل المهاجر العائد أو أسرته، سواء أكانت بصحبته في بلد الاستقبال ام بقيت وراءه في بلد الأصل. ويمكن في هذه الحالة التطرق الى الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والنفسية المتصلة بعودة المهاجر، عليه وعلى اسرته. كذلك يمكن تبني المنظور المجتمعي او الكلي لظاهرة العودة، حيث يكون التركيز على تحليل ظاهرة العودة على مستوى مجتمع المنشأ. وان كان المنظوران غير متنافيين. ونحن نميل في هذه الدراسة لتغليب المنظور المجتمعي، خاصة في دراسة وقع العودة، وان كنا سنستعين في ذلك بمؤشرات على المستوى الفردي الا اننا نرى ضرورة التفرقة، في هذا الصدد، بين عودة المهاجرين Return of migrants وبين ما نسميه، اصطلاحا، الهجرة العائدة Return migration والمقصود في الحالة الاولى، هو عودة بعض العمال المهاجرين الى موطنهم بعد انتهاء فترة عملهم واقامتهم بالخارج. وهذا امر طبيعي في اي عملية هجرة للعمل، يحدث بغض النظر عما اذا كان تيار الهجرة للعمل في الخارج في حالة صعود، او استقرار، او هبوط، ويترتب على دوران المهاجرين في عملية الهجرة المؤقتة هذه ولكن إبان ازدهار الهجرة يترافق مع عودة المهاجرين زيادة الرصيد الكلي للعمالة المهاجرة خارج بلد الاصل، او نقص العرض من قوة العمل في اقتصاد بلد المنشأ. وعودة المهاجرين، هي المستوى الاول في دراسة العودة.

اما بمصطلح الهجرة العائدة وهو المستوى الثاني الذي نعرفه في دراسة العودة فنعني العودة الصافية لبلد المنشأ. او تناقص رصيد مهاجري بلد المنشأ في الخارج، والتي تعود لانحسار تيار الهجرة للعمل بالخارج. ويرجع هذا الانحسار الى انخفاض مستوى التشغيل ببلدان الاستقبال. او تدني تفضيل العمالة المصرية بأسواق هذه البلدان او تدهور مكاسب المصريين من العمل بها ويترتب على الهجرة العائدة، عادة، زيادة عرض العمل في اقتصاد بلد الأصل، وتمتد الدراسة في هذه الحالة الى حجم الهجرة العائدة، ووقعها الفعلي او المحتمل، على مجتمع المنشأ.

ولزيادة الايضاح.. نقول ان تحليل اثار الهجرة للعمل عموما، يقتضي دراسة نتائج عودة بعض المهاجرين مع مدخراتهم وخبراتهم المكتسبة اثناء الهجرة، الى موطنهم الاصلي مع العلم بأن هذه العودة تحدث في اي تيار هجرة للعمل، وحتى ابان مرحلة ازدهار الهجرة. إلا أن المستوى الثاني لدراسة العودة، يعنى بفحص آثار عودة جزء من المهاجرين للعمل للخارج بما يؤدي الى نقص الرصيد الكلي لهم، وفي هذه الحالة يكتسب تحليل اوضاع سوق العمل، والظروف الاجتماعية ـ الاقتصادية العامة التي تلتحم بها الهجرة

العائدة اهمية قصوى، وبالطبع يمكن في تقييم وقع الهجـرة العائـدة استقاء بعض المؤشرات من دراسة اثار عودة المهاجرين.

العودة في الكتابات الغربية :

دراسة العودة حديثة نسبيا في الكتابات الغربية حول الهجرة الدولية. فلم تضم هذه الكتابات قبل السبعينات الا القليل حول العودة. ويذكر لنا احد الدراسين لظاهـرة العودة ان قائمة بيبليوجرافية اعدت عن الهجـرة في ١٩٦٨ ، وتضمنت حوالى ألفي قيـد، لم تضم الا عشرة مراجع فقط عن العودة (كنج ، ١٩٨٦، ١).

لكن الاهتمام بدراسـة العودة ازدهـر منذ السبعينـات ويعود هـذا الى بزوغ العـودة كسبيل للتخلص من العمالة الوافدة الى البلدان المصنعة في اوروبا الغربيـة اذ اصبحت هذه العمالة الوافدة غير مرغوب في بقائها في ظروف الركود الاقتصادي والبطالة واسعة النطاق التي شهدتها هذه البلاد منذ مطلع السبعينات.

ودخلت مسألة التشجيـع على العـودة بؤرة الاهتمام بـالهجرة في الغـرب من ناحيـة وبدأت تيارات العودة الى بعض بلدان المنشأ من نـاحية اخـرى، وبذلـك اكتسبت ظاهـرة العودة اهمية على طرفي تيار الهجرة الى اوروبا الغربية. وتتالت الدراسات عن العودة بمعدل متسارع حتى نجد ان كتابين هامين قد ظهرا عن العـودة في الشهور الاولى من هـذا العام. الاول يقوم على ابحـاث حلقة دراسيـة (كنج ، ١٩٨٦) والثـاني يلخص اوراق ومناقشـات اجتماع للجنة الحكـومية للهجـرة Icm) ، ١٩٨٦)، ومن الـطبيعي ، ان تكـون الغـالبيـة العظمى لدراسـات العودة في الهجـرة الدوليـة عن العودة من البلدان الغـربية المصنعـة الى بلدان المنشـأ التقليديـة لها : حـوض البحر المتـوسط بالنسبـة لأوروبا الغـربية ، وامـريكا الوسطى والجنـوبية بـالنسبة للولايـات المتحدة. الا ان السنـوات الاخيرة شهـدت اهتمامـاً ملحوظا بالعودة من البلدان العربية النفطية الى الـدول المصدرة لقـوة العمل لهـا خاصـة في شبه القارة الهندية وشرق آسيـا. وبذلـك يمكن القول ان نـطاق دراسات العـودة قد اتسـع ليشمـل العودة من بلدان الاستقبـال الغنيـة ، مصنعـة كـانت أم نفـطيـة الى بلدان المنشـأ ، وان كانت دراسات العودة من البلدان العربية النفطية خاصة الى بلدان المنشأ العربية مازالت في مرحلة جنينية بالمقارنة بدراسات العودة من البلدان الغربية المصنعة.

وبالطبع هناك فروق جوهرية بين تياري الهجـرة للعمل في البلدان الغـربية المصنعـة وفي البلدان العـربية النفـطية ، فـالفروق بـين كلا مجمـوعتي بلدان المنشـأ والاستقبـال في التيارين تؤدي الى طبيعة مختلفة لعملية الهجرة ، وبالتالي للعودة. فهناك الفارق الجـوهري في البنية الاجتماعية ـ الاقتصادية بين بلدان الاستقبـال في التيارين. هنـاك كذلـك فارق في مدى سماح بلدان الاستقبـال للوافدين بـالاندمـاج في التيارين ، حيث الانـدماج مـرفوض بشكل قطعي تقريبا في البلدان النفـطية ، بينـما هو يتـوقف على مجمـل الظروف الاجتـماعية والاقتصادية في البلدان المصنعة ، وهو بالتأكيد مسموح به بدرجة اكبر، وعلى مستوى ارقى

نسبيا، في هذه الاخيرة وتؤدي هذه الفروق الى تقليل الفائدة التي تجنى من دراسة الكتابات الغربية عن العودة ، علّما إذا كانت طبيعة تياري الهجرة المذكورين متقاربة الا ان الفروق لاتنفي الفائدة من مراجعة موجزة للكتابات الغربية عن العودة ولهذا نقدم عرضا سريعا للمحتوى الجوهري لهذه الكتابات[1].

تتم التفرقة بين انواع من العودة حسب طول وطبيعة مدة البقاء. في مجتمع المنشأ : فهناك عودة مؤقتة. وعودة نهائية، وعودة موسمية، وعودة دورية. كذلك يتم تصنيف العودة بمقارنة نية المهاجر عن مدة الهجرة (مؤقتة أو دائمة) وحالة العودة الفعلية (عودة او لاعودة) وتعبر كل من الفئات الاربع الممكنة في هذا التصنيف المزدوج عن حالات هامة في دراسة الهجرة. فتعبر الحالة (دائمة ـ عودة) عن فشل المهاجر في الاندماج في مجتمع الاستقبال وتعبر الحالة (مؤقتة ـ لاعودة) عن حالات متعددة منها نزيف الكفاءات وقد ترتبط بوجود ظاهرة «وهم العودة الدائم». وهكذا. .

وتتراوح الاطر التحليلية لدراسة العودة في الكتابات الغربية بين محاولات فهم محددات الظاهرة والتنبؤ بها، وبين فحص اثار العودة على الأنساق الاجتماعية ـ الاقتصادية في مجتمعات المنشأ ولعل ابسط الاطر التحليلية هو مايركز على متغيرات المسافة ومدة الهجرة (كلما قصرت المسافة زاد احتمال العودة، وكلما طالت مدة الهجرة قل احتمال العودة).

ويربط اطار تحليلي اخر بين حجم طبيعة العودة، ومرحلة تطور تيار الهجرة كما في النموذج الذي وضعه (Bohning) عن الهجرة للعمل في اوروبا الغربية حيث يفرق بين اربع مراحل لتيار الهجرة. في الاولى يكون المهاجرون صغارا أو عزابا ويعملون في اعمال هامشية غير مستقرة. وفي الثانية يبدأ عمال متزوجون في الالتحاق بتيار الهجرة دون ان يصطحبوا معوليهم معهم. وفي الثالثة يبدأ لحاق المعولين بالمهاجرين اما في المرحلة الرابعة فيتم نضج مجتمع المهاجرين بنشوء مؤسساته الثقافية والاجتماعية. ويرافق كل من هذه المراحل نوع من العودة. ففي الاولى يكون معدل العودة عاليا. وبعد فترات اقامة قصيرة. وفي الثانية يقل معدل العودة ويزداد طول الاقامة. ويستمر هذا الاتجاه في المرحلتين التاليتين بحث لاتظهر العودة في المرحلة الاخيرة الا للاعتزال في الوطن.

وتوجد أطر تحليلية جيدة لتحليل العودة في حالة الهجرة الدائمة وربما من اعمقها ذلك الذي طوره سيراز (cerase) في دراسته لهجرة الايطاليين في الولايات المتحدة الامريكية، حيث صنف العودة الى اربعة انواع ترتبط بطول الاقامة في المهجر ومدى اندماج المهاجرين في المجتمع الامريكي على الصورة التالية :

المرحلة	نوع العودة	مدة الاقامة	سبب العودة	الاطار الثقافي
١	الفشل	اقل من ٥ سنوات	عدم التكيف في المهجر لدرجة الصدمة الحضارية	احتفاظ بثقافة مجتمع المنشأ
٢	المحافظة	٥ ـ ١٠سنوات	عدم التكيف ولكن مع ادخار يكفي للرقي في بلد الاصل	مجتمع المنشأ
٣	التجديد	١٠ ـ ٢٠سنة	تكيف مع تحقق ان الأصل الثقافي يمنع من الرقي في المهجر	اكتساب ثقافة مجتمع المهجر
٤	الاعتزال	٢٠ سنة فأكثر	تكيف مع الحنين الى بلد الأصل	اكتساب ثقافة مجتمع المهجر

على ان اهم مكونات الكتابات الغربية بالنسبة لدراستنا هذه تتعلق بفحص أثر العودة على تنمية مجتمعات المنشأ. وتتمحور هذه الكتابات حول قضيتين :
الاولى هي حمل المهاجرين لمهارات وتوجهات ابداعية وتنظيمية تم اكتسابها في بلدان الاستقبال اما الثانية فتتصل باستخدامات التراكم المالي للمهاجرين في مجتمعات الاصل.
ويرى بورنكرك (Borenkerk) ان هناك سبعة عوامل تحدد قيمة العائدين كقوة ابداع في مجتمع المنشأ، وهي :
١ ـ عدد العائدين، اذ يجب ان يكون العائدون حدا ادنى حرجاً في مجتمع الاصل يكون قادرا على افراز تأثير واضح.
٢ ـ النمط الزمني للعودة، اذ كلما انتشرت العودة في الزمن قل تأثيرها.
٣ ـ مدة الهجرة، فاذا قصرت عن حد معين صعب ان يكتسب المهاجر مهارات جديدة واذا طالت عن هذا الحد ابتعد المهاجر عن مجتمع الاصل.
٤ ـ المكانة الاجتماعية للعائدين، فيزداد تأثيرهم كلما ارتفعت مكانتهم الاجتماعية.
٥ ـ طبيعة الفروق بين مجتمع المنشأ ومجتمع المهجر اذا ليس بالضرورة ان يكون البقاء بالمهجر مكسبا لمهارات وقدرات ابداعية.
٦ – مدى ملاءمة المهارات والقدرات المكتسبة لمجتمع الأصل
٧ ـ درجة تنظيم العودة في علاقتها بالبنية الاجتماعية ـ الاقتصادية لمجتمع المنشأ .

ورغم وجاهة هذه الاعتبارات السبعة، فهي ليست الا اعتبارات عامة ينقصها التحديد وهناك اتفاق على ان المهاجرين العائدين لايمثلون اضافة هامة لرأس المال البشري في مجتمعات المنشأ. فالخبرة ان نسبة ضئيلة فقط من العائدين تكتسب مهارات وقدرات ذات قيمة وعادة ماتكون المهارات والقدرات المكتسبة غير ملائمة لمجتمعات المنشأ . بل يعمل بعض المهاجرين في اعمال تقلل من قدراتهم (مثلا العامل الحرفي الماهر الذي ينتهي به الامر لعمل نمطي صغير في خط انتاج كبير في بلد المهجر المصنع) كما ان هناك انتقائية في العودة حيث يقل احتمال عودة العناصر الامهر والاقدر بين المهاجرين.

كـذلك هنـاك دلائل كثـيرة في دراسات العـودة على قلة رغبـة العـائـدين في العمـل بالقطاع الصناعي الحديث او الانخراط في تعاونيات . صناعيـة وعلى عـزوفهم عن الاعمال المرهقة جسديا او المتسمة بالقذارة . بينما يكون تفضيلهم لاستخدام مدخراتهم في مشروع صغير مستقل فيبـدو أن الهجرة للعمـل في المانيـا الغربيـة قد سـاعدت عـلى تحويـل الفلاحـين الاتراك الى تجار صغار .

ولكن هناك مؤشرات على قيـام المهاجـرين العائـدين بدور محفـز في تطويـر اساليب الزراعة في بعض المناطق الريفية في البلدان الاقل تقـدما ، كـالهند ، حـين كانت الـظروف ملائمة لاستثمار مدخراتهم في ظروف زراعية متوافقـة مع خـبرتهم في بلدان المهجر ، الا ان هذا الأثر الايجـابي لم يشاهـد في بلدان حوض البحـر المتوسط ، حيث كـان اثر العـودة على الزراعة ضئيلا . فكثيرا ماكان شراء المعدات الزراعيـة . كالجـرارات سبيلا لتحقيق مكـانة اجتماعية مـرتفعة ممـا أدى الى زيادة الميكنـة على المستـوى المرغـوب . كـما أدى التنـافس عـلى الأرض الزراعية ، كمحدد للمكانة الاجتماعية في المجتمعات الزراعية أو لأغراض البناء الى رفع أسعار الأرض وتفتيت الحيازات مما أضر بالزراعة .

وتشـير معظم الـدلائل المتـاحـة من دراسـات العـودة الى ان أمـوال العـائـدين تنفق في الاساس في الأغراض الاستهلاكية ، لرفع مستوى معيشة ومكانة العائدين واسرهم . وكان وجه الانفاق الاول ، بلامنازع هو المساكن ، وفي كثير من الاحيان على نمط يقوم على المباهاة أكثر من الحاجـة . وبعض الاغراض الاستهـلاكية ، فـان استغـلال امـوال العـائـدين في مجـال النشاط الاقتصادي يتركز في المشروعات الصغيرة ، خاصة في مجـال التجارة والخـدمات ولم يـظهر في هـذه المجالات ابـداع يعتد بـه . ووجد قليـل من امـوال العـائـدين طـريقـه الى مشروعـات انتاجيـة تعطي عـائداً جيـداً على الاستثمار وتوظف عـمالة جـديدة . حتى كـان هناك تشجيع مؤسسي على ذلك . كما ان هناك اشارات الى أن الهجرة ، والهجرة العائدة ربما تجعل توزيع الدخل في مجتمع الاصل اقل مساواة نظرا لأن منافع الهجرة تعود الى جزء صغـير من المجتمع .

ونسارع الى القول ان السطور السابقة لاتتضمن احكامـا قيمية ، أو اخـلاقية ، عـلى المهاجرين العائدين او سلوكهم كما ينتشر في الجدل المغلوط حول آثار الهجرة او العودة .

العودة في الكتابات عن الهجرة من مصر .

الـدراسـات عن العـودة نـادرة في مصر وان كـان الاهتـمام بـالـظاهــرة واسعـا في الصحافة . والـواقع ان تـأخير الـدراسات الجـادة حول الـظواهر الحيـوية في المجتمعـات العـربية ، عن حلول هـذه الظواهـر ، امر يعـود الى تخلف البحث العلمي بصفـة عـامـة . وينـطبق هذا عـلى ظاهـرة الهجرة للعمـل ، على وجـه العموم ، وعـلى العودة ، عـلى سبيل التحديد . حيث العودة هي الوجه الأحدث للهجرة في الوطن العربي . ولانعلم عن دراسة

جادة عن عودة المهاجرين في حد ذاتها او الهجرة العائدة وان انتشرت الكتابات الانطباعية ذات الطبيعة الصحفية انتشارا واسعا ولكن بالطبع ، يمكن اشتقاق بعض الاستخلاصات عن العودة وآثارها من الكتابات التي تقيِّم تأثير الهجرة . وهذه هي الأخرى انطباعية في الاغلب الأعم ولذلك فإننا لن نحاول مسح الكتابات عن الهجرة من مصر . وانما سنتعرض لما تضمنته عينة صغيرة منها من اشارات لظاهرة العودة.

ربما كانت دراسات المجالس القومية المتخصصة عن الهجرة للعمل خارج مصر من افضل الدراسات المكتبية المتوفرة . وفي الدراسة الاساسية في هذا المجال (المجلس القومي للانتاج والشؤون الاقتصادية ، ١٩٨٣) لانستشف اهتماما بالعودة، وان كانت الدراسة تهتم اهتماما بالغا بمدخرات العاملين في الخارج وبتعظيم الاستفادة منها، وهي الهموم الاساسية للدوائر الرسمية في بلد المنشأ . ولما كان يصعب فصل دراسة آثار العودة عن آثار الهجرة ، بصورة جراحية ، فان بعضا مما تتعرض له هذه الدراسة عن «التكلفة الاقتصادية والاجتماعية لخروج العمالة المصرية» ، يتصل بظاهرة العودة مثل : «توجيه معظم المدخرات الى المضاربة على الأراضي والعقارات مما يؤدي الى ارتفاع اسعارها وبالتالي القيمة الايجارية للوحدات السكنية» و «زيادة القوة الشرائية واستهلاك عائلات العاملين بالخارج» و «نقل انماط جديدة للاستهلاك الى باقي افراد الشعب» و «تناقص المساحات المزروعة بسبب تزايد الامتداد العمراني لأبناء الريف على الأراضي الزراعية ، حيث تمثل مدخرات المصريين العاملين بالخارج احد العوامل الرئيسية لهذا الامتداد» و «احتمال تعرض العمالة المصرية للاستغناء عنها فجائيا، وهو أمر يؤدي في حالة حدوثه الى اثار سلبية على الاقتصاد القومي في الأجل المتوسط» . وعنصر التكلفة الاخير هذا هو الإشارة المباشرة الوحيدة الى العودة في الدراسة كلها . ولم تفصح الدراسة عن كنه «الآثار السلبية على الاقتصاد القومي في الأجل المتوسط» والتي يمكن ان تنتج عن العودة المفاجئة للعمالة المصرية . ولم يخرج عن المجالس القومية المتخصصة دراسة خاصة بالعودة، في حدود علمنا، الا في يناير ١٩٨٦ (المجلس القومي للخدمات والتنمية الاجتماعية ، ١٩٨٦) وسنعود اليها في نهاية هذا الجزء من دراستنا.

وينبه محمد محمود الامام ، قرب نهاية ١٩٨٣ ، وفي اشارة الى « الهجرة المرتدة وتوقعاتها المستقبلية» . الى انتهاء الطفرة في الهجرة للعمل في البلدان العربية النفطية ويتوقع ان تشهد السنوات المقبلة عودة نهائية للعاملين بالخارج ، وتناقص تحويلاتهم «وبناء عليه فان على الاقتصاد المصري ان يتهيأ من الآن لهذه المرحلة، وإذا كانت الهجرة المرتدة تعني تدفق أعداد كبيرة الى سوق العمل المصري . فان الأمر ليس بالضرورة غير قابل للمواجهة . فهذه الأعداد لها مقار اقامتها ، بل ويتواجد جانب من أسرها في مصر . والبعض له وظائفه التي يعود إلى شغلها بينما الجميع لديهم مدخراتهم التي يمكن اذا احسن توجيهها ان تسهم في توفير عمل منتج لهم».

ورغم اتضاح بوادر الهجرة العائدة ، فإن مؤتمرا ضخما عن «هجرة العمالة المصرية للخارج» نظمه اتحاد جمعيات التنمية الادارية في يناير ١٩٨٤ ، لم يتضمن الا ورقة واحدة عن الهجرة العائدة (حسن صلاح السوري ، ١٩٨٤) ، رغم أنه قد قدم للمؤتمر واحد وعشرون دراسة وستة اوراق عمل . وقد تعرضت هذه الورقة للهجرة العائدة كأمر محتمل ، ولم تتضمن إلا تصورا عن التخطيط لمواجهة هذه المشكلة في إطار تخطيط القوى العاملة . ولم يشر صراحة إلى العودة الا في ورقة اخرى من اوراق المؤتمر (عبد الحليم محمود حبيب ، ١٩٨٤) ، وكان ذلك بصورة موجزة جدا . كما لم تتضمن توصيات المؤتمر شيئا يذكر عن العودة.

إلا أن الكثير من الدراسات التي قدمت الى هذا المؤتمر عالجت آثار الهجرة للعمل خارج مصر ، وكان أغلب هذه الدراسات انطباعيا . وترتبط مثل هذه الدراسات بموضوع آثار عودة المهاجرين ، كما أشرنا سابقاً . ونشير هنا الى دراستين قامتا على مسح ميداني صغير في احدى قرى الوجه البحري (قرية دفرة ، مركز طنطا ، محافظة الغربية) في أكتوبر ١٩٨٣ . وفي احدى هاتين الدراستين (محمد أبو مندور الديب وآخرون ، ١٩٨٤) يقدم لنا الكاتب وصفا لأوجه تصرف ٥٩ مهاجرا بالقرية ، نصفهم من العاملين بالزراعة ، في مدخراتهم على الصورة التالية :

وجه التصرف	التكرار النسبي٪
شراء أجهزة منزلية	٢٨,٧
تسديد ديون	٢٣,٠
شراء أرض للبناء أو بناء منزل	١٦,٤
شراء ماشية	١١,٥
ادخار (نقدي)	١,٧
شراء مصوغات	٦,٦
شراء آلات	١,٦
شراء أراض زراعية	١,٦
الجملة	١٠٠,٠ ١٠٠,٠

وتعضد هذه البيانات «نفس المصدر ٢٤» ، على قلة دلالتها العامة ، الاستخلاص الذي أشرنا اليه في عرض الكتابات الغربية عن العودة ، عن غلبة أوجه الانفاق الاستهلاكي والانفاق على المساكن في استخدام أموال المهاجرين .

وتتناول ثانية الدراستين عن قرية دفرة «عبد الباسط عبد المعطي ، ١٩٨٤» التغير الاجتماعي المصاحب للهجرة ، ويستخلص الكاتب، ضمن أمور أخرى، أنه قد صاحب

الهجرة تغير في القيم الاجتماعية ، خاصة قيمة الاشتغال بالزراعة بأجر نقدي ، وكان التغير لصالح مهن أخرى ، في مقدمتها الحرف «نفس المصدر ٣٧» .

ولم تتضمن ورقة رسمية عن الهجرة الخارجية المؤقتة «حكومة مصر العربية ١٩٨٤» عن موضوع العودة الا قائمة بمشاكل العائدين تتضمن العودة الى مرتبات منخفضة ، وعدم وجود مسكن ملائم ، وصعوبة الحاق الأبناء بالمدارس .

وفي دراسة حديثة صادرة عن المجالس القومية المتخصصة «المجلس القومي للخدمات والتنمية الاجتماعية ١٩٨٦ » قدر حجم العمالة المصرية في البلدان العربية في ١٩٨٥ حوالى ١,٦ مليون . كذلك قدر الانخفاض السنوي في حجم قوة العمل المصرية بالبلدان العربية اعتبارا من ١٩٨٥ بما يتراوح بين ٤٠ و ٨٠ الف عامل سنويا ، وذلك على أساس انخفاض يتراوح بين ٥ و ١٠٪ في السعودية والبلدان النفطية الاخرى ، باستثناء العراق التي تتوقع الدراسة ان يزيد عدد المصريين العاملين فيها «مما يتعارض مع تطورات سوق العمل في العراق في السنوات القليلة الماضية ومع المشاهدات الفعلية في الشهور الاخيرة من ١٩٨٥» . ورغم ان الدراسة معنونة اثار عودة العمالة المصرية من الخارج الا أنها لاتحوي مناقشة لهذه الاثار ، وتنتهي الدراسة بتوصيات قريبة الاجل تتضمن :

- الحاق العمال العائدين ، من العاملين بالحكومة والقطاع العام باعمالهم دون تعويق
- توجيه وارشاد العائدين ومعاونتهم في استثمار أموالهم بشكل مجز يؤدي الى خلق فرص عمل منتجة
- الالتجاء الى التدريب التحويلي في المهن التي تشتد الحاجة اليهافي سوق العمل المحلي والأسواق الخارجية .

هذا بالاضافة الى توصيات بعيدة الاجل تستهدف زيادة كفاءة التشغيل في البلد عموماً .

وخلاصة القول ، ان ظاهرة العودة في هجرة المصريين للعمل بالخارج لم تدرس دراسة وافية . فلا حجم الظاهرة ، ولاطبيعتها ، ولا أثرها على المجتمع المصري ، أخضعت لدراسة علمية متعمقة .

أسلوب الدراسة الحالية :

يمكن القول أن هناك سببين رئيسيين لندرة الدراسات الجادة حول العودة الأول نقص البيانات ، والثاني قعود الهمة . ومن حسن الطالع أن يتوفر لنا الآن بيانات مسح ميداني كبير عن الهجرة من مصر يتضمن الكثير من البيانات المفيدة في دراسة العودة . راجع الملحق لوصف مسح الهجرة من مصر (١٩٨٥) .

الا ان توفير هذه البيانات لايكفي للدراسة الوافية لظاهرة العودة التي تقتضي توفر العديد من البيانات من مصادر شتى ليست كلها متاحة . وينطبق هذا بوجه خاص على

دراسة واقع الهجرة العائدة على المجتمع المصري ، والتي تتطلب بيانات عن العمليات المجتمعية ، الاقتصادية والاجتماعية ، التي تلتحم بها الهجرة العائدة . واذا اخذنا مثالا بسيطا ، وهاما ، على هذا ، فان دراسة أثر الهجرة العائدة على مستوى وخصائص البطالة يقتضي توفر بيانات حديثة عن مدى التعطل وخصائص المتعطلين لاتتوفر في مصر .

وليست البيانات اللازمة وحدها بكافية للدراسة المتعمقة للعودة وآثارها . فالجهد التحليلي المطلوب ضخم ، ولايمكن الا مجرد الاقتراب منه ، عن بعد ، في دراسة كالتي نحن بصددها هنا . ويقوم الأسلوب الذي نتوخى اتباعه في هذه الدراسة على محورين ، يسعى أولهما لتقدير حجم العودة وفحص خصائص العائدين ، السابقين أو المحتملين ، بما في ذلك ماطرأ عليهم من تغير أثناء الهجرة للعمل بالخارج ومايقابلون به المجتمع المصري عند عودتهم من خبرات ، وتراكم مالي ، وأنماط سلوك . أما المحور الثاني فيقوم على مقابلة هذا التيار البشري ، بخصائصه الاقتصادية والاجتماعية ، ببعض العمليات المجتمعية الأساسية ، خاصة تلك المتعلقة بالتشغيل وتوظيف أموال العائدين ، في محاولة للتعرف على وقع الهجرة العائدة على المجتمع المصري .

وسنركز في هذه الدراسة على الجانب الأول مستفيدين من نتائج مسح الهجرة من مصر (١٩٨٥) . مكتفين باشارات سريعة للجانب الثاني ، آملين أن نتطرق الى هذا الجانب بأساليب تحليلية أكثر عمقا في دراسات قادمة .

١ ـ حجم وتوقيت العودة :

تتوفر بيانات عن أعداد المصريين القادمين والمغادرين عبر الموانىء والمطارات المصرية في الفترة « ٧٠ ـ ١٩٨٥ » أنظر جدول « ١ ـ ١ » وبالطبع فان هذه البيانات تتعلق بحركة كل المصريين الى جميع أنحاء العالم ، وبالتالي فإن تقدير عدد المصريين بالخارج الذي يمكن حسابه تجميعيا من هذه البيانات، يضم العاملين ومعوليهم الذين تحركوا عبر الحدود المصرية سواء للعمل المؤقت أو الاقامة الدائمة أو المؤقتة ، في بلدان عربية أو أجنبية .

وتوجد مؤشرات لاتدعنا نثق في هذه البيانات كثيراً . من أهمها أن رصيد المصريين بالخارج الذي يمكن حسابه من هذه البيانات ، لايتسق مع أكثر التقديرات مصداقية عن حجم الهجرة ، اذ يقدر مثلا من نتائج مسح الهجرة من مصر « ١٩٨٥ » أن اجمالي عدد المصريين بالخارج في أول ١٩٨٥ ، ممن غادروا البلاد منذ حرب اكتوبر ١٩٧٣ ، يقارب المليون ونصف ، بينما يصل تقدير صافي هجرة المصريين في الفترة « ٧٤ ـ ١٩٨٤ » من بيانات الدخول والمغادرة الى ٦٢٦ الفا فقط ، كذلك يبدو رقم فرق القادمين والمغادرين لعام ١٩٧٣ أكبر كثيرا من المتوقع ، خاصة في ضوء أرقام السنوات السابقة والتالية ،

جدول «١ ـ١»

أعداد المصريين القادمين والمغادرين «١٩٧٠ ـ١٩٨٥»

السنة	القادمون	المغادرون	الفرق
	العدد بالألف		
١٩٧٠	١٩٨	٢٣١	٣٣-
١٩٧١	٢٦١	٣٢٤	٦٣-
١٩٧٢	٣٦٢	٤٤٨	٨٦-
١٩٧٣	٥٠٥	٦٥٠	١٤٥-
١٩٧٤	٧٣٨	٧٨٦	٤٨-
١٩٧٥	٦٨٦	٧٢٣	٣٧-
١٩٧٦	٥٩٦	٦٤٣	٤٧-
١٩٧٧	٨٤٦	٨٣٨	٨
١٩٧٨	٨٦٤	٩٦١	٩٧-
١٩٧٩	٩٩٨	١١٨٠	١٨٢-
١٩٨٠	١١٨١	١١٢٥	٥٦
١٩٨١	١١٥٠	١٤٢٥	٢٧٥-
١٩٨٢	١٦٧٧	١٨٢٩	١٥٢-
١٩٨٣	١٩٣٦	١٧٦٧	١٦٩
١٩٨٤	١٨٦٨	١٨٨٩	٢١-
١٩٨٥	١٧٥٥	١٦٨٩	٦٦
١٩٨٦*	٥١٧	٥٠٩	٨

*(يناير – ابريل)

المصدر : بيانات مصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية وزارة الداخلية

وبالرغم من الظروف الاستثنائية الخاصة بحرب أكتوبر . وقد يعود قصور هذه البيانات الى ان المعالجة الاحصائية لبطاقات الدخول والمغادرة قد توقفت عدة سنوات في فترة رواج الهجرة ، وللاسف لاتتوفر لنا أي تفصيلات عن بيانات الدخول والمغادرة «حسب البلد مثلاً» بحيث يمكن اخضاعها لتمحيص أدق .

وحري بنا ان نشير الى أن المشاكل الظاهرة في بيانات الدخول والمغادرة لاتعود، في الفترة المدروسة ، الى الهجرة الدائمة . فأعداد المهاجرين الدائمين ، كما يتضح من جدول «١ ـ٢» ، كانت صغيرة بحيث لايمكن ان تؤثر على اجمالي أعداد المغادرين والقادمين ، وقد تضاءل عدد المهاجرين الدائمين حتى كاد يتلاشى في ١٩٨٥ . ولا يعود هذا في تقديرنا الى

قـرب اختفاء الهجـرة الدائمـة للمصريين ، ولكن الى قصـور تسجيل المهـاجـرين حيث لم يصبح استيفاء الاجراءات الرسمية شرطا للسماح بمغادرة البـلاد منذ اوائـل السبعينات لمن يـرغب في الهجرة الـدائمة . ويعضـد ذلك أن عـدد من اكتسبوا صفـة المهاجـر ، بعـد أن غادروا البلاد دون ترخيص هجرة ، قـد بلغ في ١٩٨٥ ، ٢٦٨ فردا (نفس مصـدر جدول «١ -٢») ، اي حوالى ثلاثـين مثلا,لمن حصلوا عـلى ترخيص بـالهجرة ، ولاريب أن هنـاك مهاجرين دائمين لم يسجلوا اكتسابهم لصفة المهاجر لدى السلطات المصريـة . إلا أنه رغم كل ذلك فيتـوقع أن العـدد الكلي للمهـاجرين بصفـة دائمة ، من الصغـر بحيث لايؤثر في التغيرات الاساسيـة في الأعداد الهـائلة نسبيا للدخـول والمغادرة ، والتي تتحـدد، في المقام الأول ، بتحركات المهاجرين المؤقتين .

جدول «١ -٢»
عدد المهاجرين الدائمين من مصر
١٩٧٠ -١٩٨٥

السنة	العدد
١٩٧٠	٢٧٢٦
١٩٧١	٢٨٦٥
١٩٧٢	١٧٠٨
١٩٧٣	١٢٧٤
١٩٧٤	٧٥٨
١٩٧٥	٣٥٥
١٩٧٦	٢٥٣
١٩٧٧	٢٩٥
١٩٧٨	٣٠٥
١٩٧٩	٩٦
١٩٨٠	٥٤٦
١٩٨١	٤٧
١٩٨٢	٢٠
١٩٨٣	٣٠
١٩٨٤	١٤
١٩٨٥	١٠

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، الهجرة الدائمة للمصريين خارج مصر خلال عام ١٩٨٥ ، مارس ١٩٨٦ .

الا ان القصور في بيانات الدخول والمغادرة لايمنعنا من استقاء بعض المؤشرات عن الهجرة والعودة ، وتشير البيانات الى عودة صافية للمصريين من الخارج في السنوات ١٩٧٧ ، ١٩٨٠ ، ١٩٨٣ - ١٩٨٥ ، واذا اخذنا في الاعتبار المشاهدة الخاصة بعودة أعداد كبيرة من المصريين العاملين في العراق خلال النصف الأول من ١٩٨٦ ، فانه يتوقع ان يسجل عام ١٩٨٦ عودة صافية ايضاً ، ولكن في حدود البيانات المتاحة في الجدول ، فان أكبر عودة قد حدثت في ١٩٨٣ ، متزامنة مع الاحساس بالازمة الاقتصادية في البلدان العربية النفطية ، كذلك تترافق العودة الطفيفة في ١٩٧٧ مع بدء مشاكل النمو الاقتصادي المتفجر ، والنمو المنفلت في حجم العمالة الوافدة ، في البلدان النفطية . وقد اتخذت البلدان العربية النفطية اجراءات للحد من العمالة الوافدة والتضييق على اصطحاب المعولين في أواخر السبعينات واوائل الثمانينات ، وربما في ذلك تفسير للعودة الصافية في ١٩٨٠ . اما موجة العودة الصافية التي بدأت في الظهور منذ ١٩٨٥ فتعود بالأساس الى عودة المصريين من العراق .

ولاتمكننا هذه البيانات على أي حال من معرفة الحجم الاجمالي لعودة المهاجرين من تيار الهجرة الرئيسي في مصر ، اي تيار الهجرة للعمل في البلدان العربية النفطية والذي تعاظم بعد تصحيح اسعار النفط في ١٩٧٣ . ولكن تفيدنا بيانات الدخول والمغادرة في متابعة صافي الاضافة ، او السحب ، من رصيد العمالة المصرية في الخارج خلال فترة زمنية معينة بشكل تأشيري ، وبهذا تكون بيانات الدخول والمغادرة دالة على وقوع المستوى الثاني من العودة ، اي الهجرة العائدة ، كما اصطلحنا .

ومن بيانات جدول «١ ـ١» تتضح بداية للهجرة العائدة في ١٩٨٠ مالبث ان اختفت في العامين التاليين ، ولكن يمثل عام ١٩٨٣ بداية اخرى للهجرة العائدة ، على مستوى أكبر كثيراً من بداية ١٩٨٠ ، ورغم زيادة صغيرة في رصيد المصريين بالخارج خلال ١٩٨٤ ، الا أن بيانات عامي ١٩٨٥ وبداية ١٩٨٦ ، تشير الى تجذر الهجرة العائدة ، وبذلك يمكن ، طبقا لبيانات الدخول والمغادرة ، توقيت بدء موجة الهجرة العائدة الى مصر بعام ١٩٨٣ ،

ويوفر لنا مسح الهجرة من مصر «١٩٨٥» تقديرا لعدد المهاجرين العائدين ، ممن غادروا البلد بقصد العمل خارجها خلال الفترة المرجعية للمسح «اكتوبر ١٩٧٤ ـ ديسمبر ١٩٨٤» وعادوا الى مصر «نهائيا» قبل تاريخ المسح «اول ١٩٨٥» . كذلك يوفر لنا المسح تقديرا لعدد العاملين المصريين بالخارج في أول ١٩٨٥ ، وهذا الرقم الأخير يمثل من منظور تاريخ المسح ، طاقة العودة ، اي الحجم الكلي للعاملين المؤهلين للعودة من الخارج ، ويتضمن جدول «١ ـ٣» هذين التقديرين لاجمالي الهجرة المصرية ولبلدان الاستقبال الخمسة الرئيسية .

جدول «١ -٣»
تقدير حجم العودة والهجرة للعمل أول ١٩٨٥

البلد	العدد بالالف	
	العائدون حتى أول ١٩٨٥	المهاجرون للعمل في أول ١٩٨٥
الاجمالي	١٥٨٣	١٢١٠
العراق	٥٥١	٤٢٤
السعودية	٣٨٢	٣٦١
الاردن	١٤٩	٩٠
ليبيا	١٤٦	٣٣
الكويت	١١٧	١٤٥

المصدر : مسح الهجرة من مصر «١٩٨٥» التقدير الاولي

ويتضح من الجدول ان طاقة العودة في أول ١٩٨٥ كانت حوالى ٢ , ١ مليون عامل ، ولما كانت العراق والسعودية تستوعبان حوالي ثلثي العاملين المهاجرين فان ذلك كان نصيبهما من طاقة الهجرة الكلية ، العراق بحوالى ٣٥٪ والسعودية بحوالى ٣٠٪ كذلك كانت طاقة العودة اقل من عدد من عادوا فعلا قبل ذلك التاريخ ، اذ كانت نسبة الثاني للاول حوالى ٧٥٪ . ويمكن اعتبار هذه النسبة مؤشراً لمدى استمرارية تيار الهجرة

وليس الافراد المهاجرين في الزمن . بمعنى انه كلما قلت نسبة طاقة الهجرة في نقطة زمنية معينة الى حجم العودة في فترة سابقة عليها ، كان ذلك دليلا على تدني درجة استمرارية تيار الهجرة في الزمن . ويفرض ثبات الاوضاع في بلد المنشأ على ماهي عليه ، فان قيمة هذه النسبة تتوقف على ظروف التشغيل في بلد الاستقبال والتي يمكن اجمالها في درجة دوام الطلب على مواطني بلد المنشأ وقيمة العائد الذي يحصل عليه مهاجرو بلد الاصل . وطبقا

لهذا المقياس تبين محتويات جدول «١ -٣» أن أكثر تيارات الهجرة المصرية استمرارية في مطلع ١٩٨٥ كان ذلك المتجه الى الكويت «١٢٤٪» ، واقلها استمرارية تيار ليبيا «٢٣٪» وبينما كانت العراق في موضع قريب من المتوسط ، كان تيار الهجرة الى السعودية اكثر استمرارية في المتوسط «٩٥٪» والى الأردن أقل من المتوسط «٦٠٪» . وعليه يكون الترتيب

التنازلي للبلدان الخمسة الرئيسية حسب درجة استمرارية تيار الهجرة المصرية في الزمن كالتالي : الكويت ، السعودية ، العراق ، الاردن ، ليبيا . «ويعني هذا الترتيب ، ضمن مايعني ، انه كان يمكن في مطلع ١٩٨٥ ، لو توفرت البيانات ، توقع العودة من ليبيا بصورة اسرع من الكويت» ويتوافق هذا الترتيب مع معلوماتنا عن تفاعل العاملين المشار اليهما ،

ثبات الطلب وقيمة العائد ، في البلدان الخمسة ، كما تؤيد تطورات السنوات القليلة الماضية ترتيب هذه البلدان حسب مدى استمرارية هجرة المصريين اليها . وعلى هذا المعيار ، وفي ضوء تطورات العودة منذ ١٩٨٥ ، نتوقع أن مدى استمرارية تيار الهجرة الى العراق قد انخفض منذ مطلع ١٩٨٥ .

وتبين لنا بيانات مسح الهجرة من مصر «١٩٨٥» أن الهجرة للعمل خارج مصر قد بدأت متأخرة نسبياً في مدى السنوات العشر «١٩٧٤ - ١٩٨٤» . انظر جدول «١-٤» . فقد خرج حوالى ٧٠٪ من اجمالي المهاجرين للعمل في النصف الأول من الثمانينات ، وبالطبع كان توقيت بدء الهجرة للمهاجرين وقت المسح متأخراً عن المهاجرين العائدين ، حيث ارتفعت نسبة المهاجرين في أول ١٩٨٥ ، الذين خرجوا من مصر في الثمانينات الى ٨٣٪، على حين انخفضت نسبة هؤلاء بين العائدين حتى أول ١٩٨٥ الى ٥٨٪ . ويعود هذا النمط في تقديرنا الى ازدهار الهجرة الى العراق في مطلع الثمانينات .

جدول «١ ـ ٤»
النمط الزمني لبدء الهجرة للعمل خارج مصر (١)

الفترة	العدد بالألف	
	العائدون	المهاجرون
قبل ١٩٧٥	١٨٥,٢	٧٠,٢
١٩٧٥ ـ ١٩٧٩	٤٨٢,٨	١٣٤,٣
١٩٨٠ ـ ١٩٨٤	٩١٥,٠	١٠٠٥,٥
الجملة	١٥٨٣,٠	١٢١٠,٠

«١» طبقا لتعليمات المسح ، اعتبر الفرد مهاجرا اذا بدأت هجرته قبل أول الفترة المرجعية ، ولم تنته قبله .
المصدر : مسح الهجرة من مصر «١٩٨٥» .

والواقع ان نتائج مسح الهجرة من مصر «١٩٨٥» تمكننا من التوصل لتقدير النمط الزمني لعدد المهاجرين الذين عادوا الى مصر خلال الفترة المرجعية للمسح ، دون ان يهاجروا مرة اخرى حتى وقت المسح . انظر جدول «١ ـ٥». ويلاحظ أن هذه الأرقام غير قابلة للمقارنة المباشرة مع بيانات الدخول والمغادرة التي عرضنا لها سابقا ، ويتسق النمط الزمني للتقديرات المستقى من المسح مع التطورات المتفق عليها لنمط الهجرة للعمل في مصر . فيبدأ عدد العائدين نهائيا عند قيم متدنية في منتصف السبعينات ، ما تلبث ان تزداد تدريجيا ، مع تزايد حجم تيار الهجرة للخارج ، حتى نهاية السبعينات ولكن عدد العائدين نهائيا يقفز قفزة كبيرة نسبيا في ١٩٨٠ ثم يتضاعف بين عامي ١٩٨١-١٩٨٢ ويثبت عند ذلك المستوى المرتفع في الفترة «١٩٨٢ ـ ١٩٨٤». ويتفق هذا النمط الزمني منذ بداية الثمانينات مع تطورات تيار الهجرة من مصر للعمل بالبلدان العربية التي عرضنا لها عند مناقشة بيانات الدخول والمغادرة ، مع تزايد عودة المهاجرين بشكل واضح مع التضيق في استقدام العمالة الوافدة في البلدان العربية النفطية في نهاية السبعينات ، وبشكل اقوى مع اشتداد الأزمة الاقتصادية في هذه البلدان وفي العراق منذ ١٩٨٢ .

جدول «١ ـ٥»
تقدير العدد السنوي للمهاجرين العائدين نهائيا
خلال الفترة المرجعية للمسح وفي بلدي الهجرة الرئيسيين خاصة

السنة	العدد بالألف		
	الجملة	العراق	السعودية
١٩٧٤	٤٦	٢,٤	٤,٦
١٩٧٥	٤٢	١,٣	١٠,٨
١٩٧٦	٤٠	٤,٨	٩,٣
١٩٧٧	٦٢	٢,٤	٢٦,٣
١٩٧٨	٦٣	١٠,٨	١٥,٥
١٩٧٩	٨٥	٩,٦	٤٣,٣
١٩٨٠	١٢٨	٤٦,٧	٤٦,٤
١٩٨١	١٥٠	٥٦,٣	٣٥,٦
١٩٨٢	٣٢٠	١٤٣,٧	٦٥,٠
١٩٨٣	٣٢٦	١٦٧,٧	٥٥,٧
١٩٨٤	٣٠١	١٠٥,٤	٦٩,٦

المصدر : مسح الهجرة من مصر «١٩٨٥»
بتطبيق النمط الزمني للمهاجرين العائدين (من استبيان «٤» على تقدير العائدين من التقرير الاولي للمسح)

وتبرز بعض تفاصيل النمط الزمني للعودة بفحص تقدير العدد السنوي للعائدين نهائيا حتى اول ١٩٨٥ من بلدي الهجرة الرئيسيين ، العراق والسعودية ولنذكر قبل ان نتقدم ان البلدين يختلفان في طبيعة تيار الهجرة للعمل فيهما ، فالعائد المادي للهجرة وظروف العمل والاقامة ، وطبيعة سوق العمل ، تتفاوت بشدة بين البلدين ويلاحظ من جدول(١ ـ ٥) ان العودة النهائية من العراق كانت شبه منعدمة حتى اواخر السبعينات ثم قفزت قفزتين ضخمتين متتاليتين في مطلع الثمانينات ، ثم ابتداء من ١٩٨٢ وتعبر هاتان القفزتان عن تضخم تيار الهجرة الى العراق منذ مطلع الثمانينات خاصة ابتداء من ١٩٨٢ اما العودة النهائية من السعودية فتتبع نمط تزايد تدريجي منذ منتصف السبعينات مع قفزتين تتزامنان مع التشديد على استقبال العمالة ، والمعولين ، حول نهاية السبعينت وفي الفترة (٨٢ ـ ١٩٨٤) اي فترة اشتداد الازمة الاقتصادية الناجمة عن تدهور سوق النفط ، وتدني العائدات النفطية

ويمكننا التوصل لمؤشر على حجم وتوقيت الهجرة العائدة من بيانات مسح الهجرة من مصر(١٩٨٥) بمقارنة النمط الزمني للعودة النهائية حتى تاريخ المسح[٢] بالنمط الزمني لبدء الهجرة الاخيرة[٣].

وتجدر الاشارة الى ان هذه البيانات ليست قابلة للمقارنة المباشرة ببيانات الدخول والمغادرة المتضمنة في جدول (١ ـ ١) فالعودة النهائية تستبعد العودات التي سبقتها ان وجدت (بينما تتضمن العودات السابقة بالطبع في بيانات الدخول) ولاتشمل العودات السابقة للمهاجرين وقت المسح . كذلك فان الخروج في الهجرة الاخيرة ليس الا احدى مرات للمغادرة للعمل في الخارج في حالة تكرار الهجرة ، بينما تدخل مرات المغادرة الوسيطة ، ومرات المغادرة السابقة لمن عادوا نهائيا ، في احصاءات المغادرة . الا اننا نرى امكانية الاطمئنان الى المؤشر الذي نقترحه نتيجة تدني نسبة حالات الهجرة المتعدده (٢١,٧٪ للعائدين و٢٠,٩٪ للمهاجرين وقت المسح) كذلك لاتتضمن البيانات المستمدة من المسح الا العاملين المهاجرين بينما تشمل بيانات الدخول والمغادرة كل العابرين للحدود .

وتبين بيانات جدول(١ ـ ٦) ماسبق ان اشرنا اليه من تعاظم تيار الخروج للعمل خارج مصر منذ اواخر السبعينات حتى وصل اقصاه في عام ١٩٨٤ . الا ان تيار الهجرة للعراق كان متأخرا بالمقارنة بتيار الهجرة الى السعودية ، فقد كان حجم الخروج للعمل في العراق ضئيلا ومتذبذبا حتى ١٩٧٨ واقل من الخروج للعمل في السعودية حتى نهاية السبعينات . اما منذ بداية الثمانينات فيتعاظم تيار الخروج للعمل في العراق بمعدلات ضخمة ، وعلى مستوى اعلى من الخروج للعمل في السعودية . وان كان تيار الخروج للعمل في العراق قد تباطأ قليلا في ١٩٨٣ ، الا انه قفز قفزة هائلة في ١٩٨٤ . كذلك نلاحظ ان الخروج للعمل في السعودية ، وان كان تباطأ في مطلع الثمانينات الا انه قد عاد للازدهار في عامي ١٩٨٣ ـ ١٩٨٤

وبفحص النمط الزمني لبدء الهجرة الاخيرة للمهاجرين وقت المسح ، نجد علامة واضحة على ارتفاع معدل دوران الهجرة الى العراق . فنجد ان حوالى ثلاثة ارباع المهاجرين في اول ١٩٨٥ بدأوا هجرتهم في العام السابق ، و١٣٪ فقط بدأوا الهجرة في ١٩٨٣ وكلما طالت مدة الهجرة قلت نسبة المهاجرين ، حتى تنعدم تقريبا لمن بدؤوا الهجرة حول منتصف السبعينات ، وليس الحال كذلك بالنسبة لتيار الهجرة للعمل في السعودية حيث تنخفض نسبة المهاجرين الذين وصلوا السعودية في السنة السابقة لوقت المسح مثلا الى ٤٥٪ فقط وتعضد هذه المشاهدات استنتاجنا السابق ، بناء على مؤشر مختلف ، من زيادة استمرارية الهجرة الى السعودية عن العراق .

جدول (١ ـ ٦)
النمط الزمني لبدء الهجرة الاخيرة
خلال الفترة المرجعية للمسح ، وفي بلدي الهجرة الرئيسيين خاصة

سنة بدء الهجرة الاخيرة	العدد بالالف								
	العائدون			المهاجرون			الجملة		
	الجملة	العراق	السعودية	الجملة	العراق	السعودية	الجملة	العراق	السعودية
قبل ١٩٧٤	٦٣,٦	٢,٣	١٢,١	١٣,٠,	٠,٠	١,٢	٧٦,٦	٢,٣	١٣,٣
١٩٧٤	٥٤,٣	٣,٤	٢,٧	١٧,٤	٠,٩	١٣,١	٧١,٧	٤,٣	١٥,٨
١٩٧٥	٥١,٧	٢,٣	١٦,١	٧,٦	٠,٠	٢,٤	٥٩,٣	٢,٣	١٨,٥
١٩٧٦	٧٤,٢	٧,٩	٢١,٤	٦,٥	٠,٩	٢,٤	٨٠,٧	٨,٨	٢٣,٨
١٩٧٧	٥٩,٦	٢,٣	٣٠,٨	١٥,٢	٠,٩	٣,٦	٧٤,٨	٣,٢	٣٤,٤
١٩٧٨	٧٠,٢	١٢,٤	٢٦,٨	١٣,٠	٠,٩	٨,٣	٨٣,٢	١٣,٤	٣٥,١
١٩٧٩	١٥٧,٦	٣٧,٣	٥٥,٠	٣٢,٦	٢,٧	١١,٩	١٩٠,٢	٤٠,٠	٦٦,٩
١٩٨٠	١٣٧,٨	٤٨,٧	٣٧,٠	٤٧,٨	١٢,٤	١٥,٥	١٨٥,٦	٦١,١	٥٢,٥
١٩٨١	١٦١,٦	٧١,٣	٣٣,٥	٧٧,١	١١,٥	١٧,٩	٢٣٨,٧	٨٢,٨	٥١,٤
١٩٨٢	٢١٥,٣	١٦٥,٢	٥٥,٠	١٠٩,٧	٢٤,٨	٤٢,٩	٤٢٥,٠	١٩٠,٠	٩٧,٩
١٩٨٣	٢٥١,٧	١١٧,٧	٤٥,٦	٢٠٩,٦	٥٥,٠	٧٩,٨	٤٦١,٣	١٧٢,٧	١٢٥,٤
١٩٨٤	١٨٥,٥	٨٠,٣	٤٥,٦	٦٦٠,٤	٣١٤,٠	١٦٢,٠	٨٤٥,٩	٣٩٤,٣	٢٠٧,٦
الجملة	١٥٨٣,٠	٥٥١,٠	٣٨٢,٠	١٢١٠,٠	٤٢٤,٠	٣٦١,٠	٢٧٩٣,٠	٩٧٥,٠	٧٤٢,٦

المصدر :مسح الهجرة من مصر(١٩٨٤)
بتطبيق النمط الزمني للعائدين (من استبيان(٤)) والمهاجرين (من استبيان (٥أ)) على تقدير العائدين والمهاجرين (من التقرير الاولي للمسح).

وتمكننا البيانات المتضمنة في الجدولين (١ ـ٥) ،(١ ـ ٦) من فحص مسألة الهجرة العائدة ، على اساس مسح الهجرة من مصر (١٩٨٥) وذلك بحساب مؤشر لتباطؤ الهجرة بنسبة المهاجرين العائدين نهائيا ، قبل المسح ، حسب سنة العودة ، الى جملة الخروج للعمل في الهجرة الاخيرة[٤] ، حسب سنة بدء الهجرة ، سنويا خلال الفترة (١٩٧٤ ـ ١٩٨٤).

وهذا المؤشر هو مقياس لما يمكن ان نطلق عليه الهجرة العائدة النهائية[٥] حتى وقت المسح . وكلما قلت قيمة هذا المؤشر ، كان ذلك دليلا على ازدهار الهجرة ، وكلما ارتفعت قيمة المؤشر دل ذلك على تباطؤ الهجرة للعمل في الخارج ، اما اذا زادت قيمة المؤشر على الواحد الصحيح فان ذلك تعبير عن وقوع الهجرة العائدة. ويبين جدول (١ ـ ٧) قيم هذا المؤشر ، ومنه يتضح ان مصر لم تشهد ظاهرة الهجرة العائدة النهائية حتى اول ١٩٨٥ بل ان عام ١٩٨٤ شهد ازدهار الهجرة للعمل في الخارج ، وخاصة في العراق . انما كل ماوقع هو تباطؤ في تيار الهجرة للعمل بالخارج منذ ١٩٨٠ ، زاد مداه في (١٩٨٢ ـ ١٩٨٣) لينقلب في السنة التالية مباشرة . واذا ركزنا على النصف الاول من الثمانينات حين ازدهرت الهجرة من مصر للعمل في الخارج ، لوجدنا ان الهجرة الى العراق كانت متباطئة في مطلع الثمانينات ، بالرغم من تنامي اعداد المهاجرين الداخلين[٦] ، الى ان وصلت قرب مستوى الهجرة العائدة في ١٩٨٣ ، ثم مالبثت ان ازدهرت في العام التالي . اما في السعودية فقد تباطأ تيار الهجرة الاتي من مصر منذ نهاية السبعينات وازداد تباطؤه ليعود الى الازدهار مرة اخرى في ١٩٨٣ ـ ١٩٨٤ .

جدول (١ ـ ٧)
مؤشر تباطؤ الهجرة
١٩٧٤ ـ ١٩٨٤

السنة	الجملة	العراق	السعودية
١٩٧٤	٦٤	٥٦	٢٩
١٩٧٥	٧٣	٥٢	٥٨
١٩٧٦	٥٠	٥٥	٣٩
١٩٧٧	٨٣	٧٥	٧٦
١٩٧٨	٧٦	٨١	٤٤
١٩٧٩	٤٥	٢٤	٦٥
١٩٨٠	٦٩	٧٦	٨٨
١٩٨١	٦٣	٦٨	٦٩
١٩٨٢	٧٥	٧٦	٦٦
١٩٨٣	٧١	٩٧	٤٤
١٩٨٤	٣٦	٢٧	٣٤

المصدر : الجدولين (١ ـ ٥)و(١ ـ ٦)

ولننهي هذا القسم من الدراسة نصدر حكمنا بان مصر لم تتعرض حتى اول ١٩٨٥ لظاهرة الهجرة العائدة ، الا اننا نتوقع ان عامي ١٩٨٥ ـ ١٩٨٦ قد شهدا هجرة عائدة بسبب العودة الكبيرة من العراق .

٢ـ نظرة على خصائص العائدين والمهاجرين

نقدم في هذا القسم وصفا لمجتمعي العائدين من الهجرة للعمل حتى اول ١٩٨٥ ، والمهاجرين وقت المسح ، عن طريق تحديد خصائصهم الاساسية ، ولكي نضع خصائص العائدين والمهاجرين في المنظور المناسب ، نقارن هذه الخصائص بمثيلاتها في قوة العمل التي لم يسبق لها الهجرة خلال الفترة المرجعية للمسح (وليس بجملة السكان كما يحدث كثيرا في دراسات الهجرة مما يخل بسلامة المقارنة) . ويقوم هذا التوصيف على نتائج الاستبيانات الفردية لمسح الهجرة من مصر (١٩٨٥) مما يدعم امكانية المقارنة بين المجتمعات الثلاثة: العائدون ، والمهاجرون ، وغير المهاجرين[٧] ، ولهذا التوصيف قيمة في حد ذاته حيث يتيح لنا التعرف على مجتمعات كانت خصائصها مجهولة لنا حتى الآن . كما ان معرفة الخصائص الاساسية للعائدين والمهاجرين ، خاصة عند مقارنتها بخصائص قوة العمل التي لم يسبق لها الهجرة ، يساعدنا في الاستدلال على اثار عودة المهاجرين ، واستشراف وقع الهجرة العائدة . ويحوي جدول(٢ ـ ١) هذه الخصائص .

وكما هو متوقع ، نجد ان نسبة الذكور بين المهاجرين اعلى من قوة العمل غير المهاجرة اذ تصل لحوالي ٩٧٪ ، الا اننا نلاحظ ان الفارق ليس بالضخامة التي تبدو عند مقارنة تركيب المهاجرين حسب الجنس بتركيب كل السكان حسب الجنس. ويرجع ذلك الى انخفاض مساهمة الاناث في قوة العمل عموما في مصر(وان كان تقدير نسبة الاناث في قوة العمل من الاستبيان الفردي رقم(٦) اعلى من المتوقع . وهذا مؤشر على زيادة نسبية كبيرة في مساهمة الاناث في النشاط الاقتصادي في مصر منذ منتصف السبعينات) . كذلك نلاحظ زيادة محدودة في نسبة الذكور بين المهاجرين وقت المسح بالمقارنة بالعائدين .

وقد كان متوسط السن بين المهاجرين اقل من غير المهاجرين بحوالي عامين ، على الرغم من الانخفاض الشديد في نسبة المهاجرين الأقل من ٢٠ عاما ، بالمقارنة بغير المهاجرين ، ولكن نجد ان درجة تركز اعلى في فئة العمر(٢٠ ـ ٤٠) عاما بين المهاجرين الأقل اذ بلغت نسبة العائدين والمهاجرين في هذه الفئة حوالي ٧٠٪ مقارنة بالنصف فقط في حالة قوة العمل غير المهاجرة . وكان متوسط السن بين المهاجرين وقت المسح يقل عن نظيره بين العائدين بثلاث سنوات ولذلك كان توزيع المهاجرين وقت المسح حسب العمر يتركز في الاعمار الاصغر بدرجة اعلى كثيرا من العائدين وغير المهاجرين ، اذ نجد ان نسبة المهاجرين وقت المسح في فئة العمر(٢٠ ـ ٣٠) عاما تقارب النصف بينما لم تتعد الثلث في حالة العائدين والربع في حالة غير المهاجرين .

ونلاحظ نمط انتقاء ثنائي المستوى في الحالة التعليمية للعائدين فنجد ان نسبة غير المؤهلين بينهم (٥٦٪) لاتقل كثيرا عن غير المهاجرين(٦٠٪) ولكن داخل غير المؤهلين نجد ان نسبة من يعرفون القراءة والكتابة بين العائدين اعلى من غير المهاجرين وبالتالي تقل نسبة الاميين بين العائدين عن غير المهاجرين . وبين العائدين المؤهلين ، نجد ان نسبة المؤهلات الدنيا(الابتدائية والاعدادية) اقل من نسبة هذه المؤهلات بين غير المهاجرين ، بينما ترتفع نسبة المؤهلات الاعلى بين العائدين من غير المهاجرين . ويدل هذا النمط في تقديرنا على ان تيار الهجرة للعمل خارج مصر يتكون من مزيج من تيارين جزئيين : غير المؤهلين ، وهم الاغلبية والمؤهلين . وان هذين التيارين الجزئيين مستقلان الى حد كبير ، ولكليهما سوق خاص به في بلدان الاستقبال . ولكن داخل كل من هذين التيارين يوجد انتقاء للاعلى تعليما .

وتشير البيانات الى ان المهاجرين في اول ١٩٨٥ كانوا في المتوسط اعلى تعليما من العائدين حتى ذلك التاريخ ، اذ تقل نسبة غير المؤهلين بين المهاجرين عن العائدين . وهذا امر متوقع حيث ازداد الطلب على المؤهلين في البلدان العربية النفطية بتقادم تيار العمالة الوافدة اليها . ويبقى نمط الانتقاء ثنائي المستوى فاعلا بين المهاجرين في اول ١٩٨٥ ، وان كان يلاحظ ان درجة انتقائية المؤهلات العالية والعليا قد قلت بينهم . بالمقارنة بالعائدين . ويعود ذلك في تقديرنا الى ان البلدان النفطية الغنية قد اسندت الكثير من وظائفها القيادية لمواطنيها المؤهلين . اضافة الى قلة العناصر القيادية في تيار الهجرة الى العراق الذي تضخم منذ مطلع الثمانينات . وقد عوض نقص نصيب المؤهلات العالية والعليا ارتفاع ملحوظ في مساهمة المؤهلات المتوسطة في تيار الهجرة للعمل خارج مصر .

وهناك انتقائية من نوع اخر حسب نوع التعليم ، بين المؤهلين . فبين العائدين نجد زيادة كبيرة في خريجي التعليم الصناعي ، ونقصا كبيرا في نسبة خريجي التعليم التجاري . وزيادة بسيطة في خريجي التعليم العام ، وانخفاضا محدودا في خريجي التعليم الديني ، بالمقارنة بغير المهاجرين . ولكن الافواج المتأخرة في تيار الهجرة للعمل بدت اكثر حملا للمهارات المتخصصة . اذ نجد ان نسبة خريجي التعليم العام قد انخفضت بين المهاجرين ، بالمقارنة بالعائدين ، وبينما احتفظ خريجو التعليم الصناعي بنصيبهم النسبي ، وارتفع نصيب خريجي التعليم الزراعي الى الضعف ، بالمقارنة بالعائدين وغير المهاجرين ، وارتفع نصيب التعليم التجاري ليقارب مستواه بين غير المهاجرين . وتتسق هذه المشاهدة مع ازدياد نسبة المؤهلات المتوسطة بين المهاجرين من جانب ، ومع ارتفاع الطلب على المهارات الفنية في بلدان الاستقبال من جانب اخر . ويعضد هذه الاستنتاجات ايضا ارتفاع نسبة خريجي الفروع العلمية في التعليم الثانوي والعالي بين العائدين ، وارتفاعها اكثر بين المهاجرين .

وتدل هذه المشاهدات على ان تيار الهجرة للعمل خارج مصر قد زاد انتقائية حسب الحالة التعليمية عموما ، كما ارتفع فيه نصيب التأهيل الفني المتوسط ، بمرور الزمن .

وفي دراسة الحالة الاجتماعية في مسح الهجرة من مصر(١٩٨٥) اعتبرت فئات وسيطة هي «خاطب» و«عاقد قران» وذلك نظرا لانتشار حالات الخطوبة وعقد القران التي لم تنته الى اتمام الزواج لفترة طويلة نسبيا بسبب قلة الموارد المالية للشباب في سن الزواج . وقد ترتب على هذا ان اصبح توفير المال اللازم للزواج والاستقرار احد دواعي الهجرة . وتبين نتائج المسح ان المهاجرين الاوائل كانت تقل فيهم نسبة العزاب ، وتزيد نسبة الخاطبين والمتزوجين ، عن غير المهاجرين . اما المهاجرون وقت المسح فقد كانت نسبة العزاب والخاطبين بينهم اعلى ، ونسبة غير المتزوجين اقل ، من غير المهاجرين ، وبالمقارنة بالعائدين ايضا . وبالاضافة الى كون الرغبة في الزواج او اتمامه احد اسباب الاقدام على الهجرة للعمل في الخارج ، فان وراء هذه المشاهدات ايضا ازدياد تفضيل بلدان الاستقبال الغنية للوافدين غير المصطحبين لمعوليهم(مما يعني ضمناً تفضيل غير المتزوجين) ولكون التيار الضخم للهجرة الى العراق هجرة ذكور بمفردهم بالرغم من عدم وجود عوائق رسمية في وجه دخول واقامة المعولين •

وتظهر البيانات ان عدد الاولاد الاحياء ، وعدد الاولاد المعولين ، كانوا اقل في حالة العائدين والمهاجرين عن غير المهاجرين . ويبدو ذلك بوضوح في الانخفاض الكبير في نسبة العائدين والمهاجرين الذين لهم اربعة اولاد او اكثر . كذلك نلاحظ انخفاض عبء اعالة الأطفال للمهاجرين بالمقارنة بالعائدين . وقد يعود ذلك الى ازدياد انجاب المهاجرين العائدين ، او الى قلة ترحيب بلدان الاستقبال بالوافدين المثقلين بالمعولين مما يجعل الهجرة اصعب على اصحاب الاولاد الكثر . وعليه يتضح ان الافراد الاكثر عبئا في اعالة الاطفال لم يكونوا اكثر قدرة على الهجرة ، وان انتقائية الهجرة لذوي الاطفال الاقل زادت بتقادم تيار الهجرة من مصر . ولكن نلاحظ ان العائدين كانوا اكثر اعالة لأفراد غير الاطفال ، ويعود ذلك الى ارتفاع نسبة المتزوجين بينهم بالمقارنة بالمهاجرين وغير المهاجرين ، مما يجعل عبء الاعالة الكلي للعائدين اكبر قليلا من غير المهاجرين ، وان ظل عبء الاعالة الكلي للمهاجرين وقت المسح اقل من الفريقين الاخرين . وبالتالي فان الهجرة للعمل خارج مصر كانت ، في بداياتها ، اكثر انتقاء للمثقلين بعبء الاعالة ، وان بدرجة محدودة ، ولكن تحولت الية الانتقاء الى اصحاب عبء الاعالة الاخف مؤخرا .

جدول (٢-١)
خصائص الأفراد في قوة العمل
حسب حالة الهجرة أول ١٩٨٥

الخاصية	التوزيع النسبي ٪		
	العائدون	المهاجرون	غير المهاجرين
الجنس			
ذكور	٩٦,٥	٩٧,٤	٨٦,٠
اناث	٣,٥	٢,٦	١٤,٠
العمر			
١٠ -	١,٩	٢,٢	٩,٦
٢٠ -	٣٢,١	٤٩,٠	٢٤,٣
٣٠ -	٣٥,٨	٢٩,٢	٢٦,٩
٤٠ -	١٩,٨	١٤,٦	١٨,٩
٥٠ -	٨,٠	٤,٤	١١,٤
٦٠ +	٢,٤	٠,٦	٨,٨
المتوسط (سنة)	٣٥,٢٦	٣٣,١٠	٣٧,٢٥

تابع جدول (٢-١)

الخاصية	التوزيع النسبي ٪		
	العائدون	المهاجرون	غير المهاجرين
محل الميلاد (١)			
المحافظات الحضرية	٢٠,٢	١٥,٩	١٨,٣
حضر بحري	١٣,١	١٠,٢	١١,٤
حضر قبلي	٩,٩	٦,٥	٩,٧
ريف بحري	٣١,٠	٣٧,٨	٣١,٤
ريف قبلي	٢٥,٤	٢٩,١	٢٩,٢
اخرى	٠,٤	٠,٥	٠,١
الحالة التعليمية			
امي	٣٧,٧	٣٥,٤	٤٤,٩
يقرأ ويكتب	١٨,٧	١٨,٣	١٤,٩
ابتدائي	٦,٨	٥,٧	٧,٦
اعدادي	٣,٠	٤,٢	٤,٦
ثانوي	١٧,٥	٢٢,٥	١٦,٠
دبلوم	٣,٨	٢,٥	٢,٧
عالية	١١,١	١٠,٦	٨,٧
عليا	١,٤	٠,٨	٠,٦
نوع التعليم (للمؤهلين)			
عام	٦٠,٨	٤٩,٤	٥٨,٠
ديني	٢,١	٢,٤	٦,٣
صناعي	١٨,٥	١٨,٠	٩,١
زراعي	٥,٨	١٠,٦	٥,١
تجاري	١٢,٧	١٩,٦	٢١,٦

(١) المحافظات الحضرية هي القاهرة والاسكندرية وبور سعيد والسويس . وتقسم مصر عادة الى الوجه البحري ، الذي يضم منطقة الدلتا ، والوجه القبلي أو الصعيد ويتمايز الوجهان على عديد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . وتشمل فئة «اخرى» ، محافظات الحدود وخارج مصر .

تابع جدول (٢-١)

الخاصية	التوزيع النسبي٪		
	العائدون	المهاجرون	غير المهاجرين
التخصص (في التعليم الثانوي ومافوقه)			
علمي	٦٣,٩	٦٦,٢	٥٨,٨
أدبي	٣٦,١	٣٣,٨	٤١,٣
الحالة العائلية			
أعزب	١٣,٩	٢٦,٦	٢٠,١
خاطب	٤,٢	٨,٣	٢,٣
عقد قران	١,٢	٢,٧	٢,١
متزوج	٧٩,٩	٦١,٧	٧٣,٣
مطلق وأرمل	٠,٨	٠,٨	١,٢
عدد الأولاد الأحياء			
صفر	١٤,٦	١٢,٩	٨,٥
واحد	١٠,٠	١٧,٤	١١,٣
اثنان	١٧,٧	١٧,٥	١٣,١
ثلاثة	١٦,٨	١٨,١	١٨,٢
أربعة وأكثر	٤٠,٩	٣٤,٠	٤٨,٩
المتوسط (فرد)	٣,٠٩	٢,٨٥	٣,٦٩
عدد الأولاد المعولين			
صفر	١٥,٩	١٣,٩	١٢,٥
واحد	٩,٨	١٧,٥	١٢,٧
اثنان	١٩,٢	١٧,٦	١٥,٠
ثلاثه	١٧,١	١٨,١	١٧,١
أربعة وأكثر	٣٨,١	٣٢,٨	٤٢,٥
المتوسط (فرد)	٢,٩٠	٢,٧٧	٣,٢١
عدد المعولين الآخرين			
صفر	٦١،٧	٦٣،١	٦٩،٠
واحد	١٧،٦	١١،١	١٣،٩
اثنان	٨،٦	١٢،٦	٦،٨
ثلاثة واكثر	١٢،١	١٣،٢	١٠،٤
المتوسط (فرد)	١،٤٦	٠،٩٨	٠،٨١
متوسط جملة المعولين فرد	٤،٣٦	٣،٧٥	٤،٠٢

المصدر: مسح الهجرة من مصر (١٩٨٥)

وفي نهاية هذا القسم ، يمكن القول ان درجة انتقائية الهجرة للعمل خارج مصر قد ازدادت بمرور الزمن ، كما ازداد تحكم ظروف بلدان الاستقبال في طبيعة الانتقاء ، وهذا أمر طبيعي بسبب ضيق فرص العمل في بلدان الاستقبال في وجه العمالة العربية عموما مع توفر اعداد ضخمة مستعدة للسفر للعمل في البلدان النفطية الغنية .

٣ ـ عودة المهاجرين

نقدم في هذا القسم من الدراسة تحليلا لظاهرة عودة المهاجرين للعمل بالخارج اعتمادا على نتائج مسح الهجرة من مصر ١٩٨٥ ، ويعني هذا ان التحليل يقتصر على من عادوا الى مصر نهائيا قبل اول ١٩٨٥ . ويتضمن تحليلنا لعودة المهاجرين جانبين الاول يناقش بعض التحولات التي طرأت على العائدين مع خبرة الهجرة خاصة فيما يتعلق بخصائص العمل، بينما يتعرض الثاني لخبرة العودة الى مصر ويتداخل الجانبان في التحليل التالي حسب موضوع النقاش .

نبدأ بمناقشة التغير في محل اقامة العائدين . ويبين لنا جدول «٣ ـ ١» توزيع المهاجرين العائدين حسب كل من محل الميلاد، ومحل الاقامة قبل الهجرة وبعد العودة مقارنين بمحل اقامة غير المهاجرين وقت المسح . وبداية، نلاحظ وجود انتقائية سلبية قوية لقاطني حضر الوجه البحري قبل الهجرة .

واذا اخذنا المقارنة المعتادة بين محل اقامة الهجرة وبعد العودة، لوجدنا ان المحافظات الحضرية تخسر جزءا من العائدين الذين كانوا يقطنونها قبل الهجرة على حين يرتفع النصيب النسبي لحضر الوجهين البحري والقبلي، وكذلك ريف الوجه البحري . بعد العودة . ويعطي هذا النمط قدرا من المصداقية للفرض التقليدي القائل بأن الهجرة للخارج تمر عبر المراكز الحضرية للنازحين من الريف او المدن الصغيرة،فالمعروف ان المراكز الحضرية الكبرى في مصر تجذب المهاجرين من المدن الاصغر ومن الريف، خاصة ريف الوجه البحري. وقد يعود النمط المشاهد الى رجوع هؤلاء المهاجرين الى محال اقامتهم السابقة على الهجرة الداخلية، بعد عودتهم من الهجرة للعمل في الخارج . اما الفقد النسبي الذي يعانيه ريف الوجه القبلي بعد العودة فلا يمكن تفسيره بنفس السبب ، وانما الأقرب الى القبول هو ضعف جاذبية ريف الوجه القبلي، وهو اكثر مناطق مصر تخلفا، كمكان للاقامة بعد العودة من الهجرة الى الخارج .

ويتدعم هذا الانطباع الأولي بمقارنة توزيع العائدين حسب محل الميلاد بتوزيعهم حسب محل الاقامة بعد العودة، حيث نلاحظ ان التوزيعين اكثر تقاربا من توزيعي محل الاقامة قبل وبعد الهجرة. وذلك باستثناء حضر الوجه القبلي وريفه، اذ يخسر الريف ويكسب الحضر. ويمكن تفسير هذه الملاحظة الاخيرة بان الوجه القبلي يشكل منطقة هجرة

داخلية شبة مغلقة بعد العودة بحيث يستقر بعض من مواليد الريف في الحضر ، داخل الوجه القبلي ، وليس هذا بأمر مستغرب في ضوء خصائص صعيد مصر ومع هذا الاستثناء الخاص بالوجه القبلي، فان بيانات جدول «٣ ـ ١» تشير الى ميل قوي لرجوع العائدين الى محال ميلادهم اذا كانوا قد عبروا عن طريق مراكز حضرية كبرى الى العمل في الخارج . ولنحاول تمحيص هذه الانطباعات الأولية بقدر من التعمق باستخدام تحليل الاقتران .

جدول (٣ ـ ١)

محل الميلاد ومحل الاقامة قبل الهجرة وبعد العودة
مقارنة بمحل اقامة غير المهاجرين
وقت المسح

المنطقة	التوزيع النسبي ٪			غير المهاجرين
	الميلاد	قبل الهجرة	بعد العودة	
المحافظات الحضرية	٢٠،١	٢٤,٢	١٩،٢	٢١،٤
حضر بحري	١٢،٢	١١،٠	١٢،٩	٢٢،٥
حضر قبلي	١٠,٢	١٢،٢	١٤،٦	١٢،٠
ريف بحري	٢٠،٢	٢٨،١	٢٩،٤	٢٢،٩
ريف قبلي	٢٥،٩	٢٤،١	٢٢،٧	٢٠،٢
اخرى	٠،٢	٠،٢	٠،١	٠،٠
الجملة	١٠٠،٠	١٠٠،٠	١٠٠،٠	١٠٠،٠

المصدر : مسح الهجرة من مصر (١٩٨٥) .

ونبدأ بدراسة العلاقة بين محل الميلاد ومحل الاقامة قبل الهجرة ، تعبيرا عن الهجرة الداخلية مدى الحياة حتى ماقبل الهجرة الى الخارج . انظر جدول ٣ ـ ٢ نجد ان الهجرة من الريف اكثر وقوعا في الوجه البحري عن الوجه القبلي. وفي الحالتين يتوجه المهاجرون اكثر الى المحافظات الحضرية ثم الى حضر الوجه ذاته كذلك نجد مواليد حضر كل من الوجهين اكثر حراكا من مواليد الريف فيه ، كما ان المواقع التي يهاجر اليها مواليد الحضر اكثر تنوعا ، وكلتا الظاهرتين اقوى في حضر الوجه البحري عن حضر الوجه القبلي، كما تحظى المحافظات الحضرية بنصيب الأسد من مواليد حضر الوجهين . وفي النهاية نجد ان المحافظات الحضرية هي اكثر المواقع الحضرية احتفاظا بمواليدها ، خاصة اذا اخذنا في

الاعتبار ان حضر الوجه القبلي يضم حضر محافظة الجيزة ، وهو جزء من مدينة القاهرة الكبرى .

جدول (٣ - ٢)
محل الاقامة قبل الهجرة حسب محل الميلاد للعائدين

محل الاقامة قبل الهجرة / محل الميلاد	المحافظات الحضرية	حضر بحري	حضر قبلي	ريف بحري	ريف قبلي	اخرى	الجملة	
							٪	العدد
المحافظات الحضرية	٨٣،٤	٢،٥	١٢،٤	١،٢	٠،٤	٠،٠	١٠٠،٠	٢٤١
حضر بحري	١٩،٠	٦٥،٨	٥،٧	٨،٩	٠،٦	٠،٠	١٠٠،٠	١٥٨
حضر قبلي	١٢،٠	٥،٧	٧٩،٧	٠،٠	١،٦	٠،٠	١٠٠،٠	١٢٣
ريف بحري	٨،١	٣،٦	٠،٦	٨٧،٦	٠،٠	٠،٣	١٠٠،٠	٣٦٢
ريف قبلي	٤،٥	٠،٦	٢،٩	٠،٣	٩١،٦	٠،٠	١٠٠،٠	٣١٠
أخرى	٠،٠	٠،٠	٠،٠	٠،٠	٥٠،٠	٥٠،٠	١٠٠،٠	٤

المصدر: مسح الهجرة من مصر ١٩٨٥

اما اذا قارنا محل الاقامة قبل الهجرة وبعدها ، فنجد ان المحافظات الحضرية اقل المناطق احتفاظا بالعائدين الذين كانوا يقطنونها قبل الهجرة ، اذ تخسر اكثر من ربعهم الى المناطق التالية : حضر بحري ، حضر قبلي، ريف بحري ، وريف قبلي على الترتيب . انظر جدول (٣ - ٣)، وهذا نفس ترتيب الهجرة الى المحافظات الحضرية من هذه المناطق كما تظهر من جدول (٣ - ٢) . وفي هذا الاستخلاص دعم لمقولة عبور الهجرة عن طريق المراكز الحضرية الكبرى ولكن ، كما نرى، في حدود ضيقة . اما اكثر المناطق احتفاظا بقاطنيها قبل الهجرة فهي، على الترتيب ، حضر قبلي، ريف قبلي، وريف بحري . وعليه فان حضر قبلي هو اكثر المناطق انغلاقا بالنسبة لمحل الاقامة قبل وبعد الهجرة، اما ريف الوجه البحري والوجه القبلي فيخسران نسبة ضئيلة من قاطنيهم قبل الهجرة الى حضر نفس الوجه في المقام الاول، ٦٪ في الحالة الاولى و ٤٪ في الحالة الثانية . كذلك نجد ان حضر الوجه البحري يخسر نسبة هامة ، ١٣٪ من ساكنيه قبل الهجرة لريف نفس الوجه ، ونسبة قليلة لحضر الوجه القبلي .

جدول «٣ ـ ٣»
محل الاقامة بعد العودة حسب محل الاقامة
قبل الهجرة

محل الاقامة بعد العودة / محل اقامة قبل الهجرة	المحافظات الحضرية	حضر الحضري	حضر قبلي	ريف بحري	ريف قبلي	اخرى	الجملة		معدل الحراك[1] الصافي٪
							٪	العدد	
محافظات حضرية	٧٣,٦	١٤,٤	٦,٨	٤,٤	٠,٧	٠,٠	١٠٠,٠	٢٩٢	٢٥-
حضر بحري	٠,٨	٨٣,٣	٣,٠	١٢,٩	٠,٠	٠,٠	١٠٠,٠	١٣٢	٣١
ريف بحري	٠,٧	٠,٧	٩٨,٦	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١٠٠,٠	١٤٨	١٩
ريف قبلي	٠,٦	٥,٦	٠,٣	٩٣,٥	٠,٠	٠,٠	١٠٠,٠	٣٣٨	٣
بحري	٠,٠	٠,٣	٢,٨	٠,٣	٩٥,٥	٠,٠	١٠٠,٠	٢٨٩	١٨-
	٠,٠	٠,٠	٥٠,٠	٥٠,٠	٠,٠	٠,٠	١٠٠,٠	٢	١٠٠-

المصدر: مسح الهجرة من مصر «١٩٨٥»
«١» أ ـ عدد الافراد في محل الاقامة بعد العودة
ب ـ عدد الافراد في محل الاقامة قبل الهجرة
المعدل ـ ١٠٠ «أ ـ ب» /ب

ومحصلة هـذه الانمـاط ، كـما تبـدو في معـدلات الحـراك الصـافي، ان المحـافـظات الحضرية وريف الوجه القبلي يستويان في فقد صاف لجزء كبير من قاطنيهم قبل الهجـرة بينما يكسب حضر الوجهين نسباً هامـة بالمقـارنة بمن كـانوا يقـطنونها قبـل الهجرة، وحتى ريف الوجه البحري يسجل مكسبـا محدودا . ولنلخص ، نـلاحظ ان صورة الحـراك المصاحب للهجرة للعمل في الخارج اعقد كثيرا من الانطباعات المبسطة التي تقول مثـلا بفقد الـريف لساكنيه بعد العودة، فبينما نجد ان الريف وجه بحري قد كسب من الحضر عامة مـايوازي ٢٪ من جملة ساكنيه قبل الهجرة، نجد ان الخسارة الصافية لـريف الوجـه القبلي الى الحضر عامة لاتتعدى ٤٪ من المهاجرين الذين كانوا يقطنونه قبل الهجرة .

وبدراسة العـلاقة بـين محل الميـلاد ومحل الاقـامة بعـد العودة ، وهي عـلاقة مـركبة يتداخل فيها مجمل الحراك وتأثير الهجرة الخارجية على محل الاقامة ، لانجد دعما لـلانطبـاع الاولي القاضي بعودة المهاجرين الى محال ميلادهم . اذ بمقـارنة جـدول «٣ ـ ٤» بالجـدولين «٣ ـ ٢» ، «٣ ـ ٣» نجد ان القيم القطرية في الجدول الاخير، المعبرة عن تطابق محل الميلاد ومحل الاقامة قبل العودة، أقل من القيم المناظرة في الجـدولين الاولـين . ويترتب عـلى ذلك زيادة القيم غير القطرية في الجدول الاخير عن الجدولين الاولين . ويعني هذا ان الهجرة الى الخارج تنشط عملية الحراك الجغرافي داخل مصر ولاتختزلها ، كما ينطوي على ذلك الفرض القائل بعودة المهاجرين الى مكان اقامتهم .

جدول «٣ ـ ٤»
محل الاقامة بعد العودة حسب محل الميلاد

محل الاقامة بعد العودة / محل الميلاد	المحافظات الحضرية	حضر بحري	حضر قبلي	ريف بحري	ريف قبلي	اخرى	الجملة ٪	الجملة العدد
المحافظات الحضرية	٦٧،٣	١٢،٧	١٨،٨	١،٦	٠،٤	٠،٠	١٠٠،٠	٢٤٥
حضر بحري	١٤،٦	٥٨،٩	٩،٥	١٧،١	٠،٠	٠،٠	١٠٠،٠	١٥٨
حضر قبلي	١١،٤	٨،١	٩٧،٧	٠،٠	٠،٨	٠،٠	١٠٠،٠	١٢٣
ريف بحري	٣,٣	٩,٤	٠,٦	٨٦,٧	٠,٠	٠,٠	١٠٠,٠	٣٦٢
ريف قبلي	٢,٣	١,٦	٦,٨	٠,٦	٨٨,٧	٠,٠	١٠٠,٠	٣١١
اخرى	٠,٠	٠,٠	٥٠,٠	٠,٠	٥٠,٠	٠,٠	١٠٠,٠	٤

المصدر: مسح الهجرة من مصر «١٩٨٥»

وتبدي مقارنة التوزيع المهني للعائدين، قبل الهجرة ، بغير المهاجرين انتقائية في تيار الهجرة للعمل خارج مصر للعمالة العادية في الانتاج والنقل، اي ادنى مراتب السلم المهني. ويرتبط ذلك بالطبع بارتفاع نصيب غير المؤهلين من قوة العمل المهاجرة، كما أشرنا قبلا ، كذلك نلاحظ انتقائية موجبة محدودة بالنسبة لقمة السلم المهني، اي المهن الفنية والعلمية، وايضاً للعاملين بالزراعة، وبالطبع تحققت الانتقائية الموجبة لمجموعات المهن الثلاث هذه على حساب انخفاض نسب باقي المجموعات المهنية بين العائدين ، قبل الهجرة . انظر جدول رقم «٣ ـ ٥».

ولكن تحولا جذريا يطرأ على التوزيع المهني اثناء الهجرة يتمثل في انخفاض شديد في نسبة العاملين بالاعمال الزراعية وارتفاع ضخم في العمالة العادية، كذلك نلاحظ ارتفاعا واضحا في نسبة العاملين بالخدمات. ويقابل ذلك انخفاض في نسبة المهن الفنية والعلمية والاعمال الكتابية وأعمال البيع. ونستدل من ذلك على حدوث ظاهرتين كثر الحديث حولها في الكتابات عن الهجرة. الاولى هي تدني المستوى المهني للمهاجرين في بلد الهجرة، والثانية تحول الجزء الاكبر من العاملين بالمهن الزراعية الى العمالة العادية وأعمال الخدمات اثناء الهجرة. ونحاول سبر غور هذه النقطة بتحليل الاقتران .

وتظهر دراسة الاقتران بين مهن العائدين قبل الهجرة واثناء الهجرة الأخيرة، وجود حراك مهني كبير، صاعد وهابط ، وان كان الأخير يغلب بشكل واضح باستثناء المجموعة

جدول رقم «٣ - ٥»
تطور توزيع العائدين حسب المهنة
مقارنا بغير المهاجرين

مجموعات المهر	التوزيـــــع النســــبي ٪			
	قبل الهجرة	اثناء الهجرة[١] الأخيرة	بعد العودة	غير المهاجرين
الفنية والعلمية	١٦،٨	١٣،٩	١٧،٨	١٣،٦
الادارية	٠،٦	٠،٨	١،٥	١،٤
الكتابية	٥،٩	٤،٦	٧،٣	١١،٦
البيع	٣،٥	٢،٥	٤،٥	٦،٩
الخدمات	٤،٢	١٠،٩	٥،١	١٠،٤
الزراعة	٢٤،٩	٩،٦	٢٠،٨	٢٢،٠
الانتاج والنقل	٢٤،١	٥٧،٨	٢٢،٩	٢٤،٠
الجملة	١٠٠،٠	١٠٠،٠	١٠٠،٠	١٠٠،٠

المصدر: مسح الهجرة من مصر ١٩٨٥.
(١) في العمل الاخير اذا تعددت الاعمال في الهجرة الأخيرة . والهجرة الاخيرة هي الاولى اذا لم تتعدد مرات الهجرة .

المهنيـة الأخيرة . ويتـأكد نفس الاستنتـاج من معدلات الحـراك الصافي حيث فقـدت كل المجمـوعات المهنيـة ممن كانـوا يعملون بها قبـل الهجره على حين لم تكسب الا مجموعتي الخدمات والعـمالة العـادية. (انظر جدول (٣ - ٦)) . واذا اخـذنا في الاعتبـار ان غالبيـة العائدين كانوا يعملون في العمالة العادية اثناء الهجرة الاخيرة ، لتأكـد لنا ان الحـراك المهني يعمل في اتجاه قاعدة السلم المهني بقوة . وتعطي هذه الاستخلاصات دعما قويا لمقولة تـدني المستوى المهني للمهاجرين اثناء الهجرة .

وتشير البيانات الى ان العودة تقترن بترقي المستوى المهني للعائدين بالمقارنة بـتركيبهم المهني قبل الهجرة ، حيث تـزيد نسبـة العاملين بـالمهن الأعلى في السلم المهني عـلى حساب تدني نسبة العاملين بالمهن الزراعية والعمالة العادية، خاصة بالنسبة للأولى .

وتدلل نتائج تحليل الاقتران بين المهنة قبل الهجرة وبعد العودة على وجود حراك مهني واسع عبر فترة الهجرة خاصة اذا اخذنا في الاعتبار قصر مدة الهجـرة متوسط مـدة الهجرة الاخيرة للعائدين = ١،٣٧ سنة . ومن جدول ٣ ـ ٧ يتضح ان اقـل المجموعـات المهنية

جدول «٣ - ٦»
مؤشرات الحراك المهني بين ماقبل الهجرة
والهجرة الأخيرة

مجموعات المهن	معدل البقاء في نفس المجموعة٪	معدل الحراك الصاعد٪	معدل الحراك الهابط٪	معدل الحراك الصافي٪[2]
الفنية والعلمية	٦٧	«١»	٣٣	١٧-
الادارية	—	—	—	—
الكتابية	٣١	٢٠	٤٩	٥١-
البيع	٣	١٣	٨٤	٣٤-
الخدمات	٥٤	١٢	٣٤	١٢٩+
الزراعة	٢٦	٩	٦٥	٦٥-
الانتاج والنقل	٨٦	١٤	«١»	٧٨+

«١» غير ممكن
«-» عدد الحالات اقل من ١٪
«٢» أ= عدد الافراد في المجموعة المهنية اثناء الهجرة الاخيرة
ب = عدد الافراد في المجموعة المهنية قبل الهجرة.
المعدل = ١٠٠ «أ-ب» /ب

تعرضا للحـراك منها كـانت المهن الزراعيـة والعمالـة العاديـة ثم الخدمـات . وهذا طبيعي حيث يكون المدى المهاري للعاملين بهذه المهن محدودا مما يعيق حراكهم المهني. بينـما كانت اكثر المهن عرضة للنزوح عنها الكتابيـة وأعمال البيـع ولكن اذا اعتبرنـا صافي الحـراك المهني لوجدنا ان مجموعتي المهن الفنية والعلمية والمهن الزراعية قـد فقدا نسبـة قليلة من العاملين بها قبل الهجرة [8] بينما كسبت مهن البيع والخدمـات «يلاحظ ان نسبـة العائـدين في هاتـين المجموعتين المهنيتين ، قبل الهجرة ، محدودة» .

ويلاحظ أن حجم العينة لتحليـل الاقتران بـين المهنة قبـل وبعد الهجـرة أقل من حجم العينة الكلي ، نظرا لضرورة توفر بيان المهنة قبل وبعد الهجرة . ولذلك قد تختلف النتائـج بين الجدولين «٣ -٥»و «٣ -٦» . اعتبر مثلا حالة المهاجرين الذين كـانوا يبحثـون عن عمل لأول مرة قبل الهجرة ولم تكن لهم مهنة محددة .

جدول «٣ - ٧»
مؤشرات الحراك المهني قبل وبعد الهجرة

المجموعة المهنية	معدل البقاء في نفس المجموعة ٪	معدل الحراك الصافي ٪[1]
الفنية والعلمية	٨٤	-٧
الادارية	-	-
الكتابية	٧٠	-٢
البيع	٧٦	٣٨
الخدمات	٨٧	١٦
الزراعة	٩٠	-٥
الانتاج والنقل	٩٠	صفر

المصدر : مسح الهجرة من مصر «١٩٨٥»

وبمضاهاة قطاع النشاط الاقتصادي للعائدين قبل الهجرة بغير المهاجرين نجد انتقائية موجبة قوية للعاملين بقطاع التشييد ، فقد كانت نسبتهم بين العائدين تصل لثلاثة امثال النسبة المشاهدة بين غير المهاجرين . وبينما كانت هناك انتقائية موجبة محدودة للعاملين بقطاع الزراعة والصيد ، كان الانتقاء سالبا للعاملين بقطاعي التجارة والخدمات قبل الهجرة . انظر جدول «٣ - ٨» .

ولكن الانتقال لبلدان الهجرة كان ينطوي على تحول ضخم في التركيب القطاعي لقوة العمل المهاجرة ، يتمثل في انخفاض كبير في نصيب قطاع الزراعة ، وارتفاع مقابل في نصيب قطاع التشييد . كذلك ازداد النصيب النسبي لقطاع التجارة بينما انخفض نصيب قطاع الخدمات . ويعني هذا النمط تحول غالبية من كانوا يعملون بقطاع الزراعة ، وجزء ممن كانوا يعملون بقطاع الخدمات قبل الهجرة ، الى العمل بقطاع التشييد ، وبدرجة أقل بقطاع التجارة ، في بلدان الاستقبال.

الا أن العودة لمصر تجلب معها توزيعا لقوة العمل العائدة على قطاعات النشاط الاقتصادي يقارب تركيب قوة العمل المهاجرة قبل الهجرة مع انخفاض صغير في نصيب قطاعات التجارة والنقل والخدمات .

ورغم أن الصورة الاجمالية للتركيب القطاعي للمهاجرين ، قبل وبعد الهجرة توحي بثبات نسبي في الانتماء لقطاع النشاط الاقتصادي ، الا أن تحليل الاقتران بين قطاع

جدول «٣ ـ ٨»
تطور توزيع العائدين حسب النشاط الاقتصادي
مقارنا بغير المهاجرين

قطاع النشاط	التوزيع النسبي ٪			
	قبل الهجرة	اثناء الهجرة الاخيرة	بعد العودة	غير المهاجرين
الزراعة والصيد	٣٦,٦	٩,٦	٢٢,٠	٣١,٥
التعدين	١,٤	١,٦	١,٦	١,١
الصناعة التحويلية	٩,٨	١٠,٢	٩,٢	١٠,٧
الكهرباء والغاز والمياه	٢,٩	٤,٧	٢,٦	٢,٤
التشييد	١٢,٠	٣٥,٨	١٠,٣	٤,٠
التجارة والمطاعم والفنادق	٤,٨	١٢,٠	٧,٨	٩,١
النقل والتخزين والمواصلات	٤,٥	٤,٨	٦,٧	٥,٦
التمويل والتأمين وخدمات الاعمال	٠,٧	١,٠	٠,٩	١,٧
الخدمات العامة والشخصية	٢٧,٣	٢٠,٢	٢٩,٠	٣٣,٩
الجملة :	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر : مسح الهجرة من مصر «١٩٨٥».

النشاط للمهاجرين قبل وبعد الهجرة يدل على حراك واسع نسبيا بين القطاعات ونستدل على ذلك من انخفاض معدلات البقاء في نفس القطاع بين وقبل الهجرة . وكما هو متوقع ، فان أعلى معدلات البقاء كانت في القطاعين اللذين يقل فيهما مستوى تأهيل قوة العمل ، أي الزراعة والخدمات . انظر جدول «٣ ـ ٩» . وتشير معدلات الحراك الصافي الى تحول العائدين بدرجة أو بأخرى عن غالبية قطاعات النشاط الاقتصادي والى تفضيل واضح ، لمن يتركون قطاع النشاط الاقتصادي الذي كانوا ينتمون اليه قبل الهجرة للالتحاق بقطاعي التجارة والنقل، وهي القطاعات التي يميل العائدون لتكوين أعمال صغيرة بها .

جدول «٣ ـ ٩»
مؤشرات الحراك في قطاع النشاط الاقتصادي
قبل وبعد الهجرة

قطاع النشاط	معدل البقاء في نفس القطاع ٪	معدل الحراك الصافي ٪
الزراعة والصيد	٩٢	١ـ
التعدين	٦٤	١٤ـ
الصناعة التحويلية	٦٨	١٣ـ
الكهرباء والغاز والمياه	٧٥	٤ـ
التشييد	٧٢	٩ـ
التجارة والمطاعم والفنادق	٨٢	٤١
النقل والتخزين والمواصلات	٧٧	٢٣
التمويل والتأمين وخدمات الاعمال	-	-
الخدمات العامة والشخصية	٨٤	١

المصدر : مسح الهجرة من مصر «١٩٨٥»

«ـ» عدد الحالات اقل من ١٪

وقد شملت ظاهرة الهجرة للعمل خارج مصر افرادا ينتمون الى كل فئات الحالة العملية ولكن مع انتقائية موجبة ضئيلة لمن كانوا يعملون لدى الاسرة قبل الهجرة . وانتقائية سالبة ضئيلة لاصحاب الاعمال الذين كانوايستخدمون اخرين قبل الهجرة والاسباب واضحة في الحالتين ، في الاولى تساعد الرغبة في الاستقلال على الخروج للعمل وفي الثانية يصعب على أصحاب الاعمال تركها ، اضافة الى أنهم يكونون في المتوسط في احوال مادية متيسرة . انظر جدول «٣ ـ ١٠» . لكن مرة اخرى ينقلب توزيع المهاجرين حسب الحالة العملية في بلدان الهجرة ، حيث يصبح كلهم تقريبا عاملين لدى الغير .

ومع العودة ترتفع نسبة أصحاب الاعمال ومن يعملون لحسابهم ، بالمقارنة بالوضع قبل الهجرة ، وان كان الارتفاع في الحالة الاولى قليلا نسبيا ، ولا يصل لمستوى قوة العمل غير المهاجرة ، اما بالنسبة لمن يعملون لحسابهم بعد العودة ، فتزيد نسبتهم الى العائدين عن النسبة المناظرة في غير المهاجرين . ويقابل هذه الزيادات تدني نسبة العاملين لدى الغير بين العائدين ، وانخفاضا طفيفا في نسبة من يعملون لدى الاسرة بعد العودة ، بالمقارنة بقبل الهجرة .

جدول «٣ ـ ١٠»

تطور توزيع العائدين حسب الحالة العملية مقارنا بغير المهاجرين

الحالة العملية	التوزيع النسبي ٪			
	قبل الهجرة	اثناء الهجرة الاخيرة	بعد العودة	غير المهاجرين
صاحب عمل ويديره	٣,٠	١,٠	٣,٩	٥,٠
يعمل لحسابه	٢٠,٢	٤,٤	٢٣,٦	١٩,٨
يعمل لدى الاسرة	٥,٦	٠,٠	٤,٦	٤,٠
يعمل لدى الغير	٧١,٢	٩٤,٧	٦٧,٩	٧١,٢
الجملة	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر : مسح الهجرة من مصر «١٩٨٥»

وتؤكد نتائج تحليل الاقتران وجود حراك يعتد به في الحالة العملية للمهاجرين العائدين ، كان أقل وقوعاً لمن كانوا يعملون لدى الغير قبل الهجرة وأكثر مدى فيمن كانوا يعملون لدى الاسرة قبل الهجرة ، انظر جدول «٢ ـ ١٠» . وتدل النتائج على تفصيل واضح للعائدين الذين غيروا حالتهم العملية بعد العودة الى تكوين أعمال خاصة بهم .

ولنلخص استخلاصات هذا الجزء من الدراسة ، نقول أن الهجرة للعمل خارج مصر على قصر مدتها ، قد نشطت كل أنواع الحراك الجغرافي وفي خصائص العمل المختلفة بين المهاجرين الذين عادوا الى البلد قبل أول ١٩٨٥ .

ومن المشاهدات الهامة على اندماج العائدين في سوق العمل المصري ارتفاع نسبة البطالة . اذ كان معدل التعطل بين المهاجرين العائدين في أول ١٩٨٥ من نتائج المسح ٢ , ١٧٪« مقارنا بمعدل البطالة في الهجرة تساوي ٧ , ٤٪ وبين غير المهاجرين وقت المسح يساوي ٩ , ٤٪ فقط» . ويتصل بهذا خاصية أخرى لتشغيل العائدين ، اذ قضى المهاجر العائد الذي وجد عملا قبل أول ١٩٨٥ فترة انتظار قبل وصوله والحصول على عمل . ويقدر من المسح أن أقل من نصف العائدين الذين وجدوا عملا ، حتى أوائل ١٩٨٥ ، قد التحقوا بعمل خلال شهر من عودتهم (٤ , ٤٨٪) ، بينما انتظرت نسبة مماثلة تقريبا «١ , ٤٤٪» بين شهر الى ستة ، ولم يحصل حوالى عشر العائدين على عمل الا بعد انقضاء ستة شهور وقد كان متوسط فترة الانتظار حتى الحصول على عمل يساوي ٤ , ٢ شهرا .

جدول «٣ ـ ١١»
مؤشرات الحراك في الحالة العملية قبل وبعد الهجرة

الحالة العملية	معدل البقاء في نفس الحالة العملية ٪	معدل الحراك الصافي ٪
صاحب عمل ويديره	٨٥	٢٦
يعمل لحسابه	٨٤	١٤
يعمل لدى الاسرة	٧٦	-٢٠,
يعمل لدى الغير	٩١	-٤,

المصدر : مسح الهجرة من مصر «١٩٨٥».

ولما كانت البطالة بين العائدين ظاهرة على جانب كبير من الأهمية ، خاصة في مناقشة وقع الهجرة ، فانه من الواجب التعرض لتحليلها بقدر من التفصيل . ويحوي جدول «٣ ـ ١٢» بعض المؤشرات التفصيلية لتفاوت ظاهرة البطالة بين العائدين حتى أول ١٩٨٥ . وبداية نجد ان حالة التعطل قبل الهجرة محدد قوي لمعدل البطالة بعد العودة ، فبينما كان معدل البطالة بين من كانوا يعملون قبل الهجرة أقل من المعدل العام زاد معدل البطالة بين من كانوا متعطلين قبل الهجرة الى أكثر من ضعفي المعدل المتوسط . كذلك نلاحظ أن معدل البطالة ينقص بشكل واضح كلما طالت المدة منذ العودة ، فيكون معدل البطالة أعلى من المتوسط في العامين الأول والثاني للعودة ثم يقل عنه بعد ذلك[٩] .

وعند تحليل مستوى البطالة حسب الحالة التعليمية ، نجد نمطا مركبا فقد كان المؤهلون اكثر تعرضا للبطالة من غير المؤهلين ، وبين غير المؤهلين ، كان الاميون من العائدين اقل تعرضا للبطالة ممن يعرفون القراءة والكتابة ، ويعود ذلك في تقديرنا الى ضيق المدى التشغيلي للمؤهلين بالمقارنة بغير المؤهلين اما بين المؤهلين فقد كان الحاصلون على الشهادة الابتدائية اقل العائدين تعرضا للبطالة كما نجد زيادة نسبية مطردة الارتفاع في مستوى البطالة ، بالمقارنة بالمتوسط العام ، بارتفاع مستوى التعليم حتى يصل معدل البطالة اعلى مستوى له بين حاملي الشهادات المتوسطة ثم يبدأ في التناقص الى ان يصل الى التشغيل الكامل بين حاملي المؤهلات العليا (بعد الجامعية الاولى) . وتظهر البيانات ان اقل انواع التعليم تعرضا للبطالة ، بين المؤهلين ، هو التعليم الصناعي ثم التجاري ، حيث كان معدل البطالة فيها اقل من المتوسط (للمؤهلين)[١٠] .

ويتسق مع الملاحظات السابقة نمط معدلات البطالة للعائدين حسب المهن قبل الهجرة اذ كان اقل معدلات البطالة في مجموعة المهن الفنية والعلمية ، وكان معدل البطالة

جدول «٣ ـ ١٢»
مؤشرات تفصيلية للبطالة بين العائدين

البيان	نسبة معدل البطالة للمتوسط العام ٪	
حالة التعطل قبل الهجرة		
متعطل	٢٢٠	
مشتغل	٩٣	
سنة العودة		
١٩٨٤	١٨٨	
٣	١٢٣	
٢	٦٦	
١	٧٠	
١٩٨٠	٤٧	
٧٥ ـ ١٩٧٩	٨٠	
الحالة التعليمية		
امي	٨٣	٨٦
يقرأ ويكتب	٩٢	
ابتدائي	٤٤	
اعدادي	١٢٧	
ثانوي	١٨٥	
دبلوم	٩٢	
عالية	٨٠	
عليا	صفر	

تابع جدول «٣ -١٢»

البيان	نسبة معدل البطالة للمتوسط العام ٪	
نوع التعليم		
عام	١٢٦	١٠٥[1]
ديني	١١٦	٩٧
صناعي	١٠٣	٨٦
زراعي	١٢٤	١١٢
تجاري	١١٢	٩٣
المهنة قبل الهجرة[2]		
الفنية والعلمية	٦٨	
الادارية	-	
الكتابية	١٤٣	
البيع	١٠٢	
الخدمات	١٠٢	
الزراعة	٩٣	
الانتاج والنقل	١١٠	

المصدر : مسح لهجرة من مصر «١٩٨٥» .

«١» معدل البطالة لانواع التعليم المختلفة منسوبا الى معدل البطالة للمؤهلين فقط .

«٢» يلاحظ أن بعض المهاجرين لم تكن لهم مهنة محددة قبل الهجرة ، ويتوقع ان يزداد معدل البطالة بين هؤلاء عن المتوسط العام . ويقدر من بيانات المسح أن معدل البطالة لهؤلاء يصل لحوالى ٤٠٪ .

«-» عدد الحالات اقل من ١٪ .

بين العاملين بالزراعة اقل من المتوسط . وبينما كانت معدلات البطالة في مهن الخدمات والعمالة العادية أعلى قليلاً من المتوسط،كانت اكثر المجموعات المهنية تعرضا للبطالة هي المهن الكتابية ثم البيع .

ونتحول الآن لمناقشة سريعة لقضية تثار دائما في تقييم الهجرة ، والعودة على وجه الخصوص تلك المتعلقة بمساهمة الهجرة للعمل في تنمية قدرات ومهارات المهاجرين ومدى استغلال هذه القدرات والمهارات في مجتمع الاصل بعد العودة . وتدل نتائج المسح على ان نسبة محدودة من العائدين (٤ , ١٦٪) قد افادوا بانهم قد تعلموا مهنة جديدة في بلد الهجرة وبالتدقيق في المهن التي اكتسبها هؤلاء نتبين ان اكثر من ثلثيهم (٤ , ٦٧٪) كانوا من مجموعة

مهن العمالة العادية ، والارجح انها كانت مركزة في اعمال التشييد.كما كان حوالي الخمس (١٧,٧٪) في مهن البيع والخدمات وبذلك يتضح ان الغالبية الساحقة من تعلم المهن الجديدة كانت تتصل بالحراك المهني نحو مجموعات المهن المطلوبة في اسواق العمل ببلدان الاستقبال.وقد اوضحنا فيما سبق انه كان حراكا هابطا في الاغلب الاعم . كما يجب ان نتذكر قصر مدة الهجرة في المتوسط ، مما يعني صعوبة احراز تمكن مهني في المهن الجديدة اثناء العمل بالخارج.الا ان نسبة اقل من العائدين الذين تعلموا مهنة جديدة ، افادت بتعلم مهارة جديدة في المهنة التي كانوا يزاولونها قبل الهجرة اثناء وجودهم في بلد الاستقبال (٦ , ١٠٪) وتدلل هذه المؤشرات على ان اكتساب المهنة او المهارة كان امراً عارضا في خبرة العمل في البلدان العربية النفطية . ويعضد هذا الاستخلاص ايضا اسلوب اكتساب المهنة او المهارة . حيث افاد كل العائدين الذين اكتسبوا مهنة او مهارة تقريبا (٩ , ٩٣٪) بان ذلك تم في مكان العمل.اما الباقون فقد تعلموا المهنة او المهارة في مركز تدريب ، وتعلمتها فئة ضئيلة (٨ , ٠٪) خارج بلد المهجر .

ولكن العامل المحدد لمدى استفادة بلد الاصل من الكم المحدود من المهارات المهنية المكتسبة في بلدان الهجرة هو ما اذا كان العائدون يستخدمون هذه المهارات بعد عودتهم وتدل نتائج المسح على أن (٦ , ١٥٪) ممن تعلموا مهنة جديدة أثناء الهجرة قد اشتغلوا بهذه المهنة بعد العودة ، وتقابل هذه النسبة ٦ , ٢٪ من اجمالي العائدين ويدلل ذلك على ان الغالبية الساحقة ممن تعلموا مهنة جديدة في بلد الهجرة ، لم يجدوا الاشتغال بها بعد العودة ممكنا ، او مربحا ، بالمقارنة بمهنهم التي كانوا يزاولونها قبل الهجرة . والمثال الواضح على هذه الحالات هو العاملون بالزراعة قبل الهجرة الذين التحقوا بالاعمال غير الماهرة في مواقع التشييد ببلدان الاستقبال ثم عادوا لاعمالهم السابقة للهجرة بعد العودة.

اما من تعلموا مهارة جديدة في مهنة ما قبل الهجرة ، فقد افادت نسبة كبيرة منهم (٧ , ٣٩٪) باستخدام هذه المهارة المستحدثة بعد العودة ، وتقابل هذه النسبة ٢ , ٤٪ من جملة العائدين . وهذا امر طبيعي اذ من الممكن ان يجد المهاجر مهارة جديدة في ذات مهنته خلال مدة الهجرة المحدودة . كما ان اشتغال المهاجر بمهنة ما قبل الهجرة في بلد الاستقبال ، يرفع احتمال ان يعود الى نفس المهنة في بلد الاصل ، وبالتالي احتمال ان يستخدم المهارة المستحدثة .

وفي دراسة التحولات المصاحبة للهجرة والعودة ، يتعين علينا فحص التغيير في مستوى وانماط الدخل والادخار . ولا ريب ان الحصول على بيانات جيدة عن الدخل والادخار في مسح ميداني امر تكتنفه صعوبات جمة وقد اتبعت في مسح الهجرة من مصر (١٩٨٥) احتياطات تستهدف زيادة مصداقية بيانات الدخل والادخار[١١] ولكن هذا لا يمنع من معاملة هذه البيانات بالحذر والحيطة الواجبين عند جمع مثل هذه البيانات الحساسة

من مسح ميداني كبير . ولذلك فاننا لا نركز كثيرا على القيم المطلقة للدخل والادخار ، وانما اكثر بالانماط والمقارنات الداخلية التي يمكن ان نفترض باطمئنان ، انها تتعرض لنفس الدرجة من التحيز في القياسي .

وتشير بيانات مسح الهجرة من مصر (١٩٨٥) الى ارتفاع متوسط دخل المهاجرين العائدين بالمقارنة بدخولهم قبل الهجرة ، الى حوالي الضعف من (٨٤٣ الى ١٢٤٨ جنيها في السنة).كما كان متوسط دخول المهاجرين العائدين ، اعلى من نظيره لغير المهاجرين بحوالي ١٦٪.وقد يعود ذلك الى الحراك الاقتصادي للعائدين ، او الى زيادة قدرتهم التفاوضية عند تحديد اجورهم بعد العودة [١٢] ، في محاولة للاحتفاظ بالمستوى المعيشي الذي تعودوا عليه قبل الهجرة ويساعدهم في ذلك وجود مدخرات الهجرة وان فترة الهجرة عادة ما تكون قد ساهمت في مواجهة بعض المطالب المالية الملحة للمهاجرين ، هذا اضافة الى ان مدخرات الهجرة قد تدر عائدا في حد ذاتها .

ويبين جدول (٣ ـ ١٣) التغير النسبي في هيكل دخل العائدين ومنه يظهر انخفاض محدود في النصيب النسبي للاجور وارتفاع في الايجارات وارباح الاوراق المالية والودائع بالمقارنة بما قبل الهجرة وتدل هذه المؤشرات على ان الهجرة قد صاحبها تعديل في هيكل دخل المهاجرين بانخفاض الوزن النسبي للاجور وزيادة نصيب عائدات التملك وان بدرجة قليلة . واذا قارنا هذه التحويلات بهيكل دخل غيرالمهاجرين لتبين لنا ان الهجرة قد ادت الى تقليل الوزن النسبي للاجور والى زيادة نصيب ارباح الاوراق المالية والودائع في دخول المهاجرين بعد العودة الا انه يلاحظ ان الاول ظل اقل منه في حالة غير المهاجرين بينما فاق الثاني مثيله بين غير المهاجرين . كذلك نلاحظ ان نصيب ارباح النشاط الاقتصادي من دخل المهاجرين كانت اكثر من غير المهاجرين قبل الهجرة وبعدها .

اما بالنسبة للمدخرات واستخداماتها ، وهي من اهم القضايا في الجدل حول الهجرة والعودة ، فتدل نتائج المسح على ان المهاجرين العائدين كانوا اكثر قدرة على التراكم المالي من غير المهاجرين . فقد قدر متوسط قيمة الادخار اثناء فترة الهجرة بحوالي ٤٣٨٥ جنيها.واذا اخذنا في الاعتبار ان متوسط مدة الهجرة كان يزيد قليلا عن العام لوجدنا ان معدل الادخار السنوي كان حوالي ٢٢٠٠ جنيه سنويا . وقد يبدو هذا المبلغ متدنيا،ولكن علينا ان نأخذ في الاعتبار ان غالبية المهاجرين المصريين من العمال العاديين قليلو المهارة ، وان نسبة كبيرة منهم تهاجر الى العراق كما بينا قبل ذلك مما يحد من امكانيات التراكم المالي . ولن نطيل اكثر من ذلك في مناقشة قيمة الادخار ذاتها حيث نشرح ذلك بالتفصيل في دراسة اخرى،ولكن يعنينا هنا مقارنة القدرة الادخارية لهؤلاء طوال الفترة المرجعية للمسح اي (٧٤ ـ ١٩٨٤) ، بحوالي ٢٤٨٧ جنيها ، اي بمعدل سنوي قدره حوالي ٢٢٦ جنيها اي ان متوسط الادخار السنوي للمهاجر العائد خلال فترة الهجرة ، كان حوالي ١٤ مثلا

جدول (٣ ـ ١٣)
هيكل الدخل قبل وبعد الهجرة مقارنا
بغير المهاجرين

مصدر الدخل	التوزيع النسبي ٪		
	العائدون		غير المهاجرين
	قبل الهجرة	بعد الهجرة	وقت المسح
اجور	٧١ ـ	٦٧,٧	٧١,٢
ايجارات	ـ,٥	١,٨	٢,٦
ارباح نشاط اقتصادي	٢٧,٤	٢٧,٥	٢٣,٣
ارباح اوراق مالية وودائع	ـ,٣	١,٨	١,٠
اخرى	ـ,٨	١,١	٢,٩
الجملة	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
المتوسط بالجنيه المصري	٧٥٠	١٢٤٨	١٠٧٧

المصدر : مسح الهجرة من مصر (١٩٨٥).

جدول (٣ ـ ١٤)

هيكل استغلال مدخرات العائدين وغير المهاجرين

وجه الاستغلال	التوزيع النسبي٪	
	العائدون	غير المهاجرين
١ ـ سداد ديون	٣,٣	٢,٠
٢ ـ الحج والعمرة	٣,٤	١,٨
٣ ـ الزواج (الفرد والابناء)	١٠,٥	٢٢,٧
٤ ـ اجهزة كهربائية	٩,٤	١٠,٨
٥ ـ اثاث	٣,٥	٢,٢
٦ ـ تحسين مسكن	٦,٤	٤,٣
٧ ـ وسائل انتقال خاصة	٥,٩	٤,٩
٨ ـ نقد سائل وودائع	١٨,٥	٣,٥
٩ ـ ذهب	٤,٣	٤,٩
١٠ ـ اوراق مالية	١,٦	١,١
١١ ـ ارض بناء	٢,٣	٥,٢
١٢ ـ بناء سكني	١٨,٩	١٦,٤
١٣ ـ محلات تجارية	٢,١	٦,٥
١٤ ـ وسائل نقل عام	١,٨	١,٢
١٥ ـ دواب	١,٢	٣,٧
١٦ ـ ارض زراعية	١,٦	٤,٣
١٧ ـ آلات ومعدات زراعية	-,٢	-,٢
١٨ ـ آلات ومعدات صناعية	-,٢	-,٤
١٩ ـ اخرى	٤,٠	٢,٦
المتوسط بالجنيه المصري	٤٣٨٥	٢٤٨٧

المصدر : مسح الهجرة من مصر (١٩٨٥).

لغير المهاجرين في قوة العمل .

الا ان محل اهتمامنا الاساسي بالمدخرات في دراسة ظاهرة العودة هو كيفية استخدام العائدين لمدخراتهم وعما اذا كان اسلوب استخدام المدخرات يختلف عن غير المهاجرين

ويتضمن جدول (٣ ـ ١٤) هيكل استغلال مدخرات العائدين حتى اول ١٩٨٥ مقارنا بغير المهاجرين ، وقد رتبنا اوجه استغلال المدخرات تصاعديا حسب امكانية مساهمتها في النشاط الانتاجي .

وبداية نلاحظ ان استخدام المدخرات لسداد الديون كان اكثر تكرارا بين المهاجرين العائدين ، عن غير المهاجرين ويشير ذلك الى زيادة نسبة المعسرين بين من هاجروا ، خاصة في بداية تيار الهجرة . كذلك نلاحظ ان الزواج لم يكن على نفس الدرجة من الاهمية كبند استغلال للمدخرات ، بين العائدين ، ويرجع ذلك في تقديرنا الى ارتفاع نسبة المتزوجين بينهم، كما يبدو ان خبرة السفر للخارج ، ومدخرات الهجرة ، قد سهلت على المهاجرين اداء فريضة الحج ، أو القيام بعمرة ، بالمقارنة بغير المهاجرين ، خاصة بين المهاجرين الى السعودية ، وهي مستقبل اساسي لقوة العمل المصرية المهاجرة .

ولا نجد زيادة كبيرة في توجيه مدخرات العائدين للانفاق على سلع الاستهلاك المعمرة (الاوجه ٤ ـ ٧) ، اذ كان نصيبها من مدخرات العائدين ٢ , ٢٥٪ وغير المهاجرين (٢ , ٢٢٪) بل كانت نسبة تخصيص المدخرات للأجهزة الكهربائية أعلى بين غير المهاجرين عن المهاجرين ولكن الاختلاف البين ، بين العائدين وغير المهاجرين ، هو في الاحتفاظ بالمدخرات في صورة سائلة أو قريبة من السائلة (الأوجه ٨-١٠) ، حيث زادت نسبة المدخرات التي احتفظ بها العائدون على هذه الصورة على الربع ، اي اكثر من ضعف النسبة المماثلة في حالة غير المهاجرين وداخل هذه المجموعة من اوجه استغلال المدخرات ، ظهر تفضيل صارخ لدى العائدين للاحتفاظ بالمدخرات في صورة نقد سائل . كما ظهر بينهم استخدام اكثر للاوراق المالية كوعاء ادخاري .

وقد احتلت اراضي البناء والمباني السكنية موقعا هاما في هيكل استخدام مدخرات كل من العائدين وغير المهاجرين،ولكن كان تفضيل غير المهاجرين للاراضي اعلى بينما ظهر تفضيل لبناء المساكن لدى العائدين ويعود هذا التفاوت في تقديرنا ، الى ان غير المهاجرين كانوا في المتوسط اقدر ماليا من المهاجرين وبالتالي اكثر امكانية على المساهمة في العملية الواسعة للمضاربة على الاراضي التي جرت في مصر منذ منتصف السبعينات .

وفي النهاية ، نجد ان العائدين لم يخصصوا الا حوالي ٧٪ فقط من مدخراتهم لاغراض يمكن اعتبارها انتاجية (الاوجه ١٣ ـ ١٨) اي اقل من نصف ما وجهه غير المهاجرين لنفس الانشطة . وعليه يمكن القول ، على ضوء التحليل السابق ، ان العائدين كانوا بالاساس مستهلكين معسرين قبل الهجرة ، وبعد العودة استخدموا مدخراتهم الاكثر من غير المهاجرين ، خاصة بالنسبة للمدة القصيرة التي تحققت فيها ، لاغراض الاستهلاك نمط يقارب السائد في المجتمع . اما ما فاض عن حاجة الاستهلاك ، فلم يوظف في اغراض انتاجية ، حتى ولو لنفس الدرجة المحدودة التي يقوم بها غير المهاجرين ، وانما اكتنز في اوعية مأمونة مثل الودائع النقدية والذهب .

وعلى الرغم من قصر مدة الهجرة للعمل خارج مصر في المتوسط ، الا انه يبدو ان لها اثاراً نفسية واجتماعية ملحوظة . فقد عبر اكثر من ربع العائدين (٢٧,٤٪) عن شعورهم بالغربة عن مصر بعد العودة وافادت نسبة مقاربة وإن أقل (٢٤,٧٪) بشعورها بالغربة عن مجتمعها المحلي (القرية او الحي في مدينة) . وحتى الاسرة التي ينتمي لها المهاجر العائد ، كان تقدير حوالي خمسهم (١٩,٧٪) انهم شعروا بالغربة عنها بعد العودة . وقد افادت الغالبية العظمى من العائدين (٧٨,٨٪) بان الشعور بالغربة قد تناقص بمرور الوقت ، وان كانت نسبة غير صغيرة قد افادت بان الشعور بالغربة قد تناقص قليلا بمرور الوقت ، بينما لم يشعر جزء ضئيل منهم (٣,٢٪) بأنه قد برىء من الشعور بالغربة حتى وقت المسح .

كما عبر غالبية العائدين (٥٢,٤٪) عن مصادفتهم لمشاكل بعد عودتهم الى مصر ويبين جدول (٣ - ١٥) اهم المشاكل التي افاد العائدون بانها قد واجهتهم بعد العودة الى مصر . وكما يتضح من الجدول فان ارتفاع تكلفة المعيشة كان القاسم المشترك الاعظم بين المشاكل ، سواء كانت الشكوى من الغلاء وحده أو الغلاء برفقة انواع من مشاكل اخرى في مجالات الحياة المختلفة ويمكن ترتيب المشاكل المرفقة على النحو التالي الحصول على متطلبات الحياة اليومية (١٦,١٪) ، الحصول على عمل (١١,٣٪) والحصول على مسكن (٨,٧٪) .

جدول (٣ - ١٥)

اهم المشاكل التي صادفت العائدين بعد العودة

المشاكل	التكرار النسبي٪
الحصول على عمل	٥,٣
الحصول على مسكن	٤,٠
الحصول على متطلبات الحياة اليومية	٤,٦
الغلاء	٢٨,٦
الغلاء والحصول على عمل	٦,٠
الغلاء والحصول على مسكن	٤,٧
الغلاء والحصول على متطلبات الحياة اليومية	١١,٥
الجملة	٦٤,٧

المصدر : مسح الهجرة من مصر (١٩٨٥).

٤ ـ طاقة العودة

في اي تيار هجرة للعمل يمكن تعريف «طاقة العودة» في نقطة زمنية معينة برصيد المهاجرين للعمل في الخارج عند هذه النقطة الزمنية ، اذ كان تيار الهجرة قد وصل الى قمة ازدهاره . ومن حسن الطالع انه يمكن اعتبار تيار الهجرة للعمل خارج مصر قد بلغ قمة رواجه في ١٩٨٤ ، وبالتالي يمكن توقيت بدء الهجرة العائدة بعام ١٩٨٥ ، كما انتهينا من تحليلنا لحجم وتوقيت العودة في القسم الاول من هذه الدراسة . وعليه فان النقطة الزمنية المناسبة لتعريف طاقة العودة هي نهاية الفترة المرجعية لمسح الهجرة من مصر ، اي اول ١٩٨٥ . وقد ضمنا في جدول (١ ـ ٢) تقديرات لطاقة العودة الاجمالية ، من بلدان الهجرة الرئيسية . كذلك تعرضنا في القسم الثاني من الدراسة لمقارنة بعض الخصائص الاساسية للمهاجرين العائدين والمهاجرين وقت المسح ، او طاقة الهجرة ، ولا محل هنا لاعادة ما قد تم التطرق إليه في الاقسام السابقة.واهتمامنا الاساسي في هذا القسم هو بتحليل بعض الخصائص التفصيلية لطاقة العودة ، والمتصلة على التحديد بامكانية اندماج العائدين في سوق العمل المصري . وبالاضافة الى الفائدة التي تترتب على التعرف على هذه الخصائص في حد ذاتها فان لها اهمية واضحة في تقدير وقع الهجرة العائدة على المجتمع المصري .

والملاحظة الاساسية في هذا الصدد هي ان تيار الهجرة للعمل خارج مصر يتكون من تيارات فرعية متمايزة حسب الخصائص التفصيلية للمهاجرين في بلدان الهجرة المختلفة وبالطبع يتحدد هذا التمايز بظروف الدخول والعمل والاقامة ببلدان الاستقبال ونوثق بعض جوانب هذ التمايز في سلسلة الجداول (٤ ـ ١) ، . . . . و(٤ ـ ٥)[١٣].

فمن حيث الحالة التعليمية ، سبق ان ذكرنا عند مقارنة العائدين بالمهاجرين في اول ١٩٨٥ ارتفاع مستوى التأهيل التعليمي وزيادة متوسطي التأهيل بين المجموعة الاخيرة. ولكن يتضح ان هناك تمايزا واضحا بين السعودية والكويت من جانب والعراق والاردن من جانب آخر في الحالة التعليمية ، للمهاجرين المصريين . كما تظل هناك فروق بين كلٍ من البلدين الداخلين في هاتين المجموعتين ففي المجموعة الاولى تزيد نسبة المؤهلات العالية بينما في المجموعة الثانية تزيد نسبة متوسطي التأهيل ، خاصة في الاردن وهذا هو السبب في ارتفاع نصيب متوسطي التأهيل بين المهاجرين في اول ١٩٨٥ بالمقارنة بالعائدين ، حيث ان تياري الهجرة للاردن والعراق حديثان بالمقارنة بالهجرة الى البلدان النفطية الغنية . ومن المشاهدات الواضحة ايضا ارتفاع نسبة غير المؤهلين في الكويت . وقد يعود ذلك الى كثرة عمال التشييد غير المهرة كذلك نلاحظ تمايزا واضحا في نوع التعليم بين المهاجرين المؤهلين. فبينما يزداد خريجو التعليم العام في السعودية والكويت ، يرتفع نصيب خريجي التعليم الصناعي في العراق والاردن خاصة الاخيرة .

جداول (٤ ـ ١)
توزيع المهاجرين وقت المسح حسب الحالة التعليمية
وبلدان الهجرة الرئيسية

الخاصية	الجملة	العراق	السعودية	الكويت	الاردن
الحالة التعليمية					
امي	٣٥,٥	٣٧,٥	٣٦,٠	٤١,٧	٢٧,٦
يقرأ ويكتب	١٨,٣	١٨,١	٢٠,٩	٢١,٢	١٥,٦
ابتدائي	٥,٧	٦,٢	٥,٤	٣,٨	١,١
اعدادي	٤,٢	٥,٦	٣,٠	١,٥	٢,٣
ثانوي	٢٢,٤	٢٦,٦	١٥,٢	١٢,٩	٣٦,٣
دبلوم	٢,٥	١,٥	٢,٧	١,٤	٢,٣
عالية	١٠,٦	٤,٤	١٥,٨	١٥,٩	٤,٧
عليا	٠,٨	٠,٢	١,٠	١,٥	٠,٠
نوع التعليم (للمؤهلين)					
عام	٤٩,٦	٤٠,٠	٥٩,٤	٥٧,٤	٢١,٠
ديني	٢,٥	١,٠	١,٦	٢,١	٠,٠
صناعي	١٨,٠	٢٥,٥	١١,٧	٢,١	٤٢,١
زراعي	١٠,٧	١٢,٥	٧,٨	١٩,١	١٣,٢
تجاري	١٩,٣	٢١,٠	١٩,٥	١٩,١	٢٣,٧

المصدر : مسح الهجرة من مصر (١٩٨٥) .

واذا انتقلنا الى محل اقامة المهاجرين وقت المسح ، قبل الهجرة لوجدنا نقصا في قاطني المحافظات الحضرية وحضر الوجه القبلي ، لصالح زيادة في قاطني ريف وجه بحري وريف وجه قبلي ، خاصة الاول ، وذلك بالمقارنة بالعائدين ، وقد يكون في ارتفاع مساهمة الريف في الهجرة بمرور الزمن تفسيرا جزئيا ، لاشتداد ازمة اليد العاملة الزراعية في السنوات الاخيرة . كما نجد شبكات تربط بلدان الاستقبال بمناطق بعينها في مصر . فالهجرة للعمل في العراق والاردن خاصة في الاخيرة ، يغلب فيها قاطنو ريف الوجه البحري ، والهجرة الى الكويت يغلب فيها قاطنو ريف الوجه القبلي ، وهؤلاء غالبا صعايدة في مواقع

التشييد ، بينما يندر فيها مهاجرو ريف الوجه البحري . وفي السعودية ، يظهر انتقاء موجب واضح للمهاجرين من المناطق الحضرية في مصر ، مع انتقاء سالب لقاطني ريف الوجه البحري وهكذا . انظر جدول (٤ - ٢) .

جدول (٤ - ٢)

توزيع المهاجرين وقت المسح حسب محل الاقامة قبل الهجرة وبلدان الهجرة الرئيسية

محل الاقامة	التوزيع النسبي٪				
	الجملة	العراق	السعودية	الكويت	الاردن
المحافظات الحضرية	١٩,٥	٨,٩	٢٧,١	٢١,٢	٢٢,٢
حضر بحري	١١,٠	١٠,٤	١٢,٤	٤,٥	٨,٦
حضر قبلي	٧,٦	٥,٤	١٠,٥	٦,٨	٢,٥
ريف بحري	٣٥,٠	٤٩,٧	٢٣,٩	٨,٣	٥٩,٣
ريف قبلي	٢٦,٨	٢٥,٦	٢٦,١	٥٨,٣	٧,٤
أخرى	٠,١	٠,٠	٠,٠	٠,٨	٠,٠
الجملة	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر : مسح الهجرة من مصر (١٩٨٥).

ويرتبط بتوزيع المهاجرين حسب محل الاقامة والحالة التعليمية ، تمايز تيارات الهجرة الى بلدان الاستقبال المختلفة حسب المهنة قبل الهجرة . فيزيد بين المهاجرين وقت المسح نصيب من كانوا يعملون في المهن الزراعية قبل الهجرة ، بالمقارنة بالعائدين . وتبدو انتقائية موجبة قوية للمهن الفنية والعلمية في السعودية ثم الكويت وتزداد نسب من كانوا يعملون في المهن الزراعية قبل الهجرة في العراق والكويت والاردن على الترتيب انظر جدول (٤ - ٣) .

وتظهر نفس الصورة تقريبا عند فحص توزيع المهاجرين وقت المسح حسب النشاط الاقتصادي،حيث تزيد بينهم نسبة العاملين بالزراعة قبل الهجرة مقارنة بالعائدين وبينما يزداد النصيب النسبي لمن كانوا يعملون بالزراعة ، قبل الهجرة في العراق والاردن ثم الكويت على الترتيب ، نجد انتقائية موجبة واضحة لمن كانوا يعملون قبل الهجرة بالصناعة التحويلية في العراق ، وبالتشييد في السعودية ، انظر جدول (٤ - ٤) .

جدول (٤ ـ ٣)
توزيع المهاجرين وقت المسح حسب المهنة قبل الهجرة وبلدان الهجرة الرئيسية

مجموعات المهن	التوزيع النسبي٪				
	الجملة	العراق	السعودية	الكويت	الاردن
الفنية والعلمية	١٣,٣	٢,٠	٢١,٦	١٥,٥	٢,٠
الادارية	٠,٢	٠,٣	٠,٠	٠,٠	٠,٠
الكتابية	٧,٥	٥,٢	٦,٨	٦,٠	١٦,٠
البيع	٢,٢	٢,٣	٣,٢	٠,٩	٠,٠
الخدمات	٤,٧	٤,٠	٥,٠	٤,٣	٢,٠
الزراعة	٤١,١	٥١,٠	٣٢,٠	٤٩,٠	٤٨,٠
الانتاج والنقل	٢١,٠	٣٥,٢	٢١,٣	٢٤,١	٣٥,٢
الجملة	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر : مسح الهجرة من مصر (١٩٨٥) .

وتزداد بين المهاجرين وقت المسح نسبة من كانوا يعملون لدى الغير قبل الهجرة بالمقارنة بالعائدين . وتزداد انتقائية العاملين لدى الغير في الكويت ، على حساب من كانوا يعملون لحسابهم قبل الهجرة ، بينما تزداد انتقائية المجموعة الاخيرة في الاردن ، انظر جدول (٤ ـ ٥) .

وهكذا نرى ان الخصائص التفصيلية للمهاجرين الذين قد يرجعون الى مصر تتوقف على المساهمة النسبية لبلدان الاستقبال المختلفة في تكوين تيار الهجرة العائدة في اي فترة زمنية . وسنحاول الاستفادة من هذه المعلومات في القسم التالي .

جدول (٤ ـ ٤)
توزيع المهاجرين وقت المسح حسب النشاط الاقتصادي قبل الهجرة وبلدان الهجرة الرئيسية

قطاع النشاط	التوزيع النسبي٪				
	الجملة	العراق	السعودية	الكويت..	الاردن
الزراعة والصيد	٤١,٨	٥١,٣	٢٤,٠	٤٨,٦	٥١,١
التعدين	١,٢	٠,٠	٢,٢	٣,٧	٠,٠
الصناعة التحويلية	٩,٤	١٦,٥	٤,٩	٣,٧	٠,٠
الكهرباء والغاز والمياه	١,٣	٠,٦	٣,٠	٠,٠	٢,١
التشييد	١٠,٩	٧,٩	١٨,٧	٦,٤	٦,٤
التجارة والمطاعم والفنادق	٣,٢	٢,٨	٣,٠	١,٨	٢,١
النقل والتخزين والمواصلات	٤,٣	٢,٥	٥,٢	٣,٧	٦,٤
التمويل والتأمين وخدمات الاعمال	٠,٦	٠,٠	١,١	٠,٩	٠,٠
الخدمات العامة والشخصية	٢٧,١	١٨,٤	٢٨,٠	٢١,٢	٢٢,٩
الجملة	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر : مسح الهجرة من مصر (١٩٨٥) .

جدول (٤ ـ ٥)
توزيع المهاجرين وقت المسح حسب الحالة العملية قبل الهجرة وبلدان الهجرة الرئيسية

الحالة العملية	التوزيع النسبي٪				
	الجملة	العراق	السعودية	الكويت	الاردن
صاحب عمل ويديره	١,٠	١,٢	١,١	٠,٩	٠,٠
يعمل لحسابه	١٨,٣	٢١,٨	١٩,٢	٨,٠	٢٧,١
يعمل لدى الاسرة	٣,٧	٦,٠	١,٨	٣,٥	٢,١
يعمل لدى الغير	٧٦,٩	٧١,٠	٧٧,٩	٨٧,٦	٧٠,٨
الجملة	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر : مسح الهجرة من مصر (١٩٨٥) .

٥ ـ وقع الهجرة العائدة

يتواتر التخوف من ان يكون للهجرة العائدة آثار وخيمة على بلدان المنشأ ومنها مصر . وتمكننا الاقسام السابقة للدراسة من التوصل لبعض التقديرات لاحتمالات الهجرة العائدة الى مصر والواقع المحتمل لها . ونقدم في هذا القسم تقديرا لحجم الهجرة العائدة المتوقع خلال الفترة (١٩٨٥ ـ ١٩٨٩) بناء على بعض الافتراضات وتقديرا لخصائص المهاجرين العائدين بالاستفادة من استخلاصات الاقسام السابقة للدراسة . وننهي هذا القسم بمناقشة سريعة للوقع المحتمل لمثل هذه الهجرة العائدة اذا تحققت الافتراضات التي تقوم عليها تقديراتنا .

ولتقدير حجم العودة (النهائية) المتوقع في الفترة (١٩٨٥ ـ ١٩٨٩) ، نفرق بين بلدان الاستقبال المختلفة ، نظرا لاختلاف مدى استمرارية تيار الهجرة من بلد لآخر منها الى جانب ، ولتباين خصائص تيار الهجرة الى كل منها ، من جانب آخر .

ووضع افتراضات عن مستقبل هجرة المصريين الى العراق أمر مشكل نظرا لظروف العراق الخاصة والمتصلة بالحرب العراقية الإيرانية . فبدائل مستقبل العمالة الوافدة الى العراق رهن باستمرار الحرب أو انتهائها . فانتهاء الحرب قد تتبعه حركة اعمار تؤدي لزيادة الطلب على العمالة الوافدة ، وترفع من عائد العمل ، بما يؤدي الى تضخم قوة العمل الوافدة الى العراق ، وللمصريين نصيب تقليدي كبير في هذه السوق الا ان هذا احتمال قليل في ضوء المعلومات المتاحة حاليا . والاحتمال الاقرب هو استمرار الحرب ، مع اشتداد ضيق الظروف الاقتصادية في العراق ، بما يقلل من عائد الهجرة للعمالة الوافدة الى العراق وبالتالي يجعل منها بلد عودة صافية الى مصر . ولكن الى أي حد ؟ . عندنا أنه ، مع استمرار الحرب ، لن يستطيع العراق الاستغناء عن كل العمالة المصرية الوافدة اليه نظرا للدور التعويضي الهام الذي يقوم به قسم من هذه العمالة في النشاط المدني في العراق نتيجة لغياب قسم كبير من قوة العمل العراقية في جبهة القتال . وستجد العراق الوسائل الكفيلة بالابقاء على هذا الحد الادنى المطلوب لسلامة الجبهة الداخلية . وتقديرنا ان هذا الحد الادنى يساوي نصف قوة العمل المصرية الموجودة بالعراق في أول ١٩٨٥ ، وانه يتوقع الوصول الى هذا المستوى من تواجد العمالة المصرية بنهاية الثمانينات .

وبالنسبة للسعودية والكويت ، فتقديرنا انه يتوقع ان تستمر حاجة هذين البلدين للعمالة المصرية ، ولكن مع انخفاض تدريجي حتى نهاية القرن الحالي ، بحيث يبقى بها في ذلك الحين حوالي ثلث العمالة المصرية التي كانت تعمل بها في أول ١٩٨٥ (ويعني ذلك معدل تناقص سنوي حوالي ٨٪) .

أما الاردن فقد قدرنا ان اشتداد الضائقة الاقتصادية بها سيدفع كل العمالة المصرية بها تقريبا الى العودة بحيث لايبقى في نهاية الثمانينات اكثر من عشر ماكان بها من مهاجرين مصريين في أول ١٩٨٥ .

ولقد حسمت ليبيا موقعها من السوق الخارجي للعمالة المصرية بالترحيل الجماعي للعاملين المصريين بها . وتقديرنا انه لن يبقى بليبيا بنهاية الثمانينات أكثر من ١٪ من المهاجرين المصريين الذين كانو يعملون بها في أول ١٩٨٥ .

وقد افترضنا ان الهجرة المصرية لباقي البلدان ، غير الخمسة السابقة ، وهي لاتمثل الا ١٣٪ من اجمالي الهجرة وقت المسح ، ستتعرض لنفس ظروف السعودية والكويت وبالتالي لنفس افتراضات العودة .

ويتضمن جدول (٥ ـ ١) تقديرات الهجرة العائدة المترتبة على الافتراضات السابقة ، ومنه نرى ان تحقق هذه الافتراضات يؤدي الى عودة حوالي نصف مليون مهاجر الى مصر خلال السنوات الخمس (١٩٨٥ ـ ١٩٨٩) ، أي ما يوازي ٤٣٪ من طاقة العودة في اول ١٩٨٥ . ويعني هذا الرقم متوسط عودة نهائية سنوية حوالي مائة الف مهاجر في النصف الثاني من الثمانينات . ولتكوين انطباع اولي عن وقع هذا الحجم من الهجرة العائدة ، يكفي ان نعلم ان حجم قوة العمل المقيمة في مصر يتوقع ان يترواح بين ١٣ و ١٥ مليون في الفترة (١٩٨٥ ـ ١٩٨٩).وعليه يكون الوزن النسبي للمهاجرين العائدين سنويا حوالي ٠,٧٪ من قوة العمل الكلية ، ويصعب ان نتوقع تقلبات جوهرية في سوق العمل المصري بناء على هذه الاضافة النسبية المحدودة له ، ايا كانت مشاكلها فعلى سبيل المثال ، نعلم من دراستنا السابقة ان معدل البطالة بين العائدين اعلى من غير المهاجرين، وانه في السنة الاولى للعودة اعلى من السنوات التالية لها ، حيث يتعدى ٣٠٪ . وبافتراض هذه النسبة ستتحقق بين المهاجرين المتوقع عودتهم في النصف الثاني من الثمانينات ، فان ذلك يعني اضافة قدرها (٠,٢) الى المعدل المئوي للبطالة في المجتمع ككل ، وهذه بالقطع اضافة طفيفة .

جدول (٥ ـ ١)
تقدير عدد المهاجرين المتوقع عودتهم خلال الفترة (١٩٨٥ ـ ١٩٨٩)
حسب بلدان الهجرة الرئيسية

البلد	العدد بالألف
الاجمالي	٥٢٤,٨
العراق	٢١٣,٠
السعودية	١٠٨,٠
الاردن	٤٤,٠
الكويت	٨١,٠
ليبيا	٢٢,٨

المصدر : راجع الافتراضات في النص .

الا ان التعرف على بعض الجوانب التفصيلية لوقع الهجرة العائدة المتوقعة يقتضي النظر في خصائص هؤلاء العائدين المتصلة باندماجهم في سوق العمل المصري بعد العودة . وهنا لابد من التفرقة بين خصائص لاتتعرض للتغير بمرور الزمن عامة او بخبرة الهجرة على وجه التحديد ، كالحالة التعليمية ، وبين خصائص تتغير بمرور الزمن وبخبرة الهجرة على وجه الخصوص ، كمحل الاقامة او الحالة العملية مثلا ، خاصة وقد بينت الدراسة السابقة ان الهجرة تنشط الحراك الجغرافي والحراك في خصائص العمل .

ونقدم في جدول (٥ ـ ٢) تقديرات لتوزيع المهاجرين المتوقع عودتهم خلال الفترة (١٩٨٥ ـ ١٩٨٩) حسب بعض الخصائص التفصيلية بعد العودة . وقد افترضنا للتوصل الى هذه التقديرات ان العائدين عينة ممثلة للمهاجرين في بلدان الاستقبال المختلفة حسب الخصائص محل الدراسة قبل الهجرة (كما وردت في الجداول (٤ ـ ١) (٤ ـ ٥) ، وطبقنا توزيعات السعودية على البلدان غير المتضمنة في هذه الجداول . وبعد ذلك طبقنا على توزيعات الهجرة العائدة ، حسب خصائص ماقبل الهجرة ، معاملات الحراك قبل الهجرة الى بعد الهجرة ، المشتقة من تحليل الاقتران الذي قدمنا بعض نتائجه في القسم الثالث من هذه الدراسة ، دون تمييز بين بلدان الاستقبال المختلفة . وبالطبع يمكن التحسين على هذه الافتراضات ، ولكن التقديرات الناجمة تمكننا من فحص وقع الهجرة العائدة الى مصر تفصيلا على أساس سليم ولو تقريبياً . كذلك ضمنا جدول (٥ ـ ٢) مقياسا للوزن النسبي للعودة المتوقعة سنويا في المتوسط الى جملة قوة العمل المقيمة في فئات الخصائص المشمولة بالجدول .

وعندنا أن المؤشرات المتضمنة في جدول (٥ ـ ٢) تدعم الاستنتاج الاولي الذي توصلنا اليه من اختبار الحجم الكلي المتوقع للهجرة العائدة ، من انه يصعب انتظار تقلبات جوهرية في سوق العمل ، ومن ثم في المجتمع المصري ، نتيجة لهذه العودة . فنلاحظ ان مؤشرات الوزن النسبي للهجرة العائدة في فئات الخصائص المختلفة لاتتعدى ١٪ (الا في حالة العودة الى ريف الوجه البحري والى قطاع التشييد) . وحينما تزداد قيمة الوزن النسبي للهجرة العائدة فان ذلك كثيرا مايكون في الفئات الاقل وزنا في هيكل القوة القائم (كما يظهر بوضوح في محل الاقامة والتوزيع المهني) . وفي حالة العودة الى قطاع التشييد على وجه الخصوص ، فان الاضافة الى العمال خاصة المهرة ، وفي هذا القطاع أمر مستحب في ضوء ندرة العمالة فيه في سنوات ماضية .

جدول (٥ ـ ٢)
توزيع المهاجرين المتوقع عودتهم خلال الفترة (١٩٨٥ ـ ١٩٨٩) حسب بعض الخصائص التفصيلية بعد العودة والأوزان النسبية السنوية لقوة العمل المقيمة

الخاصية	العدد المتوقع بالالف	الوزن النسبي السنوي٪(١)
الحالة التعليمية		
أمي	١٩٧,٥	٠,٦
يقرأ ويكتب	١٠٠,٤	١,٠
ابتدائي	٢٦,١	٠,٥
اعدادي	٢٠,٢	٠,٦
ثانوي	١١٦,٥	١,٠
دبلوم	١٠,٨	٠,٦
عالية	٥٠,٢	٠,٨
عليا	٣,٠	٠,٧
محل الاقامة		
المحافظات الحضرية	٧٣,٩	٠,٥
حضر بحري	٧١,٥	٠,٥
حضر قبلي	٥٠,٢	٠,٦
ريف بحري	١٩٨,٦	١,٢
ريف قبلي	١٣٠,٦	٠,٩

(١) النسبة المئوية لمتوسط عدد العائدين المتوقع في السنة الى تقدير قوة العمل المقيمه في فئات الخصائص المختلفة بافتراض متوسط حجم قوة العمل المقيمة خلال (١٩٨٥ ـ ١٩٨٩) يساوي ١٤ مليون واستخدام التوزيعات النسبية لخصائص غير المهاجرين (القسم الثاني والثالث) .

تابع جدول (٥ ـ ٢)

الخاصية	العدد المتوقع بالالف	الوزن النسبي السنوي٪
المهنة		
الفنية والعلمية	٥٥,٧	٠,٦
الادارية	٤,٢	٠,٤
الكتابية	٣٣,٦	٠,٤
البيع	٢٠,٢	٠,٤
الخدمات	٢٦,٦	٠,٤
الزراعة	٢١٣,٥	١,٠
الانتاج والنقل	١٧١,٠	١,٠
النشاط الاقتصادي		
الزراعة والصيد	٢٢٤,٧	١,٠
التعدين	٥,٤	٠,٧
الصناعة التحويلية	٣٨,٨	٠,٥
الكهرباء والغاز والمياه	١١,٤	٠,٧
التشييد	٥٤,٥	١,٩
التجارة والمطاعم والفنادق	٢٩,١	٠,٥
النقل والتخزين والمواصلات	٢٦,٩	٠,٧
التمويل والتأمين وخدمات الاعمال	٢,٦	٠,٢
الخدمات الشخصية	١٣١,٤	٠,٦
صاحب عمل ويديره	١١,٥	٠,٣
يعمل لحسابه	١٢٢,٢	٠,٩
يعمل لدى الاسرة	١٦,٠	٠,٦
يعمل لدى الغير	٣٧٥,١	٠,٨

المصدر راجع الافتراضات في النص .

ولذلك نؤكد استخلاصنا باننا لانتوقع انعكاسات جوهرية للهجرة العائدة على سوق العمل ، والمجتمع المصري ، خلال السنوات (١٩٨٥ ـ ١٩٨٩) ، اذا صحت الافتراضات التي قام عليها هذا القسم من الدراسة . ولايعني هذا ، بطبيعة الحال ان ليس للهجرة العائدة ، او الهجرة ككل ، أي تأثير على المجتمع المصري وانما موضوع ذلك تحليل آخر .

الهوامش

(١)يقوم هذا العرض على الفصل الأول من كتاب حديث عن العودة يقدم فيه محرر الكتاب نظرة عامة على الموضوع (كنج ، ١٩٨٦ ، ١-٣٧) .

(٢) لايستقيم مفهوم العودة النهائية الا بالرجوع الى نقطة زمنية تحدث العودة قبلها . اذ لايوجد ، من المبدأ ، مايمنع من معاودة الهجرة بعد العودة .

(٣)طبقا لتعليمات المسح عدت الهجرة الوحيدة(هجرة أخيرة) .

(٤) أي مهاجر للعمل خلال الفترة المرجعية للمسح ينتمي الي واحدة ، وواحدة فقط ، من الفئتين : المهاجرين للعمل وقت المسح ، والعائدين نهائيا قبل وقت المسح .

(٥)تتساوى محصلة الهجرة العائدة النهائية عبر فترة زمنية مع محصلة الهجرة العائدة عبر نفس الفترة . ولكن يمكن أن يختلف النمط الزمني للهجرة العائدة داخل الفترة الزمنية بين الطريقتين حسب حركية تعدد الهجرة .

(٦)يساعد على ذلك ارتفاع معدل دوران الهجرة الى العراق كما أشرنا قبلا .

(٧) الخصائص مستقاة من نتائج الاستبيان (٤) ، (٥ ب) ، (٥أ) ، (٦) على الترتيب .

(٨)راجع الملحوظة في مصدر جدول (٣-٦) .

(٩)يعود ارتفاع معدل البطالة بين العائدين منذ أكثر من خمس سنوات (أي في الفترة ١٩٧٥ - ١٩٧٩) في تقديرنا الى زيادة فرز حالات غير القابلين للتشغيل بمرور المدة منذ العودة .

(١٠)لم يشكل التعليم الديني الا نسبة بسيطة بين العائدين .

(١١)في تصميم الاستبيانات ، روعي ان يتم جمع بيانات الدخل والادخار عن طريق تحديد مفرداتها وليس باعطاء أرقام اجمالية . كذلك وضعت الاسئلة الخاصة بالدخل والادخار في نهاية الاستبيانات بحيث يمكن للباحث خلق جو مناسب للحصول على بيانات مقبولة عن الدخل من خلال الاقسام الاولى من الاستبيانات (وبحيث لاتؤثر اسئلة الدخل ، اذا خلقت جوا من التوتر ، على باقي أقسام الاستبيان) وقد اوليت عناية خاصة في تدريب الباحثين والمراجعين لمشاكل بيانات الدخل والادخار . كذلك عوملت بيانات الدخل والادخار بصرامة تامة في عمليات المراجعة بحيث لم تقبل الا البيانات المتسقة مع باقي عناصر الاستبيان المستكملة .

(١٢)لوحظ مثلا عدم انخفاض أجور عمال التشييد على الرغم من بدء عودة أعداد كبيرة منهم . ويفسر ذلك بانهم ، في المراحل الاولى من العودة ، يفضلون عدم العمل على الانخفاض بمستوى الاجور .

(١٣)لاتضم هذه الجداول ليبيا ، حيث عادت كل العمالة المصرية التي كانت موجودة بليبيا تقريبا .

المراجع

أولا : بالعربية

(١) حسن صلاح الشوري ، ١٩٨٤ .
عن مواجهة مشكلة احتمال عودة العاملين المصريين بالدول العربية عن طريق التخطيط لها .
مؤتمر «هجرة العمالة المصرية للخارج» يناير ١٩٨٤ .
(٢) حكومة مصر العربية ، ١٩٨٤ .
المعلومات الخاصة بالهجرة الخارجية المؤقتة .
اجتماع «المائدة المستديرة عن حركة الهجرة الدولية في الدول العربية والآسيوية» ، بانجوك ، سبتمبر ١٩٨٤ .
(٣) عبد الباسط عبد المعطى ، ١٩٨٤ .
بعض المصاحبات الاجتماعية لهجرة الريفيين للدول العربية النفطية .
(دراسة استطلاعية) مؤتمر «هجرة العمالة المصرية للخارج» ، يناير ١٩٨٤ .
(٤) عبد الحليم محمد حبيب ، ١٩٨٤ .
الهجرة للخارج وأثرها على التنمية في مصر (المشاكل والعقبات التي تحد من الاستفادة من الهجرة) .
مؤتمر «هجرة العمالة المصرية للخارج» ، يناير ١٩٨٤ .
(٥) المجلس القومي للانتاج والشؤون الاقتصادية ، ١٩٨٣ .
«اقتصاديات مدخرات المصريين بالخارج» القاهرة .
(٦) المجلس القومي للخدمات والتنمية الاجتماعية - شعبة القوى العاملة ، ١٩٨٦ .
«آثار عودة العمالة المصرية من الخارج» ، القاهرة ، يناير ١٩٨٦ .
(٧) محمد أبو مندور الديب وآخرون ، ١٩٨٤ .
بعض الدوافع والآثار الاقتصادية لهجرة العمالة الزراعية بقرية مصرية مؤتمر «هجرة العمالة المصرية للخارج» يناير ١٩٨٤ .
(٨) محمد محمود الامام ، ١٩٨٣ .
أثر هجرة الايدي العاملة على الاقتصاد المصري .
ندوة «مصر في العالم العربي» ، الجمعية العلمية الملكية ، عمان أكتوبر ١٩٨٣ .
(٩) نادر فرجاني ، ١٩٨٤ .
«الهجرة الى النفط» (الطبعة الثالثة)
مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت .

ثانيا : بالانجليزية :

Bohning , W ·R ·,1974 — 'The economic effects of the employment of foreing workers with special reference to the labour markets of Western Europe's post - industrial countries' , in W.R. Bohning and D. Maillat, the Effects of the Employment of Foreign Workers , OECD , Paris , PP . 41-123 .

Bovenkerk , F ·, 1974 the Sociology of Return Migration : A Bibliographic Essay , Neijhoff , The Hague.

Cerase , F·P·, 1974 Migration and social change : expectations and reality . Astudy of return migration from the United States to Italy , International Migration Review 8(2) , PP . 245-262 .

Intergovernmental Commitee for Migration 1986 Economic and social Aspect of voluntary Return Migration Seventh seminar on adaptation and intergration of migrants international migration Vol XX111ICM Geneva, March 1986

King R,(editor)1986 1986 return Migration and regional Economic Problems Croom Helm London

ملحق تصميم مسح الهجرة من مصر(١٩٨٥)

تحدد الهدف من المسح بالتوصل الى تقديرات عن :

١ ـ حجم الهجرة وقت اجراء المسح وفي فترة سابقة له ـ منذ حرب اكتوبر ١٩٧٣[1]

٢ ـ خصائص المهاجرين والاسر التي تعرضت للهجرة ، وقت اجراء المسح ، ومنذ حرب اكتوبر ١٩٧٣

٣ ـ مسببات ، واليات الهجرة ، والاثار الاجتماعية ـ الاقتصادية لها .

وقد تركز الاهتمام في تصميم المسح على الهجرة المؤقتة للعمل ، حيث ان الهجرة الدائمة محدودة كما ، وانعكاساتها على المجتمع المصري طفيفة على اي حال . وعلى هذا فان الهجرة في هذا المسح تعني الهجرة المؤقتة للعمل خارج مصر خلال الفترة المرجعية للمسح(اي منذ حرب اكتوبر حتى وقت المسح الميداني : (الا اذا ذكر غير ذلك صراحة .

وقد روعي في التصميم الاساسي للدراسة التفصيلية للهجرة ، الاعتبارات التالية :

اولا : حيث ان مسح الهجرة من مصر ، هو اول مسح ميداني على المستوى القومي في هذا المجال ، فقد وجب التعرض للعديد من الجوانب الاجتماعية ـ الاقتصادية المتصلة بظاهرة الهجرة للمساهمة في تلافي قصور البيانات عن الهجرة الذي طال مداه . والنتيجة الحتمية لهذا التوجه هي ان تغطي ادوات المسح مساحة واسعة . مما يتعارض مع التعمق في كل الموضوعات المتضمنة هذا مع التحفظ بصعوبة التعمق الشافي في المسوح الكبيرة على اي حال .

ثانيا : نظرا لان ظاهرة الهجرة قد تخللت نسيج المجتمع المصري ، فقد وجب اعتبار وحدات متعددة لدراستها ولذلك اعتمدت المستويات التالية لوحدات جمع البيانات . ومن ثم التحليل .

ـ المجتمع المحلي في الريف حيث يكون له استقلال نسبي كوحدة اجتماعية ـ اقتصادية .
ـ الاسر المعيشية
ـ الفرد

ثالثا : تنامت ظاهرة الهجرة في المجتمع المصري في نفس الفترة الزمنية التي نشأت فيها ، وتمكنت ظاهرة الانفتاح الاقتصادي ، والتي كان لها ، هي الاخرى اثار بعيدة المدى على البنية الاجتماعية ـ الاقتصادية في مصر . وللاسف وقع كثير من الكتابات عن الهجرة في الخطأ المتمثل في استخلاص (اثار)او (انعكاسات) للهجرة من انطباعات او دراسات لعينات من المهاجرين الافراد او اسر حين تعرضت للهجرة . وهذا امر مقطوع بخطئه

(١) كان اختيار حرب اكتوبر ١٩٧٣ ، كالحدث المرجعي لفترة الاسناد الزمني للمسح موفقا ، فمن جانب لم يبدأ تعاظم تيار الهجرة للعمل في البلدان العربية النفطية الا في ١٩٧٤ ، ومن جانب آخر مست حرب أكتوبر كل شعاب المجتمع المصري بحيث يصعب أن يجهل توقيتها أي مصري مهما كانت درجة تعليمه أو وعيه .

عندما تنتشر الظاهرة محل الدراسة زمنيا على مدى طويل نسبيا ، حيث لايمكن القطع بارجاع التأثيرات المشاهدة لظاهرة وحدها . فقد تتداخل عوامل متعددة لانتاج المشاهد ليس من اقلها اهمية التطور الذاتي لمفردات الدراسة . اما اذا علم ان هنالك بالفعل ظواهر اخرى هامة تتفاعل مع الظاهرة محل الدراسة عبر فترة طويلة نسبيا ، فان الاسلوب العلمي السليم يقتضي مقارنة مجتمعات جزئية تعرضت للظاهرة محل الدراسة بدرجات مختلفة .
رابعا : تقتضي الدراسة الوافية لظاهرة الهجرة القيام بدراسات في مناطق المنشأ وفي مناطق المستقر ، نظرا لأن كلاً من دراسات مناطق المنشأ ومناطق المستقر تعاني من اوجه قصور منهجي معروفة ، وتختلف بين النوعين ، حيث انه لم يكن متاحا في اطار المشروع البحثي الحالي اجراء دراسات في بلدان المستقر للمهاجرين المصريين . فقد كان التوجه ان تقوم محاولة للتقليص من اوجه قصور دراسات بلدان المنشأ في تصميم ادوات المسح . فعلى سبيل المثال انشيء استبيان للاسر المعيشية الغائبة عن مسكن بمصر باكملها بسبب الهجرة وهو محاولة للتغلب على وجه نقص جوهري في دراسات الهجرة في بلدان المنشأ حيث تقتصر هذه الدراسات عن الامساك بالاسر التي هاجرت بكاملها ويلاحظ ان الاسلوب المطبق هنا لايكتشف الا الاسر المعيشية التي تركت وراءها اثرا في صورة مسكن مغلق ، وحيث اهتمامنا الاساسي هو بالهجرة للعمل ، وحيث ان الهجرة للعمل هي في غالبيتها السابقة هجرة ذكور بمفردهم فان الالية اعتبرت كافية لسد هذه الثغرة في حدود الهدف من الدراسة واعمالا لهذه الاعتبارات فقد تبلور تصميم لادوات جمع البيانات على الشكل التالي :

اولا : مستوى المجتمع المحلي :

استبيان(٠) ـ استمارة الخصائص الاساسية للقرية الداخلة في الدراسة

ثانيا : مستوى الاسرة المعيشية

استبيان (١) ـ استمارة الاسرة المعيشية(حصر افراد الاسرة وخصائصهم ويطبق على العينة الاساسية (حوالي ١٢٠٠٠ اسرة)
استبيان (٢)،استبيان التغير في الخصائص الاجتماعية ـ الاقتصادية للاسرة المعيشية خلال الفترة المرجعية ويطبق على عينة فرعية من حوالي ٤٠٠٠ اسرة معيشية مقسمة بين اسر تعرضت للهجرة(اي كان احد افرادها مهاجرا للعمل خلال الفترة المرجعية للمسح) واسر لم تتعرض للهجرة ، مما يوفر مقارنة سليمة تمكن من استخلاص ادق لانعكاسات الهجرة واثارها .
استبيان(٣) استبيان عن اسرة معيشية غائبة عن المسكن بسبب هجرة كل اعضائها وتستوفى بياناته من احد المصادر الملائمة .

ثالثا : مستوى الفرد

ويشمل اربع استبيانات فردية يطبق كل منها على عينة فرعية حجمها حوالي الف فرد والحالات الاربع التي تقابل الاستبيانات الفردية هي :

استبيان(٤) ـ فرد سبق له الهجرة للعمل خلال الفترة المرجعية وعاد الى مصر (اي ليس مهاجرا) وقت المسح.

استبيان (٥) ـ فرد مهاجر للعمل وقت المسح .

استبيان(٦) ـ فرد في قوة العمل لم يسبق له الهجرة خلال الفترة المرجعية للمسح .

استبيان (٧) ـ فرد خارج قوة العمل.

ويتضح بهذا ان المسح تضمن ، على مستوى الفرد ، مجتمعات جزئية تمثل درجات واشكالا مختلفة للتعرض لظاهرة الهجرة ، وقد صمم الاستبيان الفردي الاول (استبيان(٤) ليتضمن دورة الهجرة الكاملة وكل الابعاد التي يمكن تضمينها في دراسة للهجرة يتم فيها اجراء الاستبيان مع المهاجر ذاته .

واتخذ هذا الاستبيان اساسا لكل الاستبيانات الفردية بحيث تكون الاستبيانات الفردية التالية اجزاء متتالية الصغر من الاستبيان الفردي الاساسي . فيكون استبيان (٥) مثلا ، وهو يجري عن مهاجر وقت المسح ، جزءاً من استبيان /٤/ يقتصر على تلك الجوانب التي يمكن جمع بيانات دقيقة نسبيا عنها من شخص اخر غير المهاجر ، تتوفر له معلومات كافية عنه ، مع التعديلات المنطقية الواجب اجراؤها في حالة الاستبيانين الاخيرين .

وهذا التصميم فريد في دراسات الهجرة في بلدان المنشأ اذا لم يجر ، في حدود علم الكاتب دراسات في مجال الهجرة بهذه الدرجة من الشمول والتكامل

البحث الرابع

سوق العمل والتشغيل
بين مد الهجرة وجزرها- التجربة الأردنية

الدكتور محمد عبد الهادي العكل

تستهدف هذه الـدراسة تقـديم خلاصـة لوضـع سوق العمـل وحركـة التشغيل في الاردن وللوقوف على حقيقة الهجرة العائدة للقوى العاملة الاردنية في الخارج . فقـد تم في الفصل الاول استعراض موجز للتجربة التنموية في الاردن وانجـازات الاردن الاقتصاديـة واثر هذه الانجـازات على تـطور وضع سـوق العمل . وفي الفصـل الثاني من الـدراسة تم تقديم صورة وافية عن خصائص سوق العمل الاردني بـدءاً بالاشـارة الى الوضـع السكاني وحجم القـوى العاملة الاردنيـة وخصـائصهـا وتـوزيعهـا من حيث المستـوى التعليمي والحـالـة العمليـة والمجموعات المهنية وتوزيع القوى العاملة بين مختلف القطاعات الاقتصادية

كما تناولت الدراسة في الفصل الثالث استعـراضا مـوجزًا للنـظرية الاقتصـادية فيـما يتعلق بهجرة العمل ثم استعراض التجربة الاردنية كبلد مرسل ومستقبل للقوى العاملة . وفي الفصـل الرابـع تضمنت الـدراسـة تحليـلا لـوضـع سـوق العمـل وحـركـة التشغيـل والاستخـدام في الاردن كـما تم استعـراض تـطورات الاجـور في الاردن خـلال السنـوات الاخيرة والعوامل المؤثرة فيها .

اما في الفصل الخامس فقد استعرضت الدراسة تجربة الاردن في مجال هجـرة العمل العائدة وذلك استنادا لما هو متوفر من معلومات بشأنها ، كما تم استعراض نتـائج الـدراسة الميدانية الخاصة بـالعمالـة العائـدة والتي تستند الى معلومـات تم توفـيرها من خـلال دراسة بالعينة اجريت لهذه الغاية وشملت مجموعة من عمالنا العائدين من المهجر عودة نهائية وذلك بغية الوقوف على مختلف جوانب هذه القضية ولمعرفـة انعكاسـاتها عـلى وضع سـوق العمل وحركة التشغيل في الاردن ومعرفـة مدى انـدماجهم في الحيـاة الاقتصاديـة والاجتماعيـة في بلدهم بعـد عودتهم اليـه عودة نهائيـة . كما تم في الفصـل الاخير استعـراض اهم نتـائـج وتوصيات هذه الدراسة .

الفصل الاول
السكان والقوى العاملة في الاردن

اولا : الوضع السكاني

ورد في التقديرات الرسمية ان عدد سكان الاردن قدر بنحو (١,٣٢٩,٠٠٠) نسمة في عام ١٩٥٢ ، كان من بينهم (٥٨٧,٠٠٠) نسمة في الضفة الشرقية من المملكة، و(٧٤٢,٠٠٠) نسمة في الضفة الغربية . واشارت نتائج التعداد الاول للسكان - الذي اجرى في شهر تشرين ثاني لعام ١٩٦١ - ان عدد سكان الاردن كان قد بلغ (١,٧٠٦,٢٣٢) نسمة ، من بينهم (٩٠٠,٧٦٧) نسمة (أي مانسبته (٥٢,٨٪) كانوا يقطنون في الضفة الشرقية ، و(٨٠٥,٤٦٥) نسمة (اي مانسبته ٤٧,٢٪) كانوا يقطنون في الضفة الغربية ، وبناء على هذه المعلومات فان معدل النمو السنوي لسكان الاردن كان قد بلغ نحو (٢,٨٪) بين عامي ١٩٥٢و١٩٦١ .

اما نتائج التعداد السكاني الاخير ، والذي اجري في شهر تشرين ثاني لعام ١٩٧٩ ، فقد اشارت الى ان عدد سكان الضفة الشرقية قد بلغ(٢,١٠٠,٠١٩) نسمة وبذلك يكون معدل نمو السكان في الضفة الشرقية فيما بين عامي ١٩٦١ و١٩٧٩ قد بلغ (٤,٨٪) سنويا[1].

ويعود سبب الارتفاع الكبير في معدلات النمو السكاني في الضفة الشرقية الى مجموعة العوامل التالية :

١- انخفاض معدلات الوفيات نتيجة للتقدم الذي احرزه الاردن في مجال الطب الوقائي وارتفاع مستوى الخدمات الصحية وتحسن المستوى المعيشي للسكان . وادى ذلك الى اتساع الفرق فيما بين معدلات المواليد ومعدلات الوفيات ، خاصة وان المجتمع الاردني يتصف بارتفاع معدلات المواليد ، والتي ازدادت من(٤٧,٣) بالالف من السكان في عام ١٩٦١ ، الى (٥٠) بالالف من السكان في عام ١٩٧٩

٢- الهجرة القسرية للسكان والقوى العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين نحو الضفة الشرقية ، خاصة في الفترة التي اعقبت نكسة حزيران لعام ١٩٦٧ ، وتشير التقديرات الى ان حرب حزيران لعام ١٩٦٧ قد تسببت في تشريد حوالي (٤٠٠,٠٠) مواطن من ديارهم في الضفة الغربية وقطاع غزة استقروا كلاجئين في الضفة الشرقية .

٣- نقص في القوى العاملة الاردنية ، وذلك منذ ازمة الطاقة في منتصف السبعينات ، مما ادى الى استقدام اعداد متزايدة من القوى العاملة العربية والاجنبية للعمل في الاقتصاد الاردني .

لذلك فان المعدل الخام للزيادة الطبيعية للسكان ـ عدا الهجرة ـ كانت بنسبة(٣,٨٪) في عام ١٩٧٩ . وتشير التقديرات الاخيرة للسكان في الاردن الى ان عدد سكان الضفة الشرقية مع نهاية عام ١٩٨٥ قد قدر بنحو(٢,٦٧٠,٠٠٠) نسمة ، ويتبين من البيانات الديموغرافية المتوفرة ارتفاع معدل النمو السكاني خلال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥ حيث بلغ نحو(٣,٩٪) سنويا ، كما قدر صافي الهجرة السكانية بحوالي (٠,٥٪) . وقد انعكس هذا الوضع الديمغرافي على التركيب العمري وهيكلية السكان حيث ارتفعت نسبة صغار السن (دون سن الخامسة عشرة) الى نحو(٥٢٪) من اجمالي السكان لعام ١٩٨٥ ، وانخفضت تبعا لذلك نسبة القوى البشرية (١٥ ـ ٦٠ سنة) الى حوالى (٤٥٪) من مجموع السكان .

اما فيما يختص بالتوزيع الجغرافي للسكان فمن الملاحظ بان ٥٧٪ من سكان الضفة الشرقية في عام ١٩٨٥ كانوا يقطنون في محافظتي عمان والزرقاء اللتين تشكلان مانسبته (٢٠٪) من مساحة الضفة الشرقية . لذلك فان حوالي (٩٠٪) من السكان يتركزون في الاجزاء الشمالية الغربية من الاردن . وقد اثرت مجموعة من العوامل على تركز السكان في هذه المنطقة منها وفرة الاراضي الزراعية ، وفرة مصادر المياه ، ومراكز الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية هذا بالاضافة الى تركز النشاط الاقتصادي في هذه المناطق . اضف الى ذلك بان حوالي (٦٠٪) من سكان الاردن يقطنون في المناطق الحضرية .

ثانيا : المشاركة الاقتصادية في قوة العمل

يتصف سوق العمل في الاردن بانخفاض معدل المشاركة الاقتصادية للسكان في قوة العمل ، ففي الوقت الذي كان فيه هذا المعدل نحو(٢٣٪) في عام ١٩٦١ ، فقد انخفض حتى بلغ نحو (١٩,٩٪) في عام ١٩٨٥ هذا بالنسبة للسكان الاردنيين في الضفة الشرقية . وهذا المعدل بطبيعة الحال هو اقل من نصف المعدل العالمي والبالغ نحو(٤٢٪)[٢]

اما اذا اخذنا في اعتبارنا اجمالي السكان من اردنيين وغير اردنيين في الضفة الشرقية ـ بما في ذلك القوى العاملة غير الاردنية ـ فان معدل المشاركة الاقتصادية للسكان في قوة العمل تبلغ (٢٤,٢٪) من اجمالي السكان لعام ١٩٨٥ . وإذا اخذنا في اعتبارنا السكان الاردنيين في الضفة الشرقية ، والمقيمين والعاملين منهم في الخارج فيبلغ معدل المشاركة الاقتصادية للسكان في قوة العمل (٢٣,٨٪)[٣]

وبالاضافة الى العوامل الديموغرافية التي سبق واشرنا اليها والتي اثرت بلا شك على الهيكل السكاني في الاردن على وجه العموم ، وادت الى انخفاض معدل المشاركة الاقتصادية للسكان في قوة العمل على وجه الخصوص ، الا ان هنالك مجموعة عوامل اضافية اخرى ادت الى ذلك ، وهذه العوامل والتغيرات هي على النحو التالي :

١ ـ ارتفاع نسبة الالتحاق بالتعليم في مختلف مراحله ، وازدياد اعـداد الملتحقين بـالمدارس والمعاهد والجامعات من الناحيتين الكمية والنوعية ،حيث يقدر عدد الطلبـة الاجمالي لعـام ١٩٨٥ بحوالي (٨٦٤,٠٠٠) طالب وطالبة وهـذا يشكل نسبـة مقدارهـا (٣٢,٤٪) من إجمالي السكان وكان من بين هؤلاء نحـو (١٠٨,٠٠٠) طالب وطـالبة في مـرحلة الدراسـة مابعد الثانوية وهذا يشكل نسبة مقدارها (٤٪) من اجمالي السكان ، وهـو دلالة اكيـدة على ارتفاع حجم الطلب على التعليم العالي في المجتمع الاردني مما يتسبب في تأجيل وتمديد فترة دخول الفئة العمرية (١٥ ـ ٢٤ سنة) من السكان الى سـوق العمل ومشـاركتهم الفعلية في النشاط الاقتصادي .

وعـلى الرغم من تـطور مؤسسات التعليم العـالي في الاردن وتزايـد اعـداد الـطلبـة والـطالبات الملتحقـين بالجـامعات والمعـاهد العليـا المحلية نحـو (٥٨,٠٠٠) طـالب وطـالبـة في عام ١٩٨٥ ، الا ان اعداد الطلبة الاردنيين الملتحقين بالجامعات والمعاهد العليا في البلدان العربية والاجنبية قد بلغت نحو(٥٠,٠٠٠)طالب وطالبة في ١٩٨٥.

٢ ـ على الرغم من زيادة مشاركـة المرأة الاردنيـة في قوة العمـل والتي ارتفعت من (٣,٥٪) في عام ١٩٦١ الى (٦,٣٪) و (٩٪) من اجمـالي الانـاث في سن العمـل لعـامي ١٩٧٩ و ١٩٨٥ عـلى التوالي ، الا ان معدل مشاركة الاناث الاردنيات في قوة العمل ماتزال منخفضة .

وينعكس انخفـاض معدل المشـاركة الاقتصـادية للسكـان في قوة العمـل في ارتفاع معـدلات الاعالـة في الاردن والذي بلغ معـدلا مقداره(١ : ٥) في عـام ١٩٨٥ وهي نسبـة مرتفعة جـدا اذا ماقيست بمعـدلات الاعالـة السائـدة في البلدان المتقدمـة والبالغـة(١ : ٢) فقط ، وهذا بطبيعة الحال يعكس عبئا اقتصاديا كبيرا على كاهل القوى العـاملة الاردنية ، والاقتصاد الاردني بشكل عام .

ثالثا – القوى العاملة في الاردن

كما سبق واسلفت في الفصل الاول فان الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي مرت بالمنطقة العربية قد اثرت وبشكـل مباشر عـلى وضع سـوق العمل الاردني وادت الى حدوث تغيرات جوهرية فيه خلال العقود الثلاثة الماضية . ففي الوقت الذي كان سوق العمل الاردني يتصف بفائض القوى العاملة المحليـة عن حجم القدرة المحليـة للاقتصـاد الاردني عـلى توفـير فرص العمـل اللازمـة لتشغيلهم ، وفي الـوقت الـذي كـانت فيـه هجـرة القـوى العاملة الأردنيـة سواء الى البلدان العـربيـة المصـدرة للبـترول او الى البلدان المتقـدمـة . هي احدى السمات الاساسية في سوق العمل الأردني طوال الفترة السابقة لعـامي ١٩٧٣ – ١٩٧٤ فإن سوق العمل المحلي قد اخذ يتصف في الفترة اللاحقـة لذلـك بكونـه ليس فقط مرسلا للقوى العاملة ، بل ومستقبلا لها كذلك وهي سمة تكـاد تكون فـريدة بـين البلدان المرسلة للقوى العاملة وغير المنتجة للبترول .

وفيما يختص بحجم القوى العاملة الاردنية في سوق العمل المحلي ، فقد تزايدت من(٢١٧,٨٤٠) شخصاً في عام ١٩٦١ الى حوالي (٥٠٢,٣٩٣) شخصاً في عام ١٩٨٥ اي بمعدل نمو سنوي خلال هذه الفترة بلغ (٣,٥٪) ووفقا للمعلومات المتوفرة والتي استندت اليها خطة التنمية للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ ، فان العاملين من هؤلاء فعلا قد بلغوا نحو(٤٧٢,٢٤٩) شخصاً في عام ١٩٨٥ . اضف الى ذلك ان اعداد القوى العاملة غير الاردنية العاملة في الاردن قد تزايدت من حوالي (٨٠٠٠) عامل عام ١٩٧٦ الى (١٤٣,٠٠٠) عامل في نهاية عام ١٩٨٥.

ولدراسة خصائص القوى العاملة الاردنية يجدر بنا الاشارة اليها على النحو الاتي :

١- توزيع القوى العاملة حسب الحالة العملية

وفقا للمعلومات المتوفرة بين ايدينا فان نسبة العاملين باجر من مجموع القوى العاملة الاردنية في الضفة الشرقية قد ارتفعت من الناحيتين العددية والنسبية ، حيث كانت نسبة العاملين باجر هي (٢٩٪) من اجمالي القوى العاملة المحلية في عام ١٩٦١ فارتفعت الى مايقدر بـ(٧٥٪) من اجمالي القوى العاملة المحلية في عام ١٩٨٥ موزعين بين مختلف القطاعات الاقتصادية ، وتأتي هذه الزيادة في ضوء ماحققه الاردن من توسع في نشاطاته الاقتصادية المختلفة ومن زيادة في فعالياته الانتاجية سواء كان ذلك في القطاع العام او في القطاع الخاص .

فبالنسبة للقطاع العام الذي يوظف حاليا نحو(٥٠٪) من القوى العاملة والذي يعتبر اكبر مصدر توظيف في الاردن فقد تزايدت اعداد العاملين فيه بنسبة تزيد عن ثلاثة أضعاف خلال ربع القرن الماضي . كذلك فقد صاحب عملية التطور والتنمية الاقتصادية في الاردن تسارع في اتساع قدرات القطاع الخاص على التوظيف ، مع تفاوت في طبيعة الحالة العملية للعاملين فيه ، نتيجة للزيادة الكبيرة التي حصلت في عدد مؤسسات القطاع الخاص وتنوع تخصصاتها وما احرزته هذه المؤسسات من تغير ملحوظ في انماط الانتاج واتساع حجم نشاطها ، مما ادى الى اتساع قدراتها وتزايد اهميتها في مجال التشغيل وتوفير فرص العمل للقوى العاملة . وقد نجم عن ذلك حصول زيادة ملحوظة في اعداد القوى العاملة باجر في هذا القطاع كذلك . وفي نطاق القطاع الخاص ، فانه على الرغم مما شهده وضع سوق العمل الاردني من تناقص في الاهمية النسبية للعاملين لحساب الاسرة ، او لحسابهم الخاص ، واصحاب العمل ، خلال القرن الماضي ، الا ان اعداد هؤلاء قد تضاعف في عام ١٩٨٥ عما كان عليه الحال في عام ١٩٦١ .

٢- التوزيع الجغرافي للقوى العاملة

من الطبيعي ان يتأثر التوزيع الجغرافي للقوى العاملة بتوزيع المشاريع الأقتصادية في

البلد المعني وكـذلك بتـوزيع السكـان بين مختلف الأقـاليم او المحافـظات في ذلـك البلد . وبالنسبة للاردن فان التوزيع الجغرافي للقوى العاملة يظهر تركزا لقوة العمل في المناطق التي تتركز فيها النشاطات الاقتصادية خاصة في محافظتي عمان والزرقاء والتي تجتذب نحو(٥٨٪) من اجمالي قوة العمل في الاردن . ويليها في الاهمية محافظة اربد التي تجتـذب نحو ٢٢٪ من اجمالي القوى العاملة . وعلى الرغم من تركز القوى العاملة في هذه المنـاطق ، الا ان اعداد القـوى العاملة في المنـاطق الاخرى من المملكـة قد تـزايدت بشكـل ملحوظ في السنـوات الاخيرة ، وخاصة في منطقة وادي الاردن ، والعقبة ، حيث يتركز في الاولى نشاط الزراعة الحديثة والمروية وفي الثانية نشاط التجارة وخدمات التصدير والاستيراد .

وتـأتي زيادة اعـداد العاملين في مختلف المنـاطق الاخرى من المملكـة نتيجة لاهتـمام المخطط الاردني بمتطلبات التنمية الاقليمية وبالنظر لما اولته خطط التنمية المتعاقبـة من اهمية كبيرة لتوزيع مشروعات التنمية والاستثمارات المرتبطة بها بين مختلف المناطق ، ولوضع حد ـ ماامكن ـ لتركز هذه المشاريع في مناطق التجمعات السكانية الـرئيسية في المملكـة . وتأتي هذه السياسة الاستثماريـة تنفيذاً لـرغبة المخـطط الأردني في السعي لتحويـل مناطق الـطرد للسكـان والقوى العـاملة الى مناطق جـذب لهـما وذلـك من خـلال تـوفـير فـرص العمـل والخدمات اللازمة وبهدف الوصول الى توازن اكثر قبولا في تـوزيع مشروعـات التنمية بـين مختلف المحافظات .

٣ـ توزيع القوى العاملة حسب المستوى التعليمي

نظرا لما حققه الاردن من انجازات هامة وملحوظة في مجـال التعليم والبنية التعليميـة ونتيجـة لتنوع مخـرجات النـظام التعليمي والتدريبي ، سـواء أكان ذلـك في مجـال التعليم الاكاديمي بفروعـه ومستويـاته المتعـددة أم في مجال التـدريب المهني ، فقد تـطورت نوعيـة القوى العاملة الاردنية بحيث ازدادت الاهمية النسبيـة لخريجي الجـامعات والمعـاهد العليـا فـارتفعت نسبتهم من (١٣,٧٪) عام ١٩٧٩ الى (١٩,١٪) من اجـمالي القوى العـاملة في عام ١٩٨٥.

وعليـه فقد انخفضت نسبـة الحاصلين عـلى شهادات الثـانويـة العامـة فـما دون من مـانسبته (٨٦,٣٪) من اجـمالي القوى العـاملة لعام ١٩٧٩ ، الى ما نسبته (٨٠,٩٪) من اجـمالي القوى العـاملة في عام (١٩٨٥) . كـذلك فقـد لـوحظ انخفـاض نسبـة الاميـة في صفوف القوى العاملة الاردنية حيث بلغت هذه النسبة (١٧٪) من اجمالي القوى العاملة في عام ١٩٨٥ .

بين عامي ١٩٧٩ و١٩٨٥ كان مقدارها هو(٧,٢٪) سنويا ، وذلك على الرغم من ثبات نسبة العاملين في هذا القطاع الى اجمالي القوى العاملة في عام ١٩٨٥ مقارنة مع عـام ١٩٦١ . وحدث تطور في اعداد العاملين في كافة القطاعات الاقتصادية الاخرى خاصة في

قطاع التجارة والنقل والمواصلات وقطاع الخدمات المالية والتأمين . اما قطاع الادارة العامة فلا يزال هو الموظف الرئيسي في الاردن ، وقد تزايدت اعداد العاملين في هذا القطاع بشكل ملحوظ بين عامي ١٩٦١ و ١٩٧٩ وبنسبة مقدارها (٣,٥٪) سنوياً وتزايدت أعداد العاملين في هذا القطاع بنسبة مقدارها (٣,٦٪) سنوياً خلال الفترة ١٩٧٩ - ١٩٨٥ ، وهي نسبة اقل من الفترة السابقة واتت نتيجة لتزايد دور القطاعات الاخرى في مجال خلق فرص العمل والتشغيل وانعكاساً لزيادة دور القطاع الخاص وزيادة واتساع دور مؤسساته في الاقتصاد الوطني .

كذلك فان نظرة الى الجدول اعلاه توضح لنا بان قطاعات الانتاج السلعي قد شغلت نسبة مقدارها (٥٤,٣٪) من اجمالي القوى العاملة في عام ١٩٦١ ، في حين انها شغلت نسبة مقدارها(٣٠,٥) من إجمالي القوى العاملة في عام ١٩٨٥ . وارتفع نصيب قطاع الخدمات من (٣٠,٤٪) الى (٦٩,٥٪) في عام ١٩٦١ و١٩٨٥ على التوالي .

وهذا لايعني بطبيعة الحال ان اعداد العاملين في قطاع الانتاج السلعي قد تناقصت ، بل هي قد ارتفعت بنسبة مقدارها(٢٩,٣٪) خلال الفترة ١٩٦١ - ١٩٨٥ الا ان نسبة تزايد اعداد العاملين في قطاعات الخدمات كانت نسبة عالية بلغت (٢٥١,٢٪) خلال الفترة ذاتها ، وبطبيعة الحال فان هذه التغيرات في توزيع القوى العاملة الاردنية بين مختلف القطاعات الاقتصادية جاء نتيجة مباشرة لما احرزه الاقتصاد الاردني من تغيرات في بنيته الهيكلية والتي كان من ابرز مؤشراتها تزايد الاهمية النسبية لقطاع الخدمات خاصة قطاع التجارة والخدمات المالية والنقل والمواصلات وقطاع الادارة العامة والخدمات الاجتماعية .

٥- توزيع القوى العاملة حسب المجموعات المهنية

نتيجة لما حققه الاردن من انجازات تنموية انعكست اثارها على اوجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية . ونظرا لما حققه الاردن من ارتفاع المستوى التعليمي لقواه العاملة ، فقد حدث تغير في البنية الهيكلية للقوى العاملة الاردنية من حيث مستواها المهني والمجموعات المهنية التي تنتمي إليها ، وكما هو مبين في الجدول رقم(٢) فان اعداد القوى العاملة الاردنية قد تزايدت على مدار ربع القرن الماضي في كافة المجموعات المهنية ، عدا العاملين منهم في المهن الزراعية والذين تناقصت اعدادهم بنسبة(٢,٩٪) سنويا خلال الفترة ١٩٦١ - ١٩٨٥ . وبذلك انخفضت نسبة

جدول رقم (٢)
توزيع القوى العاملة الاردنية حسب المجموعات المهنية للسنوات ١٩٦١ - ١٩٧٩ - ١٩٨٥

المجموعات المهنية / السنة	١٩٦١		١٩٧٩		١٩٨٥	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
المتخصصون والفنيون	٧٨٤٢	٣,٦	٥٣٠١٠	١٣,١	٧٠٣٣٥	١٤,٠
الاداريون	١٥٢٥	٠,٧	٦٩٣٠	١,٧	٩٢٩٤	١,٩
الاعمال الكتابية	١٠٧٦٤	٤,٩	٢٦٨٢٩	٦,٦	٣٠٣٤٥	٦,٠
العاملون بالبيع	١٤٥٩٥	٦,٧	٣٢٥٠٣	٨,٠	٤٤٩٦٤	٩,٠
العاملون بالخدمات	١٣٢٨٨	٦,١	٢٥٥٧٣	٦,٣	٣٣٩١٢	٦,٧
العاملون بالزراعة	٧٣٢٩٢	٣٣,٦	٤٤٥٨٠	١١,٠	٣٦٢٧٣	٧,٢
عمال الانتاج وغيرهم	٩٦٧١٨	٤٤,٤	٢١٥٨٤٩	٥٣,٣	٢٧٧٢٧٠	٥٥,٢
المجموع	٢١٧٨٤٠	١٠٠	٤٠٥٢٧٤	١٠٠	٥٠٢٣٩٣	١٠٠

المصدر : خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٦ - ١٩٩٠ ، الجزء الثاني الخطة القطاعية - الفصل الثاني : خطة قطاع العمل والقوى العاملة ص٥

العاملين في مهن زراعية من (٦, ٣٣٪) من اجمالي القوى العاملة في عام ١٩٦١ الى مانسبته (٢, ٧٪) من اجمالي القوى العاملة في عام ١٩٨٥ . اما باقي المجموعات المهنية الاخرى فمن الملاحظ بأن اعدادهم قد تزايدت كلما ازدادت الاهمية النسبية لكل منها في عام ١٩٨٥ مقارنة مع ماكان عليه الحال في عام ١٩٦١ ، وكان معدل النمو السنوي لعدد العاملين في كل من هذه المجموعات المهنية خلال الفترة ١٩٦١ - ١٩٨٥ هو كما يلي :

- المتخصصون والفنيون ٦, ٩٪
- الاداريون ٨, ٧٪
- الاعمال الكتابية ٤, ٤٪
- العاملون بالبيع ٨, ٤٪
- العاملون بالخدمات ٠, ٤٪
- عمال الانتاج ٥, ٤٪

وكانت فئة المتخصصين والفنيين وفئة الاداريين هي اكثر المجموعات المهنية نموا خلال الفترة المذكورة . ونتيجة لذلك فقد ارتفعت اعداد ذوي الياقات البيضاء وتزايدت

نسبتهم من اجمالي القوى العاملة من (٢٢٪) في عام ١٩٦١ الى (٣٧,٦) في عـام ١٩٨٥ في حين انخفضت نسبة ذوي الياقات الزرقاء من اجمـالي القوى العـاملة من (٧٨٪) في عام ١٩٦١ الى مـانسبته (٦٢,٤٪) في عـام ١٩٨٥ . وتأتي هـذه التحولات في هيكلية القوى العاملة الاردنية كنتيجة مباشرة للطلب المتزايد على التعليم العالي في الاردن سواء كان ذلك في مستوى التعليم الجامعي او في كليات المجتمع والتي تـزايد عـددها حتى بلغ (٥٢) كليـة مجتمع في الاردن في عام ١٩٨٥ الامر الذي سيحتم زيـادة مستقبلية في حصـة المجموعـات المهنية لذوي اليـاقات البيضـاء مقارنـةمع حصـة ذوي الياقـات الزرقـاء من اجمالي القـوى العاملة .

٦) مساهمة الاناث في القوى العاملة

آ ـ وفقا لما هو متوفر لدينـا من معلومات فـإن معدل مسـاهمة الانـاث في قوة العمـل قد ارتفعت من (٧,٧٪) عام ١٩٧٩ الى (١٢,٥٪) من اجمالي القوى العاملة الاردنية الاخيرة خاصة وان احصائيات ديوان الموظفين تبين لنا بأن مانسبته (٥٣,٦٪) من اجمـالي المسجلين كباحثين عن عمل للفترة من ١/١ ـ ١٩٨٦/٩/٣٠ هم من الاناث .

ب ـ الهجرة العمالية للقوى العاملة الاردنية الى الخارج ، وتتركز هذه الهجـرة في فئة العـمال من الذكور ، وما نجم عن هذه الهجرة من نقص في سوق العمـل المحلي في الاردن والـذي كان من ابرز نتائجه التوجه لزيادة مساهمة المرأة في قطاع العمـل المنتج والمنـظم، مما ادى الى تشجيع المرأة لدخول سوق العمل وزاد من مساهمة الاناث في قوة العمل المحلية .

جـ ـ ازدياد الطلب على القوى العـاملة في الاردن وخاصـة في الفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٨٣ ، ممـا ادى الى زيـادة اقبال المـرأة على العمـل والذي كـان مصحوبـاً بتغير الانمـاط الاجتماعيـة في الاردن .

د ـ ارتفاع تكاليف المعيشة في الاردن خلال فترة السبعينات والـذي كان من نتـائجه زيـادة قبول المجتمع المحلي لعمل المرأة ، وذلك بهدف مساعدة رب الاسرة على تحقيق دخـل اكبر للاسرة يساهم في اعالتها وتحقيق مستوى معيشي افضل لها .

وفيما يختص بالقطاعات التي تعمل فيها الاناث في الاردن، فلايزال الاعتقاد سـائدا بأن حوالي(٣/١) العاملين في قطاع الـزراعة من الاردنيـين هم من الاناث، غـير ان عمل الإناث في القطاعات الاقتصادية الحديثة يتركز في قطاعي الخدمات المالية والادارة العامة ، يليها في الاهمية قطاع الصناعة التحويليـة . اما بـالنسبة الى المجمـوعات المهنيـة التي تنتمي اليهـا المـرأة العـاملة في الاردن فـإن حـوالي(٣/١) العـامـلات لعـام ١٩٨٥ هن من المتخصصات والفنيات وحوالي (٣/١) العاملات ايضا يعملن في مجال الاعمال الكتـابية ويلي هذه القطاعات في الاهمية العاملات منهن في قطاع الخـدمات ثم الادارة، وهـذا يؤكد لنا ارتفاع المستوى التعليمي في صفوف الاناث الاردنيات .

الفصل الثاني
هجرة القوى العاملة والتجربة الاردنية

١) انتقال القوى العاملة ـ التجربة الاردنية :

في مجال الهجرة العمالية المعاصرة، فإن منطقة الشرق الاوسط تحتل مركزا متميزا في هذا المضمار، وقد اجريت العديد من الدراسات التي تبحث في ظاهرة هجرة العمالة الدولية الى منطقة الشرق الاوسط والتي قامت بها مؤسسات دولية وباحثون افراد . ويأتي هذا الاهتمام في اعقاب ارتفاع اسعار البترول في عام ١٩٧٣ / ١٩٧٤ ومانجم عنه من حصول البلدان المصدرة للبترول في منطقتنا على عوائد مالية ضخمة .

المعلومات الاحصائية الدقيقة والخاصة بهجرة القوى العاملة الاردنية ليست متوفرة على النحو الذي نتوخاه كباحثين، فكافة البيانات والمعلومات المتوفرة في هذا المجال لاتتعدى كونها تقديرات احصائية : ففي عام ١٩٧٥ قدر بيركس وسنكلير (ilo/imp) عدد العاملين الاردنيين والفلسطينيين في الخارج بحوالي (٢٦٤٧١٧) عاملا وذلك وفقا لمعلومات استقاها الباحثان من البلدان المستقبلة للقوى العاملة، وقدر حملة الجنسية الاردنية منهم بما نسبته ٥٧٪ (من ابناء ضفتي المملكة) : والجدول التالي يوضح لنا تطور تقديرات عدد العاملين الاردنيين في الخارج والتي ارتفعت من حوالي (١٥٠,٠٠٠) عامل في عام ١٩٧٥ الى نحو (٣٠٥,٤٠٠) عامل في عام ١٩٨٠ ومايقدر بنحو (٣٢٨٠٠٠) عامل في نهاية عام ١٩٨٥، يعمل غالبيتهم في دول مجلس التعاون الخليجي كما هو مبين في الجدول ادناه :

جدول رقم (٣)
تقديرات القوى العاملة الاردنية في الخارج
للاعوام ١٩٨٠ و ١٩٨٥

السنة / الدول	١٩٨٠		١٩٨٥	
	العدد	٪	العدد	٪
في البلدان العربية	٢٦١٥٠٠	١٠٠,٠	٢٧٦٠٠٠	١٠٠,٠
السعودية	١٤٠٠٠٠	٥٣,٥	١٦٠٠٠٠	٥٨,٠
الكويت	٧٥٠٠٠	٢٨,٧	٨١٥٠٠	٢٩,٥
قطر	٧٢٥٠	٢,٨	٨٠٠٠	٢,٩
الامارات العربية	١٩٠٠٠	٧,٣	١٠٥٠٠	٣,٨
البحرين	٣٢٥٠	١,٢	٣٠٠٠	١,١
عمان	٦٥٠٠	٢,٥	٦٠٠٠	٢,٢
ليبيا	٦٥٠٠	٢,٥	٣٠٠٠	١,١
دول عربية اخرى	٤٠٠٠	١,٥	٤٠٠٠	١,٤
في البلدان الاجنبية	٤٣٩٠٠	١٠٠,٠	٥٢٠٠٠	١٠٠,٠
الولايات المتحدة	٢٣٠٠٠	٥٢,٤	٢٤٢٥٠	٤٦,٦
المانيا الغربية	١٠٠٠٠	٢٢,٨	١٠٠٠٠	١٩,٢
كندا	٥٠٠٠	١١,٤	٥٠٠٠	٩,٦
استراليا	٣٠٠٠	٦,٨	٣٠٠٠	٥,٨
بريطانيا	١٥٠٠	٣,٤	٣٠٠٠	٥,٨
بلدان اخرى	١٤٠٠	٣,٢	٦٧٥٠	١٣,٠
العدد الاجمالي	٣٠٥٤٠٠		٣٢٨٠٠٠	

المصدر : دائرة الابحاث/ وزارة العمل، كانون ثاني ١٩٨٦

وتتصف هجرة هؤلاء العاملين بأنها هجرة مؤقتة، في حين تعتبر هجرة قوانا العاملة للدول غير العربية بأنها تتسم بطابع مختلط فهي هجرة مؤقتة بالنسبة لبعضهم غير انها تتخذ طابع الديمومة بالنسبة لغالبيتهم . فهجرة قوانا العاملة للبلدان العربية تتسم بخضوع هؤلاء العاملين لتعليمات دقيقة في البلدان المستقبلة لهم مثل ضرورة حصولهم على اذونات الاقامة ، واهمية تجديدها سنويا الى جانب صعوبة حصولهم على جنسية البلد التي يعملون فيها، بينما تتسم هجرة قوانا العاملة الى البلدان المتقدمة بطابع مختلف حيث تمكن العديدون منهم من الحصول على جنسيات البلدان التي يعملون فيها ، ففي الوقت الذي يخضع فيه

ابناؤنا المهاجرون للعمل في البلدان العربية لقيود تمنعهم من ممارسة اية اعمال فيها عدا تلك المنصوص عليها في تصاريح عملهم - اي كعاملين بأجر فقط - حيث يحظر عليهم امتلاك عقارات او مؤسسات في تلك البلدان فان المهاجرين الى البلدان المتقدمة يستطيعون التملك واقامة منشآت انتاجية لهم في البلدان التي اكتسبوا جنسياتها.

وقد أشارت دراسات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بأنه من بين العاملين الوافدين لدول مجلس التعاون الخليجي فإن القوى العاملة الوافدة من البلدان الصناعية الغربية هي من اكثر الفئات الوافدة علما ومهارة ويتبعهم في الترتيب والاهمية القوى العاملة الوافدة من الاردن وفلسطين والتي تتميز بمستوى تعليمي عال ومهارة فائقة حيث يعمل غالبيتهم في وظائف فنية متخصصة ووظائف ادارية تتطلب مهارة عالية ومستوى تعليمي متقدم.

جدول رقم (٤)
العمالة الاردنية المهاجرة حسب المستوى التعليمي
(نسبة مئوية)

المستوى التعليمي / السنة	١٩٧٥	١٩٨٥
ابتدائي فمادون	٢٣,٤	١١,١
اعدادي	٧,١	٢٠,١
ثانوي	٥٥,٩	٢٥,٨
دبلوم بعد الثانوي	٣,٧	٨,٦
جامعة	٧,٨	٢٦,٩
دراسات عليا	٠,٢	٦,٢
غير مبين	١,٩	١,٣
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر : (١) دائرة الاحصاءات العامة، الدراسة المتعددة الاهداف للاسرة ١٩٧٦ (ارقام عام ١٩٧٥)
(٢) دائرة الابحاث/ وزارة العمل ارقام عام ١٩٨٥

وكما هو مبين في الجدول اعلاه فقد تزايدت نسبة القوى العاملة المهاجرة من حملة الشهادات الجامعية من ٨٪ عام ١٩٧٥ الى ٢٧٪ من اجمالي العمال المهاجرين حتى نهاية عام ١٩٨٥.

كما ان غالبية القوى العاملة الاردنية في الخارج هم من فئة المتخصصين والفنيين والعاملين في مجال الاعمال الكتابية والادارة، وتبعا لارتفاع المستوى التعليمي للقوى العاملة الاردنية المهاجرة فان نصيب ذوي الياقات البيضاء من القوى العاملة الاردنية

المهاجرة قد ارتفع من مانسبته (٣١٪) من الاجمالي لعام ١٩٧٥ الى ما نسبته (٥٥,٩٪) من اجمالي القوى العاملة الاردنية المهاجرة حتى نهاية عام ١٩٨٥ .

جدول رقم (٥)
العمالة الاردنية المهاجرة حسب المجموعات المهنية
(نسبة مئوية)

السنة / المجموعات المهنية	١٩٧٥	١٩٨٥
المتخصصون والفنيون	١٤,٠	٣٦,٠
الاداريون	٢,٠	٥,٣
الاعمال الكتابية	٥,٦	٧,٢
العاملون في البيع	٥,٦	٤,٠
العاملون في الخدمات	٣,٨	٣,٤
العاملون في الزراعة	٠,٤	١,٠
عمال الانتاج وغير المصنفين	٦٨,٦	٤٣,١
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر : كما في الجدول رقم (٤)

٢) القوى العاملة الوافدة الى الاردن

شهد سوق العمل الاردني تغيرات جوهرية منذ تنفيذ خطة التنمية الثلاثية ولعل من ابرز هذه التغيرات انتقال الاردن من بلد مرسل للقوى العاملة الى بلد مستقبل لها حتى ان عددهم قد بلغ نحو ١٤٣٠٠٠ عامل غير اردني يعملون في مختلف القطاعات الاقتصادية خلال عام ١٩٨٥ . فنتيجة لعجز عرض القوى العاملة المحلية عن مواجهة الزيادة الحاصلة في حجم الطلب المحلي على القوى العاملة وفي مختلف القطاعات الانتاجية الحديثة فقد اتجه العمال في الارياف وعمال قطاعات الانتاج التقليدية، والتي تتصف بطبيعة اعمالها الموسمية ، للبحث عن عمل في المدينة وفي القطاعات الانتاجية الحديثة والتي تتصف اعمالها بالاستمرارية وترتبط دخولها بالثبات بل والتزايد. ونجم عن هذه الظاهرة حصول نقص ملحوظ في القوى العاملة في قطاع الزراعة وقطاع الانشاءات . وللتغلب على حالة عنق الزجاجة التي سادت سوق العمل المحلي في فترة اتسمت باتساع النشاط الاقتصادي وتزايد حجم فرص العمل الى جانب النظرة القومية للدور البناء الذي تؤديه القوى العاملة الاردنية في خدمة اقتصاديات البلدان العربية الشقيقة فقد استمر الاردن في

اتباع سياسة الباب المفتوح تجاه هجرة القوى العاملة الاردنية الى الخارج، غير انه تم اتخاذ خطوات لتنظيم هذه الهجرة . اضف الى ذلك تبني الاردن سياسة السماح باستقدام قوى عاملة عربية واجنبية لتلبية المتطلبات المحلية على القوى العاملة.
واما اجراءات تنظيم هجرة الاردنيين المغادرين للخارج فقد اتسمت بالخطوات التنظيمية التالية :

أ ـ منع الاعلان عن وظائف شاغرة في الخارج في الصحف المحلية الاردنية دون موافقة مسبقة من وزارة العمل . وبموجب هذا الاجراء فقد منعت وزارة العمل ـ وما زالت ـ الاعلان عن وظائف تتصف بنقص شديد في سوق العمل المحلي ، وبهذا الاجراء فقد ساهمت في الحد من تزايد معدلات سرعة دوران العمل في السوق المحلي والناجم عن تسارع الهجرة العمالية الاردنية .
ب ـ الحظر الذي فرضته الحكومة لمنع سفر الموظفين الحكوميين وموظفي عدد من المؤسسات التي تتصف اعمالها بطبيعة استراتيجية تؤثر تأثيرا مباشرا على النشاط الاقتصادي الاردني الى الخارج الا بعد موافقة الجهة المعنية الخطية على ذلك .
واتباع الاردن لسياسة السماح للاستقدام واستخدام عمال غير اردنيين تم الاخذ بها كأسلوب عمل بديل بحل مشكلة العجز الحاصل في سوق العمل المحلي دون اتخاذ اجراءات لمنع الهجرة العمالية الاردنية وبهدف عدم تقييد الحريات المدنية للمواطنين الاردنيين وذلك انسجاما مع احكام الدستور الاردني .
لذلك كله فقد برز الاردن كبلد مرسل ومستقبل للقوى العاملة فالعمالة الوافدة للاردن قدمت اليه من مصادر مختلفة ومن بلدان عربية واسيوية تتصف بتدني مستويات اجورها عن مستوى الاجور السائدة في الاردن خاصة من مصر ، سورية ، تركيا باكستان ، كوريا الجنوبية ، الهند ، بنغلادش ، تايلاند ، الفلبين ، وبلدان اخرى عديدة . وتزايدت اعداد هؤلاء العاملين من نحو ٥٠٠٠ عامل في عام ١٩٧٦ الى مايقدر بنحو ١٤٣٠٠٠ عامل في عام ١٩٨٥ ينتمون الى نحو (٥٠) جنسية مختلفة وهم في غالبيتهم (٨٥٪) من بلدان عربية .

وبالنسبة لتوزيع القوى العاملة الوافدة بين مختلف القطاعات الاقتصادية فيعمل نحو(٣٤,٣٪) منهم في قطاع الزراعة، ٣١٪ في قطاع الانشاءات ويتوزع الباقون بين مختلف القطاعات الاقتصادية الاخرى كالتجارة والتعدين والنقل والمواصلات والخدمات المختلفة الاخرى، وفيما يختص بتوزيع هؤلاء العاملين الوافدين حسب النشاطات المهنية فغالبيتهم هم عمال عاديون (٤٣,٨٪) وعمال زراعيون (١٦,٤٪) وعمال خدمات (١٦,٤٪) ، واما العاملون منهم في مهن فنية وتقنية فتشكل ما نسبته نحو(٢,٢٪) من اجمالي عددهم مع نهاية عام ١٩٨٥ .

جدول رقم (٦)
العمالة الوافدة في الاردن حسب النشاط الاقتصادي خلال السنوات ١٩٧٩، ١٩٨٥

النشاط الإقتصادي	١٩٧٩		١٩٨٠		١٩٨١		١٩٨٢		١٩٨٣		١٩٨٤		١٩٨٥	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
الزراعة	٣٦١٥	٩,٥٤	١١٤٨٠	١٤,٤٣	١٩٠٤٣	٢٠,٣٩	٢٦٦٥٣	٤٣٤٧٨	٣٣,٤٤	٤٦٢٨٠	٣٠,١٣	٤٩٠٧٨	٣٤,٣٢	
التعدين والصناعة التحويلية	٢٧٣٥	٦,٦٦	٤١٠٩	٥,١٦	٥٦٩١	٦,٠٩	٧٥٠٧	٦,٢٦	٩٥٨٢	٧,٣٧	١١٩٤٩	٧,٧٨	١١٣٥٤	٧,٩٤
الكهرباء والماء	١٦٨	٠,٤١	٣١٩	٠,٤٠	٥١٣	٠,٥٥	٧٦٢	٠,٦٤	١٠٧٨	٠,٨٣	١٤٧٥	٠,٩٦	١٤٣٠	١,٠٠
الانشاءات	١٧٠٢٦	٤١,٥١	٢٢٣٧١	٢٨,١٢	٢٩٣٧٨	٣١,٤٥	٣٨٥٧٩	٣٢,١٢	٥٠٦٩١	٣٨,٩٧	٤٨٤٤٩	٣١,٥٥	٤٤٣٣٠	٣١,٠٠
التجارة	٣٩٦٥	٩,٦٦	٥٥٦٣	٦,٩٩	٧٢٨٩	٧,٨٠	٩١٥٣	٧,٦٣	١١١٦٤	٨,٥٩	١٣٣٣١	٨,٦٨	١٢١٥٥	٨,٥٠
النقل والمواصلات	٦١٦	١,٥٠	١٥٥٣	١,٩٥	٢٦٥٦	٢,٨٤	٣٩٤٦	٣,٢٩	٥٤٥١	٤,١٩	٧١٩٨	٤,٦٩	٧٨٦٥	٥,٥٠
الخدمات المالية والتأمين	٤١٥	١,٠١	٧١٢	٠,٩٠	١٠٧٦	١,١٥	١٥١٩	١,٢٧	٢٠٥٧	١,٥٨	٢٧٠٥	١,٧٦	٢٨٦٠	٣,٠٠
الخدمات الإجتماعية والدفاع والإدارة العامة	١٢١٩٢	٢٩,٧١	٣٣٤٥٩	٤٢,٠٥	٢٧٧٥٦	٢٩,٧٣	٣١٨٨٢	٢٦,٥٥	٦٥٢٩	٥,٠٣	٢٢٢٠٤	١٤,٤٥	١٣٩٢٨	٩,٧٤
المجموع	٤١٠٤٢	١٠٠,٠٠	٧٩٥٦٦	١٠٠,٠٠	٩٣٤٠٢	١٠٠,٠٠	١٢٠٠٠٠	١٠٠,٠٠	١٣٠٠٠٠	١٠٠,٠٠	١٥٣٥٩١	١٠٠,٠٠	١٤٣٠٠٠	١٠٠,٠٠

المصدر : خطة قطاع القوى العاملة والعمل (١٩٨٦ ـ ١٩٩٠) وزارة التخطيط/ عمان.

وبالنسبة الى تقديرات توزيع هؤلاء العاملين حسب المستوى التعليمي فإن البيانات المتوفرة حول الموضوع توضح لنا ان غالبيتهم من ذوي المؤهلات التعليمية دون الثانوية العامة ، يليها في الاهمية النسبية خريجو الثانوية العامة ثم خريجو المعاهد العليا والجامعات.

جدول رقم (٧)
القوى العاملة الوافدة حسب المستوى التعليمي
لسنوات مختارة : ١٩٧٩ و ١٩٨٥

المستوى العلمي	التقديرات لعام ١٩٧٩		التقديرات العام ١٩٨٥	
	العدد	٪	العدد	٪
دون الثانوية	٢٩٨٣٨	٧٢,٧	٨٧٦٨٨	٦١,٣
ثانوي	٥٦٤٧	١٣,٨	٢٩٣٥٨	٢٠,٥
دبلوم معهد	٢٤٨٧	٦,٠	١٦٩٤٦	١١,٩
جامعي	٣٠٧٠	٧,٥	٩٠٠٨	٦,٣
المجموع	٤١٠٤٢	١٠٠,٠	١٤٣٠٠٠	١٠٠,٠

المصدر : د . عيسى ابراهيم ، جداول القوى العاملة ، (ورقة غير منشورة) ، وزارة التخطيط/ عمان، ١٩٨٥ .
انظر الجدول رقم (٩) ص ٦٣

ويجدر بنا ان نشير بأن العديد من هؤلاء العاملين الحاصلين منهم على شهادات جامعية او دبلوم معهد مابعد الدراسة الثانوية يمارسون اعمالا في سوق العمل الاردني هي دون مستوى تحصيلهم العلمي ، حيث من الملاحظ ان العديدين من حملة الشهادات الجامعية يمارسون وظائف تتطلب عمالا من مستويات محدودة المهارة ولاتتناسب وتحصيلهم العلمي . فعلى سبيل المثال نجد غالبية هؤلاء الجامعيين يعملون في قطاع الخدمات كالمطاعم والفنادق اوفي مجال التجارة كعمال بيع ، او ماالى ذلك من اعمال قبلوا العمل بها نظرا لكونها تدر عليهم دخلا مجزيا ، في حين عزفت القوى العاملة المحلية من خريجي الثانوية العامة او من خريجي المعاهد والجامعات عن ادائها .

وفيما يختص بالعمالة الوافدة الى الاردن فمن الاهمية ان نشير الى ان قانون العمل الاردني يعطي حق الاولوية في العمل للعامل الاردني، ثم الى العامل الأجنبي ان لم يتوفر البديل العربي . وسياسة التشغيل هذه تطبق بشكل فعلي في الاردن ، فبالنسبة للعمال غير العرب فان حصولهم على تصريح العمل هو شرط اساسي يسبق منحهم اذونات الاقامة في الاردن من قبل الدوائر الامنية . لذلك فلايتم منح غير العرب من العمال الراغبين بالعمل في الاردن اية تأشيرة لدخول البلاد الا بعد الموافقة المسبقة من وزارة العمل، ولذلك فان تصاريح العمل الممنوحة لهؤلاء تعكس في الحقيقة ارقاما فعلية .

اما بالنسبة للهجرة العمالية الوافدة من البلدان العربية فان تصاريح العمل الممنوحة خلال مختلف السنوات لاتعكس بالضرورة حقيقة اعدادهم في الاقتصاد الوطني ، وذلك

نظرا لتفاوت الاجراءات المتبعة بشأن اقامتهم في البلاد وتباين مثل هذه الاجراءات من سنة لاخرى ، الامر الذي قلل من اهمية حصولهم على تصاريح العمل (خاصة وان اجراءات اذونات الاقامة بالنسبة للرعايا المصريين قد الغيت) وعليه فقد اصبح سوق العمل الاردني منذ بداية العقد الحالي عبارة عن مكان تجمع للعمالة الوافدة من جمهورية مصر العربية وخاصة تلك الفئة من العمال غير القادرين على الدخول بقصد العمل الى اسواق العمل في بلدان مجلس التعاون الخليجي ، فيأخذون من اقامتهم في الاردن والتسهيلات الممنوحة بهذا الشأن بمثابة نقطة ترانزيت مؤقت ويغادرون متى سنحت الفرصة لهم للعمل في البلدان المصدرة للبترول.

وبطبيعة الحال فان هؤلاء العمال يبحثون اثناء اقامتهم في الاردن عن اعمال ولو لفترة وجيزة وبأجور قد تكون متدنية، وفي الغالب ونتيجة للاجراءات والقيود المشددة المفروضة على الهجرة في البلدان العربية المصدرة للبترول وخاصة بلدان مجلس التعاون الخليجي فان العديد من هؤلاء العمال يستقرون للعمل في الاقتصاد الاردني، خاصة وان مستويات الاجور هي اعلى في الاردن من تلك الأجور السائدة في مصر ، ولو أخذنا بالاعتبار فروقات تحويلات العملة لاتضح لنا المزايا العديدة التي يكتسبها هؤلاء العاملون من عملهم في الاقتصاد الاردني حتى ولو بأجور زهيدة.

ويتم استخدام غير الاردنيين (القوى العاملة الوافدة) عبر القنوات التالية :

اولا : العمال العرب والمصريون فهم يتواجدون في سوق العمل المحلي كعمال وافدين بصورة فردية وباحثين عن عمل في الاردن . لذلك يستطيع اصحاب العمل استخدامهم دون تحمل نفقات سفرهم من بلدهم الى الاردن ، على الرغم من وجود بعض الحالات حيث تتحمل المؤسسات المستخدمة لهم نفقات سكنهم وذلك تشجيعاً منها لهم للاستمرار في العمل.

ثانيا: استقدام عمال عرب للعمل في الاردن من خلال اتفاقات عمل ثنائية موقعة فيما بين وزارتي العمل في الاردن وفي البلد المرسل للقوى العاملة . وقد اثبتت هذه الطريقة جدواها وان استقدام هؤلاء العمال يكون منسجما تماما مع متطلبات سوق العمل المحلي.

ثالثا : استخدام العمال الاسيويين يتم عادة عبر احدى الوسائل الآتية :

أ - التعاقد عن طريق الشركات التي تنفذ مشاريع في الاردن ، حيث ان عددا من الشركات الكورية والصينية والفلبينية وهي شركات متعاقدة لتنفيذ مشاريع انشائية كبيرة في الاردن جلبت معها عمالها ومعداتها التي تحتاجها من بلدانها وهؤلاء العاملون يعيشون في معسكرات عمل في مواقع المشاريع التي ينفذونها .

ب - بالنسبة لاصحاب العمل الاردنيين المستخدمين لعمالة اسيوية فهي تتم عبر مؤسسات التشغيل العاملة في تلك البلدان، (وهناك الآلاف من هذه الوكالات في البلدان الاسيوية المرسلة للقوى العاملة منها ماهو مرخص ومنها ماهو غير مرخص) ، رغم حظر التعامل

معها في الاردن على اعتبار انها تقوم بأعمال غير انسانية، وغير مقبولة ، وثبت لي في دراسة اجريتها ، ان اللجوء لهذه الوكالات يترتب عليه كلفة مقدارها مابين ١٠٠ ـ ٣٠٠ دولار امريكي يتحملها صاحب العمل عن كل عامل يستقدمه للعمل في مؤسسته ، كما يتحمل العامل الوافد دفع بدل اتعاب لهذه الوكالة يتراوح مابين ٥٠٠ ـ ١٥٠٠ دولار امريكي .

جـ ـ من خلال اقارب لهم يعملون في الاردن .

رابعا : استقدام الخبراء والفنيين من البلدان المتقدمة يتم عن طريق التعاون بين مؤسسات محلية وأجنبية أو عن طريق التعاقد المباشر مع هؤلاء الخبراء والفنيين الذين تثبت حاجة سوق العمل المحلي لخدماتهم ، وعادة ماتكون لفترة مؤقتة ومحدودة .

ان تفاوت مستويات الاجور هو من اهم الاسباب المحددة لانتقال العمالة واتجاه هجرتها ، فمن الملاحظ من خلال التجربة الاردنية بأن القوى العاملة الاردنية تغادر مهاجرة للعمل في بلدان مجلس التعاون الخليجي (على وجه التحديد) والتي تتصف مستويات اجورها ومستويات الدخل الفردي فيها بأنها اعلى من مثيلاتها في الأردن . في ذات الوقت فإن العمالة الوافدة للعمل في الاردن تفد الينا من بلدان تتصف بانخفاض مستويات اجورها وتدني معدلات دخلها الفردي عن تلك السائدة في الاردن ، ولعل هذه هي احدى السمات الرئيسية المحددة للهجرة العمالية من الاردن او اليها .

فبالإضافة الى حقيقة نقص العرض من القوى العاملة المحلية في الفترة السابقة لعام ١٩٨٣ ، فان دراسة ميدانية شملت (١٠٠) مؤسسة عاملة في الاردن ، قد بينت ان أصحاب العمل في الاردن يقبلون على تشغيل قوى عاملة غير اردنية نظرا للأسباب الموضحة في الجدول ادناه :

جدول رقم (٨)
نتائج دراسة ميدانية تبين اسباب استخدام اصحاب العمل في الاردن لقوى عاملة غير اردنية
(مرتبة حسب اولويتها)

اسباب استخدام قوى عاملة غيراردنيةهي : لأنهم :	٪للمؤسسات التي أجابت بنعم
١) يقبلون اجرا ادنى .	٩٧,١
٢) يقبلون العمل بأية شروط .	٧١,٤
٣) لايصرون على العمل في مجال اختصاصهم	٧٠,٠
٤) اكثر طاعة	٦٢,٩
٥) يقبلون العمل في وظائف تتصف بالموسمية او مياومة	٥٠,٠
٦) يقبلون العمل لساعات طويلة (وليس كعمل اضافي)	٤٢,٩
٧) لايطالبون بزيادة الاجور.	٤١,٤
٨) اكثر مهارة وافضل انتاجا	٣٧,١
٩) لاينتمون لنقابات عمالية	٣٥,٧
١٠) يقبلون بالعمل سبعة ايام في الاسبوع (دون اجر اضافي)	٢٧,١
١١)لايطالبون باجازات سنوية	٢٥,٧
١٢) لايطالبون بعطلة اسبوعية مدفوعة الاجر	٢٢,٩
١٣) يقبلون بأن تتأخر المؤسسة في دفع اجورهم	١٨,٦
١٤) يقبلون ان تخفض مستويات اجورهم اذا ظهر كساد في عمل المؤسسة التي يعملون فيها	٢,٩

Source: Al –Akel Mohammad A.Hadi: Manpowe labour market, and wage Development: The Case of Jordan Unpublished D. phil Thesis. University of Susses (U.K.) 1985. P.111.

وهنا يجدر بي ان أشير الى الحقائق التالية :
١) قد تكون هنالك حالات يتقاضى فيها العاملون غير الأردنيين مستويات اجور أعلى بكثير من أمثالهم من العاملين الاردنيين ، غير أنه في غالب الاحوال فإن مستويات الأجور للعمال الاردنيين هي أعلى من مستويات الاجور المدفوعة للعمال غير الاردنيين ، بحيث اثبتت الدراسة المشار اليها أن العامل غير الاردني يقبل أجرا أقل من مستوى اجر العامل الاردني في نفس المهنة بنسبة ٢٥٪ - ٤٠٪.
٢)سهولة الاستغناء عن العمالة غير الاردنية ، خاصة اذا اختلفت أوضاع المؤسسة الاقتصادية وظهر كساد في مجال عملها.

٣) عدم انتماء العمال غير الاردنيين للنقابات العمالية .
٤) يقبل العمال غير الاردنيين في غالب الامر القيام بأية اعمال قد توكل اليهم ، في الوقت الذي يصر فيه العامل الاردني على العمل في مجال اختصاصه .
هذه الأمور وأمور اخرى عديدة شجعت اصحاب العمل في الأردن على زيادة استخدامهم للقوى العاملة الوافدة .

٣) الهجرة العمالية وتحويلات العاملين

سبق ان اوضحنا ان الاردن يعاني من نقص في الموارد الطبيعية والمالية ، لذلك فإن تحويلات العاملين الاردنيين في الخارج يمكن اعتبارها مصدرا هاما وحيويا من مصادر الدخل القومي من العملات الصعبة . ووفقا للمعلومات المتوفرة فقد تزايدت التحويلات الرسمية للعاملين في الخارج (عبر النظام المصرفي) من (٥,٥٤) مليون دينار عام ١٩٧٠ الى (٥٣,٢٥) مليون دينار عام ١٩٧٥ ، ثم بلغت مامقداره (٤٧٥) مليون دينار عام ١٩٨٤ وتراجعت هذه التحويلات الرسمية الى (٤٠٢,٩) مليون دينار عام ١٩٨٥ ، وقد ادت مجموعة من العوامل الى تزايد التحويلات الرسمية للعاملين الاردنيين في الخارج خاصة فيما بين عامي ١٩٧٥و ١٩٨٤ والتي من اهمها مايلي :

١) تزايد اعداد القوى العاملة الاردنية في الخارج على النحو الذي سبق وأشرنا اليه ، أضف الى ذلك ماصاحب عملية النمو والتطور الاقتصادي في البلدان المستقبلة للقوى العاملة الاردنية من ارتفاع في مستويات الاجور والمزايا العينية مما أدى الى زيادة قيمة تحويلاتهم الى الوطن الام . ووفقا للارقام المتوفرة في الجدول رقم (٩) فان هذه التحويلات المالية قد تزايدت خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٤ بمعدل مقداره (٢٧,٥٪) سنويا .
وعلى الرغم من تراجع اجمالي التحويلات الرسمية في عام ١٩٨٥ نتيجة لظروف الركود الاقتصادي وما نجم عنه من تخفيضات في أجور العاملين في العديد من المؤسسات في البلدان المستقبلة للقوى العاملة بالاضافة الى ظهور خلل في عمل بعض الصرافين الرئيسيين في الاردن ومانجم عنه من نتائج أدت الى تقلص حجم تحويلات العاملين عبر النظام المصرفي ، الا أن معدل التحويلات الرسمية للعامل الواحد قد تزايدت بنسبة اربعة اضعاف في عام ١٩٨٥ مقارنة مع ما كان عليه في عام ١٩٧٥ .
٢)الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي ساد الاردن خلال العقد الماضي والذي ادى الى تدعيم ثقة العاملين الاردنيين بالخارج في الاقتصاد الاردني وازداد تبعاً لذلك حجم تحويلاتهم المالية إلى الوطن الأم . لقد شجعت حركة النمو الاقتصادي الذي حققه الأردن على استقطاب المزيد من تحويلات ابناء العاملين في الخارج كما ان الدور الهام الذي يلعبه القطاع الخاص في حركة التطور الاقتصادي في الاردن شكل عاملا هاما أدى الى زيادة ثقة

العاملين بالخارج بالاقتصاد الاردني .

٣) المرونة والحرية التي يتصف بها عمل النظام المصرفي في الاردن والسياسة الحرة التي يتبناها الاردن تجاه تحويل العملات من والى الاردن واتخاذ المزيد من الاجراءات في هذا المجال التي حفزت على زيادة حجم التحويلات الى الاردن حيث تم السماح للاردنيين المقيمين في الخارج بفتح حسابات لهم في البنوك التجارية العاملة في الاردن بالعملة الصعبة . تبعا لذلك فقد زادت ودائع الاردنيين غير المقيمين في البنوك التجارية العاملة في الاردن من (٨,٦) مليون دينار عام ١٩٧٥ الى (٢٥٠) مليون دينار عام ١٩٨٣ . أضف الى ذلك الآثار التي يعكسها استقرار سعر صرف الدينار الاردني على الرغم من التقلبات الحادة التي كانت تتعرض لها اسعار صرف العملات الاخرى خلال السنوات الاخيرة الامر الذي ساهم في زيادة تحويلات العاملين الاردنيين وتعاظم ثقتهم بالاقتصاد الاردني .

ان اهمية تحويلات العاملين الاردنيين بالخارج يمكن ملاحظتها بشكل فعّال من خلال المعلومات الواردة في الجدول رقم (٩) والتي يتبين لنا منها ان هذه التحويلات شكلت مانسبته (٤٨,٤٪) مقارنة باجمالي صادرات الاردن في عام ١٩٧٤ ، ثم زادت في قيمتها عن اجمالي الصادرات منذ عام ١٩٧٥ وحتى الآن . كما ان قيمة تحويلات العاملين الاردنيين بالخارج مقارنة مع اجمالي قيمة الواردات قد تزايدت من مانسبته (٢٢,٧٪) عام ١٩٧٥ الى ما نسبته (٤٤,٣٪) و (٣٧,٥٪) لعامي ١٩٨٤ و ١٩٨٥ على التوالي . كذلك فان قيمة التحويلات هذه بالمقارنة مع اجمالي الناتج القومي قد تزايدت من (١٤,٥٪) في عام ١٩٧٥ ، بحيث باتت تشكل نحو (١/٤) الدخل القومي في فترة الثمانينات ، وبذلك فقد تزايدت مساهمتها في معدل دخل الفرد في الاردن .

ان اثر تحويلات العاملين الاردنيين في الخارج على ميزان المدفوعات الاردنية لايمكن انكاره خاصة وانها قد نمت بمعدلات فاقت بكثير معدلات نمو الصادرات الاردنية ، وبذلك ساهمت مساهمة فعالة في حصول فائض في ميزان المدفوعات الاردني بلغت قيمته (٣٧,٥) مليون دينار في عام ١٩٨٥ وتزايدت تبعا لذلك موجودات المملكة من الارصدة الاجنبية من (٦٦٦,٩) مليون دينار عام ١٩٨١ الى (٧٦٣,٩) مليون دينار عام ١٩٨٥ .

وتنعكس الآثار الايجابية لهذه التحويلات في مدى الكيفية التي يتم استخدامها منها ، فكلما ازداد نصيب الاستثمار منها وخاصة في القطاعات او الصناعات التصديرية تزايدت فائدتها الايجابية بالنسبة للاقتصاد المعني .

وبالنسبة للاردن ، فهو كغيره من البلدان المرسلة للقوى العاملة فلا تتوفر لدينا معلومات عن كيفية استخدام هذه التحويلات ان كان لغايات الاستثمار او الاستهلاك وعليه فيصعب علينا تقييم آثارها الحقيقية على الاقتصاد الوطني بشكل عام . ومصدر المعلومات الوحيد المتوفر لنا في الاردن كان في نتائج دراسة ميدانية اجرتها الجمعية العلمية

جدول رقم (٩)
تحويلات العاملين الاردنيين بالخارج ومؤشرات اقتصادية اخرى
للفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٥

السنة	التحويلات* (مليون دينار)	الصادرات** (مليون دينار)	الواردات (مليون دينار)	الناتج القومي الاجمالي (مليون دينار) (سعر السوق)	التحويلات ٪ من		
					الصادرات	الواردات	الناتج القومي الاجمالي
١٩٧٠	٥,٥٤	١١,٩	٥٧,٥	٢٢٢,٥	٤٦,٦	٩,٦	٢,٥
١٩٧١	٤,٩٧	١١,٦	٧٦,٧	١٩٩,٣	٤٢,٩	٦,٥	٢,٥
١٩٧٢	٧,٤١	١٧,١	٩٥,٤	٢٢١,٢	٣٤,٤	٧,٨	٣,٤
١٩٧٣	١٤,٧٠	٢٤,٢	١٠٨,٢	٢٤١,٢	٦٠,٨	١٣,٦	٦,١
١٩٧٤	٢٤,١٣	٤٩,٨	١٥٦,٥	٣٠٧,٢	٤٨,٤	١٥,٤	٧,٩
١٩٧٥	٥٣,٢٥	٤٨,٩	٢٣٤,١	٣٦٨,٠	١٠٨,٩	٢٢,٧	١٤,٥
١٩٧٦	١٣٦,٤١	٦٨,٨	٣٣٩,١	٥٧١,١	١٩٨,٣	٤٠,٣	٢٣,٨
١٩٧٧	١٥٤,٧٥	٨٢,١	٤٥٣,٢	٦٧١,١	١٨٨,٥	٣٤,٢	٢٣,١
١٩٧٨	١٥٩,٣٨	٩١,٠	٤٥٨,٩	٧٩٣,٤	١٧٥,٢	٣٤,٧	٢٠,١
١٩٧٩	١٨٠,٤٢	١٢١,٠	٥٨٩,٦	٩٣٥,٥	١٤٩,١	٣٠,٦	١٩,٣
١٩٨٠	٢٣٦,٦٨	١٧١,٥	٧١٦,٠	١١٩٩,٣	١٣٨,٠	٣٣,٠	١٩,٧
١٩٨١	٣٤٠,٨٩	٢٤٢,٨	١٠٤٧,٦	١٤٨٤,٢	١٤٠,٤	٣٢,٥	٢٣,٠
١٩٨٢	٣٨١,٨٧	٢٦٤,٥	١١٤٢,٥	١٦٧٥,٤	١٤٤,٤	٣٣,٤	٢٢,٨
١٩٨٣	٤٠٢,٩٠	٢٣٣,٨	١١٠٣,٣	١٧٦٩,٤	١٧٢,٣	٣٦,٥	٢٢,٨
١٩٨٤	٤٧٥,٠٠	٢٩٠,٧	١٠٧١,٣	١٨٤٤,٢	١٦٣,٤	٤٤,٣	٢٥,٨
١٩٨٥	٤٠٢,٩٠	٣١٠,٩	١٠٧٤,٤	١٨٥٦,٠	١٢٩,٦	٣٧,٥	٢١,٧

المصدر : البنك المركزي الاردني - النشرة الاحصائية والتقارير السنوية .
*التحويلات تتضمن فقط التحويلات عبر الجهاز المصرفي
**الصادرات متضمنة اعادة التصدير
ملاحظة / التحويلات الرسمية تشكل فقط مانسبته (٥٠٪) من اجمالي التحويلات .

الملكية وصدرت نتائجها خلال عام ١٩٨٣ ويتبين لنا من خلالها مايلي :
أ- ان نسبة كبيرة من هذه التحويلات يتم استخدامها في الانفاق على الاسرة ، خاصة في مجالات الاسكان والتغذية والتعليم والعناية الصحية ، اضافة الى شراء الذهب والحلي والمجوهرات . وتبعا لذلك فقد ساهمت هذه التحويلات في تحسين مستوى المعيشة والرفاه الاقتصادي والاجتماعي للاسر التي ينتمي اليها هؤلاء العاملون في الخارج .
ب - فيما يختص بجانب الاستثمار فان اهم جوانب استخدام التحويلات في مجالات استثمارية كان هو شراء الاراضي والعقارات ، وكان غالبيته بقصد المضاربة حيث تتصف

هذه الاستثمارات في المجالات الآنف ذكرها بسرعة ربحيتها كما ان عنصر المخاطرة اقل منه فيما لو تم استثمارها في مشاريع صناعية او زراعية . واحتل استثمار هذه التحويلات في مجال انشاء مصلحة للاسرة كضمان للمستقبل ، ونسبة قليلة منهم استثمروا تحويلاتهم في مجالات الزراعة او الصناعة وشراء السندات والاسهم[٤] .

وفيما يتعلق بالجانب السلبي الذي تحدثه التحويلات في الاقتصاد الوطني فمن الملاحظ ان هذه التحويلات قد ساعدت في مضاعفة الارتفاع في الاسعار الذي ساد على وجه الخصوص في الفترة من ١٩٧٣ ـ ١٩٨٠ ، حيث ارتفعت اسعار السلع الاستهلاكية واسعار الاراضي وايجارات المساكن والحاجات الاساسية عموما ، ارتفاعا ملحوظا . ان انفاق التحويلات في شراء سلع استهلاكية هي في الغالب مستوردة تؤدي الى زيادة تفاقم العجز في الميزان التجاري .

خلاصة القول ، هو ان استثمار تحويلات العاملين في مجالات انتاجية يعتبر اكثر فائدة من استخدامها في الانفاق على الاستهلاك الذي ينعكس في زيادة حجم الواردات وزيادة معدلات التضخم في الاقتصاد الوطني .

وفي هذه المرحلة من مراحل التطور الاقتصادي فان الاستثمار يجب اعطاؤه الاولوية الخاصة بحيث يتم وضع البرامج والخطط التي تستقطب تحويلات العاملين نحو الاستثمار بغية تشجيع التصدير والحد من استخدامها في شراء سلع كمالية واستهلاكية مستوردة . ومما لاشك فيه بأن استخدام التحويلات في مجالات المضاربة والاستثمار غير المنتج بقصد المضاربة (شراء الاراضي والعقارات والاسهم بهدف اعادة بيعها بأسعار اعلى) هو ذو آثار سلبية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المدى القريب والبعيد على حد سواء .

ومن ناحية اخرى فان استقدام واستخدام القوى العاملة الوافدة قد نجم عنه ظهور تحويلات مالية من الاردن الى الخارج والتي تزايدت على النحو التالي :

السنة	قيمة التحويلات بالمليون دينار
١٩٧٦	٦,٠
١٩٧٧	١٥,٠
١٩٧٨	٢٠,٠
١٩٧٩	٢٤,٠
١٩٨٠	٤٦,٠
١٩٨١	٥٢,٠
١٩٨٢	٦٢,٤
١٩٨٣	٧٢,٨
١٩٨٤	٩٧,٥
١٩٨٥	٩٣,٠

وهذه بطبيعة الحال ينجم عنها اقلال الفائدة التي يجنيها الاردن من تحويـلات القوى العاملة الاردنية في الخارج ، كما تؤدي الى الحد من الآثار الايجابية لتحويلات الاردنيـين في دعم ميزان المدفوعات .

الفصل الثالث
حركة التشغيل وتطور الاجور في الاردن

(١) وفرة القوى العاملة المحلية وندرتها في سوق العمل المحلي :

عند الاعداد لخطة التنمية الثلاثية (١٩٧٣ - ١٩٧٥) قدرت الاحصاءات الرسمية نسبة البطالة في صفوف القوى العاملة بـ (٨٪) في حين اشارت التقديرات غير الرسمية ان نسبة البطالة قد بلغت (١٤٪) في عام ١٩٧٢ . وأشارت الاحصائيات آنذاك الى أن اعدادا كبيرة من العاطلين عن العمل كانوا من حملة الشهادات الجامعية والشهادات الثانوية العامة .

وكان الاردن في تلك الاونة يمر بمرحلة ركود اقتصادي سادت خلال الفترة ١٩٦٧ - ١٩٧٢ حيث جاءت نكبة عام ١٩٦٧ والاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية لتضع حدا للجهود المثمرة لمسيرة الاردن التنموية وماتبعها من آثار سلبية عديدة على الاقتصاد الاردني بشكل عام واوضاع سوق العمل بشكل خاص .

وفي عام ١٩٧٣ وبعد حرب تشرين أول (اكتوبر) ازدادت اسعار البترول وتضاعفت تلك الاسعار في عام ١٩٧٤ وما تبعه مما نجم عنه حصول البلدان المصدرة للبترول على عوائد ضخمة من مبيعات النفط وقد اتبعت هذه البلدان خاصة في منطقة الخليج العربي سياسات تنموية طموحة نجم عنها استثمارات ضخمة أدت الى زيادة كبيرة في طلب هذه البلدان على القوى العاملة الفنية والماهرة من البلدان المجاورة ذات الفائض في الموارد البشرية ، ولكون الاردن يشكل مصدرا تقليديا للقوى العاملة المهاجرة للعمل في هذه البلدان فقد تأثر سوق العمل الاردني - كما سبق شرحه في الفصل الثالث - تأثراً مباشراً بزيادة حجم الطلب الخارجي على قواه العاملة مما ادى الى مضاعفة اعداد الاردنيين العاملين في الخارج . وقد أفاد ذلك وضع سوق العمل وحركة التشغيل في الاردن حيث خفت حدة البطالة في صفوف القوى العاملة . غير ان تزايد حجم الطلب الخارجي على القوى العاملة الاردنية تزامن مع مرحلة اخذ الاردن بالتخطيط التنموي الشامل والذي بدأت باكورته بتنفيذ خطة التنمية الخمسية الاولى (١٩٧٦ - ١٩٨٠) ، ونجم عن ذلك حصول زيادة كبيرة في الطلب المحلي على القوى العاملة الاردنية وانتقل الاردن من بلد مرسل للقوى العاملة الى بلد مستقبل لها ، وتلاشت البطالة في صفوف القوى العاملة الاردنية ووصل وضع سوق العمل في الاردن الى حالة التشغيل شبه الكامل للقوى العاملة الاردنية . ثم أعقب خطة التنمية الخمسية الاولى بدء تنفيذ خطة التنمية الخمسية الثانية (١٩٨١ - ١٩٨٥) واستمرت حركة التشغيل بذات الزخم الذي بدأته الخطة السابقة (١٩٧٦ - ١٩٨٠) الى حين بداية تأثر الاردن بظروف الركود الاقتصادي العالمي ، وتبعا

لـذلك اتصفت الفـترة من ١٩٧٤ ـ ١٩٨٢ بحصول تغيرات جوهـريـة في سـوق العمـل الاردني كان من أبرزها مايلي :

أـ تلاشي البطالة الظاهـرة ووصول سـوق العمل المحـلي الى مرحلة التشغيـل شبه الكـامل للقوى العاملة المحلية .

ب ـ تزايد الفعاليات الاقتصادية وتحقيق الاردن لمعدلات نمو مرتفعة نجم عنهـا زيادة كبـيرة في فرص العمل المتاحة واتسعت قاعدة التشغيل في القطاعين العام والخاص .

جـ ـ تزايد الهجرة العمالية للقوى العـاملة الاردنية وبمعـدل سنوي بلغ حـوالي ١٠,٠٠٠ ـ ١٢,٠٠٠ عـامل سنـويا ، وكـذلك تـزايد ملحـوظ في اعداد القـوى العاملة الـوافـدة الى الاردن .

د ـ تزايد الاهتمام بالتعليم وتنوعت مخرجاته خـاصة في المـرحلة الثانـوية ومـرحلة الدراسـة مابعد الثانوية ، هذا بالاضافة الى انشاء العـديد من مـراكز التـدريب المهني والتي أدت الى زيادة اعداد الخريجين من مختلف المستويات المهنية والفنية .

هـ ـ زيادة نسبة مشاركة المرأة في قطاع العمل المنظم .

وـ تطور في مجال العلاقات الصناعية بين اطراف الانتاج في الاردن وماصاحب هذا التـطور من تحسن لـظروف العمـل وشروطـه ومن زيـادة كبـيرة في مستـويـات الاجـور وفي كـافـة القطاعات الاقتصادية .

ومع بداية عام ١٩٨٣ تأثر الاردن وحركة التشغيل فيه بـظروف الكساد الاقتصـادي العالمي وانخفاض اسعار البترول وتراجع عـائدات البلدان النفـطية تبعهـا نقص في حجم الطلب الخارجي على القوى العاملة الاردنية حيث تناقصت اعداد القوى العاملة المهـاجرة من الاردن منذ عام ١٩٨٣ الى حوالي (٤٥٠٠) عامل في السنة الواحدة ، كـما وبدأ ظهـور توقعات بامكانية حدوث هجرة عائدة للقوى العاملة الاردنية في الخارج ، هذا وبالاضافـة إلى تأثر الاردن بـالظروف السيـاسية السـائدة في المنـطقة فقـد ازدادت الاثار السلبيـة التي تركتهـا هذه العوامل مجتمعة على الاقتصاد الاردني خاصة وان بنيانه الهيكـلي يتصف بتأثـره السريع للتقلبات الاقتصادية الخارجية والتي انعكست بشكل مباشر على وضع سوق العمل وحركة التشغيـل المحلية حيث تـأثر انتـظام فرص العمـل سلبا وحـدث خلل في وضـع التشغيـل وظروفه .

نتيجـة لذلـك ، وتحديـدا منذ عـام ١٩٨٣ ، عادت البـطالة الى الـظهور وبشكـل تـدريجي في صفوف القـوى العاملة المحليـة حيث بدأ الخـريجون من الجـامعات والمعـاهـد وخريجو المدارس الثانوية يواجهون صعوبة في الحصول على الوظائف سواء في سوق العمـل المحلي او في اسواق العمل التقليدية في الخارج .

وتشـير تقديـرات وزارة العمل الى أن اعـداد الباحثـين عن عمـل قـد تـزايـدت من (١٦,٩٧٩) عـاملا وعـاملة في عام ١٩٨١ الى نحـو (٣٥) الف عـامـل وعـاملة مسجلين

كباحثين عن عمل لدى ديوان الموظفين ووزارة العمل حتى نهاية شهر ايلول لعـام ١٩٨٦ .
ومن حيث الاهمية النسبية فقد ارتفعت معدلات البطالة في صفوف القوى العـاملة الاردنية من (٣,٩٪) من اجمالي القوى العاملة المحلية لعـام ١٩٨٣ الى ما معـدله (٦,٧٪) في عـام ١٩٨٦ وذلك على النحو التقديري التالي :

جدول رقم (١٠)
تقديرات اعداد الباحثين عن عمل من القوى العاملة الاردنية ومعدلات البطالة في صفوف القوى العاملة الاردنية للفترة ١٩٨١ - ١٩٨٦

السنة	عدد الباحثين عن عمل والمسجلين لدى ديوان* الموظفين ووزارة العمل	معدل البطالة٪
١٩٨١	١٦٩٧٩	٣,٩
١٩٨٢	١٩٤٠٣	٤,٣
١٩٨٣	٢٢٤٤٨	٤,٨
١٩٨٤	٢٦١٧٥	٥,٤
١٩٨٥	٣٠١٤٤	٦,٠
١٩٨٦	٣٥٠٠٠	٦,٧

المصدر : دائرة الابحاث /وزارة العمل .
*حتى نهاية شهر ايلول لعام ١٩٨٦ .

وفقا لما هو متوفر من معلومات احصائية حول المستويات العلمية لهؤلاء الباحثين عن عمل فتبين لنا سجلات ديوان الموظفين الآتي فيما يتعلق بالمسجلين لديهم كباحثين عن عمل خلال الفترة من ١/١ - ١٩٨٦/٩/٣٠ :

- الجامعيون ٣٠,٣٪
- خريجو كليات المجتمع ٣٨,٩٪
- حملة الشهادة الثانوية ١٦,٥٪
- دون الثانوية ١٤,٣٪

وشكلت الاناث مانسبته (٥٣,٦٪) من الاجمالي . وبذلك يتضح لنا أن نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل هم من فئة الشبان دون سن الخامسة والعشرين ، والذين هم حديثو التخرج ولم يسبق لهم العمل ، فهم في المقام الاول من خريجي المعاهد وكليات المجتمع ، يليهم حملة الشهادات الجامعية ومن مختلف التخصصات ، ثم حملة الشهادة الثانوية العامة ، ويضاف اليهم عمال آخرون فقدوا وظائفهم نتيجة لتراجع بعض الفعاليات الاقتصادية كما هو الحال في قطاع الانشاءات والصناعة والتجارة وبعض قطاعات الخدمات الاخرى ، أضف الى ذلك زيادة استخدام القوى العاملة غير الاردنية في الاقتصاد المحلي .

وإذا ماقارنا توزيع القوى العاملة الاردنية وغير الاردنية على مختلف القطاعات الاقتصادية في الاردن خلال عام ١٩٨٥ اتضح لنا أن ماتشير إليه توزيعاتهم على القطاعات الاقتصادية كانت كما يلي :

القطاع الاقتصادي	٪ لتوزيع القوى العاملة الاردنية	٪ لتوزيع القوى العاملة غير الاردنية
الزراعة	٧,٨	٣٤,٣
التعدين والصناعة التمويلية	١٠,٦	٧,٩
الكهرباء والماء	١,١	١,٠
الانشاءات	١١,٠	٣١,٠
التجارة	١٠,٠	٨,٥
النقل والمواصلات	٩,٤	٥,٥
الخدمات المالية والتأمين	٣,٤	٢,٠
الخدمات الاجتماعية والدفاع والادارة العامة	٤٦,٧	٩,٨
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠

وبمقارنة هذه النسب يمكن للباحث ملاحظة تركز العمالة غير الاردنية في قطاع الزراعة ، وجاء ذلك كنتيجة مباشرة لعزوف العمالة الاردنية عن العمل الزراعي الذي يتصف بموسمية فرص عمله وتدني مستويات الاجر للعاملين فيه ، الامر الذي لايحبذه العمال المحليون خاصة وان امكانية حصولهم على فرص عمل أفضل في قطاعات اخرى كانت متوفرة في الفترة الماضية حيث تزايدت الهجرة من الريف الى المدن .

كذلك من الملاحظ تغلغل العمالة غير الاردنية في قطاع الانشاءات والخدمات والادارة العامة وقطاع التجارة والصناعة والنقل والمواصلات حيث بدا في الآونة الاخيرة

منافسة غير متكافئة من قبل العمالة الوافدة للقوى العاملة الأردنية .

وفي ضوء المعلومات المتوفرة حول وضع التشغيل وخلق فرص العمل في الاقتصاد الاردني يمكن ملاحظة ان خطة التنمية الخمسية الثانية ١٩٨١ ـ ١٩٨٥ على الرغم من تأثرها بظروف الكساد الاقتصادي الا انها قد حققت انجازا هاما تمثل في نمو حجم الطلب المحلي على القوى العاملة بمعدل سنوي خلال سنوات الخطة كان مقداره (٥ , ٤٪) ، وكان نمو حجم الطلب المحلي لمختلف القطاعات الاقتصادية على القوى العاملة الاردنية وغير الاردنية كالتالي :

جدول رقم (١١)
نمو حجم الطلب على القوى العاملة خلال سنوات الخطة الخمسية الثانية ١٩٨١ ـ ١٩٨٥ (٪سنويا)

النشاط الاقتصادي	٪ نمو حجم الطلب السنوي على القوى العاملة الاردنية	٪ نمو حجم الطلب السنوي على القوى العاملة غير الاردنية
الزراعة	- ٢,٣	+ ٣٣,٧
التعدين والصناعة التمويلية	+ ٦,٨	+ ٢٢,٥
الكهرباء والماء	+ ١٣,٩	+ ٣٥,٠
الانشاءات	+ ٠,٤	+ ١٤,٧
التجارة	+ ٢,٨	+ ١٧,٠
النقل والمواصلات	+ ٨,١	+ ٣٨,٣
الخدمات المالية والتأمين	+ ١١,٦	+ ٣٢,١
الخدمات الاجتماعية والادارة العامة	+ ٢,٦	- ١٦,١
النمو السنوي الاجمالي	+ ٣,١	+ ١٢,٤

وقد لايخالفنا الحظ اذا قلنا بأن العمالة الوافدة الى الاردن هي من نوع العمالة الاحلالية . ففي الوقت الذي يعاني فيه سوق العمل الاردني من نقص في فرص العمل للفنيين والتقنيين والاداريين وطالبي الاعمال الكتابية ، نجد هناك طلبا متزايدا على فئة العمال المهرة ومحدودي المهارة وفي مختلف قطاعاتنا الاقتصادية ، وهنالك في ذات الوقت اعداد من القوى العاملة الوافدة تعادل اربعة اضعاف اعداد الاردنيين العاطلين عن العمل . ومن الملاحظ بأن هؤلاء الخريجين والباحثين عن عمل غير قادرين في واقع الامر على التلاؤم مع متطلبات سوق العمل الاردني في حالته الراهنة خاصة وانهم يرفضون القبول بفرص العمل المتاحة لاسباب مختلفة منها مايتعلق بطبيعة العمل وعدم انسجامه مع

تخصصاتهم رغم قدرتهم على ادائه ، ومنها مايتعلق بمستوى الاجر او الموقع الجغرافي ، او لاسباب اجتماعية تشكل عامل ضغط يحد من قبولهم لاداء اعمال لاتتناسب ومؤهلاتهم العلمية .

فمما لاشك فيه بأن التوزيع المهني للقوى العاملة ، وكذلك توزيعها على مختلف الانشطة الاقتصادية يتطور ويتغير مع مرور الزمن ، وبسبب التقدم والتطور الاقتصادي والاجتماعي المصاحب للتخطيط التنموي الشامل ، ولكن مع ملاحظة أن مخرجات النظام التعليمي هي فوق قدرات الاقتصاد المحلي لخلق فرص العمل المنتجة اللازمة لاستيعاب هؤلاء الخريجين فان زيادة معدلات البطالة تصبح أمرا لامفر منه .

٢) دوران العمل :

لعل من ابرز خصائص سوق العمل في الاردن ارتفاع معدلات دوران العمل فيه خاصة في العقد الاخير وذلك نظرا لمختلف المتغيرات التي أثرت وبشكل مباشر على سوق العمل وعلى وجه الخصوص حركة الهجرة العمالية من الاردن واليها . وقد بينت لنا نتائج احدى الدراسات الميدانية ان معدلات دوران العمل في القطاعات الاقتصادية في الاردن لعام ١٩٨٣ كانت مرتفعة على وجه العموم ، وتفاوتت نسبتها من قطاع لآخر تبعا لتأثر هذه القطاعات بعامل هجرة القوى العاملة وظروف العمل وشروطه . وكان اعلى هذه المعدلات في العام المذكور في قطاعات الاعمال الفندقية ، والزراعة ، والمؤسسات الصغيرة (التي يعمل فيها أقل من ٢٥ عاملا) وقطاع الانشاءات والتعهدات ،

حيث بلغت هذه المعدلات نسبة مقدارها (١٠٧,١) ،(١٠٦,٦٪) ، (٩٧٪)و (٨٩,٥٪) على التوالي . وكان من الملاحظ ان هذه القطاعات كانت من أعلى القطاعات الاقتصادية استخداماً للقوى العاملة الوافدة . كما أنها تتميز بشيوع ظاهرة العمالة الموسمية وتشغيلها للعمال لفترات مؤقتة وغير منتظمة . هذا بالاضافة إلى غياب التنظيمات النقابية فيها .

ويشير الجدول الخاص بذلك ادناه ، ان معدلات دوران العمل في عام ١٩٨٣ بلغت نسبة مقدارها (٤٠,٧٪) في الشركات غير الاردنية العاملة في الاردن والتي تبين لنا من خلال الدراسة بان العلاقات الصناعية فيها يتسم سجلها بكونه غير مشجع ، مما نجم عنه انتقال اعداد لابأس بها من العمل مع هذه الشركات الى مؤسسات اخرى داخل الاردن او الهجرة الى الخارج ، كما اتصفت هذه الشركات باعتمادها المتزايد على تشغيل العمالة الوافدة واستخدام التقنيات الحديثة في الانتاج ، بالاضافة الى سعيها لتقليص نفوذ النقابات العمالية فيها .

كذلك فقد سجل قطاع التجارة معدلا مقداره (٣٧,٤٪) في مجال دوران العمل .

اما القطاعات الاقتصادية الاخرى ، والتي تتصف على وجه العموم نسبيا باستخدام اقل كثافة للقوى العاملة الوافدة من ناحية ، وبتطور جيد في مجال العلاقات الصناعية

حيث تنتشر النقابات العمالية من ناحية اخرى ، وبالنظر لتوفر شروط العمل المغرية والمزايا العينية الاضافية فقد تميزت حركة التشغيل فيها بثبات اعلى من القطاعات السابقة ، فبلغ معدل دوران العمل (٢٢٪) في قطاع الصناعة (٢١,٦٪) في قطاع البنوك والتأمين ، (١٢,٥٪) في الجامعات ومؤسسات البحث والمعاهد والمدارس الخاصة (١٧,٨٪) في قطاع المؤسسات الحكومية المستقلة (غير الخاضعة لنظام الخدمة المدنية، و(١٦,٨٪) في قطاع الكهرباء والتعدين .

جدول رقم (١٢)
معدل دوران العمل في مختلف القطاعات الاقتصادية
في الاردن لعام ١٩٨٣

النشاط الاقتصادي	(١)	(٢)	(٣)	سرعة دوران العمل (١+٢/٣×١٠٠)
الصناعة	٦٣٩	٥٠٤	٨١٨٥	٢٢,٠
الكهرباءوالتعدين	٤٢٩	٥١٥	٥٦١١	١٦,٨
البنوك والتأمين	٣٧٩	٢٢٧	٢٨١٢	٢١,٦
الانشاءات والتعهدات	١١٧٣	٩٦٣	٢٣٨٦	٨٩,٥
التجارة والتخزين	٢٨٠	١٩٥	١٢٧١	٣٧,٤
الجامعات ومؤسسات البحث العلمي والمعاهد والمدارس الخاصة	٤٢٤	٣٠٢	٣٣٧١	٢١,٥
الفنادق	٤٥٧	٤٧٣	٨٦٨	١٠٧,١
المؤسسات غير الاردنية	٣٣١	٢٢٨	١٣٧٤	٤٠,٧
المؤسسات الحكومية المستقلة	٧٦٨	٦١٢	٧٧٣٣	١٧,٨
الزراعة	٤٨٤	٤٤٣	٨٧٠	١٠٦,٦
المؤسسات الصغيرة والمتعهدون الفرعيون	٢٠٥	٢١٩٥	٤١٢	٩٧,١

source : mohammad A.Hadi Alkel, manpower labour market and wage development : The Case of Jordan Un , published D.phil Thesis, University of Sussex , u.k.,1985. see Table Iv.6P. 429

١ـ اجمالي التعيينات الجديدة خلال عام ١٩٨٣
٢ـ اجمالي عدد من تركوا الخدمة خلال عام ١٩٨٣ بسبب التقاعد ، الاستقالة اوخلافه
٣ـ اجمالي العاملين في بداية عام ١٩٨٣

وتجدر الاشارة انه عند الحديث عن دوران العمل في الاردن يجب عدم اغفال مجموعة من الحقائق والتغييرات التي لم نشر اليها هنا وهي وصول سوق العمل الاردني الى حالة التشغيل شبه الكامل ، التوسع الاقتصادي السائد ، وارتفاع المنافسة على القوى العاملة ، وعدم مرونة انظمة الاجور والحوافز الاخرى في بعض القطاعات ، بالاضافة الى حقيقة المحاولة المستمرة من جانب العاملين (محليين او وافدين) لتحسين مكتسباتهم الاقتصادية من خلال بحثهم المستمر عن فرص عمل افضل (في الداخل او الخارج) وباجور أعلى او بشروط عمل افضل ، او حيث تتوفر للعامل قناعة اكبر بالعمل الذي يؤديه ، وقد ثبت ان هذه العوامل ذات قيمة اساسية وتؤثر بشكل مباشر على قرار العامل بترك عمله في احدى المؤسسات بغية العمل في مؤسسة اخرى .

بالنسبة للعاملين الاردنيين الذين تركوا اعمالهم في المؤسسات التي شملتها الدراسة فقد تبين بان :

٤, ٥٠٪ منهم حصلوا على عمل في مؤسسات اخرى بالاردن
٣, ٣٥٪منهم هاجروا للعمل خارج الاردن
و٣, ١٤٪منهم تركوا العمل بقصد العمل لحسابهم الخاص وانشاء مؤسسات خاصة بهم (٥)

ولم يتبين ان ايا ممن تركوا العمل بسبب او لاخر ، خلال ذلك العام ١٩٨٣ وفي المؤسسات التي شملتها الدراسة قد بقي عاطلا عن العمل .

وقبل اختتام حديثنا في هذا المجال تجدر بنا الاشارة ان ارتفاع معدلات دوران العمل على النحو المبين في الجدول اعلاه ، قد تسببت في حراك مهني على مستوى المؤسسة او الاقتصاد بشكل عام . فهي قد نجم عنها في العديد من المؤسسات حلول عاملين في مستويات ادارية او فنية (مهنية) اعلى نتيجة لاستمرارهم في العمل بعد ان ترك المؤسسة عمال آخرون أكثر منهم خبرة واقدر مهارة . وهنالك حالات اخرى عديدة نجم عنها تحمل من استمروا على رأس عملهم ولم يتركوا العمل لمسؤوليات اكبر ، وحالات اخرى نجم عنها زيادة في المسؤولية وزيادة في مستويات الاجور ، او زيادة في الاجر دون زيادة المسؤوليات ، وكلها بطبيعة الحال كانت مرتبطة بارتفاع معدلات دوران العمل في هذه المؤسسات او القطاعات الاقتصادية .

٣)تطور الاجور في الاردن

تطورت مستويات الاجور في الاردن تطورا ملحوظا في السنوات الخمس عشرة الاخيرة ففي الفترة السابقة لعام ١٩٧٥ وحيث كان سوق العمل يتصف من الناحية الاجمالية بوفرة القوى العاملة المحلية كان مستوى الأجر يتزايد بمعدلات معتدلة وبشكل يتناسب وارتفاع الاسعار بشكل عام ، غير انه ومنذ حصول عجز في القوى العاملة المحلية

كان مصحوبا بارتفاع الاسعار ارتفاعا كبيرا ومتزايداً فقد اخذت الاجور في الارتفاع بشكل ملحوظ.

واثبتت الدراسة الميدانية التي اشرنا اليها في اعلاه ، وعند حديثنا عن معدلات دوران العمل ، بان مستويات الاجور قد طرأ عليها التغيرات التالية :

الداخلون الجدد لسوق العمل

شهد مستوى الاجر النقدي تحسنا ملحوظا بالنسبة للداخلين الجدد والحاصلين على عمل لاول مرة من الاردنيين خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٣ ، وكانت نسبة ارتفاع مستوى الاجر النقدي لهم خلال الفترة المذكورة على النحو الاتي :

- ازدادت بنسبة (٧٪ ـ ١٠٪) سنويا في الاقتصاد الاردني بشكل عام
- ازدادت بنسبة (٥٪ ـ ١٠٪) سنويا بالنسبة للداخلين الجدد (الحاصلين على عمل لاول مرة)في القطاع الحكومي .
- ازداد مستوى الاجر النقدي بنسبة(٧٪ ـ ١٠٪) سنويا بالنسبة للداخلين الجدد)في القطاع الخاص .

وكان من الملاحظ ان مستوى الاجر النقدي للداخلين الجدد لسوق العمل قد تحسن بالنسبة للعمال الفنيين والمهرة والعمال محدودي المهارة بنسب اعلى من زيادة اجور الداخلين الجدد لسوق العمل من خريجي الجامعات سواء كان ذلك في القطاع الحكومي او في القطاع الخاص .

اما فيما يتعلق بمستوى الاجر الحقيقي للداخلين الجدد لسوق العمل فهي قد تناقصت في كافة قطاعات الاقتصاد في عام ١٩٨٣ مقارنة مع عام ١٩٧٠ ، حيث كانت نسبة انخفاض الاجر الحقيقي لهم خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٣ على النحو الاتي

- (ـ٨ ,٢٪الى ـ ٦ ,٠٪) سنويا في الاقتصاد الاردني بشكل عام
- (ـ٩ ,٤٪الى ـ ٣ ,٠٪) سنويا في القطاع الحكومي
- وبنسبة (ـ٨ ,٢٪ ـ الى ٣ ,٠٪) سنوياً في القطاع الخاص خلال الفترة ذاتها .

وكانت نسبة انخفاض الاجر الحقيقي للداخلين الجدد لسوق العمل من خريجي الجامعات اعلى منها بالنسبة للعمال الفنيين والمهرة ومحدودي المهارة .

٢ـ العاملون الذين دخلوا سوق العمل لاول مرة وحصلوا على عمل(لاول مرة) في عام ١٩٧٥ ، وكانوا عند اجراء الدراسة في عام ١٩٨٣ / ١٩٨٤ لايزالون على رأس عملهم وفي نفس المؤسسة التي عينوا للعمل فيها في عام ١٩٧٥ .

ارتفع مستوى الاجر النقدي لهذه الفئة خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٣ بمعدل سنوي يتراوح مابين

- (١٠٪ - ٢١٪) في الاقتصاد الاردني بشكل عام
- (١٠٪ - ٢٠٪) في القطاع الحكومي
- و(١٠٪ - ٢٢٪) في القطاع الخاص
- كـذلك فقـد حقق مستوى الاجـر الحقيقي لهؤلاء العاملين زيـادات متفاوتـة خـلال ذات الفترة ، وكانت معدلات الزيادة في الاجر الحقيقي تتراوح سنويا مابين :
- (١٪ - ١٠٪) في الاقتصاد الاردني بشكل عام
- (١٪ - ٩٪) في القطاع الحكومي
- (١٪ - ١١٪) في القطاع الخاص .

وبطبيعة الحال فان ازدياد معدل الاجر لفئات العمال الفنيين والمهرة وكذلك محدودي المهارة كانت اعلى مما تحقق لفئات العاملين من خريجي الجامعات بشكل عام (٦)

واضافة الى الاجر الشهري النقدي فقد تحقق للعاملين الاردنيين مزايا نقدية وعينيـة عديدة وتتفاوت في مقدارها من قطاع لاخر ومن مؤسسة لاخرى داخل القـطاع الواحـد من هـذه الامتيازات عـلى سبيل المثـال شيوع ظـاهرة الـراتب الثـالث عشر والـرابـع عشر والخامس عشر في بعض الاحيان كحافز نقدي سنوي لتشجيـع العاملين عـلى الاستقرار في اعمالهم وزيادة الانتاج وتحسينه ، اضف الى ذلك انتشار تطبيق التأمين الصحي الشامـل او الجزئي على العاملين واسرهم ، وانتشار قروض الاسكان للعاملين بفوائد بسيطة وباقساط شهرية مريحة وماالى ذلك .

كذلك شهـدت الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٣ تنـوعا كبـيرا في مكونـات الاجر ففي الفـترة السابقة لعام ١٩٧٥ كان الراتب الاساسي يشكل نسبة كبيرة من مجموع الاجـر الشهري في حين أنه في الفترة اللاحقة لعام ١٩٧٦ وحيث ساد نقص واضح في عرض القوى العاملة قد ادى الى ارتفاع نصيب العلاوات كجزء من الاجر الشهري حيث اصبحت تشكـل نسبة تصـل الى نحو نصف الاجـر او يزيـد عن ذلك في القـطاع الحكومي ، ونحـو ثلث الاجـر الشهري في القطاع الخاص ، خاصة في قطاعات الانتاج الحديثة منه .

وبـطبيعة الحـال فقد كـان ارتفاع الاجـر في القـطاع الخـاص اعـلى منـه في القـطاع الحكومي خلال السنوات السابقة عمومـا ، ولقد لعبت النقـابات العـمالية دورا متميـزاً في هذا المجال ، ويمكن تقييم هذا الدور من خلال ملاحظة الزيادة الكبيرة في عدد الاتفاقيات الجماعية التي تم التوصل اليها.فيما بـين النقابـات العماليـة واصحاب العمـل في الاردن على النحـو الموضـح في الجدول ادنـاه ، وكانت مـطالباتهم تـتركـز بشكـل اسـاسي عـلى زيـادة مستويات اجور العاملين في المؤسسات التي ينتمي العاملون فيها لنقابات عمالية .

جدول رقم (١٣)
خلاصة قرارات لجنة الاجور والاسعار فيما يتعلق بزيادة الاجور في القطاع الخاص وخلاصة الاتفاقيات الجماعية لما حققته فعلا من زيادات في الاجور خلال الفترة ١٩٧٨ ـ ١٩٨٥

السنة	معدل الزيادة في الاجور المقترح من قبل اللجنة (٪من اجمالي الاجر الشهري)		ماتم تحقيقه من خلال الاتفاقيات الجماعية (٪من اجمالي الاجر الشهري)	
	حد ادنى	حد اعلى	حد ادنى	حد اعلى
١٩٧٨	٦	١٠	١٥	٢٠
١٩٧٩	٦	١٢	١٥	٢٥
١٩٨٠	٦	١٢	١٠	١٥
١٩٨١	٦	١٠	٨	١٥
١٩٨٢	٦	١١	١٢	٢٥
١٩٨٣	٥	٩	١٠	١٥
١٩٨٤	لم تجتمع	اللجنة	٥	١٠
١٩٨٥	لم تجتمع	اللجنة	٥	١٠

المصدر : وزارة العمل ـ دائرة العلاقات الصناعية :
ملفات الاتفاقيات الجماعية للسنوات ١٩٧٨ ـ ١٩٨٥

ويمكن ملاحظة الدور الهام الذي لعبته الاتفاقيات الجماعية ونشاط نقابات العمال من خلال زيادة عدد الاتفاقيات الجماعية التي وقع عليها بين هذه النقابات وبين اصحاب العمل في الاردن والتي تزايدت من (٥١) اتفاقية جماعية تم التوقيع عليها خلال ربع القرن السابق لعام ١٩٧٥، الى (١١٣) اتفاقة جماعية خلال الفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٨٦ ، وذلك على النحو المبين في الجدول ادناه :

القطاع الاقتصادي	١٩٥٧ - ١٩٧٥	١٩٧٦ - ١٩٨٥
الصناعة	١٩	٤٤
الكهرباء والتعدين	٥	٦
البنوك والتأمين	٤	١٥
الانشاءات والتعهدات	١	٩
التجارة والتخزين	٦	١٣
المعاهد والمدارس الخاصة	•	٤
الفنادق	٤	•
الشركات غير الاردنية	٤	٨
المؤسسات الصغيرة (التي يعمل فيها اقل من ٢٥ عاملا)	٨	١٤
المجموع	٥١	١١٣

المصدر : وزارة العمل/دائرة العلاقات الصناعية : ملفات العلاقات الصناعية في الاردن

ان دراسة لمحتويات هذه الاتفاقيات تبين لنا تطورا ملحوظا في العلاقـات الصناعيـة الاردنية ، ففي الوقت الذي كانت تـركز فيـه هذه الاتفـاقيات عـلى تحقيق الحد الادنى من شروط العمل خلال الفـترة ١٩٥٧ ـ ١٩٧٥ ، نلاحظ بـان الاتفاقيـات المعقودة في الفـترة الـلاحقة لعـام ١٩٧٥ اخذت تتضمن بنـودا تحتوي عـلى زيادات كبـيرة في مقدار الاجـور وكذلك على تحقيق شروط عمل افضل ومزايا نقديـة وعينية للعـاملين كالاسكـان والتأمـين الصحي وصندوق الادخار وخلافه .

خـلاصة القـول هو ان تـطور الاجور في القـطاع الخاص كـان اعلى منـه في القـطاع العام ، كذلك فان تطور اجور العاملين في القطاع الحكومي الخاضع لنظام الخـدمة المـدنية كان ادنى منه بـالمقارنـة مع تـطور اجور العـاملين في القطاع الحكـومي غير الخـاضع لنـظام الخـدمة المدنية (أو مـاهو متعـارف عليه بـاسم المؤسسات الحكـومية المستقله) . ومـما لاشك فيـه بان العجز في عرض القوى العاملة المحلية الـذي ساد سـوق العمل الاردني قـد لعب دورا اسـاسيا في تهيئـة المناخ الاقتصـادي المـلائم لتحقيق زيـادات كبـيرة في اجـور العـاملين في الاقتصاد الاردني رغم تفاوت هذه الزيادات بين مختلف القطاعات الاقتصادية وبين مختلف المؤسسات داخل القطاع الواحد او بين مختلف العمال داخل المؤسسة الواحدة .

كما يجدر ذكر حقيقة ان الزيادات التي تحققت في اجور العاملين الذين استمروا عـلى رأس عملهم قـد كانت اعـلى منها للذكـور مقـارنـة بـزميـلاتهم في ذات المهنـة او المستـوى التعليمي من الاناث العاملات ، وذلك على الرغم من تساوي أجر الداخل الجديد لسـوق العمل من الذكور والاناث .

الفصل الرابع
تجربة الاردن في مجال الهجرة العمالية العائدة

في ضوء الظروف الاقتصادية التي تمر بها المنطقة العربية والتي تتسم بدخول المنطقة ، في السنوات الاخيرة ، مرحلة تراجع اقتصادي اثرت سلبا على فعالياتها الاقتصادية ، نظرا لتراجع العائدات النفطية وانعكاسا لانخفاض اسعار البترول في الاسواق العالمية فقد برز وعلى نحو مفاجىء امكانية حدوث هجرة عكسية للقوى العاملة خاصة وان بلدان الاستقبال تنوي ضمن خططها الحالية والمستقبلية الاقلال من اعتمادها على العمالة الوافدة من بلدان الارسال ، كما برزت احتمالات استغنائها عن اعداد يصعب التكهن بحجمها من هؤلاء العاملين الوافدين اليها سواء من البلدان العربية المرسلة للقوى العاملة او من البلدان الاسيوية .

ولما كان الاردن واحدا من البلدان الرئيسية المرسلة للقوى العاملة خاصة وان اعداد الاردنيين العاملين في الخارج تمثل قرابة ٤٠٪ من اجمالي القوى العاملة الاردنية فانه وفي ظل الظروف السائدة حاليا في سوق العمل الاردني فسوف يواجه الاردن مصاعب اضافية خاصة في مجال الاستخدام وحركة التشغيل حيث سينجم عن عودة المهاجرين ارتفاع معدلات البطالة في صفوف القوى العاملة الامر الذي سيكون له عواقب سلبية على حركة النمو والتطور الاقتصادي والاجتماعي في الاردن .

ولدراسة ظاهرة الهجرة العمالية العائدة والتجربة الاردنية في هذا المجال فسيتضمن هذا الفصل استعراضا مختصراً للتوقعات المستقبلية لوضع سوق العمل وحركة التشغيل في الاردن ، ثم سيتم استعراض التجربة الاردنية في مجال الهجرة العمالية العائدة من خلال ماهو متوفر من معلومات وارقام ، ثم سنستعرض نتائج دراسة ميدانية اجريت لغايات هذا البحث واشتملت على عينة من العمال العائدين لمعرفة خصائص الهجرة العائدة والمشاكل التي تواجه العمال العائدين من النواحي الاقتصادية والاجتماعية ذات العلاقة .

عدد الباحثين (العاطلين) عن عمل نحو(٦٦٤٠٠) عامل وعاملة ، وهذا يشكل نسبة بطالة متوقعة في نهاية الخطة بمقدار(١ , ٩٪) من اجمالي القوى العاملة لعام ١٩٩٠ .
وقد بينت الخطة ان الحاجة ستزداد الى القوى العاملة من المستويات التعليمية الدنيا في حين توقعت الخطة فائضا في المستويات التعليمية من خريجي الثانوي والمعاهد والجامعات .
وبالنسبة لوضع القطاعات الاقتصادية خلال سنوات الخطة اوضحت وثيقة الخطة ظهور عجز في عرض القوى العاملة لمواجهة متطلبات قطاع الزراعة وقطاع النقل والمواصلات ..
في حين توقعت عدم ظهور اي عجز من عرض القوى العاملة في باقي القطاعات الاقتصادية . وهذا بطبيعة الحال يعني ان الاردن سيواجه بطالة في صفوف القوى العاملة

من خريجي كافة المستويات التعليمية على مستوى خريجي الثانوية ومابعدها ، وهو امر لاتحمد عقباه ولايمكن الاشادة بنتائجه سواء من الناحية الاجتماعية او الاقتصادية .

٢ - القوى العاملة الاردنية العائدة من الهجرة

كما سبق واوضحت ، فلقد واجه الاردن في السابق ظروفا اشد قسوة واكثر صعوبة في سوق العمل وحركة تشغيل القوى العاملة المحلية ، ففي كل مرة كانت تشتد فيه احوال سوق العمل صعوبة وترتفع معدلات البطالة في صفوف القوى العاملة الاردنية ، كانت ترد على الفور احتمالات عودة اعداد من قوانا العاملة في الخارج عودة نهائية وعلى نحو مفاجىء ، وهو امر لو حدث ، في ظل ظروف عدم الاتزان في سوق العمل ، سيؤدي بلا محالة الى ارتفاع ملحوظ في معدلات البطالة في الاردن . ومثل هذه الاحتمالات كنا قد عشنا معها في بداية السبعينات خاصة في المرحلة السابقة لخطة التنمية الثلاثية ١٩٧٣ - ١٩٧٥ ، غير ان ارتفاع اسعار البترول منذ عام ١٩٧٣ نجم عنها زيادة في الطلب الخارجي على القوى العاملة الاردنية وهو الامر الذي ادى الى وصول سوق العمل الاردني الى مرحلة شبه التشغيل الكامل للقوى العاملة الاردنية ، بل ان الاردن قد تحول نتيجة هذه التغييرات المفاجئة والمتلاحقة من بلد يتصف بوفرة القوى العاملة الى بلد يعاني من عجز ظاهر في عرض القوى العاملة المحلية فتحول نتيجة لذلك من بلد يتصف بانه مرسل للقوى العاملة الى بلد يتصف بكونه مرسلا ومستقبلا لها في ان واحد .

وفي المرحلة الراهنة ونتيجة لظروف الركود الاقتصادي السائد في المنطقة بشكل عام وفي بلدان الاستقبال للقوى العاملة بشكل خاص ، فقد عدنا للحديث عن احتمالات عودة المهاجرين الاردنيين العاملين في الخارج باعداد كبيرة ، وعليه فقد احتوت خطة التنمية الحالية للسنوات ١٩٨٦ - ١٩٩٠ ضمن تفسيراتها لضرورة توفير المزيد من فرص العمل بغية استيعاب التزايد في عرض القوى العاملة والناجم عن :
أ- الزيادة الطبيعية في عرض القوى العاملة محليا
ب - عودة المغتربين الاردنيين العاملين في الدول العربية المجاورة

ووفقا لتوقعات الخطة الحالية فان اعداد القوى العاملة الاردنية في الخارج ستبقى على حالها مع نهاية عام ١٩٩٠ مقارنة مع ماكان عليه عددها مع نهاية عام ١٩٨٥ ، خاصة وان وثيقة الخطة قد افترضت ان معدل الهجرة العمالية للاردنيين الى الخارج ستكون صفرا خلال سنوات الخطة ، حيث اشير الى ان (٢٥٠٠٠) عامل أردني من المتوقع لهم ان يغادروا الاردن بقصد العمل في الخارج ، وان عددا مماثلا لذلك سيكون من العمالة المهاجرة العائدة الى الاردن بشكل نهائي .

وانسجاما مع خطة وزارة العمل لدراسة هذه الظاهرة فقد قامت دائرة الابحاث باعداد استمارة خاصة جرى التنسيق مع الامن العام بغية تعميمها على مراكز الحدود

الاردنية لتعبئتها من قبل كافة الاردنيين العائدين الى الاردن ولمعرفة العمالة العائدة منهم عودة نهائية بشكل دقيق ومنظم وبهدف اجراء دراسات ميدانية نتوصل من خلالها الى معرفة الحجم الطبيعي لهذه الظاهرة والتعرف على خصائصها .

غير انه ونظرا لعدم توفر المخصصات اللازمة لهذه الغاية فقد اتفق على ان تقوم دائرة الاحصاءات العامة بهذا الجهد الاحصائي بحيث يتم اصدار تقارير شهرية حول الموضوع توفر للمخططين وواضعي السياسات معلومات احصائية دقيقة وواقعية عن حجم الهجرة العائدة الى الاردن عودة نهائية . وقد بدأت دائرة الاحصاءات العامة بالتنسيق مع دائرة الامن العام بتوزيع هذه الاستمارات على كافة مراكز الحدود لتعبئتها من قبل الاردنيين العائدين من الخارج ، ودخل هذا البرنامج حيز التنفيذ الفعلي في الاسبوع الاول من شهر تموز لعام ١٩٨٦ ، وقد تمكنت من الحصول على معلومات وافية عن حجم الهجرة العمالية العائدة الى الاردن في شهر تموز واب وايلول وتشرين اول وتشرين ثاني وكانون اول من العام الحالي ، وسأستعرض اهم محتوياتها على النحو التالي :

آ- تشير المعلومات الاحصائية ان اجمالي عدد العائدين من العاملين الاردنيين في الخارج عودة نهائية كان على النحو التالي :

٧٨٧ شخصا في شهر تموز ، ٥١ شخصا في شهر تشرين اول
٢٨٢ شخصا في شهر اب ، ٥٨ شخصا في شهر تشرين الثاني
و٥٦ شخصا في شهر ايلول ، ٤١ شخصا في شهر كانون اول .

وبذلك يتبين بان اجمالي عدد العائدين من ابناء العاملين في الخارج خلال الاشهر السالفة الذكر يبلغ (١٢٧٥) عاملا وعاملة كان من بينهم ٩٢,٧٪ من الذكور و٧,٣٪ من الاناث ، وهذا يشكل نسبة مقدارها (٣٩,٠٪) من اجمالي القوى العاملة الاردنية في الخارج عام ١٩٨٥ .

ب ـ فيما يتعلق بالبلدان التي عادوا نهائيا لانتهاء العقد او الاستغناء عن خدماتهم او لربما نتيجة للتقاعد او الرغبة الشخصية في العودة والاستقرار في الوطن الام ، فان البيانات الاحصائية توضح لنا ان مانسبته (٩٥,٩٪) كانوا يعملون في الدول العربية من بينهم .

١,٥٠٪ عادوا من المملكة العربية السعودية
٥,٢٧٪ عادوا من الكويت
٠,١١٪ عادوا من الامارات العربية المتحدة
وتتوزع النسبة الباقية على باقي البلدان العربية الاخرى .

كذلك فقد تبين بان هنالك عمالة اردنية عائدة من الهجرة في البلدان المتقدمة في اوروبا وامريكا الشمالية ومن بلدان المهجر في العالم النامي . وهذا بطبيعة الحال انعكاس حقيقي لما يصاحب ظاهرة الهجرة للقوى العاملة من عودة نهائية الى الوطن الام في اي فترة من الفترات ، غير ان الظروف الاقتصادية السائدة ، ووضع سوق العمل المحلي تتطلب

المزيد من البحث في هذه الظاهرة للوقوف على حقيقة تـأثيرهـا على وضـع سوق العمـل في الوطن الام . فكما ان هنالك هجرة ، علينا ان نتوقع ظاهرة عودة للعمال المهاجرين غير اننا بحاجة الى تعظيم الايجابيات والحد من سلبيات هذه الـظاهرة مـاامكن لما يتصف بـه سوق العمل في الاردن من قلة فرص العمل خاصة لفئة العـمال من ذوي الياقـات البيضاء حيث تتركز فئات العمالة المهاجرة العائدة .

جدول رقم (١٥)
القوى العاملة الاردنية العائدة من الهجرة
خلال النصف الثاني من عام ١٩٨٦
حسب البلد والجنس

البلد الذي كان يعمل فيه	العدد	٪	الجنس	
			ذكر	انثى
بلدان عربية	١٢٢٣	١٠٠,٠	١١٣٨	٨٥
السعودية	٦١٣	٥٠,١	٥٨٥	٢٨
الكويت	٣٣٦	٢٧,٥	٣٠٠	٣٦
الامارات	١٣٥	١١,٠	١٢٣	١١
قطر	٢٢	١,٨	٢٢	-
البحرين	١١	٠,٩	١١	-
عمان	١٢	١,٠	١١	١
ليبيا	١١	٠,٩	١٠	١
اخرى	٨٣	٦,٨	٧٥	٨
بلدان غير عربية	٣٨	١٠٠,٠	٣٧	١
اوروبية	٢٥	٦٥,٨	٢٥	-
امريكية	١٣	٣٤,٢	١٢	١
غير مبين	١٤	١٠٠,٠	٧	٧
المجموع	١٢٧٥		١١٨٢	٩٣

المصدر : دائرة الاحصاءات العامة ، دراسة الهجرة العائدة : النتائج الرئيسية(تموز ، اب ، ايلول ، تشرين اول ، تشرين ثاني ، وكانون اول لعام ١٩٨٦)

جـ ـ ان مـانسبتـه(١ ,٦٨٪) من اجمـالي العـائـدين هم من ذوي اليـاقـات البيضـاء حيث غالبيتهم من الفنيين والمتخصصين وعمال الادارة والكتبة ، والعاملين في البيـع والخدمـات كما هو مبين في الجدول ادناه

ويتبين لنا من هذا الجدول ان فئة المتخصصين والفنيين تمثل المرتبة الاولى وتليها في الاهمية عمال الانتاج والذين يشكلون نسبة مقدارها (٢٨,٨٪) من الاجمالي .

جدول رقم (١٦)
القوى العاملة الاردنية العائدة من الهجرة
(خلال النصف الثاني لعام ١٩٨٦)
حسب المجموعات المهنية والجنس

المجموعات المهنية	العدد	٪	الجنس	
			ذكر	انثى
المتخصصون والفنيون	٤٤٠	٣٤,٥	٣٨٣	٥٧
العاملون في الادارة	١٤٤	١١,٣	١٣٩	٥
العاملون في الاعمال الكتابية	١٠٧	٨,٤	٩٦	١١
العاملون في البيع	٦٩	٥,٤	٦٩	-
العاملون في الخدمات	١٠٨	٨,٥	١٠١	٧
عمال الزراعة	٣٣	٢,٦	٣٣	-
عمال الانتاج	٣٦٧	٢٨,٨	٣٦٠	٧
غير مبين	٧	٠,٥	١	٦
المجموع	١٢٧٥	١٠٠,٠	١١٨٢	٩٣

المصدر : دائرة الاحصاءات العامة ، دراسة الهجرة العائدة : النتائج الرئيسية لشهر تموز ، اب ، ايلول ، تشرين اول ، تشرين ثاني ، وكانون اول .

ان هذا النمو من الهجرة العائدة سيؤدي بطبيعة الحال الى زيادة في عرض القوى العاملة من فئة المتخصصين والفنيين مما سينجم عنه ارتفاع معدلات البطالة في صفوف المتعلمين من القوى العاملة الاردنية .

د ـ اشارت بيانات المستوى التعليمي للقوى العاملة الاردنية العائدة من الهجرة الى ان ما نسبته (٦١,٢٪) منهم هم من خريجي الثانوي والمعاهد العليا والجامعات ، وان ما نسبته (٢٥,٦٪) منهم كان تحصيلهم العلمي دون الثانوي ، وسيؤدي هذا التوزيع هو الآخر الى زيادة اعباء سوق العمل الاردني حيث ان غالبية القوى العاملة العائدة هي من خريجي الثانوي والمعاهد والجامعات وهذه الفئة من الخريجين فيها وفرة من العرض في سوق العمل المحلي في هذه المرحلة .

جدول رقم (١٧)
القوى العاملة الاردنية العائدة من الهجرة
(خلال النصف الثاني لعام ١٩٨٦)
حسب المستوى التعليمي والجنس

المستوى التعليمي	العدد	٪	الجنس	
			ذكر	انثى
اقل من ثانوي	٣٢٦	٢٥,٦	٣١٧	٩
ثانوي	٢٩٠	٢٢,٧	٢٦٣	٢٧
معهد متوسط	٢١٠	١٦,٥	١٩٤	١٦
جامعي	٢٨١	٢٢,٠	٢٥٩	٢٢
غير مبين	١٦٨	١٣,٢	١٤٩	١٩
المجموع	١٢٧٥	١٠٠,٠	١١٨٢	٩٣

المصدر : نفس المصدر السابق .

هـ ـ فيما يختص بالمدة التي قضوها في العمل خارج الاردن فان البيانات الخاصة بذلك لا يمكن الاعتماد على نتائجها لخاصة وان (٧٢٪) منهم لم يوضح المدة التي قضاها في العمل خارج الاردن . اما الفئة العمرية لهم فتبين لنا ان ما نسبته (٢,٧٪) هم في سن التقاعد ، وما نسبته (١٣٪) هم من فئة العمر (٥٠) عاما فما فوق . . ان نسبة ضئيلة من القوى العاملة المهاجرة العائدة (٠,٨٪) هم دون سن العشرين عاما ، وما نسبته (٢٥,٨٪) اي نحو الربع هم دون الثلاثين عاما من العمر .

كذلك ، كما هو مبين في الجدول ادناه فان ما نسبته (٥٩,٢٪) هم من فئة العمر (٣٠ ـ ٤٩ عاما) وهم ذوو خبرات عملية اكتسبوها من خلال حياتهم العملية سواء قبل الهجرة او اثناء الهجرة للعمل في الخارج وهذه الفئة بلا شك سيكون لخبراتها انعكاس جيد على الاقتصاد الاردني اذا ما عملوا في مجال اختصاصهم فيكون مردود ذلك على مستوى الانتاج أمراً لا يمكن انكاره في مواقع عملهم .

١) نظرة مستقبلية على وضع سوق العمل والاستخدام في الاردن

من ابرز خطة قطاع القوى العاملة والعمل في الخطة الخمسية الحالية ١٩٨٦ ـ ١٩٩٠ اشارتها الى ان العرض الاضافي المقدر للقوى العاملة خلال سنوات الخطة سيكون حوالي (٢٦٧٤٠٠) عامل ، منهم

جدول رقم (١٨)
القوى العاملة الاردنية العائدة من الهجرة
(خلال النصف الثاني لعام ١٩٨٦)
حسب الفئات العمرية

فئة العمر بالسنوات	العدد	٪
اقل من ٢٠	١٠	٠,٨
٢٠ ـ ٢٩	٣١٩	٢٥,٠
٣٠ ـ ٣٩	٤٥٠	٣٥,٣
٤٠ ـ ٤٩	٣٠٥	٢٣,٩
٥٠ ـ ٥٩	١٣١	١٠,٣
٦٠ فأكثر	٣٤	٢,٧
غير مبين	٢٦	٢,٠
المجموع	١٢٧٥	١٠٠,٠

المصدر : الجدول السابق

(٢٠٢٤٠٠) عامل من مخرجات النظام التعليمي والتدريبي ،
(٢٥٠٠٠) من العمال الاردنيين العاملين في الخارج والمتوقع عودتهم الى الاردن (اي بواقع ٥٠٠٠ عامل سنويا) ،
و(٤٠٠٠٠) حجم البطالة المقدر من لجنة الخطة مع نهاية عام ١٩٨٥ (وهذا ما جاء غير منطبق مع الارقام المعلنة من وزارة العمل) ،
وفي جانب الطلب اشارت الخطة الى انه من المتوقع ان تحصل زيادة في حجم الطلب الاضافي على القوى العاملة بحيث من المتوقع خلق (٢٠١٠٠٠) فرصة عمل جديدة للفترة (١٩٨٦ ـ ١٩٩٠) ، وذلك على النحو التالي :
(٩٧٤٠٠) فرصة عمل جديدة نتيجة لعنصر الاستثمار المتوقع في الخطة .
(٢٨٦٠٠) فرصة عمل من المتوقع شغورها بسبب الوفاة او التقاعد .
(٢٥٠٠٠) فرصة عمل نتيجة هجرة الاردنيين المتوقعة خارج الاردن
(٥٠٠٠٠) فرصة عمل جديدة نتيجة لاحلال العمالة الاردنية محل العمالة الوافدة والمتوقع عودتها الى اوطانها خلال سنوات الخطة .
وبهذا يتضح لنا ان الخطة قد افترضت ثبات اعداد الاردنيين العاملين في الخارج في عام

١٩٩٠ على ما كان عليه عددهم مع نهاية عام ١٩٨٥ .

بناء على ما ورد اعلاه فان موازنة اجمالي العرض الاضافي مع اجمالي الطلب الاضافي توضح لنا ان سوق العمل الاردني سيواجه وفرة فائضة في القوى العاملة الاردنية.

و ـ وللوقوف على التوجه المبدئي للقوى العاملة الاردنية العائدة من الهجرة فيما يختص بتوجهاتهم المستقبلية فيما اذا كانوا سيبحثون عن عمل في الاردن ام سيقومون باستثمار مدخراتهم في اقامة مشاريع خاصة بهم تدر عليهم دخلا يكفيهم فقد تبين ان هنالك (٢٣٠) منهم قد أفصحوا عن نيتهم في البحث عن فرصة عمل في القطاعين العام او الخاص اي انهم سوف يبحثون عن عمل بأجر في الاردن ، كما ان ١٤٤١ منهم صرحوا عن رغبتهم في استثمار مدخراتهم في مشاريع استثمارية تدر عليهم دخلا يغنيهم عن البحث عن عمل باجر في سوق العمل الاردني ، وكان هنالك (٧٥١) منهم لم يفصحوا عن نظرتهم المستقبلية فيما يختص بحالتهم العملية . غير انه يمكن القول ان عدم افصاح هؤلاء عن رغبتهم في البحث عن فرصة عمل في القطاع العام او الخاص هي بمثابة مؤشر ـ ان جاز لنا ان نقول ذلك ـ على ان هذا الوضع ليس ضمن قائمة اولوياتهم اي بعبارة اخرى اما انهم مكتفون ماديا ، او ان لديهم رغبة في استثمار مدخراتهم في مصلحة خاصة بهم وبذلك فلن يشكلوا عبئا على سوق العمل بل عاملا مساعدا على خلق المزيد من فرص العمل في السوق .

٣) نتائج الدراسة الميدانية

لغايات الوقوف على حقيقة مختلف المؤشرات الخاصة بالهجرة العائدة فقد تم اعداد استمارة خاصة لهذه الغاية ـ ملحقة بهذه الدراسة ـ وتم سحب عينة عشوائية منتظمة تتألف من (٦٠) عاملا اردنيا عائدين من هجرتهم في الخارج وكانت فترة العودة لهؤلاء العاملين هي خلال الفترة ١٩٨٣ ـ ١٩٨٥ ، وهذه العينة الصغيرة في حجمها والتي يصعب علينا في ضوء محدودية الامكانيات وضيق الوقت ان نحدد مدى تمثيلها للعمالة العائدة ، الا اننا قد توخينا الحذر والدقة في الاختيار لضمان وصولنا الى التعرف على حقيقة هذه الظاهرة وانعكاساتها المختلفة على وضع سوق العمل في الاردن . لهذه الغاية فقد تم سحب هذه العينة على النحو التالي :

أ ـ تم الاطلاع على بطاقات الباحثين عن عمل لدى دائرة الاستخدام بوزارة العمل وتمكنا من حصر (١٢٠) عاملا عائدا من الهجرة مسجلين كباحثين عن عمل خلال الفترة من ١/١ ـ ١٩٨٦/٧/٣١ .

ب ـ حتى لا تكون العينة المختارة لغايات هذه الدراسة منحازة ومركزة على الباحثين عن عمل من العمال العائدين من الخارج فقد تمكنا بعد الاطلاع على قوائم الشركات الخاضعة

للضمان الاجتماعي من سحب عينة منتظمة من هذه الشركات وقمنا بالاتصال بها لمعرفة ان كان يعمل فيها عمال أو موظفون عائدون من الخارج حيث كانوا يعملون شريطة ان يكونوا قد عادوا من الخارج خلال الفترة ١٩٨٣ - ١٩٨٦ ، وتمكنا من حصر (١٥٤) شخصاً تنطبق عليهم الشروط المطلوبة.

جـ - تم سحب عينة منتظمة مؤلفة من (٦٠) شخصاً ، (٣٠) شخصا من سجلات دائرة الاستخدام، و (٣٠) شخصا من العمالة العائدة الذين عينوا للعمل في الاردن ، كما سبق واشرنا في البند (ب) . وجرى العمل وفق هذه العينة المنتظمة نظرا لضيق الوقت ولعدم توفر المخصصات المالية اللازمة والتي كان يجب توفيرها اذا ما رغبنا بشمولهم جميعا اي الـ (٢٧٤) شخصا والذين يشكلون اطار العينة .

بعد ذلك تم اجراء اتصالات مباشرة مع من شملتهم العينة وتم تعبئة الاستبيان المعد لهذه الغاية وفق اسلوب المقابلة الشخصية وبعد الانتهاء من هذه المرحلة ، تم تفريغ الاستبيانات وسنعرض اهم نتائج هذه الدراسة الميدانية في الصفحات التالية وعلى النحو الآتي :

أ - الخصائص الاجتماعية للعمال العائدين من الهجرة

١) كان من بين من شملتهم الدراسة (٥٥) من الذكور اي ما نسبته (٩١,٧٪) و (٥) من الاناث اي بنسبة (٨,٣٪) من الاجمالي . واشارت بيانات الحالة الاجتماعية الى ان (٨٦,٧٪) كانوا متزوجين والباقي من غير المتزوجين ، كما اشارت هذه البيانات الى ان (٣٠) منهم لم يكن يرافقهم اي معولين اثناء فترة عملهم خارج الاردن ، في حين ان خمسة اشخاص كانوا برفقة زوجاتهم في بلاد الاغتراب و (٢٥) شخصا كان يرافقهم من (٢ - ٨) افراد من المعولين :

٢) اما الفئات العمرية لهؤلاء العائدين فكانت على النحو التالي المبين في الجدول ادناه :

جدول رقم (١٩)

توزيع المشمولين بالدراسة حسب الفئات العمرية

الفئات العمرية بالسنوات	العدد	٪
اقل من ٢٥	-	-
٢٥ - ٢٩	١٤	٢٣,٣
٣٠ - ٣٤	١١	١٨,٣
٣٥ - ٣٩	١٥	٢٥,٠٠
٤٠ - ٤٤	٩	١٥,٠
٤٥ - ٤٩	٧	١١,٧
٥٠ - ٥٤	٤	٦,٧

ويتضح من الجدول ان غالبيتهم العظمى في سن العمل المنتجة وفي الفئات العمرية من (٢٥ ـ ٤٩) عاما وان ما نسبته (٥٨,٣٪) منهم هم في الفئة العمرية من (٣٠ ـ ٤٤) عاما وهي الفئة التي تتميز ليس فقط باكتسابها للخبرة والمهارة بل وفي قدرتها على العطاء لسنوات كثيرة قادمة ، وبذلك لا يمكن انكار الاستفادة من الخبرات التي اكتسبوها اثناء فترة عملهم في الخارج وبذلك يكون لعملهم آثار ايجابية على المؤسسات التي تقوم بتوظيفهم ، ولسوء الحظ اننا لم نتمكن من الحصول على اية مصادر معلومات يمكن الاستفادة منها لتحديد اعداد العمال العائدين من الخارج الذين يعملون اما لحسابهم الخاص او انشأوا مؤسسات خاصة بهم كأصحاب عمل .

ب ـ المستوى التعليمي والخصائص المهنية

١) فيما يختص بالمستوى التعليمي فتشير البيانات الى حقيقة ان غالبيتهم هم من حملة الشهادات الجامعية وان (٩٠٪) ممن شملتهم الدراسة هم من خريجي الدراسة الثانوية فما فوق ، حيث كانوا موزعين بين مختلف المراحل التعليمية كما يلي :

١٠٪ اقل من الثانوي ،

١٦,٧ من خريجي الثانوي ،

٣٠,٠ من خريجي المعاهد وكليات المجتمع ،

و٤٣,٣ من خريجي الجامعات

وهذا بطبيعة الحال يعكس لنا ارتفاع المستوى التعليمي للقوى العاملة الاردنية في الخارج وهي حقيقة تنسجم وبيانات دائرة الاحصاءات بهذا الشأن .

وبالنسبة لتخصصاتهم العلمية فقد كان من بينهم (١٣) مهندسا ، و(١١) مختصا في مجال العلوم البحتة ونسبة كبيرة من الباقين هم من المختصين في مجال العلوم الانسانية والآداب .

أما سنوات تخرجهم ودخولهم سوق العمل لأول مرة ـ عدا حالات الانتساب للجامعات اثناء العمل والتي لم نحددها ـ فكانت على النحو التالي :

فترة التخرج	عدد المتخرجين
قبل عام ١٩٧٠	١٣
١٩٧٠ ـ ١٩٧٤	٨
١٩٧٥ ـ ١٩٧٩	٢٤
١٩٨٠ ـ ١٩٨٤	١٥
المجموع	٦٠

وبذا يكون (٣٥٪) منهم تخرجوا قبل عام ١٩٧٥ وما نسبته (٦٥٪) منهم قد تخرجوا ودخلوا سوق العمل في عام ١٩٧٥ والاعوام التي تلت ، وهي حقيقة تؤكد الطلب المتزايد

في المجتمع الاردني على التعليم بشكل عام والتعليم العالي بشكل خاص خلال السنوات الخمس عشرة الاخيرة .

٢) يتبين من نتائج الدراسة ان غالبية القوى العاملة العائدة (٩١,٧٪) هم من الاردنيين العائدين من الهجرة الى البلدان العربية ، حيث تحتل المملكة العربية السعودية المرتبة الاولى ، تليها الكويت فالامارات العربية المتحدة . كذلك كان ما نسبته (٨,٣٪) من العمالة العائدة التي شملتها الدراسة قد عادوا من اوروبا وامريكا ، وكان مكان عملهم قبل العودة النهائية الى الاردن موزعا على النحو الاتي :

جدول رقم (٢٠)

توزيع المشمولين بالدراسة حسب آخر بلد كان يعمل فيه قبل عودته النهائية الى الاردن

آخر بلد عمل فيه المهاجر العائد	العدد	٪
الدول العربية	٥٥	١٠٠,٠
السعودية	٣٢	٥٨,٢
الكويت	٨	١٤,٥
الامارات العربية المتحدة	٨	١٤,٥
قطر	١	١,٨
ليبيا	٣	٥,٥
اخرى	٣	٥,٥
دول غير عربية	٣	٦٠,٠
امريكية	١	٢٠,٠
اخرى	١	٢٠,٠
المجموع	٦٠	

وكما بينت الاحصائيات الصادرة عن دائرة الاحصاءات العامة فان هذا التوزيع ينسجم وحقيقة تركز القوى العاملة الاردنية في كل من المملكة العربية السعودية والكويت حيث تعمل غالبيتهم . كذلك من الملاحظ من نتائج هذه الدراسة الميدانية وكذلك نتائج دراسة دائرة الاحصاءات ان هنالك قوى عاملة اردنية تعود من اوروبا وامريكا عودة نهائية للعمل والاستقرار في الاردن .

٣) اشارت نتائج الدراسة الى ان (١٠٪) فقط قد عملوا خارج الاردن لمدة تقل عن سنتين في حين ان الغالبية العظمى قد عملوا خارج الأردن لمدد تتراوح ما بين (٢ ـ ٢٥) عاما ، خاصة وان هذه البيانات قد أشارت الى ما يلي :

عدد سنوات العمل خارج الاردن	٪ من الاجمالي للمشمولين بالدراسة
اقل من سنتين	١٠,٠
من ٢ ـ ٥	٤٠,٠
من ٦ ـ ٩	٢١,٧٠
من ١٠ ـ ١٣	١٠,٠
من ١٤ ـ ١٧	١٥,٠
من ١٨ ـ ٢١	١,٦٥
من ٢٢ ـ ٢٥	١,٦٥
المجموع	١٠٠,٠

كذلك تبين لنا بـان (٥٥٪) من العمال العـائدين من الهجـرة والمشمولـين بالـدراسة كانوا قد عملوا في الاردن ولديهم خبرات عملية قبـل انتقالهم للعمـل خارج الاردن وذلـك على النحو التالي :

عدد سنوات العمل في الاردن قبل الهجرة للعمل في الخارج	العدد
اقل من سنتين	٩
من ٢ ـ ٥	١٦
من ٦ ـ ٩	٤
من ١٠ ـ ١٣	٤
المجموع	٣٣

كان من بينهم (١٩) شخصا عملوا في القـطاع الخاص ، و (٢٤) شخصـا عملوا في القطاع العام في الاردن ، وبذلك يمكننا اعتبار ان غالبية من يغادرون للعمل في الخارج هم ذوي خبرات سابقة في بلدانهم خاصة وان عملية الهجرة العمالية للخارج يصـاحبها عنصر الانتقاء اي انتقاء ذوي الخبرة والمهارة وتفضيلهم على الخريجين الجدد . وفي ضـوء الاوضاع السائدة في سوق العمل الاردني حيث غالبية الباحثين عن عمـل هم من الخريجـين الجدد ، فانه يتضح لنا انه حتى ولو ارتفع الطلب الخـارجي على القـوى العاملة فـان عنصر الانتقاء سيلعب دورا هاما في اغراء ذوي الخبرات للهجرة الى الخارج وبذلك سيخسر الاردن عمالا ذوي مهارة وخبرة ، في حين سيتم احلال داخلين جدد لسوق العمل محلهم في وظائفهم .

٤) بالنسبة لتوزيع الخاضعين للدراسة من العمالة الاردنية العائدة فان النتائـج تؤكد لنـا بان ذوي الياقات البيضاء أكثر عدداً من ذوي الياقات الزرقاء ، حيث بلغت نسبة الفئـة الأولى (٨٦,٦٪) والفئـة الثـانيـة هي (١٣,٤٪) حيث أن المتخصصـين والفنيـين يشكلون الغـالبيـة العـظمى من العمـالـة العائـدة التي شملتها الـدراسة والتي كـانت نتائجهـا كما هـو مبـين في الجدول ادناه :

جدول رقم (٢١)
توزيع المشمولين بالدراسة من القوى العاملة في الخارج العائدة الى الاردن حسب المجموعات المهنية التي كانوا يعملون بها في الخارج

المجموعات المهنية	العدد	٪
المتخصصون والفنيون	٤٠	٦٦,٧
الاداريون	٢	٣,٣
الاعمال الكتابية	٦	١٠,٠
العاملون بالبيع	٢	٣,٣
العاملون بالخدمات	٢	٣,٣
العاملون بالزراعة	-	-
عمال الانتاج وغيرهم	٨	١٣,٤
المجموع	٦٠	١٠٠,٠

اما القوى العاملة الاردنية التي كان لديها خبرة عملية قبل مغادرتها الاردن للعمل في الخارج فان توزيعهم حسب المجموعات المهنية كاد أن يكون منسجما مع التوزيع المبين في الجدول اعلاه ، وهذا يؤكد لنا ان القوى العاملة الاردنية غالبا ما يتم تشغيلهم خارج الاردن في وظائف تتشابه والوظائف التي يؤدونها في الوطن الام قبل الهجرة ، حيث ان القوى العاملة الاردنية تعمل خارج الاردن ضمن نفس المجموعات المهنية التي تعمل فيها داخل الاردن ، كما تجعلنا نستنتج اصرار القوى العاملة الاردنية على العمل في مجال الاختصاص وهو الامر الذي ادى الى صعوبة قبول العاطلين عن العمل لوظائف متوفرة في سوق العمل الاردني غير انها لا تنسجم ومستوى تحصيلهم العلمي او اختصاصهم المهني .

٥) مستويات الاجور

يتبين من الجدول ادناه ان ما نسبته (٨٦,٧٪) من العاملين المشمولين بالدراسة والعائدين من الخارج كانوا يتقاضون أجورا خارج الاردن بما يعادل (٢٠٠) دينار اردني فاكثر ، ففي الوقت الذي كان فيه ١٣,٣٪ فقط يتقاضون اجورا تقل عن (٢٠٠) دينار اردني ، نلاحظ انه بالنسبة لمن سبق له العمل في الاردن من هؤلاء المهاجرين العائدين كانوا قبل الهجرة يتقاضون رواتب شهرية تقل عن (٢٠٠) دينار ، ونسبة هؤلاء بلغت (٧٥,٨٪) .

جدول رقم (٢٢)
توزيع المشمولين بالدراسة حسب فئات الاجر في الشهر

فئات الاجر بالدينار الاردني (راتب شهري)	للعائدين من الخارج		لمن سبق لهم العمل (قبل الهجرة)	
	العدد	٪	العدد	٪
اقل من ٢٠٠ دينار	٨	١٣,٣	٢٥	٧٥,٨
٢٠٠-٣٩٩	٢٤	٤٠,٠	٦	١٨,٢
٤٠٠-٥٩٩	١٢	٢٠,٠	٢	٦,٠
٦٠٠-٧٩٩	١٠	١٦,٧	-	-
٨٠٠-٩٩٩	٣	٥,٠	-	-
١٠٠٠ دينار فأكثر	٣	٥,٠	-	-
المجموع	٦٠	١٠٠,٠	٣٣	١٠٠,٠

وفي الوقت الذي تشير فيه البيانات الى ان حوالي ربع المشمولين بالدراسة كانوا يتقاضون اجورا في الخارج لا تقل عن (٦٠٠) دينار وان ما نسبته (٥٪) منهم كانوا يتقاضون اجورا شهرية بلغت (١٠٠٠) دينار فاكثر نلاحظ ان ايا ممن سبق وعملوا في الاردن قبل الهجرة لم يكن يتقاضى راتبا شهريا يصل الى (٦٠٠) دينار .

كذلك يجدر بنا ان نشير الى ان ارتفاع مستويات الاجور للعاملين الاردنيين في الخارج انما تعكس حقيقة ارتفاع نسبة المتخصصين والفنيين والاداريين والكتبة إلى اجمالي القوى العاملة في الخارج ، كما تعكس ارتفاع مستوى تحصيلهم العلمي وخبرتهم العملية فالاردن مرسل لقوى عاملة ذات اجور مرتفعة نسبيا ، في حين انه يستقبل لقوى عاملة وافدة ذات اجور منخفضة نسبيا ، وهو الامر الذي يؤكد لنا اوجه الخلل وعدم التوازن بين جانبي المعادلة من العرض والطلب في سوق العمل الاردني ، والذي يشكل في غياب هجرة القوى العاملة ظاهرة بطالة مزمنة ويصعب معالجتها الا بتطوير الاقتصاد وتغيير انماط الانتاج لخلق فرص عمل تتناسب ونوعية العرض المحلي للقوى العاملة .

جـ - اسباب عودة المهاجرين

كثر الحديث في الاونة الاخيرة ، عن حدوث استغناءات كبيرة من القوى العاملة الوافدة للعمل في بلدان الخليج العربي ولمعرفة اسباب عودة العمالة المهاجرة فقد اشتمل الاستبيان على سؤال بهذا الشأن وتم وضع مجموعة من الاسباب وطلب الى من شملتهم العينة ان يختاروا السبب الذي ينطبق على كل منهم ، وبذلك توصلنا الى مجموعة الاسباب التالية مرتبة حسب اهميتها النسبية :

السبب	٪لمن اجابوا بنعم
١) الاستقالة	٢٥,٠
٢) ظروف العائلة	٢١,٧
٣) انتهاء المشروع	١٥,٠
٤) ظروف المعيشة	١٣,٣
٥) صعوبات العمل	١١,٧
٦) تخفيض الراتب	٦,٧
٧) انتهاء العقد	٥,٠
٨) وجود مصدر دخل كاف في الاردن	١,٦
المجموع	١٠٠,٠

ويتضح لنا ان السبب الاول للعودة كان الاستقالة يليه في الاهمية النسبية ظروف العائلة ، واذا ما اخذنا في الاعتبار الظروف الخاصة الاخرى فانه يتضح لنا ان ما نسبته (٧٣,٣٪) منهم قد عادوا الى الاردن نظرا لظروف خاصة بهم اما من عادوا منهم الى الاردن لظروف خارجة عن ارادتهم اي بسبب انتهاء المشروع وانتهاء العقد او تخفيض الراتب فكانت نسبتهم(٢٦,٧٪)، وهذه الظروف من الممكن ان تحصل حتى في ظل مرحلة الرواج الاقتصادي وليس فقط في ظل ظروف الركود الاقتصادي السائدة في بلدان الاستقبال على وجه الخصوص والمنطقة بشكل عام . كما أن مثل ذلك يمكن ان يحدث ايضا في الوطن الام حيث لاحظنا في الاونة الاخيرة ان هنالك مؤسسات في الاردن قد استغنت عن العاملين فيها بسبب انتهاء المشروع او انتهاء العقد ونتيجة للظروف الاقتصادية السائدة . كما ان هنالك عددا محدودا من المؤسسات قد قامت بتخفيض رواتب العاملين فيها كبديل عن اجراء الاستغناء عن خدمات عدد كبير منهم .

وعند سؤالهم ان كانوا قد استوفوا كامل حقوقهم في الخارج وقبل عودتهم الى الاردن كانت اجابة (٨٥٪) منهم انهم قد حصلوا على كافة حقوقهم ، في حين ان النسبة الباقية (١٥٪) اجابت بانها لم تستوف حقوقها كاملة نظرا لافلاس الشركات التي كانوا يعملون معها او ان ظروفها المادية لم تكن تسمح لها باعطائهم حقوقهم كاملة من تعويض وخلافه وكان هنالك حالات محدودة لم يتم دفع الرواتب المتبقية لهم في ذمة الشركة .

د ـ اسلوب تحويل المدخرات والوسيلة المتبعة في استثمارها

اشارت نتائج الدراسة الى ان التحويل عن طريق البنوك التجارية يحتل المرتبة الاولى كأسلوب لتحويل المدخرات يليه في الاهمية طريقة التحويل بالوسائل الشخصية خاصة عند العودة الى الاردن بقصد الزيارة ، ثم طريقة تحويل هذه المدخرات عن طريق مكاتب الصرافة .

وفيما يتعلق بالوسائل المتبعة لاستثمار مدخراتهم فانه وفقا لاجاباتهم فيما يختص بذلك فيمكن ترتيب هذه الوسائل حسب اهميتها على النحو الآتي :

١) عن طريق ايداعها في البنوك المحلية بالاردن .
٢) عن طريق استخدامها للامتلاك العقاري لغايات السكن العائلي .
٣) في انشاء عمل حر وبشكل منفرد (كانشاء مشروع للاسرة) .
٤) في شركات مساهمة عاملة في الاردن .
٥) في اعمال حرة بالتعاون مع آخرين .
٦) في امتلاك العقارات وتأجيرها .
٧) في وسائل اخرى كتعليم الابناء والاخوة .
٨) عن طريق ايداعها في البنوك خارج الاردن .
٩) في شراء الاراضي بهدف اعادة بيعها مستقبلا .

هـ ـ الاندماج الاقتصادي والاجتماعي للعائدين

١) للوقوف على حقيقة الصعوبات التي تواجه القوى العاملة الاردنية العائدة من بلدان المهجر عودة نهائية وبغية ايجاد السبل والوسائل الكفيلة باعادة دمجهم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الوطن الام فقد تم وضع قائمة مختلفة من صعوبات يمكن ان تواجه العمالة العائدة وطلب الى من شملتهم الدراسة ترتيبها حسب اهميتها ، وتبعا لذلك خلصت الدراسة الى ان هذه الصعوبات مرتبة حسب اهميتها كانت على النحو التالي :

١) عدم توفر فرص العمل في الاردن .
٢) ارتفاع تكاليف المعيشة في الاردن .
٣) عدم توفر المسكن الملائم .
٤) عدم توفر معلومات عن فرص الاستثمار المتاحة في الاردن .
٥) صعوبة التحاق الابناء بالمدارس .
٦) تراجع مستوى المعيشة بالنسبة لهم في الاردن مقارنة مع مستوى المعيشة التي كانت متاحة لهم في الخارج .
٧) عدم الاندماج الاجتماعي وصعوبة التعامل مع الآخرين .

ولم يذكر ايا منهم اية صعوبات بشأن معاملات الجمارك والحدود ، كما افاد عدد منهم بانهم لم يواجهوا اية صعوبات تذكر .

٢) وبالنسبة للحالة العملية للمشمولين بالدراسة فقد تبين لنا بان ٦٠٪ كانوا يعملون اثناء اجراء المقابلة معهم في حين ان ٤٠٪ كانوا لا يزالون عاطلين عن العمل ، اما العاملون منهم فقد تبين لنا بان (٨٦٪) يعملون في القطاع الخاص كان ٦,٥٪ منهم يعملون لحسابهم الخاص اما الباقون فيعملون بأجر ـ و (١٤٪) يعملون في القطاع العام ، وكانت فئات اجور العاملين باجر منهم في القطاعين العام والخاص على النحو التالي :

فئة الاجر الشهري	٪من شملتهم الدراسة
اقل من ٢٠٠ دينار	٢٣,٥
٢٠٠-٣٩٩	٣٢,٤
٤٠٠-٥٩٩	٢٩,٤
٦٠٠ فأكثر	١٤,٧
المجموع	١٠٠,٠

وهذا يعكس بطبيعة الحال مستويات اجر اقل من تلك التي كانوا يتقاضونها خارج الاردن غير ان خبرتهم ومهارتهم التي اكتسبوها من الهجرة والعمل في الخارج انعكست بشكل ايجابي على ارتفاع مستويات الاجور التي يتقاضونها في الاردن حاليا ، ففي الوقت الذي كان فيه ما نسبته (٧٥٪) يتقاضون قبل هجرتهم الى الخارج اجورا تقل عن (٢٠٠) دينار شهريا ، نجد ان ما مقداره (٢٣,٥٪) فقط منهم يتقاضون اقل من (٢٠٠) دينار كراتب شهري بعد عودتهم وحصولهم على فرص عمل في الاردن وفي الوقت الذي كان فيه (٦٪) فقط منهم يتقاضون (٤٠٠) دينار فأكثر قبل هجرتهم الى الخارج ، فمن الملاحظ ان نسبة من يتقاضون (٤٠٠) دينار فأكثر قد تزايدت فبلغت نسبتهم (٤٤,١٪) من الاجمالي . وهذا يعكس الجوانب الايجابية لهجرة القوى العاملة حيث اكتسابهم لخبرات ومهارات فنية خلال فترة عملهم خارج الاردن قد نجم عنها ارتفاع مستوى الاجر الذي يتقاضونه في سوق العمل في البلد الأم .

٣) كذلك افادت نتائج هذه الدراسة ان (٥٠٪) ممن شملتهم الدراسة لديهم الرغبة في الهجرة مرة اخرى بقصد العمل في الخارج ، في حين افاد (٥٠٪) عن عدم رغبتهم في الهجرة بقصد العمل ، وحقيقة الامر في ان نسبة الـ (٥٠٪) الذين اعربوا عن رغبة في الهجرة بقصد العمل مرة اخرى كانوا من العاطلين عن العمل وكذلك ممن هم يتقاضون اجورا شهرية تقل عن (٢٠٠) دينار او من العاملين في غير مجالات اختصاصهم . كذلك بالنسبة للعاملين منهم فقد تبين ان غالبيتهم قد حصلوا على اعمالهم الحالية في عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٦ ونسبة قليلة منهم حصلت على عمل في عام ١٩٨٤ ، ولم يحصل اي منهم على عمل في عام ١٩٨٣ ، وهو العام الذي بدأ فيه الركود الاقتصادي بالظهور في الاقتصاد الوطني .

٤) اما فيما يختص بالمدة التي قضاها (العاملون منهم) في البحث عن عمل في الاردن بعد عودتهم من الهجرة ، فكانت كما يلي :

الفترة الزمنية التي قضوها في البحث عن عمل	٪ منهم
اقل من ٦ شهور	٢٣,٥
٦ أشهر - اقل من ١٢ شهراً	٥٠,٠
١٢ شهراً - اقل من ٢٤ شهراً	٢٠,٦
٢٤ شهراً فأكثر	٥,٩
المجموع	١٠٠,٠

٥) واما تقديم طلبات البحث عن عمل فكان من خلال المؤسسات التالية مرتبة حسب الاهمية :

١) تقديم طلبات للعمل الى المؤسسات مباشرة دون وسطاء
٢) تقديم طلبات بحث عن عمل لدى مكاتب الاستخدام
٣) تقديم طلبات بحث عن عمل لدى ديوان الموظفين .
٤) تقديم طلبات للمؤسسات عن طريق المعارف والاصدقاء .

٦) وفيما يختص بمدى ملاءمة الاجور السائدة في الاردن لمتطلباتهم فقد تبين ان نصفهم يعتقد بان مستويات الاجور مناسبة شريطة ان يملك مكانا للسكن ، في حين ان النصف الآخر اعتقد ان غلاء المعيشة السائد ومتطلبات مصاريف الاسرة تجعل مستوى الاجر السائد لا ينسجم ومتطلبات الانفاق على الاسرة .

وفي الختام يجدر التذكير ان الهجرة العمالية العائدة فيها عوامل ايجابية واخرى سلبية ، فمن ضمن ايجابياتها اضافة لما سبق وذكرناه هو ان من بينهم كوادر مؤهلة ومدربة نحن بامس الحاجة لخدماتها في هذه المرحلة من مراحل تطورنا الاقتصادي والاجتماعي كما ان عودتهم بشكل منظم ومحدود يساهم بشكل مباشر في معالجة الخلل الحاصل في سوق العمل المحلي . كذلك فان استثمار العمالة العائدة لمدخراتها في مشاريع انتاجية ستكون لها انعكاسات ايجابية على التنمية في الاردن اذا ما احسن استثمارها . لكن الذي يبدو في هذه المرحلة ان ابناءنا العائدين من الهجرة والذين لديهم مدخرات مالية يفضلون الاحتفاظ بها لدى البنوك خاصة وان ظروف الركود الاقتصادي لا تشجع على استثمارها ، حيث يبدو لهم ان في استثمارها عنصر مخاطرة لا يرغبون في مواجهته في الظروف الحالية .

من الناحية الاخرى فان عودة العمالة المهاجرة من الفئات المهنية التي تتصف بوفرة المعروض منها في سوق العمل المحلي ستؤدي الى زيادة مشكلة البطالة في صفوف القوى العاملة كما ستؤدي الى زيادة الضغط لخفض مستويات الاجور ، .

(ملاحظة : هذه المعلومات سرية وهي لغايات البحث العلمي فقط)

استمارة بحث علمي

١) الجنس / ذكر ☐ انثى ☐

٢)العمر بالسنوات ☐

٣)الحالة الاجتماعية : اعزب ☐ متزوج ☐ ارمل ☐ مطلق ☐

٤)رجاء ذكر عدد افراد الأسرة الذين كانوا برفقتك اثناء . فترة اقامتك خارج الاردن : ☐

٥)المؤهل العلمي والتخصص :

٦)سنة التخرج

٧)عدد سنوات العمل خارج الاردن : ☐ البلد الذي كنت تعمل فيه : ☐

أ ـ المهنة

ب ـ مقدار اخر راتب شهري اجمالي بالدينار ☐

جـ ـ القطاع الاقتصادي :

٨)عدد سنوات الخبرة قبل السفر للعمل خارج الاردن ؛

أ ـ المهنة :

ب ـ مقدار اخر راتب شهري اجمالي بالدينار : ☐

جـ ـ القطاع الاقتصادي :

٩)تاريخ عودتك الى الاردن هو : / / ١٩٨

١٠) سبب العودة هو : (رجاء ترتيبها حسب اولوياتها)

- انتهاء العقد
- انتهاء المشروع الذي كنت اعمل فيه
- صعوبات العمل
- صعوبات الحياة المعيشية
- تخفيض راتبي بنسبة (٪) (يرجى ذكر النسبه)
- ظروف العائلة
- تدريس الاولاد
- الاكتفاء المادي
- وجود دخل كافٍ لي في الاردن
- الاستقالة
- اسباب اخرى يرجى ذكرها :

١١)هل حصلت على حقوقك كاملة بعد انتهاء عملك في الخارج ؟ نعم ☐ لا ☐
(ان كان الجواب بلا اوضح السبب) :
١٢)تحويلاتي للاردن كانت تتم عن طريق : (يرجى ترتيبها حسب اهميتها)
- البنوك
- الصرافون
- الاصدقاء او الاقارب
- شخصيا (عند عودتي للزيارة)
- وسيلة اخرى (يرجى ذكرها) :
١٣) ماهي الوسيلة التي تستثمر بها مدخراتك ؟ (يرجى ترتيبها حسب الاولوية)
- في البنوك المحلية
- في البنوك خارج الاردن
- في شركة مساهمة .
- في اعمال حرة بشكل منفرد (مشروع للاسرة)
- في اعمال حرة بالتعاون مع اخرين
- في شراء الاراضي واعادة تأجيرها
- في امتلاك العقارات واعادة تأجيرها
- في امتلاك العقارات لغايات السكن العائلي
- اخرى (يرجى ذكرها) :
١٤) هل تفكر في الهجرة بقصد العمل في الخارج مرة اخرى
نعم ☐ لا ☐
يرجى توضيح الاسباب :

١٥)الصعوبات التي واجهتك عند عودتك للاردن : (يرجى ترتيبها حسب اهميتها)
- عدم توفر المسكن الملائم
- التحاق الابناء بالمدارس
- عدم توفر فرص العمل
- تراجع مستوى المعيشة
- غلاء المعيشة
- عدم الاندماج الاجتماعي (صعوبة التعامل مع الاخرين)
- عدم توفر معلومات عن فرص الاستثمار في الاردن
- معاملات الجمارك والحدود
١٦)أ- العمل الحالي (ان وجد)

قطاع عام [ ] اسم المؤسسة ومكانها

قطاع خاص [ ] اسم المؤسسة ومكانها

ب ـ ان كنت في القطاع الخاص رجاء توضيح مايلي :

١)اعمل لحسابي الخاص [ ] رجاء تحديد نوع العمل.

٢)اعمل باجر [ ] رجاء تحديد نوع العمل

جـ ـ ١)ان كنت تعمل باجر في القطاع العام او الخاص فما هو مقدار اجرك الشهري الاجمالي بالدنانير [ ]

٢)ان كنت تعمل لحسابك الخاص رجاء ذكر مقدار دخلك الشهري بالدنانير [ ]

د ـ تاريخ مباشرتك لهذا العمل هو : / / ١٩٨

١٧)ان كنت باحثا عن عمل فما المدة التي قضيتها للبحث عن العمل.؟

١٨)هل تقدمت بطلبات للاستخدام في

أ ـ ديوان الموظفين [ ]

ب ـ مكاتب الاستخدام [ ]

جـ ـ للمؤسسات مباشرة دون وسطاء [ ]

د ـ للمؤسسات عن طريق المعارف والاشخاص [ ]

١٩) هل تناسبك مستويات الاجور السائدة في الاردن ؟ نعم [ ] لا [ ]

رجاء توضيح الاسباب :

٢٠)اية ملاحظات اضافية اخرى ترغب في ذكرها :

الهوامش

(١)قدر عدد سكان الضفة الغربية في نهاية عام ١٩٧٩ بنحو (٠٠٠و٨٠٠) نسمة . وقدرت اعداد القوى العاملة الاردنية وافراد اسرهم المرافقة لهم في الخارج آنذاك بنحو (٠٠٠ , ٧٥٠) نسمة .
انظر : الدكتور تيسير عبد الجابر والدكتور بسام الساكت : استراتيجية السكان في الوطن العربي مجلة العمل ، السنة الثالثة ، العددان ١١ و١٢ ١٩٨٠ . ص(٥ ـ ٢٤) .

(٢)انـظر ; UN-ECWA , Development and Prospects in Selected ECWA Countries . ECWA , Beirut , 1978 .
PP(7—13)

(٣) اذا ماأخذنا في اعتبارنا اجمالي عدد السكان الاردنيين المقيمين في الخارج والقوى العاملة الاردنية في الخارج فان معدل المشاركة الاقتصادية للاردنيين في الخارج في قوة العمل تبلغ نحو ٤٠٪ في عام ١٩٨٥ .

(٤)The Royal Scientific Society ; Wworkers Migration
Abroad : Socio — Economic Implications for House — holds in Jordan . R.S.S Amman , May , 1983 .

(٥) See : Al—Akel , Mohammad A . Hadi ; Manpower , Labour Market & Wage Development :
The Case of Jordan . Un—published D.Phil Thesis , University of Sussex , U.K. 1985 ,)Chapter 10 pp.188—305).

(٦) انظر نفس المرجع السابق : (ص ١٦٧ ـ ص ٢٨٧) والجداول الخاصة بتطور الاجور في ملاحق الدراسة الميدانية موضوع البحث من ص(٣٤٠ ـ ٤٤٨) .

المراجع باللغة العربية :

١)د. تيسير عبد الجابر : الموقف الراهن لانتقال العمالة في الوطن العربي واحتمالات المستقبل ـ ورقة عمل قدمت لندوة التعاون العربي في مجال العمالة واستخداماتها ، منتدى الفكر العربي عمان ٢٦ ـ ١٩٨٦/١/٢٧ .

٢)د. تيسير عبد الجابر ، د. بسام الساكت : استراتيجية السكان في الوطن العربي ، مجلة العمل ، السنة الثالثة العددان ١١ ، ١٢ ، ١٩٨٠ /وزارة العمل ـ دائرة الابحاث/ عمان . ص ٥ ـ ٢٤ .

٣)د. محمد العوض جلال الدين : هجرة السوادنيين الى الخارج ، جامعة الخرطوم /الخرطوم ، ١٩٧٩ .

٤)د. موسى سمحة ومحمد عبد الهادي العكل : انتقال القوى العاملة بين البلدان العربية . مجلس الوحدة الاقتصادية العربية .
ورقة عمل قدمت لندوة انتقال العمالة التي نظمها المجلس في شهر آب لعام ١٩٨١ في مدينة عمان .

٥)د. محمد عبد الهادي العكل : واقع القوى العاملة واوضاع سوق العمل في الاردن ، جريدة الوفاق العربي . العدد (١) عمان ١٩٨٦/٣/١٥ .

٦)د. محمد عبد الهادي العكل : هجرة القوى العاملة بين النظرية والتطبيق «مع اشارة خاصة الى التجربة الاردنية» . مجلة العمل العدد ٣٤ السنة التاسعة ١٩٨٦ ـ دائرة الابحاث /وزارة العمل عمان . ص ٢٦ ـ ٤٤ .

٧)د. اديب حداد : تجربة الاردن في جذب حوالات الاردنيين العاملين في الخارج . مجلة العمل ، العدد ٣٤ السنة التاسعة ، ١٩٨٦ ، دائرة الابحاث وزارة العمل / عمان . ص ١٤ ـ ٢٥ .

٨)د. صالح خصاونة ود . محمد عبد الهادي العكل : واقع القوى العاملة وسياساتها في الاردن ، مسودة ورقة عمل قدمت الى المؤتمر الثاني للمغتربين الاردنيين المنعقد في عمان من ١٤ ـ ١٩٨٦/٧/١٧ .

٩)د. عيسى ابراهيم : القوى العاملة في الاردن (الماضي والمستقبل) وزارة التخطيط /عمان ، حزيران ١٩٨٥ (دراسة غير منشورة) .

١٠)د. عيسى ابراهيم : البطالة وسياسات التعليم في الاردن ، وزارة التخطيط /عمان ، حزيران ١٩٨٥ . (دراسة غير منشورة) .

١١) منتدى الفكر العربي : العائدون من حقول النفط : سلسلة الحوارات العربية (٧) ندوة التعاون العربي في مجال العمالة

واستخداماتها في حقبة التراجع النفطي عمان ٢٦ ـ ٢٧ كانون ثاني ١٩٨٦ .
١٢)وزارة العمل : مذكرة داخلية حول العاملين الاردنيين في بلدان الاستقبال العربية . دائرة الابحاث ، وزارة العمل /عمان ١٩٨٦ .
١٣)وزارة العمل : التقرير السنوي لسنوات متعددة ، دائرة الابحاث وزارة العمل /عمان .
١٤)البنك المركزي الاردني : الواقع الاقتصادي وحوافز الاستثمار في الاردن ، ورقة عمل قدمت الى المؤتمر الثاني للمغتربين الاردنيين المنعقد في عمان من ١٤ ـ ١٩٨٦/٧/١٧ .
١٥)البنك المركزي الاردني : التقرير السنوي لسنوات متعددة ، دائرة الابحاث ، البنك المركزي /عمان .
١٦)دائرة الاحصاءات العامة : دراسة الهجرة العائدة : النتائج الرئيسية التقرير الشهري عن الاردنيين العائدين من الخارج ، تموز ، آب ، ايلول ١٩٨٦ .
١٧)وزارة العمل : ملفات العلاقات الصناعية ، دائرة العلاقات الصناعية/ وزارة العمل ـ عمان .
١٨)وزارة التخطيط : خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية(١٩٨٦ ـ ١٩٩٠) وزارة التخطيط ، عمان ، نيسان ١٩٨٦ .
١٩)وزارة التخطيط : موجز مشروع خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للاعوام (١٩٨٦ ـ ١٩٩٠) ورقة عمل قدمت الى المؤتمر الثاني للمغتربين الاردنيين المنعقد في عمان من ١٤ ـ ١٩٨٦/٧/١٧ .
٢٠)المجلس القومي للتخطيط : برنامج السنوات السبع للتنمية الاقتصادية في الاردن للسنوات (١٩٦٤ ـ ١٩٧٠)عمان .
٢١)المجلس القومي للتخطيط ، خطة التنمية الثلاثية (١٩٧٣ ـ ١٩٧٥) عمان .
٢٢)المجلس القومي للتخطيط : خطة التنمية الخمسية (١٩٨٦ ـ ١٩٨٠) عمان .
٢٣)المجلس القومي للتخطيط : خطة التنمية الخمسية (١٩٨١ ـ ١٩٨٥) .

المراجع باللغة الانجليزية :

1)Al–Akel , Mohammad A . Hadi : Manpower , Labour Market and Wage Development : The Case of Jordan . Unpublished D.Phil Thesis , University of Sussex , U.K. , 1985 (See ch .4 pp.83–118) .

2)Abella , M.I. ; Labour Migration form South and South East Asia : Some Policy Issues . International Labour Review . Vol . 123 , No.4 July/Agust 1984 . pp.491–506 .

3)Anani , J.A. & Abdel–Jaber , T., Jordan's Experience and Policies in the Field of Reveres Transfer of Tecgnology . Amman , 1980 . (Memio) .

4)Anani , J.A. ; Employment and pubulation . Asian Conference of Parliamentarians on Population and Development . Beijing , October 1981 .

5)Bagi , F.C. ; Economic Development with surplus Labour : Awel–fare criterion . Indian Journal of Economics .
Vol.LXI. Part I.No. 240, 1980. PP. 61–74 .

6)Barunm , H.N. & Sabot, R.H. ; Migration, Education , and urban surplus : The case of Tunisia , OECD , Paris , 1976 .

7)beijer , G. ; Modern Pattern of International Migration Movement . Published in Jackson , J.A. (ed) , Migration .
Cambridge University Press , London 1969 . pp 11-59 .

8)Bellante , D. ; The North-South Differentials and the Migration of Heterogeneous Labour . American Economic Review . Vol. LXIX, 1979 , pp. 166-175 .

9)Bhagawati , J. ; International Trade . The MIT Press Cambridge , Massachusettes , 1981 .

10)Bhagawait , J. The Economic of Underdene Countries , World University Library , London 1966 .

11)Birks , J.S. & Sinclair , C.A ; International Migration and Development in the Arab Region . ILO , Geneva , 1980 .

12)Birks , J.S. & Sinclair , C.A. ; Arab Manpower : The Crisis of Development . St. Martin's Perss , New York , 1980 .

13)Bohning , W.R. ; Some Thoughts on Emigration from the Medierranean Basin . International Labour Review , VOL . III , 1975 , pp. 251-277 .

14)Bohning , W.R. & Maillat , D. ; The Effects of Employment of Foreign Workers , OECD .

15)Bohning , W.R. ; Towards a System of Recompense for International Labour Migration . IMEP Workink Paper . ILO , Geneva , Feb . 1982 .

16)Borts.G.H. ; The Equalisation of Returns and Regional Economic Growth . American Economic Review . 1960 —
pp. 319 - 447 .

17)City University of New York ; Labour Migration Under Capitalism , Monthly Review Press , New York , 1979 .

18)Coelho , P.& Ghali , M. ; The End of the north - South Wage Differentials . American Economic Review., 1971 . pp. 932–937 .

19)Education & World Affairs : Committee on International Migration of Talent . The International Migration of High–level Manpower : Its Impact on the Development Process . Praeger Publishers . New York , 1970 .

20)Garson , J.P. & Moulier , Y. ; Clandestine Immigrants and Their Regulation in France : 1981–1982 . IMEP Working Paper . ILO , Geneva . May 1982 .

21)Godfrey , M. ; The Brain Drain form Low–Income Countrise . The Journal of Development Studies .

Vol . XLVIII , No.3. Sept . 1979 . pp 230–245 .
22)Grubel , H.B & Scott , A.D. ; The iternational Flow of Human Capital . American Economic Review . LVI , 1966 .
23)Ibrahim , S.E. ; Oil , Migration and the New Arab Order , Published in Kerr , M.H. & Yassin , E. (Edsd) . Rich and Poor ER States in the middle East . Westview Pres , Boulder , 1982 . pp. 17–70 .
24)IBRD , The Economic Development of Jordan . The Joun Hopkins Press , Baltimore , 1957 .
25)ILO & Un–Hcr . ; Labour Markets in the Sudan . ILO , Geneva , 1984 .
26)Johnson , H.J. ; Some Economic Aspects of the Brain Drain . Pakistan Development Review , Vol . 7 , 1967 .
PP. 379–411 .
27)Malthus , R.T; An Essay on the Principles of Population , Re–printed in Malthus , R.T. on Population . The Modern Library , New York , 1960 .
28)Marx , K. ; Capital : ACritique of Political Economy .
The Modern Library , New York , 1906 .
29)Mill , J.S. ; Principles of Political Economy (3rd Edition) John W. Parker & Son. London (Vol II).
30)Mundell , R.A. : International Trade and Factor Mobility , American Economic Review , Vol . 47 , June , 1957 . PP. 321–335 .
31)Myrdal , G. ; Asian Drama : A Inquiry into the Poverty of Nations . Penguin Press .
32)Mydral . G. ; Economic Theory and Under–Developed Regions . Gerald Dudkworth & Co. LTD. London , 1957 .
33)OECD ; Migration , Growth & Development , OECD , Paris , 1979 .
34)OECD ; Migration's Children & Wmploymwnr : The European Experience : OECD , Paris . 1983 .
35) Royal Scientific Society ; Workers Migration Abroad , Socio–Economic Implications for Households in Jordan , RSS . Amman , May 1983 .
36)Saket , B.K. ; Economic Uses of Remittances ; The Case of Jordan . R.S.S. , Amman , 1983 .
37)Samuelson , P.A. , International Factor , Price–Equalisation Once

Again . The Economic Journal , Vol . LIX , June , 1949 . pp. 181–197 .
38)Samuelson , P.A. ; Ohlin was Right . Swedish Journal of Economics , VOL . 73 , No.4. 1971 , pp. 365–385 .
39)Serageldin , I. (et.al.) ; international Labour Migration in the Middle East and North Africa World Bank Document . Research Project No. 61763. March , 1981 .
40)Smith . A. The Wealth of Nations (6th edition) Vol. I Methuen & Co. Ltd. London , 1950 .
41)Thomas , B. Migration & Economic Growth (2nd Edition) Cambrdige University Press , London , 1973 .
42)U.N. ECWA : Socis–Economic Characteristics of Injernational Migration in the Gulf States Limited Distrbution Documents No . E/ECWA/POP/ Conf. 4Wp 27 .
43)U.N ECWA : Development Trands & Prospects in Selected ECWA Countries , ECWA, Beirut, 1978.
44)World Bank, Manpower Development in Jordan ,(Main Report), Report No. 5117–JO, World Bank, Washington June, 1984 .

البحث الخامس

اشكالية الهجرة السودانية العائدة
آثارها وانعكاساتها

الدكتور أحمد محمد حمد
الدكتور عثمان الحسن محمد نور

اولا / تقديم

اذا كانت طفرة العائدات النفطية خلال السبعينات قد لعبت دورا هاما في استيعاب اعداد كبيرة من العمالة العربية وغير العربية في سوق العمل الخليجي ، فان انخفاض تلك العائدات في النصف الثاني من الثمانينات سيشهد ظهور بوادر عودة العمالة من الاقطار المستقبلة الى بلدانهم . وقد تنبأ بعض الباحثين والمختصين في دراسات الهجرة وانتقال الايدي العاملة بظاهرة الهجرة العائدة قبل مرحلة الركود الاقتصادي والتراجع في العائدات النفطية ، حيث اشار الدكتور محمود عبد الفضيل في دراساته السابقة الى «ان القضية التي يجب ان نعيها جيدا في مستهل الثمانينات هي ان الموارد والايرادات شبه الريعية التي ساعدت على رواج احوال الاقتصاديات في الدول العربية المرسلة للعمالة خلال النصف الثاني من السبعينات لن تبقى على حالها خلال النصف الثاني من الثمانينات وانما ستتعرض للانكماش والانخفاض التدريجي»[1]
بسبب تراجع بعض اعداد العمالة الوافدة من الدول العربية النفطية

ولاشك ان موضوع العمالة السودانية المهاجرة باتجاه الدول العربية النفطية قد نال قسطاً كبيراً من البحث والتحليل سواء من خلال الدراسات المؤسسية أو من خلال الاهتمامات الفردية للباحثين وطلبة الدراسات العليا :

وبمراجعة الادبيات المتوفرة نلاحظ ان السياق المنهجي المشترك لجميع تلك الدراسات كان كلاسيكيا براغماتيا اكتفى بتحليل الواقع دون تحديد للمسار من خلال خيارات التنمية البديلة . وقد انقسمت التقويمات الاقتصادية حول موضع الهجرة الى قسمين رئيسين : القسم الأول يحدد ان الهجرة ايجابية المحصلة ويدعو الى تعظيم الايجابيات والحد من السلبيات . والقسم الثاني يقول بأن وقع الهجرة على البنية الاقتصادية والاجتماعية في السودان كان سالبا وبخاصة في الأجل الطويل .

في هذه الورقة لانود الخوض في تفاصيل وجهتي النظر او تبني اي منهما ولكننا سنركز بشكل اساسي على الهجرة السودانية العائدة، توقعاتها وانعكاساتها ، وذلك باعتبارها احدى المضاعفات الرئيسية لظاهرة الهجرة . فالمتغيرات المستجدة والمتسارعة المتمثلة في نتائج الانخفاض الهائل في اسعار النفط وتباطؤ عمليات التنمية في البلدان العربية النفطية ـ وانعكاسات ذلك على اوضاع سوق العمل ، كل ذلك يجعل من مستقبل الهجرة السودانية لتلك الدول امراً يحوطه الغموض . ونستطيع ان نبين ان حالة الاقتصاد السوداني سوف تزداد سوءا عما هي عليه ازاء الموقف من الاستغناء عن أعداد كبيرة من السودانيين العاملين بالخارج . وعليه فستتناول في هذه الدراسة الآثار الاقتصادية والاجتماعية للهجرة السودانية العائدة ـ وسنحاول الاجابة على الاسئلة التالية :

أ ـ ماهي التحولات في اقتصاديات الدول العربية النفطية والتي ستؤدي الى دفع العمالة السودانية بالخارج للعودة ـ وماهي اشكال هذه الظاهرة المحتملة وماهو مستقبلها ؟
ب ـ ماهي الآثار الاجتماعية للعودة حاضرا ومستقبلا ـ وكيف يتم تكيف العائدين في مجتمعاتهم ؟.
جـ ـ كيف تنعكس العودة على اقتصاديات البلاد حاضرا ومستقبلا وماهي الاجراءات والتدابير الحكومية الحالية والممكنة التي من شأنها ان تعمل على تعظيم ايجابيات العودة وتقليص سلبياتها الى اقصى درجة ممكنة ؟
ضمن الاجابة على هذه الاسئلة هناك ثلاثة محاور رئيسية نتعرض لها وهي : احتمالات الهجرة العائدة وتحويلات المهاجرين وسوق العمل ومشاكل العائدين بالاضافة الى خاتمة وتصور للمخرج .

ثانيا ـ مصادر البيانات : توفرت البيانات الاساسية لهذه الدراسة من مسحين بالعينة . المسح الاول اجري في يناير من عام ١٩٨٦ بالعاصمة القومية لرصد المتغيرات الاساسية لظاهرة الهجرة العائدة وذلك من خلال استمارة احتوت على اربعين سؤالا اخذت بياناتها من ٣٠٠ اسرة من أسر العائدين في الخرطوم والخرطوم بحري وام درمان (مسح العودة) . أما المسح الثاني فقد اجري في يوليو من عام ١٩٨٦ واعتمد على استمارة موجزة احتوت على ثمانية عشر سؤالا وجهت لعينة من ٢٤٥ مهاجرا تم اختيارهم عن طريق العينة المنتظمة من المهاجرين السودانيين الذين تقدموا بطلباتهم للحصول على تأشيرة الخروج من سلطات الجوازات لوزارة الداخلية السودانية في الخرطوم (مسح الهجرة) وفي الحالتين كان الاطار الذي يحتوي على مفردات العينة محدودا مما يجعل بياناتها بيانات احصائية غير معنوية إلا ان نتائجها يمكن ان تعتبر جزءا من المؤشرات الهامة التي توصلنا اليها . وهنالك ايضا بيانات كلية استقيناها من بعض الدراسات الاخرى التي تطرقت لظاهرة الهجرة عموما وكانت ذا طبيعة اكثر شمولاً مثل دراسة محمد العوضي جلال الدين في عام ١٩٧٩[٢] ودراسة وزارة التخطيط بالسودان في عام ١٩٨٥[٣] . وتعطي هذه الاحصاءات بيانات كلية تتعلق بحجم الهجرة وتوزيعاتها الديمغرافية والمهنية وحجم التحويلات وقنوات انسيابها . هذا بالاضافة الى مؤشرات اخرى متعددة تعبر عن واقع الاقتصاد السوداني استقيناها من هنا وهناك خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥ م . والآن وقبل ان نتصدى للمهمة الرئيسية يتطلب الأمر اعطاء خلفية شمولية للتطورات الجارية في الاقتصاد السوداني والموقف المحتمل من مسألة العودة واثر ذلك كله على مستقبل العمالة السودانية المهاجرة والشريحة العائدة او المرشحة للعودة منها .

ثالثاً ـ الاطار الاقتصادي السياسي لظاهرة الهجرة في السودان :

ربما يبدو صحيحا ان الفرد العامل اينما وجد يرغب اساسا من خلال حراكه داخل سوق العمل في تحقيق تلبية حاجياته الاساسية المادية والروحية والثقافية اي انه بتعبير ادق ينشد الاستقرار . ولكن ماهي امكانية وشروط تحقيق هذا الهدف في السودان منذ بداية

السبعينات وحتى يومنا هذا . بمعنى آخر ماهي التطورات التي حدثت للاقتصاد السوداني منذ تلك الفترة والتي دفعت بقوة العمل السودانية للهجرة ؟ وبنفس السياق فإن معالجة عودة المهاجرين السودانيين تحيلنا بالضرورة الى مسألة هجرتهم فيما يخص محدداتها او فيما يخص انعكاساتها . ويمكن القول بثقة ان اشكالية العودة هي نفس اشكالية الهجرة . ضمن هذا التصور فإن الجانب المعني بتطور الاقتصاد السوداني في الفترة المذكورة ودوره في عملية الهجرة والعودة يعيننا في هذه الدراسة .

وفي اعتقادنا ان الازمة المركزية للاقتصاد السوداني هي في حقيقة الامر ازمة تتعلق بخيار التنمية منذ الاستقلال وحتى يومنا هذا . فالمشكلة الرئيسية في السودان كانت ومازالت هي مسألة تراكم رأس المال المغذي للتنمية اي الفائض الاقتصادي الذي يمكن ان يستغني عنه المجتمع سنويا لعمليات التنمية . وبالتنمية هنا نقصد عملية التغيير الهيكلي في النسيج الاقتصادي الاجتماعي والسياسي والمعتمد اساسا على نمو وتوزيع القوى الانتاجية في مجتمع ما باتجاه اشباع الحاجيات الاساسية لكل المواطنين نحو مستويات اعلى من الرفاه الاجتماعي . وتحتم هذه العمليات تكثيف الجهود من اجل الاعتماد على الذاتّ والتحرر من التبعية بحيث يكون عمادها المواطن الخلاق المساهم بفعالية في عملية التغير الهيكلي .

منذ عام ١٩٥٦ شهد السودان انظمة وطنية للحكم تباينت تكويناتها وفلسفاتها السياسة والاقتصادية الا أن الجهود التنموية جميعها كانت تتداعى ، وذلك لاستمرارها في مغبة الارتباط بالنظام الاقتصادي العالمي بالاضافة إلى فساد الحكام وسوء الادارة الاقتصادية . وقد شهدت الفترة منذ منتصف السبعينات عددا من التطورات الخطيرة . وبرز مؤشر زيادة عبء الديون الخارجية كاحد معالم التدخل الخارجي وغياب المشاريع الوطنية للتنمية . وقد كان السودان في الوقت ذاته جاهزا للتدخل حيث اشتدت ازمة النظام الذي كان قائماً آنذاك . واهم الملامح التي تكشف بوضوح ابعاد تلك الأزمة خلال فترة عشر السنوات الماضية تتمثل في الاختلال الحاد بين معدلات نمو الانفاق الكلي (الطلب الاجمالي) على السلع والخدمات وبين طاقة البلاد الانتاجية ومقدرتها الاستيرادية ويشير عبد المحسن صالح [٤] الى أنه في الوقت الذي ظل فيه الانفاق الكلي محسوبا باسعار ١٩٧١/٧٠ م) ينمو بمعدل بلغ في المتوسط ٣٪ خلال كل الفترة كان الناتج الاجمالي ينمو بمعدل بلغ في المتوسط ١,٦٪ فقط . وفي ذات الوقت كانت مقدرة البلاد الاستيرادية تتردى العام تلو الآخر نتيجة للتدهور الكبير في انتاج عدد كبير من سلع التصدير ومالازم ذلك من تدهور في شروط التبادل التجاري العالمي بالنسبة للسودان .

وقد ترتب على التفاوت الهائل بين الانفاق الكلي والعرض الاجمالي اختلالان اساسيان . الاول اختلال داخلي تمثل في الفجوة التضخمية وظاهرة السوق الاسود وندرة وانعدام الكثير من السلع الاساسية . والثاني اختلال خارجي تجلى في العجز السنوي الحاد

في ميزان المدفوعات . ذلك العجز الذي ظل يمول طوال تلك الفترة بالقروض الاجنبية القاسية الشروط حتى وصلت مديونية البلاد الى ١١ مليار دولار في بداية عام ١٩٨٦ . فبالاضافة الى المشاكل التي نجمت عن سنوات الجفاف والتصحر والحرب الداخلية في الجنوب ، اتفق الاقتصاديون السودانيون في المؤتمر الاقتصادي القومي في مارس ١٩٨٦ على ان الخلل الرئيسي في الاقتصاد السوداني يعود الى سوء الإدارة والفساد والاصرار على منهج بعينه للتنمية .

وفي النصف الاخير من السبعينات ارتبط السودان في برامجه التنموية بسياسات صندوق النقد الدولي والتي تقوم اساسا على استراتيجية السلع الرأسمالية بشقيها الانتاجي والاستهلاكي . وعلى الرغم من تسارع وتيرة الاستدانة بحجة التنمية الا أن معدل الانتاج السنوي كان يتدنى عاماً بعد عام حتى اصبح سالبا عام ١٩٨٦ ـ (ـ ٩ ,١ ٪) . ومن الناحية الاخرى فقد ادت تلك السياسات الى تطويع سياسات الاستيراد حسب مصالح الدول الدائنة واغرقت البلاد بالسلع الاستهلاكية والتي تعتبر سلعاً كمالية بالنسبة للغالبية الساحقة للاسر السودانية . وارتفعت اثر ذلك فاتورة الاستيراد واصبحت البلاد في حاجة متزايدة لسيولة نقدية بالعملات الصعبة . واعتمدت فيما اعتمدت من موارد على تحويلات السودانيين العاملين بالخارج كما سنرى لاحقاً .

وشهدت تلك الفترة تدهورا سريعا في العملية الانتاجية في مجملها وفي المساهمة النسبية للقطاعات الانتاجية المختلفة وبالتالي بمستوى الاستخدام مما ادى الى تزايد العطالة والعطالة المدفوعة الاجر في القطاعين العام والخاص وخلقت رصيدا جاهزا للهجرة من قوة العمل السودانية . فقد ارتفعت مساهمة قطاع الخدمات من ٤٥٪ في عام ٧٠/ ١٩٧١ الى ٥٣,٨٪ في عام ١٩٨٣/٨٢(*) . وصاحب ذلك تدهور كبير وسريع في معدل نمو قطاعي الانتاج الصناعي والزراعي وفي القيمة المضافة لهذين القطاعين . فخلال الفترة ١٩٧١/٧٠ بلغ المتوسط السنوي لمعدل النمو الفعلي للناتج القومي ١,٩٪ بينما بلغ خلال الفترة ١٩٨٣/٧٩ (ـ ٢ ,٣٪) اي كان سالبا ـ ويمثل هذا المعدل السنوي اكثر قليلا من نصف المعدل السنوي للسكان البالغ ٢ ,٣٪ مما يمثل انخفاضا كبيرا في متوسط نصيب الفرد من الناتج الاجمالي الفعلي .

وقد خلقت هذه الظروف الصعبة الظروف المواتية لازدياد معدلات الهجرة بمعدلات عالية في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات . وتبين الاحصاءات الرسمية الخاصة بتكلفة المعيشة ان متوسط المعدل السنوي للتضخم خلال الفترة ١٩٨٥/٧٠ قد بلغ ٢٩٪ . ولكنه كان متسارعا جدا في الفترة ١٩٧٩ ، ـ ١٩٨٥ . وهذه الفترة الاخيرة هي نفس الفترة التي سجل فيهاالناتج القومي نموا سالبا . وقد كان للتخفيضات المتواترة للجنيه السوداني واجراءات ماسمي بتحرير الاقتصاد السوداني اثر مباشر على هذا التسارع في معدلات التضخم . ومن هنا شكلت المعاناة الاقتصادية المتزايدة (والتي امتدت باشكال مختلفة

لمعولي الاسر وفي سياق غياب مشروع وطني للتنمية) ، عوامل الدفع للقوى العاملة السودانية ، فتركت الديار وهاجرت الى البلدان النفطية ، حيث اغراء التكوين المالي السريع . وضمن هذا الاطار ، تظهر اخطر آثار الهجرة على الإطلاق وهي الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على عودة المهاجرين والتي تشير قرائن الاحوال الى انها وشيكة ان لم تكن قد بدأت بالفعل.

رابعا ـ خريطة السودانيين العاملين بالخارج :

بالرجوع الى الدراسات المتوفرة حول ظاهرة الهجرة والتي قمنا بتلخيصها في غير هذا المكان يمكن ان نفترض ان عدد السودانيين الموجودين حاليا بالدول النفطية يزيد عن ثلث المليون (٣٥٠ الف شخص)[٦] . وهذا العدد يوازي الحجم الاجمالي للقوى العاملة بالقطاع العام والبالغ قدرها ٣٤٩ الف شخص حسب بيانات ديوان شؤون الخدمة لعام ١٩٨٤ . ويوجد اكثر من ٧٠٪ من المهاجرين بالمملكة العربية السعودية وليبيا والباقي في الدول العربية النفطية الاخرى بالاضافة الى اليمن الشمالي . الا أن هذا الرقم لايعبر عن المدى الحقيقي لواقع الهجرة على بلد مثل السودان وذلك لأن الهجرة انتقائية . ففي المقام الاول يتسم المهاجرون السوادنيون بالمستوى المهني والمهاري الرفيع . وتوضح الارقام الواردة في الجدول رقم (١) ان نسبة كبيرة من المهاجرين السودانيين يتمتعون بمهارات عالية وفترات تدريبية طويلة . وتشير بيانات الجدول رقم (١) الى ان ١٢٪ من المهاجرين من الاداريين والمهنيين واكثر من ٦٠٪ من الفنيين الحرفيين والعمال المهرة.

جدول رقم (١)
التركيب المهنى لعينة من المهاجرين السودانيين

المهنة	العدد	النسبة المئوية
مهنيون واداريون	٦٠	١٢,٠
كتبة ومحاسبون	٤٨	٩,٦
حرفيون	١٠٣	٢٠,٦
فنيون	١١٠	٢٢,٠
عمال مهرة	٩٠	١٨,٠
عمال عاديون	٥٦	١١,٢
متعطلون عن العمل	٣٣	٦,٦
المجموع	٥٠٠	١٠٠,٠

المصدر : محمد العوض جلال الدين، ١٩٧٩ «هجرة السودانيين الى الخارج» ـ دراسة مقدمة لمجلس الابحاث الاقتصادي والاجتماعي ـ المجلس القومي للبحوث ـ دار جامعة الخرطوم للنشر ـ الطبعة الاولى ١٩٧٩ .

وبالمقارنة مع المستوى التعليمي العام في السودان حيث تصل نسبة الامية الى اكثر من ٧٠٪ نلحظ ان المهاجرين السودانيين يتمتعون بمستويات عالية من التعليم العام ٦٠٪ منهم تلقوا تعليما فوق الابتدائي بينما يبلغ عدد الاميين اقل من ١٠٪ ومن ناحية اخرى تبلغ نسبة الذين تلقوا تعليما فوق الثانوي العالي حوالي ١٢٪ وسط المهاجرين بينما يكون حظ الفئة المناظرة وسط اجمالي السّكان اقل من ٣٪ .

كذلك تتكون الغالبية العظمى من السودانيين المهاجرين من ذكور في سوق العمل . وهذه هي اكثر الفئات السكانية فعالية في البلدان النامية .

ويعني هذا ان الفقد النوعي الناجم عن الهجرة كان اهم بكثير مما يدل عليه عدد المهاجرين ، وتمتد الآثار الاقتصادية والاجتماعية للهجرة بأشكال مختلفة لمعولي المهاجرين سواء لحقوا بهم في بلدان الاستقبال او بقوا في السودان . واذا اخذنا متوسط حجم الاسرة والبالغ ٧ افراد تقريبا لزاد عدد الذين طالتهم آثار الهجرة عن المليونين في اي نقطة زمنية في بداية الثمانينات .

خامسا ـ احتمالات الهجرة العائدة :

١ ـ مفهوم الهجرة العائدة :

والمقصود بالهجرة العائدة هنا هو العودة الجماعية للعاملين السودانيين بالخارج في فترة زمنية قصيرة نسبيا نتيجة الاستغناء عن خدماتهم في دول الاستقبال . وهي ما يصطلح عليها في الادبيات العلمية بالهجرة المعاكسة . وهذا النوع من الهجرة العائدة يختلف بطبيعة الحال عن العودة العادية للافراد السودانيين العاملين بالخارج بعد فترة بقائهم بالخارج . في الحالة الاولى يكون للهجرة العائدة وقع ظاهر على البنية الاقتصادية والاجتماعية على مجتمع المنشأ . ويتطلب الامر دراسة نتائج مثل هذه العودة فيما يتعلق باوضاع سوق العمل في بلد المنشأ وقدرة الاقتصاد الوطني فيها للتفاعل معها واحتواء آثارها . ودراسات العودة بهذا المفهوم نادرة في السودان وان كان الاهتمام بها واسعا في وسائل الاعلام .

٢ ـ احتمالات العودة :

على الرغم من عدم توفر اي بيانات مباشرة حول حجم ونمط الهجرة العائدة الا ان الواقع الاقتصادي في بلدان الاستقبال وبعض المؤشرات العامة الاخرى تعكس بجلاء احتمالات الظاهرة . لقد شهدت الدول المصدرة للنفط خلال الاعوام الاخيرة الماضية انخفاضا في الطلب على النفط من حد اقصى بلغ ٣١ مليون برميل يوميا في عام ١٩٧٩ الى مستوى متدنٍ يتراوح بين ١٥ ـ ١٧ مليون برميل يوميا في الفترة ١٩٨٤ ـ ١٩٨٥ .

وقد انخفض تبعا لـذلك حجم انتـاج النفط لتلك الدول خـلال تلك الفترة من ٢١ مليون برميل الى ١٠ مليون برميل يوميا[٧] وتزامن هذا الانخفـاض في الطلب مـع هبوط في الاسعار . ففي عام ١٩٨٠ كان السعر الـرسمي للنفط العربي الخفيف ٣٤ دولارا للبرميـل الواحد ولكن هـذا السعر انخفض في مـارس ١٩٨٤ الى ٢٩ دولارا ثم واصل الانخفـاض حتى وصـل ١٥ دولارا فقط في مايـو ١٩٨٦م . وكان من الـطبيعي ان تنخفض عـائـدات النفط للدول العـربيـة السبـع الاعضـاء في الاوبـك بمعـدلات فـاقت الـ ٥٠٪ في البعض منها[٨] .

لقد اتاحت حقبة الزيادة الكبيرة في عـائدات النفط (١٩٧٢ ـ ١٩٨٢) فـرصا كبـيرة للنمو في البلدان العربيـة النفطيـة التي تتسم بصغر القـاعدة السكـانية . وفي هـذه البلدان خصص جـزء كبير من عـائدات النفط لـبرامـج انفـاق واسعـة النـطاق . ونجم عن هـذه الانشطة طلب ضخم لقوة العمل ما كـان يمكن الوفـاء به محليـا الا ان الفرصـة لم تستمر في تلك الدول كما يجب ويشير يوسف صـائغ[٩] . إلا ان اخفاقات كثيرة قد حصلت . اولها زيـادة الانتاج والتصـدير بصـورة خلقت حجما من العـائدات سـاهـم في تفـاقم وتـأصيـل السلوكيات الاستهلاكية في استخدام المـوارد الماليـة . ويتمثل الاخفـاق الثاني في المشـاكل التي لازمت خـطط وبرامـج التنمية والتي انحـرفت بصـورة متكـررة عن اي تنـظيم سليم للاولويات ويتعلق الاخفاق الثالث في الارتباط اللصيق بمراكز رأس المـال العالمي والفشـل في تـطوير تكـامل اقتصـادي عربي فعـال . وقد كـان بالاسـتطاعة الاستفـادة من الفـرص الواسعة المتـاحة عـلى المستوى القـومي واستقلالهـا بالنسبـة للاستثـمار وتحقيق نمط افضل لتـوزيع القوى العاملة والموارد المالية ولكن حدث غير ذلك حيث وزعت العـوائد المـالية الضخمـة على اسواق المال الدولية بطريقة ادت الى تآكل في قيمتها في اغلب الاحيان .

ومن السهل تبيان ان تلك الاخفاقات مع استمرار تدني العائدات النفطية قد كان لها وقع سالب على الاقتصاديات العربية مما حـدا بعدد من الـدول النفطيـة تبني استراتيجيـات عاجلة لتخفيض الانفاق العام . وقد آثـرت تلك الاستراتيجيـات في وضع الـوافدين ففي المملكة العربية السعودية خفضت اجور الوافدين بنسب عالية تراوحت ما بـين ٤٠ الى ٦٠٪ في كثير من منشآت ومؤسسات القطاع الخاص واشتملت الخطة الخمسية الرابعة للمملكة على تقدير بتخفيض العمالة الوافـدة غير المـاهرة بمـا لا يقل عن ٦٠٠ الف عـامل[١٠] وتشـير بعض التقارير الى ان العـامين القـادمين لا بـد وان يشهدا تخفيضـا هائـلا للعمالـة الوافـدة بالمملكة واذا ما استمر الحال كما هو عليه فاننا نتوقع تخفيضـات متتاليـة للعمالـة السودانيـة خصوصا العمالة غير الماهـرة في العام القـادم والاعوام التي تليـه . وما يحـدث في السعوديـة ينطبق على الدول العربية النفطية الاخرى . وتشير الدراسة التي قام بها منير الحمش الى ان عائدات الجماهيرية العربية الليبية قد انخفضت بنسبة ٥٨,٨٪ خلال الفترة ما بين ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥ وانخفضت عـائدات الامـارات العربيـة المتحـدة بنسبـة ٤٠٪ وقـطر بنسبـة ٣٢٪

والكويت بنسبة ١٥٪ لنفس الفترة .

٣ ـ نتائج مسح الهجرة :

الجدول رقم (٢) يوضح التوزيع النسبي للمهاجرين السودانيين في الدول العربية النفطية للاعوام ١٩٨٣ و ١٩٨٤ و ١٩٨٦ . ويتضح من بيانات الجدول رقم (٢) ان عامي ٨٤ و ٨٦ قد شهدا تراجعا مستمرا لنسب المهاجرين السودانيين في المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة والكويت . ففي خلال السنوات الاخيرة أخذت التعاقدات الجديدة في هذه الدول تركز على المقيمين من اصحاب تصاريح الاقامة القابلة للتحويل . ولا بد ان نشير الى ان الزيادة في نسب السودانيين بالجماهيرية العربية الليبية هي زيادة مؤقتة نتيجة للاستغناء عن اعداد كبيرة من المصريين والتونسيين في تلك الدولة . وكذلك الحال بالنسبة لجمهورية اليمن حيث الزيادة سببها الاتفاقية الثقافية بين وزارة التربية والتعليم السودانية والسلطات اليمنية لزيادة اعداد المعلمين السودانيين المعارين لتلك الدولة خلال السنوات الاخيرة .

جدول رقم (٢)

التوزيع النسبي للمهاجرين السودانيين حسب تواجدهم بالاقطار العربية النفطية خلال الفترة ١٩٨٣ ـ ١٩٨٦م

الدولة المستقبلة للمهاجرين	نتائج الدراسة الميدانية ١٩٨٦م .	١٩٨٤م .	١٩٨٣ .
المملكة العربية السعودية	٪٥٨	٪٦٠	٪٦٣,٥
الامارات العربية المتحدة	٪٤	٪٥,٢	٪٥,٧
الجماهيرية العربية الليبية	٪١٧	٪١٥,٧	٪١٤,٨
الكويت	٪٤	٪٢,٨	٪٢,٥
اليمن	٪٥	٪٢,٨	٪٣,٣
اقطار عربية اخرى	٪١٢	٪١٤	٪١٠,٢
المجموع	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠

وكشفت نتائج هذه الدراسة عن تباين في طول فترة الهجرة حيث يتراوح المدى بين سنة واحدة وخمس وعشرين سنة . ورغم طول المدى الكلي الا ان ٧٧٪ من عينة الدراسة تقل فترة اغترابهم عن خمس سنوات . وتبين هذه الدراسة ان متوسط طول هجرة السوادنيين في البلدان النفطية قد انخفض في المتوسط مقارنة بنتائج الدراسات السابقة . وتعتبر هذه النتيجة واحدة من مؤشرات الهجرة العائدة .

جدول رقم (٣)
التوزيع النسبي لافراد العينة حسب طول فترة الهجرة ودوافع عودتهم النهائية لارض الوطن

طول فترة الهجرة / دوافع العودة النهائية	اقل من سنة	سنة الى اقل من ٣ سنوات	ثلاث سنوات الى اقل من ٥ سنوات	٥ سنوات فاكثر	لا ادري	المجموع
تعليم الابناء ومسؤوليات اسرية واستقرار الاسرة	٪١٥	٪١٥	٪٣٨	٪١٩	٪١٣	٪٢٦
انتهاء فترة الاعارة او الانتداب	٪٨	٪١٦	٪٤٤	٪٣٢	صفر	٪٢٢
المتغيرات الاقتصادية في دول الخليج انخفاض المرتبات وقلة فرص العمل	٪٢٢	٪٢٨	٪٣٩	٪١١	صفر	٪١٧
الاستقرار النفسي ومعاناة الغربة.	٪٢٠	٪٥٣	٪٢٢	٪٤	٪١	٪٢٨
عودة الحياة الديمقراطية والاستقرار السياسي في السودان	٪٣٧	٪٥٠	٪١٣	صفر	صفر	٪٧
المجموع	٪١٧	٪٢٧	٪٣٣	٪١٧	٪٦	٪١٠٠

وعندما سئل افراد العينة عن نيتهم في العودة النهائية ، عبر ٧٠٪ منهم عن رغبتهم في العودة النهائية خلال السنوات القليلة المقبلة وذلك لاسباب كثيرة منها المتغيرات الاقتصادية الناتجة عن انخفاض اسعار النفط ، ومشاكل تعليم الابناء والاستقرار النفسي ومعاناة الغربة . ولكن ٢٢٪ منهم قد ذكروا ان اسباب عودتهم مرتبطة بانتهاء فترات انتدابهم . وقد اشار بعض المعلمين المعارين باليمن الشمالي الى انهم ينوون قطع فترة الانتداب نسبة للظروف الصعبة التي يعيشونها في المناطق الجبلية وفي القرى النائية . هذا بالاضافة الى ان الرواتب التي يتقاضونها قليلة ولا تتناسب مع المجهودات التي يقومون بها . كما تبين نتائج هذه الدراسة ان ٢٨٪ من افراد العينة قد اوضحوا ان الاستقرار النفسي وتفادي آلام الغربة ومعاناتها من بين اسباب تفكيرهم في العودة النهائية من دول المهجر . فالشعور بالانتماء في الغربة والعزلة عن الحياة الاجتماعية والارتباطات الاسرية بالسودان وعدم الالمام الكافي بالاحداث الاسرية وقلة المشاركة في القضايا الاجتماعية قد

دفعت بعض المهاجرين للتفكير في العودة النهائية ، وخصوصا اولئك الذين لا يصطحبون افراد اسرهم والبالغ نسبتهم حوالي ٥٩٪ من المهاجرين الذين سبق لهم الزواج[١٢] .

وقد ذكر ١٧٪ من افراد العينة ان تفكيرهم في العودة النهائية ربما تفرضه المتغيرات الاقتصادية والتحولات الاجتماعية التي تشهدها الدول العربية النفطية . وذكروا ان هذا الشعور نما لديهم خلال السنوات الاخيرة نتيجة لانخفاض العائدات النفطية وما ترتب عليه من انخفاض في الاجور والامتيازات الاخرى التي كانوا يتمتعون بها كبدل السكن والاجر الاضافي والحوافز السنوية . واوضح ٣٥٪ ان المؤسسات والمصالح التي يعملون بها قد قامت بتخفيض اعداد العاملين فيها كما قامت بتخفيض الاجور والامتيازات للذين جددت عقوداتهم .

وهناك ٧٪ من افراد العينة يفكرون في العودة النهائية لاسباب سياسية خاصة بعد سقوط نظام الحكم المايوي وعودة حياة الديمقراطية في السوادن . وبالفعل عادت بعض جماعات المهاجرين من ليبيا وبعض الاقطار العربية خلال عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٦ .

ويبدو واضحا من المتغيرات الاقتصادية التي حدثت خلال السنوات الاربع الاخيرة بالنسبة للدول العربية النفطية ان تيارات الهجرة السودانية الوافدة شأنها شأن الهجرة العربية الوافدة عموما سوف تشهد تغيرات عديدة من حيث حجمها وتركيبها المهني وتوزيعاتها العمرية . ومن المتوقع ان ترتفع معدلات العودة الصافية (الهجرة العائدة ناقص الهجرة الخارجة) بصورة ملحوظة خلال السنوات الخمس القادمة . وما يهمنا هنا هو تأثير العودة الصافية وانعكاساتها على التشكيلة الاقتصادية والاجتماعية في السودان خصوصا ان العوامل التي شكلت قوة الدفع الاساسية للعمالة السودانية بان تهجر الديار هي العوامل نفسها التي تقف حجر عثرة في سبيل احتواء آثار الهجرة العائدة .

سادسا : انعكاسات العودة على الاقتصاد الوطني

١ ـ اثر زوال او نقصان تحويلات المهاجرين :

يقول بعض الاقتصاديون الكلاسكيون ان تحويلات السودانيين العاملين بالخارج النقدية والعينية تعتبر الفائدة الاقتصادية الرئيسية لظاهرة الهجرة . وفي حقيقة الامر فان التحويلات مورد مغر في ظل اقتصاد متأزم ، فهي مصدر للدخل المباشر ، جزء منه بالعملات الصعبة والباقي بصورة سلع استهلاكية تشبع احتياجات المواطنين[١٣] وعلى الرغم من ان تحويلات السودانيين العاملين بالخارج قد دعمت بشكل كبير تطور نمط استهلاكي ذي مكون استيرادي عالٍ ، وعلى الرغم من انها لم تساعد في تنمية القطاعات الانتاجية بل ادت الى تباطؤ معدلات نموها وتراجعها الا انها قد وفرت الدعم الضروري للاقتصاد السوداني المتراجع . ففي ظل هذا التراجع اصبحت التحويلات تلعب دورا

اساسيا في موازنات البلاد المالية . كما شكلت التحويلات نسبة كبيرة من تكلفة الواردات ووصلت عام ٨٠-١٩٨٤ إلى تغطية أكثر من ٥٠٪ من قيمة الواردات .

وقد قامت الحكومة ومنذ عام ١٩٧٣ بتبني سياسات تهدف لجذب مدخرات السودانيين العاملين بالخارج وذلك من خلال اجراءات تحفيزية مثل الاعفاءات الجمركية والتسهيلات العديدة في سعر صرف الجنيه السوداني واجراءات اخرى ادارية مثل فرض ضريبة الدخل والمساهمة الوطنية بالاضافة الى الايرادات الأخرى كرسوم الجوازات وتأشيرة الخروج وجميع المعاملات القنصلية بدول الاستقبال .

٢ - حجم التحويلات

لقد تباينت تقديرات تحويلات المهاجرين السودانيين فيما بينها تباينا شديدا . ويرجع ذلك التباين الى سببين اساسيين . السبب الاول يعود الى أن التحويلات لها مكونان : مكون نقدي ومكون سلعي ، وفي الحالتين تعتمد التقديرات على استبيانات بالعينة من المهاجرين حول متوسط التحويل الشهري مما يجعلها تقديرات انطباعية اكثر منها احصائية . والسبب الثاني يعود الى التباين الواضح في تقديرات اعداد المهاجرين انفسهم وتشير نازلي شكري الى ان الزيادة في تحويلات السودانيين العاملين بالخارج بالطرق الرسمية قد بلغت ما يعادل ٣٤٣ مليون دولار في الفترة ١٩٧٨ - ١٩٨٣ اي بمعدل زيادة سنوية قدرها ٣٨,٥٪ واستنادا على هذا المصدر فقد بلغت جملة التحويلات لعام ١٩٨٥ حوالي ١,٤٧٥ بليون دولار[١٤] .

واستنادا على دراسة محمد نور الدين فان جملة المبالغ التي تلقاها جميع السودانيين العاملين بالخارج تراوحت ما بين ٢,٥ - ٣,٥ بليون دولار وبلغ مستوى الادخار ٦٠٪ من جملة ذلك المبلغ . وعليه يصبح حجم التحويلات الممكنة ما بين ١,٥ - ١,٨ مليون دولار بشقيها النقدي والسلعي . وتشير هذه الدراسة الى ان جملة التحويلات النقدية الفعلية قد بلغت في عام ١٩٨٣ / ١٩٨٤ ما يقارب ١,٧٤ بليون دولار (انظر جدول رقم ٦) والجدير بالذكر ان ٢٤٪ فقط من هذا المبلغ تم تحويله بواسطة الجهاز المصرفي[١٥] .

وعليه تصبح جملة التحويلات عبر الجهاز المصرفي ما يعادل ٣٩٣ مليون دولار في عام ١٩٨٣ مما يعني ان جملة التحويلات عبر القنوات غير الرسمية المختلفة قد بلغت ١,٢٥ بليون دولار (٧٤٪ من التحويلات الممكنة) لنفس العام . واذا نظرنا الى ميزان المدفوعات للفترة ١٩٨١ - ١٩٨٤ مع افتراض ان التحويلات عبر القنوات غير الرسمية كانت تمثل نسبة ثابتة من التحويلات الممكنة (٧٤٪) لتوصلنا الى بيانات الجدول رقم (٥) .

جدول رقم (٤)
جملة التحويلات النقدية عبر مختلف القنوات للعام المالي ١٩٨٣ ـ ١٩٨٤

دول الاستقبال	متوسط التحويل للفرد الواحد آلاف الدولارات	عدد المهاجرين (بالالآف)	جملة التحويلات ملايين الدولارات
المملكة العربية السعودية	٦٣٩٢	١٥٠	٩٥٨,٨
الامارات العربية المتحدة	١٠٠٠٠	١٣	١٣٠,٠
الكويت	٣٦٠٠	٧	٢٥,٢
دول اخرى	٦٥٥٤	٨٠	٥٥٤,٢
المجموع	٦٥٥٣	٢٥٠	١٧٣٨,٢

المصدر : محمد نور الدين حسين ـ التحويلات وسياسة النقد الاجنبي في السودان ـ خلفية تاريخية ، ورقة مقدمة الى منظمة العمل الدولية اغسطس ١٩٨٥ .

★قنوات التحويل تشمل الآتي :
(١) بنك السودان (٢) البنوك الاجنبية (٣) سيولة في ايدي الافراد
(٤) تحويلات بواسطة وكلاء (٥) امانات (٦) تحويلات عينية

جدول رقم (٥)
التحويلات النقدية عبر الجهاز المصرفي والقنوات غير الرسمية للفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٢
ملايين الدولارات

الفترة	التحويلات عبر الجهاز المصرفي	التحويلات عبر القنوات الاخرى	جملة التحويلات
١٩٨١	٣٥٠	٧٢٧	١٠٧٧
١٩٨٢	٩٥٥	١١٣٨	١٥٣٨
١٩٨٣	٤٣٠	١٢٢٤	١٦٥٤
١٩٨٤	٤٠٠	١١٣٨	١٥٣٨
١٩٨٥	٣٢٧	٩٣١	١٢٥٨

المصدر:- التحويلات عبر الجهاز المصرفي للفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٤ احتسبت من دراسة محمد نور الدين المشار اليها في الجدول رقم (٤) .

ويتضح من الجدول رقم (٥) ان التحويلات النقدية تلعب دورا اساسيا في الموازنات المالية للبلاد وقد كانت متصاعدة للاعوام ١٩٨١ ، ١٩٨٢ ، ١٩٨٣ ، ولكنها بدأت في

الانخفاض في الأعوام ١٩٨٤ و ١٩٨٥ وفي تقديرنا ان الانخفاض سببه بداية ظاهرة الهجرة العائدة . وبالاشارة الى ميزانية النقد الاجنبي لعام ١٩٨٦ الصادرة عن وزارة المالية والاقتصاد الوطني نجد ان التقديرات تؤكد انخفاض التحويلات الى ما لا يزيد عن واحد بليون دولار .

ان التحويلات النقدية عبر الجهاز المصرفي متوفرة لدى البنوك التجارية لتمويل الاستيراد ولا تدخل في نطاق السوق الاسود للعملات الاجنبية .

اما التحويلات عبر القنوات غير الرسمية فتجد طريقها الى سماسرة السوق الاسود الذين يتعاملون مع البنوك التجارية ، الشركات الخاصة والمؤسسات الأجنبية حسب سعر السوق الاسود . ويذهب جزء كبير من التحويلات التي تجد طريقها الى السوق الاسود لتمويل واردات غير الواردات الحكومية (الواردات الحكومية تشمل البترول ، السكر ، الدقيق القمح ، اللبن ، القطن ومدخلات الانتاج المختلفة . ويقدر محمد نور الدين ان ٥٥٪ من جملة فاتورة الاستيراد تمول بواسطة السوق الاسود للنقد الاجنبي .

جدول رقم (٦)
نسبة التحويلات النقدية غير الرسمية من مجمل فاتورة الاستيراد
للفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٤
(ملايين الدولارات)

الفترة	نصيب التحويلات غير الرسمية في فاتورة الاستيراد
١٩٨١	٨٠٩,٨
١٩٨٢	٩٢٠,٧
١٩٨٣	١٠٣١,٧
١٩٨٤	١٠٨٠,٨
ـ المتوسط	٩٦٠,٨

المصدر : راجع الجدول رقم (٤) .

٣ ـ حجم العائدات من ضريبة الدخل والمساهمة الوطنية والاجراءات الادارية :

لقد فرضت الحكومة ولاول مرة في عام ١٩٨١ ضريبة دخل سنوية على السودانيين العاملين بالخارج تدفع بالعملات الاجنبية بمقدار ٣٠٠ دولار للعامل و ٥٠٠ دولار للموظف والمهني . ولضمان تحصيل هذه الضريبة فقد ارتبطت بتجديد جواز سفر وكلفت مصلحة الضرائب السفارات والقنصليات السودانية بتحصيل تلك الضرائب . وبلغت ايرادات ضريبة المغتربين لعام ١٩٨٣ حوالي ٩٥ مليون دولار وفي عام ١٩٨٦ استبدلت الضريبة السنوية بمساهمة وطنية الزامية يتم تحصيلها سنويا بنظام الدخول المتفاوتة وقد

طبقت ابتداء من فبراير ١٩٨٦ . وتشير التقديرات في الجدول رقم (٧) الى ان جملة المبالـغ التي تم تحصيلها من المساهمة الوطنية في المملكة العربية السعودية وحدها للفترة من يناير الى يوليو ١٩٨٦ بلغت ٢٢,٢٢ مليون دولار .

كما تشير تقـديراتنـا في الجدول رقم (٨) الى ان جملة الايـرادات القنصلية بـالخارج بلغت حوالي ٦ مليون دولار لعام ١٩٨٦ كل ذلك بالاضـافة الى ايـرادات رخص الاستيراد والرسوم والغرامات التي تفرضها الوزارات والمصالح الحكومية على المهـاجرين . ويـوضح الجدول رقم (٨) ايرادات جوازات المغتربين التي يتم تحصيلها بمكاتب الجوازات بالخرطـوم وايـرادات رسوم القـدوم التي تقوم بتحصيلهـا امانـة المغتربـين عند وصـول المهاجـر لمطار الخرطوم ، وتكثف بيـانات الجـدول رقم (٨) ان ايرادات هـذه الرسـوم في زيادة مستمـرة حيث بلغت حوالي نصف المليون دولار خلال اربعة اشهر فقط .

جدول رقم (٧)

المساهمة الوطنية التي تم تحصيلها من السفارة السودانية بالرياض والقنصلية بجدة خلال الفترة يناير ١٩٨٦ الى فبراير ١٩٨٧م

(بالريال السعودي)

الشهر	المساهمة الوطنية والضرائب التي حصلت بالسفارة بالرياض	المساهمة الوطنية والضرائب التي حصلت بالقنصلية بجدة	اجمالي المساهمة الوطنية والضرائب
يناير	٩٨٠,٧٢٠	١,٤٤٠,٠٠٠	٢,٤٢٠,٧٢٠
فبراير	٨٦٦,٩٢٧	١,٩٩٠,٥٩٥	٢,٨٧٧,٥٢٢
مارس	٩٨٥,٧٢٤	٢,٣٦٩,٠٦٥	٣,٣٥٤,٧٨٩
ابريل	١,٠٣٣,٥٨٢	٢,٤٧٣,٢٢٩	٣,٥٠٦,٨١١
مايو	١,٢٥٠,٩٠٠	٢,٠٠٢,٦٧٠	٣,٢٥٣,٥٧٠
يوينو	١,٣٢٦,٢٨٥	١,٨٤٢,٢٧٥	٣,١٦٨,٥٦٠
يوليو	١,٧١٢,٢٨٠	١,٩٢٤,٤١٠	٣,٣٦,٦٩٠
اغسطس	٨٤٧,٤٩٠	١,٣٠٨,٥٠٥	٢,١٥٥,٩٩٥
سبتمبر	١,٣٤٣,٢٨٩	١,٩٨٦,٠٨٢	٣,٣٢٩,٣٧١
اكتوبر	١,٤٠١,٣٢٠	١,٧٨٣,٥٦٩	٣,١٨٤,٨٨٩
نوفمبر	١,٣٧١,٢٢٢	١,٦٨٤,٩٤٥	٣,٠٥٦,١٦٧
ديسمبر	١,٣٤٣,١٧٥	١,٦٧٣,٣٥١	٣,٠١٦,٥٢٦
يناير	١,٠٨٧,٣١٧	١,٨٨١,٢٥٥	٢,٩٦٨,٥٧٢
فبراير	١,٠٩٠,٥٦٥	١,٦٩٣,٥٣٠	٢,٧٨٤,٠٩٥
المجموع	١٨,٦٣٢,٩٧٦	٢٦,٠٥٣,٤٨١	٤٤,٦٨٦,٤٥٧

المصدر : احتسبت من ادارة الحسابات بالسفارة السودانية بالرياض ـ المملكة العربية السعودية ١٩٨٦ ـ ١٩٨٧م .

جدول رقم (٨)
ايرادات جوازات المغتربين (بالخرطوم) ورسوم القدوم بمطار الخرطوم عن اربعة اشهر (١٩٨٦)
(بالدولار الامريكي)

	فبراير	مارس	ابريل	مايو	المجموع
رسوم جوازات المغتربين بمكاتب الخرطوم	٦٤٨٦٧	٩٦٤٥٧	٧٧٥٧٢	٦٥٨٩٠	٣٠٤,٧٨٦
رسوم القدوم بمطار الخرطوم	٢٢٥٧٥	٣٢٣٨٢	١٥٤٥٠	٨٦٣٦٣	١٥٦,٧٧٠
المجموع	٨٧,٤٤٢	١٢٨,٨٣٩	٩٣٠٢٢	١٥٢٢٥٣	٤٦١,٥٢٦

المصدر : ١ . احصاءات وزارة الداخلية ، قسم الجوازات ، الخرطوم ١٩٨٦م . ٢ . احصاءات امانة المغتربين ، الخرطوم ، ١٩٨٦م .

٤ ـ العودة ونقصان التحويلات :

في مثل هذه الظروف الصعبة التي يمر بها الاقتصاد السوداني وفي غياب مشروع وطني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية اصبحت تحويلات السودانيين العاملين بالخارج تلعب دورا كبيرا في دعم ميزان المدفوعات والميزان التجاري بل واصبحت عاملا هاما في رسم وتقرير سياسة الاستيراد . ما الذي سيحدث اذن إزاء الموقف من عودة المهاجرين ؟ فاذا افترضنا ان انخفاض العائدات النفطية سوف يدفع بثلث العمالة السودانية الى العودة او نصفها او كلها خلال السنوات الخمس القادمة ما هي العواقب المترتبة على مثل هذه الافتراضات ؟

اول هذه العواقب في اعتقادنا هي الاختناقات الكبيرة المتوقعة في موارد النقد الاجنبي في تمويل استيراد السلع الضرورية . وهذا الامر يتطلب خطوات عاجلة لتوفير موارد بديلة اذا نقصت عائدات المهاجرين عن المستوى المطلوب . وايضا سوف ينشأ عجز في ميزان المدفوعات لايمكن التغلب عليه في ظل الاطار الاقتصادي السياسي القائم الا بالاستدانة واستجداء العون والارتماء اكثر واكثر في احضان النظام الاقتصادي العالمي .

ان التناقص في موارد النقد الاجنبي قد بدأ يحدث بالفعل . فبالاشارة الى ميزانية النقد الاجنبي نجد أن التقديرات تؤكد انخفاض التحويلات الى مالايزيد عن البليون دولار في نهاية العام المالي ١٩٨٦/١٩٨٧ .

والواقع أن الحد من الواردات يكاد يكون مستحيلا في بلد يعتمد على الاستيراد للوفاء بالحاجيات الأساسية للمواطنين ولقد بلغت الفجوة التضخمية الناتجة عن العجز في العرض الاجمالي بالنسبة للطلب الاجمالي للسلع والخدمات المختلفة حوالي ٣١٪ وأن ٥٧٪ من ذلك العجز ناتج عن انخفاض القدرة الاستيرادية . ولقد اتضح ذلك من بيانات تقرير لجنة موارد النقد الاجنبي في اغسطس ١٩٨٧ ، حيث اوضح التقرير ان احتياطي النقد الاجنبي المتوفر لايعطي اكثر من ١٠٪ من فاتورة الاستيراد الضرورية وعلى ضوء ذلك لجأت وزارة التجارة الى اعتماد سياسة الاستيراد من الموارد الذاتية بعد حل لجنة موارد النقد الاجنبي "(١٦) .

السوق الداخلي بالنسبة للعديد من المجالات ونتيجة لتأثير المضارب فقد انتعشت حركة النشاط الاقتصادي بالنسبة لتلك المجالات ، واصبحت لها قواعد عريضة من العمالة المحلية . وكمثال لذلك نلاحظ الانتعاش الذي حدث في صناعة الطوب والجير ومواد البناء الاخرى . وبزوال التحويلات ستصاب هذه المجالات بالركود والشلل مما يضيف بعدا جديدا لمشكلة العطالة بتسريح العاملين (Dislocation of Labour)

ولعل أخطر آثار زوال التحويلات العينية تتمثل في الانكماش الاقتصادي الذي سيحدث في المدى القصير . ولتبين ذلك بصورة اكثر دقة نورد النموذج الاقتصادي التحليلي التالي ونشير الى بعض المصطلحات الاقتصادية بالرموز الآتية :

| التحويلات العينية | + | الصادرات ناقص الواردات | | الاستثمار | − | اجمالي الناتج القومي | = | اجمالي العرض الكلي للسلع والخدمات |

$$S. = GNP - I - (X-M) + RC$$

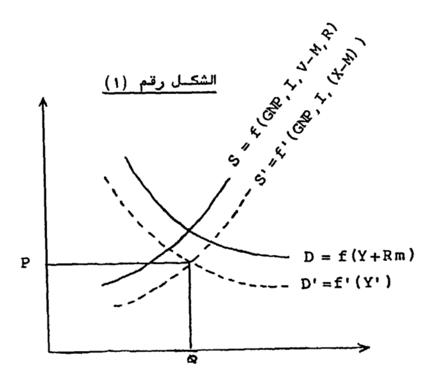
| التحويلات النقدية المتاحة للاستهلاك | + | الدخل المتاح للاستهلاك الجاري | = | اجمالي الطلب الكلي |

$$D. = y\,r + Rm$$

التحويلات العينية (التحويلات التي تدخل البلاد في شكل سلع نهائية قابلة للاستهلاك) اذا زالت عن مكونات اجمالي العرض الكلي سينتقل منحنى العرض الكلي الى اليسار وبالمقابل اذا زالت التحويلات النقدية عن مكونات اجمالي الطلب الكلي سوف ينتقل منحنى الطلب الى اسفل . أي أن الانكماش الاقتصادي يتأتى نتيجة لانخفاض الدخل المتاح للاستهلاك الجاري اثر زوال التحويلات النقدية ، مصحوبا بانخفاض في اجمالي العرض الكلي للسلع والخدمات اثر انقطاع تدفق التحويلات العينية . انظر الشكل رقم (١) .

الشكل رقم (١)

الشكـل رقـم (١)



والحقيقة ان التحويلات بشقيها السلعي والنقدى كانت ومازالت تلعب دورا حيويـا في موازنات البـلاد بالنسبـة للعرض والـطلب . فالتحـويلات النقـدية تـدعم دخل الاسرة دعـما مباشرا وهي بذلك تؤدي الى ارتفاع مباشر في الدخـل المتاح للمستهلك مما يزيـد من القوة الشرائيـة للأسرة فـالكثير من الأسر السـودانية تتلقى دعـما مـاليـاً من افـرادهـا او اقـاربهـا المغتربين ، احيانا بصورة منتظمة واحيانا بصورة متقطعة .

سابعا : العائدون ومشاكل العمل والاستقرار فى السودان :

ان الحـديث عن العودة الحتمية للعمالـة السـودانيـة بـالخـارج لايعني الاهتـمام بشؤون مواطنين دفعتهم المعـاناة الاقتصـادية المـتزايدة في سيـاق غياب مشروع وطني للتنميـة لكي يتركوا الديار ويهاجروا الى البلدان العربية الثرية حيث يجذبهم اغراء التكوين المالى السريـع فحسب ، ولكننـا نتحدث عن افـرازات اقتصاديـة واجتماعيـة وسكانيـة شملت قطاعًـا عـريضًـا من المجتمع وظهرت آثـارها عـلى مستوى الأسر . وليس هنـالك ادنى شـك في آن ظاهـرة الهجرة قد اصبحت من أهم وسائط التغيير الاجتماعي في السـودان .

ولذلك فان الاهتمام بالاستراتيجية الفردية والعوامل الذاتيـة للمهاجـر لاتقل اهميـة عن الاهتـمام بربط ظـاهرة الهجـرة العائـدة بدراسـات التوجهـات التنمويـة الاقتصـاديـة والاجتماعية . وتبدأ قضية العائدين أولا بتحديد المشاكل والعقبـات التي تعترض طـريقهم وهي كثيرة ومعقده ، منها أن مدخـراتهم محدودة وان مجـال الاستثمار في الـزراعة والصنـاعة

تعترضه عقبات متعددة تشمل الاختناقات في الوقود وفي قطع الغيار وحدة المنافسة من السلع المستوردة . ومع ذلك فان الاستثمارات في المجالات المنتجة في ظروف ضعف البنيات التحتية تحتاج الى صبر ومثابرة . كما ان عائداتها تعتبر ضئيلة اذا ماقورنت بالمداخيل المتوقعة في مجالات الاستثمار الطفيلي .

يوضح الجدول رقم (٩) التوزيع النسبي لافراد العينة حسب مجالات العمل التي ينوون العمل بها عند عودتهم النهائية وحسب المهن التي يعملون فيها حاليا ، ويتبين من النسب المئوية في الصف الاخير ان هنالك نسبة كبيرة من السودانيين العاملين بالخارج يرغبون في الاستثمار في مجالات الاعمال الحرة كالتجارة والزراعة والورش وقطاع الخدمات ، حيث بلغت نسبة هؤلاء ٦٩٪ مقارنة بـ ٣١٪ من افراد العينة الذين يرغبون في مواصلة اعمالهم في المهن الحكومية التي سبق ان عملوا فيها قبل الهجرة ، وقد استأثرت اعمال التجارة بنصيب كبير ، فبلغت نسبة افراد العينة لهذه الفئة ٤١٪ . ويلي ذلك فئة الذين يرغبون العمل في مجالات الزراعة وتربية الحيوانات (١٥٪) ، اما نسب الذين ينوون العمل في قطاع الخدمات (التاكسيات والحافلات وفتح الاكشاك لاعمال المرطبات . . الخ) وقطاع الورش والصناعات الحرفية فقد بلغت ٨٪ و ٥٪ على التوالي . وتتفق نتائج هذه الدراسة مع الدراسات السابقة والتي اوضحت ان ٧٣٪ من السودانيين العائدين من الهجرة لا يفكرون في ممارسة الاعمال والمهن التي كانوا يقومون بها قبل او اثناء اقامتهم بالخارج . ويعزي كثير من افراد العينة عدم رغبتهم في العمل الحكومي لقلة المرتبات والاجور التي سيتقاضونها ولعدم تناسب الاجور المتوقعة مع تكاليف ونفقات المعيشة ، خاصة وان معظم المهاجرين قد تعودوا على نمط استهلاكي تميز بالوفرة واقتناء السلع الكمالية .

ورغم المؤشرات الايجابية التي عكستها رغبة المغتربين في ممارسة العمل في القطاع الخاص مستفيدين في ذلك من مدخراتهم وامكاناتهم المادية ، الا اننا نقدر المخاطر والعقبات التي ستواجه المغتربين عند استثمار مشروعاتهم في مجالات العمل الخاص ، وتعتبر قلة تجربة المغتربين في مجالات الاستثمار ومحدودية مدخراتهم من بين الصعوبات التي ستواجه العائدين الذين ينوون ممارسة الاعمال الحرة ، اضف الى ذلك العقبات والصعوبات المتعلقة بنقص الوقود وقطع الغيار والمواد الخام وحدة المنافسة من السلع المستوردة ، وقد كشفت الدراسة التي اجريت على عينة من المهاجرين العائدين ان ٥٨٪ منهم ينوون الهجرة مرة ثانية ، وذلك اما لعدم استيعابهم في وظائف تتناسب وقدراتهم العملية ومؤهلاتهم العلمية ، واما لفشل المشروعات التي استثمروا فيها مدخراتهم .

وتوضح بيانات الصف الثاني من الجدول رقم (٩) ان ٢٨٪ من المهاجرين الذين يعملون حاليا في الوظائف المهنية والادارية (ماعدا المهن التعليمية) يرغبون في مواصلة اعمالهم الحالية بالاجهزة الحكومية عند عودتهم النهائية .

اما الغالبية العظمى (٧٢٪) من افراد العينة لهذه الفئة المهنية يرغبون في ممارسة الاعمال الحرة في مجالات التجارة والزراعة . . الخ .

جدول رقم (٩)
التوزيع المهني لافراد العينة حسب مجالات العمل التي ينوون ممارستها عند عودتهم النهائية وحسب المهن التي يعملون فيها حاليا

مجالات العمل التي ينوون ممارستها / المهن الحالية لافراد العينة	مجال التدريس	لحساب الغير في وظائف حكومية وغير حكومية (باستثناء التعليم)	اعمال حرة في مجال التجارة	اعمال حرة في مجال الخدمات	اعمال حرة في مجال الورش	اعمال حرة في مجال الزراعة	المجموع
مهن تعليمية في المراحل التعليمية المختلفة	٤٥٪	٢٪	٣٩٪	-	١٤٪	-	٥٪
مهنيون وفنيون (ماعدا المهن التعليمية)	٩٪	١٩٪	٤٥٪	٣٪	٢٠٪	٤٪	٢١٪
اعمال البيع والتجارة	-		٢٩٪	٥٧٪	١٤٪	-	
عمال الخدمات	-	-	٣٣٪	٦٧٪	-		٦٪
عمال الزراعة والرعي	-	-	-	-	١٠٠٪		٢٪
عمال مهرة وغير مهرة (في مجال الورش والصناعة)	-	-	٥٤٪	٨٪	٨٪		١٢٪
المجموع	٢٥٪	٦٪	٤١٪	٨٪	١٥٪	٥٪	١٠٠٪

اما بالنسبة للذين يعملون في مهن تعليمية (راجع الصف الاول من الجدول رقم (٩) فان ٤٥٪ يرغبون في مواصلة العمل في المهن التعليمية عند عودتهم النهائية مقارنة بـ ٥٣٪ للذين ينوون العمل في مجالات التجارة (٣٩٪) وفي مجالات الزراعة والنشاطات المرتبطة بها (١٤٪) .

لقد اوضحت دراسة مسح العينة ، حول التركيب الاسري للعائدين بالعاصمة القومية والمشاكل المعقدة التي يعانون منها ، بعض المؤشرات الهامة . فالمشكلة الاولى هي اتساع دائرة المسؤولية الاسرية لافراد الاسرة المهاجرين خصوصا اذا كان الفرد المهاجر هو رب الاسرة ويقوم في نفس الوقت بدعم والديه واخوته . ونسبة لكبر حجم المسؤولية الملقاة

على عاتقه وهو خارج وطنه يقوم المهاجر في أغلب الاحيان بدمج الاسر التي يتحمل الصرف عليها محولا اياها من أسر نواة إلى أسرة ممتدة . وقد وضح لنا ذلك جليا في كبر حجم متوسط الاسرة المعيشية والبالغ ١٢ شخصا في العينة مقابل ٦,٧ أشخاص على نطاق السودان كله . ويتضح من الجدول رقم (١٠) ان ٦٠٪ من العائدين قد وجدوا انفسهم مواجهين باعالة اسر تتكون الواحدة منها من ١٢ شخصا في المتوسط وفيهم عدد كبير من الاطفال والصبية في سن الدراسة .

واتضح ان معظم هذه الاسر هي في الاصل أسر ريفية كانت تعمل بالزراعة قبل هجرة الاب او الابن وقد انفصلت الان عن كياناتها في الريف ، وذلك لان غالبية العائدين اتجهوا للاستقرار في المدن . فعند مقارنة اماكن الميلاد للعائدين في العينة وجدنا ان حوالي ٤٢٪ فقط ولدوا بالعاصمة القومية .

جدول رقم (١٠)
التوزيع التكراري لحجم أسر العائدين بالعينة

عدد الأشخاص	عدد الأسر	النسبة المئوية	عدد الأطفال تحت الخامسة عشرة
١-٣	٣٧	١٣,٢	٤١
٤-٦	٧٥	٢٦,٧	٢٥٦
٧-٩	٨٩	٣١,٧	٢٨٩
١٠-١٢	٤٦	١٦,٤	١٨٣
١٣-١٥	٢١	٦,٥	١٥٠
١٦-١٨	١١	٣,٩	٩٤
١٩-٢١	١	٠,٣	٨
٢٢ فأكثر			
المجموع	٢٨٠		١٥٣٣

وتتعلق المشكلة الثانية بمدخرات العائدين وطرق صرفها . ومن المفترض ان يكون الهدف الاساسي للمهاجر هو تحقيق اكبر عائد مادي يمكنه من بدء حياة جديدة في وطنه وتوظيف مدخراته في استثمارات تضمن له معيشته لكن شيئا من ذلك لم يحدث واذا استثنينا المعارين وأولئك الذين كانوا يشغلون وظائف عليها في بلدان الاستقبال (وهم فئة قليلة في هذه العينة ٦٪) ، نلاحظ ان اهم الاسباب التي ذكروها تنحصر فيمايلي :

(أ) ان الدخل في السودان بعد العودة لايقضي الحاجيات الاساسية لهم ولأسرهم حيث بلغ الوسيط لدخل العائدين في هذه العينة (خلال اغترابهم) ٢٩٧٥ جنيها سودانيا في الشهر . اما الآن وبعد عودتهم لايزيد وسيط الدخل عن ٣٠٩ جنيهات سودانية . وفي حقيقة الامر

فان أكثر من ٧٠٪ من العائدين تقل دخولهم عن ٣٠٠ جنيه سوداني في الشهر . انظر بيانات الجدول رقم (١١) .

جدول رقم (١١)

الدخول الشهرية للعائدين في اثناء وبعد الهجرة بالجنيهات السودانية

بعد العودة		أثناء الهجرة	
الدخل الشهري	العدد النسبة المئوية	الدخل الشهري	العدد النسب المئوية
أقل من ٥٠	١٢ ٤,٤١	٥٠٠ _ ٩٩٩	٥ ١،٦١
٥٠-١٤٩	٢٣ ٨,٤٢	١٠٠٠-١٩٩٩	١٣ ٤,١٨
١٥٠-٣٤٩	١١٤ ٤١,٧٥	٢٠٠٠-٢٩٩٩	٨٧ ٢٧,٩٧
٣٥٠-٥٤٩	٨٧ ٣١,٨٧	٣٠٠٠-٣٩٩٩	٧٦ ٢٤,٤٤
٥٥٠-٧٤٩	٣٧ ١٣,٥٥	٤٠٠٠فأكثر	١٣٠ ٤١,٨٠
٧٥٠فأكثر			
المجموع	٢٧٣ ١٠٠٪		٣١١ ١٠٠٪

ومن الواضح ان الفروق في المداخيل بعد وأثناء الهجرة من الضخامة بمكان خصوصا وأن معظم العائدين قد زادت مسؤولياتهم وتقع على عواتقهم مسؤولية اعالة أسر ممتدة كبيرة الحجم . وقد ذكر ٥٣٪ من أفراد العينة أن غلاء المعيشة يمثل أحد المشاكل الرئيسية التي تقف في طريق استقرارهم النهائي بالسودان ، ويتضح من نتائج الدراسة الحالية ان ٤٪ من افراد العينة لم يوفقوا في ايجاد اي عمل بعد عودتهم على الرغم من أنهم عادوا الى السودان قبل عام او أكثر وتقتصر معيشتهم على الصرف من مدخراتهم .

(ب)وهنالك فئة قليلة استطاعت أن توظف مدخراتها بصورة أفضل . فقد وجدنا أن ٣٪ فقط استطاعت أن تستثمر اموالها في انشاء مزارع للخضر والفاكهة على اطراف العاصمة القومية . ولكن حتى هؤلاء تواجههم مشاكل جمة في الاستمرار نسبة لمشاكل الوقود وصعوبة التسويق . وقد ذكروا انهم يسمعون ويقرأون من وقت لآخر عن أهمية الاستثمار الاقتصادي لمدخرات المغتربين في مشاريع تعود على الوطن وعليهم بالنفع ولكنهم لم يتلقوا اي تسهيلات او حتى توجيهات او تشجيع من الدولة في ذلك الصدد . ونسبة لقلة رأس المال فإنهم يضطرون لاستثمار مدخراتهم في مجالات الاستثمار الهامشي الذي لم يحقق لهم عائدا ثابتا ومستمرا بالسودان . وهم يفكرون جديا في شد الرحال من جديد حتى ولو بعقودات اقل ٥٠٪ من العقودات السابقة .

«جـ» تشير نتائج مسح العينة الى ان نسبة المتزوجين وسط العائدين بلغت ٦٧،٢٪ ويبلغ عدد الاولاد والبنات لكل منهم ٣ في المتوسط . الجدول رقم (١٢) يبين التركيب العمري لابناء وبنات العائدين .

جدول رقم (١٢)
التركيب العمري في العينة لأبناء وبنات العائدين
بالسنوات الكاملة

الفئة العمرية	ذكور		اناث	
	العدد	النسب	العدد	النسب
٠ ـ ٤	١١٣	٥٠,٠	٢٠٢	٤٩,٣
٥ ـ ٩	٦٧	٢٩,٦	١١٧	٢٨,٦
١٠ ـ ١٤	٤٠	١٧,٨	٨٦	٢١,١
١٥فأكثر	٦	٢,٦	٤	١,٠
المجموع	٢٢٦	١٠٠٪	٤٠٩	١٠٠٪

ومن اهم المشاكل التي تواجه العائدين هي مشكلة مواصلة تعليم ابنائهم في السودان. والجدول رقم (١٢) يبين حجم هذه المشكلة بوضوح اذ ان حوالي ٢٩٪ من ابناء وبنات العائدين هم من الفئة العمرية (٥ ـ ٩) سنة وهي الفئة العمرية للتعليم الابتدائي في السودان . كما وان الفئة العمرية (١٠ ـ ١٤) سنة هي الفئة العمرية للتعليم المتوسط والتي تشمل ٢٠٪ من ابناء وبنات العائدين . فاذا افترضنا ان هذه النسب العمرية تمثل التوزيع العمري لكل ابناء وبنات السودانيين العاملين بالخارج ، لاتضح لنا حجم المشاكل التي ستواجههم .

وهنالك فئة قليلة من السودانيين العاملين بالخارج تواجههم مشاكل معقدة بالنسبة لتعليم ابنائهم . وهؤلاء يمثلون حوالي ١٥٪ من المهاجرين حسب مابينته العينة الخاصة بهذه الدراسة ، ومن الملاحظ ان نسبة كبيرة من هذه الفئة قد طال اغترابها وهي تنتمي الى الفئات العليا في التركيب المهني . والمشكلة الرئيسية التي تواجه ابناءهم هي مشكلة اختلاف النظم الاساسية للتعليم في دول الاستقبال عن النظام التعليمي السوداني وما يصاحب ذلك من اختلاف في المراحل الدراسية المختلفة واختلاف في المناهج ، بل وفي بعض الاحيان اختلاف في لغة التدريس .

(د)ومن المشاكل الرئيسية الاخرى التي تواجه العائدين هي مشكلة ارتفاع تكاليف المعيشة في السودان . وتشير الدراسات الى ان دليل تكاليف المعيشة قد ارتفع خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٥ من ١٠٦,١ الى ١٦٥٠,٢ اي انه تضاعف حوالي ست عشرة مرة ، بينما لم يتضاعف الدخل الحقيقي للمستهلك اكثر من مرتين . وقد اوضحت دراسة ميزانية الاسرة لعام ١٩٨٣ ان ٧٤٪ من الاسر بالعاصمة القومية تستهلك اكثر من دخولها .[١٧] وفي مثل هذه الظروف الصعبة يواجه العائدون مشكلة كبرى تتمثل في استهلاك مدخراتهم في ميزانية الاسرة المعيشية في فترة وجيزة وقبل ان يكونوا قد اخذوا الوقت الكافي الذي يمكنهم من التفكير الاقتصادي الجاد في كيفية استثمار هذه المدخرات .

وحتى اولئك الذين وجدوا فرصا للعمل في القطاع العام او الخاص ، (وهؤلاء فئة قليلة لاتتعدى الـ ٥٪ في العينة) لايجدون بديلا عن دعم المرتبات من مدخراتهم ليقابلوا المعدلات المرتفعة لتكاليف المعيشة .

وهناك مشكلة إسكان المغتربين والتي يعاني منها كثير من المغتربين وخاصة اصحاب المداخيل المنخفضة . والجدير بالذكر ان عودة المهاجرين ستؤدي الى تفاقم هذه المشكلة . وتوضح كشوفات المتقدمين بطلبات اراضي للخطة الاسكانية (والتي بدأت منذ عام ١٩٧٧) ان الطلب الكلي للارض السكنية يفوق كثيرا العرض المتوفر . وحتى اغسطس ١٩٨١ تم توزيع ٣,٣٠٠ قطعة فقط بينما بلغ عدد المستحقين الذين تقدموا بطلبات ١٤,٧٠٠ حتى ذلك التاريخ .

وقد لعبت الهجرة الداخلية من الريف الى المدن دورا كبيرا في الأختناقات السكنية في المدن الكبرى والعاصمة القومية على وجه الخصوص .

فالقطع التي كان يمكن تخطيطها وتضمينها في الخطة الاسكانية اصبحت جميعها مناطق مقفولة للسكن العشوائي وقد ازداد الحال سوءا بنزوح عشرات الآلاف من الأسر من مناطق شمال كردفان نحو العاصمة القومية في أعقاب موجة الجفاف والتصحر التي ضربت البلاد عام ١٩٨٤ .

لكل تلك الأسباب فان عودة العاملين السودانيين بالخارج ستزيد من أزمة الاسكان في المدن الكبرى مما يؤدي الى ارتفاع أسعار الأراضي السكنية وايجارات المنازل بصورة انفجارية .

ثامنا : مشاكل العمل في السودان :

يمكن القول بأن السودانيين العاملين بالخارج لايتميزون بالشباب والقدرة والتأهيل فقط ، بل أن غالبيتهم ينتمون الى مهن تعاني منها البلاد نقصا كبيرا . وحتى الذين لم تتوفر لهم فرص التعليم كانوا قد اكتسبوا مهارات عالية في السودان قبل الهجرة وكانوا يعملون في نفس المهن في بلدان الاستقبال ونتيجة لذلك فقد اكتسبوا مهارات جديدة كل في مجاله . ووجدنا أن ٧٣٪ من أفراد العينة كانوا يقومون بنفس المهن التي كانوا يعملون بها في السودان قبل الهجرة ولكنهم لايرغبون في الانخراط في نفس المهن بعد عودتهم ويعزون ذلك لضآلة المرتبات في القطاعين العام والخاص والتي لاتكفي لتغطية المنصرفات الضرورية للأسرة .

ولكن حتى أولئك الذين لايمانعون من العمل في حرفهم الاصلية لايجدون عملا . فهناك الكثيرون من ابناء وبنات السودان المؤهلون والذين لم تطلهم الهجرة ولايجدون عملا . فاذا كان هذا حال العائدين والذين انقضت على عودتهم بضع سنوات ومازالوا يتطلعون الى الاستقرار والبقاء في السودان فماذا سيكون حال الغالبية العظمى من

المهاجرين والذين مازالوا في مواقعهم في بلدان الاستقبال ؟ ماهي مشاكل العمل في السودان ؟

لابد ان ننوه الى أن أي محاولة لتشخيص سوق العمل في السودان لابد أن تبدأ بتوفير احصاءات سليمة ومكتملة عن حجم القوى العاملة وتوزيعها القطاعي والمهني والجغرافي . وللأسف فان هذه المعلومات غير متوفرة . ونتيجة لذلك فإن تناولنا لهذه القضية سيكون في كثير من المواقع ، انطباعياً يقوم على اساس قاعدة معلومات عامة . ومايهمنا في هذا الصدد القطاع الحديث باعتبار أن هذا القطاع هو المستقطب الرئيسي للهجرة العائدة بأقسامه المختلفة (العام والخاص والتعاوني) .

القطاع العام :

المشكلة الرئيسية في القطاع العام تتمثل في فائض العمالة . ولكن اي محاولة لتحديد معايير احصائية دقيقة لتحديد ماهو الفائض في القوة العاملة تتطلب دراسات متأنية تأخذ في الاعتبار نسبة العمل والانتاجية وتربط الموارد البشرية في الموضع المحدد بالمهام المناط بها تنفيذها .

هذه الاحصاءات غير متوفرة ونسبة لأهميتها فقد قامت الدولة بتكوين لجان للنظر في هذا الأمر .

غير أن هنالك مؤشرات كثيرة لوجود فائض في عمالة القطاع العام .

احدى هذه المؤشرات هو النمو المتواتر للعدد الكلي للعاملين بالقطاع العام ومايقابل ذلك من تدن متواصل في انتاجية ذلك القطاع . فقد بلغ العدد الكلي للعاملين في القطاع العام ٣٤٩ الف شخص عام ١٩٨٤ ، ١٨٠ الفاً منهم في الوزارات والمصالح المركزية (١٢٠ ألفاً داخل الهيئة و ٦٠ الفاً خارج الهيئة) بالاضافة الى ١٦٩ الفاً بالهيئات والمؤسسات . هذا في الوقت الذي اصبح فيه نمو الناتج القومي سالبا .

فإذا نظرنا الى التدني في الانتاج حسب مابينا آنفا والتضخم المتعاظم في الفصل الاول من الميزانية لاتضح لنا استحالة استيعاب الهجرة العائدة في القطاع العام . هنالك فئة صغيرة من العمالة السودانية بالخارج يمكن استيعابها اذا توفرت الدراسات التفصيلية لتحديد العجز في بعض المصالح والوزارات المختلفة . فهذه الفئة هي بالضرورة الفئة ذات التأهيل العالي والتدريب الاطول .

وتشمل هذه الفئة الاطباء والمهندسين وأساتذة الجامعات والفنيين في بعض التخصصات . اما الغالبية العظمى من المهاجرين السودانيين فلايمكن استيعابها في القطاع العام الا اذا توفرت الشروط اللازمة لذلك الاستيعاب . والشرط الاول يتمثل في عودة الحياة للاقتصاد السوداني والارتفاع بمعدلات الانتاج حتى تتوفر له بعض الحركة والمرونة ويمكن تحديد الظواهر التي أدت الى تدني الانتاجية في هذا القطاع .

جهاز دولة باهظ التكاليف :

ورث السودان علاقات انتاج متخلفة من الاستعمار البريطاني بعضهـا شبه اقـطاعي وبعضها اكثر بدائية حيث تنخفض انتاجية الفرد الى ادنى الحدود، كما ورث السودان جهـاز دولة باهظ التكاليف دون ان يجرى عليه اي تبديل ليلائم الامكانات المتاحة وقـد زاد الطين بلة ان احتلت فئة المتعلمين مراكز السلطة الاجنبية بعد الاستقلال وتوسعت افقيا وعموديـا في التمتع بامتيازات فاقت بعضهـا الحدوذ التي وصلها الاجانب ومهـما كانت الحجـج التي تساق لتبرير تضخم جهاز الدولة ، كالتوسع في الخدمـات الاقتصاديـة والاجتماعيـة لانجد حجة قويـة واحدة تسنـد تضخم قطاع الاستخـدام ويبين الجـدول التالي نسب الـزيادة في منصرفات الفصل الاول بميزانية الدولة لبعض السنوات في الفترة ٩٦٤ـ ٩٦٨ .

النسب المئوية للفصل الاول «الاجور والمرتبات»

من الميزانيات العامة للفترة ٩٦٤ ـ ٩٨٠

٦٥/٦٤	٦٧/٦٦	٦٩/٦٨	٧٣/٧٢	٧٧/٧٦	٨١/٨٠	٨٦/٨٥
٣٠،٧	٣٧،٠	٤١،٠	٤٩,٣	٥٢،٤	٥٦،٩	٦٠،٤

المصدر: وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي ـ الميزانية العامة للسنين المبينة ـ الخرطوم ـ السودان ١٩٦٤ ـ ١٩٨٦ .

وهذا التضخم ناتـج عن اسباب عـدة اهمها التـوسع الـداخلي في التنـظيم الاداري لمختلف الوزارات والمصالح ونشوء الهيئات المستقلة التي انفصلت ماليا واداريا وقانونيا عن الـتركيب الاداري لجهاز الـدولة ـ دون مـراعاة للتكـاليف التي تتحملها الخـزينة العـامة . وتجـدر الاشارة الى ان الهيئـات المستقلة التي نشأت وضعت لنفسهـا ـ وفق اهواء القـائمين بأمرها سلالم مرتبات تفوق في امتيازاتها الدرجات المألوفة لموظفي الدولة وقد كان من نتائـج هـذا التـوسـع الكبـير ان بلغ عـدد المؤسسـات العـامـة ٨١ مؤسسـة بلغت تكلفتهـا ١٠٣،٧٧١،٣٩٣ جنيها للعام المالي ٨٣/ ٩٨٤ .

ويتهدد كيان القطاع العام بشكـل خاص نتيجـة لتعدد الهيئـات المستقلة كما تـرتخي قبضته الادارية والمالية نسبة للامتيـازات القانـونية التي تتمتـع بها هـذه الهيئات فيـما يختص بتحكمها في ميزانياتها المستقلة مما ادى الى انكماش السلطة التشريعية وقصورها دون محاسبة هذه الهيئات حول خطط انتاجها او اوجه الصرف والاستثمار . وهـذا الاتجاه ادى الى تفتيت قطاع الدولة والغاء دوره في توجيه التنمية الاقتصادية .

ومن الممكن ان تكون ظاهرة الانفاق في الفصل الاول ظاهرة صحية لـو انها ارتبطت بـزيادة الانتـاج ولكن ذلك لم يحـدث، وتضخم حجم القطاع العـام الى حد فـاق التصـور وانعدمت فيه الفعالية، واصبح من غير الممكن اضافة اي عمالة اخرى جديدة مهما كان لهذه العمالة من الخبرة والمهارة الفنية . ولانرى املا على الاطـلاق لاستيعاب الهجـرة العائـدة في هذا القطاع المتردي، وذلك ينطبق حتى بالنسبة للعائـدين الذين كـانوا يعملون في القـطاع العام اصلاً قبل الهجرة.

وهناك العطالة الظاهرة والمتصاعدة التي تتضح الرؤية حولها بمقارنة الزيادة في الحجم الكلي للسكان النشيطين اقتصاديا بالـزيادة في نمـو الاستخدام . فقـد بلغت النسبة في عـام ١٩٨٥ ٥/١ ، أي انـه بـين كـل ٥ أشخـاص ينـطبق عليهم تعـريف النشـاط الاقتصـادي شخص واحد فقط يتم استخدامه فعلا .

كما ادى الانكماش في التنمية الى ظهور العطالة مدفوعـة الاجر والتي اصبحت سمـة اساسية من سمات القطاع العـام . ونحن ندرك الاعـداد المتزايـدة للخريجـين من المدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية ، اي مايعرف بالفاقد التربوي ، هؤلاء يحشر بعضهم حشرا في الوزارات والمصالح المختلفة في وظائف كتابية في غالب الاحيان وتحت بنود وظائف مختلفة ، والبعض الاخر لايجد عملا على الاطلاق ، وهذه الفئة الأخيرة هي التي كـانت تمثل رصيـدا هـائلا للهجـرة الخارجيـة . لقد بلغ حجم الفـاقد الـتربوي ١٠٠،٠٠٠ شخص في العـام ١٩٨٥ فقط وهذا العدد يـتزايد عـاما بعـد عام نسبـة لأن خطة التعليم لاعـلاقة لهـا بخطة التنمية .

وشملت العطالة الـظاهرة والعـطالة المـدفوعـة الاجر خـريجي الجامعـات والمعاهـد العليا . وتشير احصاءات لجنة الاختيار للخدمة العامة ان عدد الخـريجين المسجلين للبحث عن عمل قد بلغوا في ١٩٨٥ م ١١،٠٠٠ خريج وخريجة من مختلف التخصصات ، الجزء الأكبر من هؤلاء الخريجين من خريجي الكليـات النظريـة . لكن المؤسف حقا ان من بينهم خريجي الكليات الزراعية .

القطاع الخاص

والأوضاع هنا ليست بـأحسن حالا عنهـا في القطاع العـام وتشير احصـاءات مكتب اصحاب العمل الى ان التضخم المتعـاظم في حجم الاستخدام والـزيادة المنـسطردة في بند الاجور والمرتبات هي السبب الأول ، فقد بلغت الزيادة في حجم القـوة العاملة في القـطاع الخـاص ٢٣،٦٪ في الفترة مـابين ١٩٧٥ - ١٩٨٥ وصـاحب ذلك زيـادة في الانفـاق عـلى الاجور والمرتبات بلغت ٣٢،١٪ .

وعلى الرغم من ذلك يعاني هذا القطاع من انخفاض هائل في الانتاجية ، ويعاني من بطء التقـدم التكنولـوجي وانخفاض مستمـر في تراكم رأس المـال المغذي للتنميـة ، وكي نتـأكد من هـذه الحقيقة يكفي ان نـلاحظ ان اجمالي تكـون رأس المال الثـابت المنساب من القطاع الخاص الى اجمالي الموارد المتاحة للفـترة ١٩٧٥ - ١٩٨٥ قد انخفض الى مـايقل عن ٣٪ لعام ١٩٨٤ بعد ان كانت تعادل اكثر من ١٢٪ في عام ١٩٦٣ .

ويرجع اصحاب العمل الفشل في نمو القطاع الخاص الى اسباب عدة اهمها :

١ - الزام الدولـة للقطاع الخـاص بالتقيـد بسياسـات الاستخدام والاجـور المعمول بهـا في القطاع العام فيما يتعلق بالحد الادنى للاجور والهياكل الراتبية والامتيازات الاخرى .

٢ - ضعف البنيات التحتية والندرة في النقد الاجنبي اللازم لاستيراد المواد الخام بـالاضافـة الى منافسة السلع الاجنبية المستوردة منها والمهربة .

٣ـ اختناقات الطاقة فيما يتعلق بندرة المواد البترولية وانعدامها في بعض الأحيان والانقطاعات المتكررة في التيار الكهربائي .

وفي اعتقادنا انه وعلى الرغم من أهمية الاخفاقات المذكورة اعلاه في تدني الانتاج في القطاع الخاص، الا اننا نعتقد ان الفشل هيكلي في المقام الاول وكما رأينا عند تعرضنا للقطاع العام فإن الفشل في القطاع الخاص ايضاً يرجع الى ضعف الاستثمار وسوء توزيعه داخل القطاع نفسه .

وعلى الرغم من ان جميع خطط التنمية قد قررت مايزيد عن الـ ٢٠٪ لاستثمار القطاع الخاص في قطاعي الانتاج المادي والصناعي والزراعي الا ان القائمين على امر هذا القطاع قد فشلوا في هذا لأن ميادين الزراعة والصناعة تحتاج للكثير من المخاطرة وكثير من الجهد . فخلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥ ـ اتجهت ٧٦٪ من استثمارات القطاع الخاص الى مجالات القطاع الثالث، التجارة والمواصلات والعقارات وخلافه .

وعليه يبدو من الواضح ان خلق فرص للاستخدام والتوظيف في القطاع الخاص يكون ضربا من الخيال اذا لم تتحقق تغييرات هيكلية اساسية تؤدي الى زيادة مطّردة في الانتاج وتوفر المناخ الملائم لتراكم رأس المال، وليس هنالك املا لاستيعاب الهجرة العائدة في هذا القطاع .

تاسعاً : خاتمة

لقد اهتمت الدراسة الحالية بظاهرة الهجرة العائدة باعتبارها مشكلة اقتصادية اجتماعية بالغة التعقيد في المستقبل القريب، اذا لم يتم التعامل معها بالتفكير العميق والتدبير الكافي ولقد بينا في هذه الدراسة حجم كساد سوق النفط العالمي وانخفاض العائدات النفطية وماسينجم عنه من تخفيض للعمالة الوافدة في البلدان العربية النفطية . واهتمت الدراسة ايضاً بتقدير اعداد السودانيين العاملين بالخارج وخصائصهم الاجتماعية والديمغرافية والمهنية . وتوصلنا الى ان الحجم الكلي للعمالة السودانية بالدول العربية النفطية يزيد عن ثلث المليون شخص . ويتمتع هؤلاء بتعليم وتدريب ومهارات اعلى من مستويات التعليم والتدريب والمهارات داخل السودان . ونحن نعتقد ان عودة هؤلاء السودانيين ستفرض على البلاد مشكلتين رئيسيتين لهما ابعاد اقتصادية عميقة، بالاضافة الى المشاكل الاجتماعية المتعلقة بالعوامل الخاصة بالعائدين انفسهم .

وتلخصت المشكلة الأولى في زوال التحويلات والآثار المترتبة على ذلك فيما يختص بالموازنات المالية للبلاد وسياسة الاستيراد . واقترحنا بعض الحلول على المدى القصير وتصورات نظرية للحد من سلبيات الهجرة الخارجية على المدى البعيد .

وفيما يتعلق بالمشاكل التي ستواجه العائدين وكيفية استيعابهم في نشاطات اقتصادية منتجة في ظل اقتصاد ضعيف بينا استحالة الحاقهم بالقطاعين العام والخاص في ظل هذه الظروف وفي رأينا ان الحل الجذري لقضية العائدين تعتمد اعتمادا اساسيا على نجاح الدولة

في النهوض بالاقتصاد ودفعه نحو التقدم والاطراد . ونقدم كخاتمة لهذه الورقة ملخصا كاملا لتصورنا للخروج من وكر الهجرة العائدة .

البديل الاقتصادي للتحويلات :

على المدى القريب اننا نعتقد انه ليس هنالك بديل جاهز للتحويلات يمكن وضعه بالدقة الرقمية المطلوبة لكي يوفر المستوى المطلوب من النقد الاجنبي لتمويل الواردات ولكن يمكن القول بأن ثمة خيارات مختلفة يمكن دراستها وتنظيمها في اتجاه الخروج من فخ التحويلات على المديين القريب والبعيد .

على المدى القريب يمكن الاستفادة القصوى من حقيقة ان الهجرة العائدة لم تبدأ بحجمها المتوقع بعد . فغالبية المهاجرين مازالوا في مواقعهم في دول الاستقبال وان انخفضت دخول البعض منهم في بعض تلك الدول . ويمكن ان تتم هذه الاستفادة بـ :

اولا ـ الاستمرار في تشجيع السودانيين العاملين بالخارج لتحويل مدخراتهم واستثمارها اقتصاديا داخل السودان عن طريق :

أ - مراجعة سياسات حوافز المغتربين مراجعة جذرية وتوجيهها في طريق استقطاب اقصى مستوى من مدخرات المغتربين . وفي رأينا ان يوضع نظام للتحويلات بحيث يتم ربط سعر الصرف بالمستوى الكلي للتحويلات لكل فرد من السودانيين العاملين بالخارج .

ب ـ قفل القنوات التي تنساب فيها التحويلات في اتجاه متصاعد تضخمي مثل المضاربة بأسعار اراضي الزراعة والبناء وهي محدودة العرض، وقف الاستثمارات الهامشية في القطاع الثالث «قطاع الخدمات» . فهذا القطاع قد اطرد نموه وازداد في ذات الظروف التي تدهور فيها الانتاج الزراعي والصناعي وتراجع مما ادى الى مسيرة النمو الشائه خلال الفترة ٧٠/٧١ ـ ٨٤/ ١٩٨٥ ، ذلك مع وقف الصرف البذخي في الجوانب الاجتماعية المتعلقة بالزيجات والحفلات . . الخ . .

ج ـ وقف الاستيراد الا للضروريات ودعم الصادرات . ولايخفى على احد ان تحويلات السودانيين العاملين بالخارج كانت ومازالت لاتستخدم لمقابلة احتياجات قائمة مبررة للاستيراد ولكنها كانت ذاتها تشجع ، في اطار النمط الاستهلاكي وقصور الانتاج المحلي ، على مستوى من الاستيراد لابد من معالجته معالجة جذرية وذلك بوقف استيراد السلع الكمالية والالتزام الصارم بهذه السياسة .

ثانياً: ولكي تبرز الفائدة الاقتصادية لوقف استيراد السلع الكمالية لابد من دعم حقيقي للصادرات ، ذلك لأن عملية التجارة الخارجية هي في الاساس عملية استبدال تقوم به الدولة لكمية وتشكيلة معينة من السلع والخدمات «صادرات» اكثر ملاءمة للطلب المحلي . وبالتالي يمكن النظر الى التجارة الخارجية على أساس انها عملية انتاجية لها مدخلاتها «صادرات» ولها منتوجها «واردات» . وكسائر العمليات الانتاجية فإن حجم ونوع الناتج منها يعتمد على حجم الصادرات ودرجة الكفاءة التي تتحول بها الى واردات .

ولابد ان تساهم البنوك التجارية في تمويل القطاع العام بصورة اكثر فعالية على ان يتم الدعم لمشروعات الانتاج المادي الصناعي والزراعي لدعم الصادرات وتوفير الفائض الاقتصادي المطلوب لدعم ميزانية النقد الاجنبي ليكون بديلا ، اقتصاديا حقيقيا لتحويلات المغتربين . ولضمان كل ذلك لابد من اعادة نظام الرقابة على النقد الاجنبي في اطار اسعار صرف متعددة تتلاءم مع متطلبات تحفيز المنتجين والمغتربين مما يساعد على انسياب النقد الاجنبي . والقضية في مجملها لاتعدو ان تكون مجموعة مرتكزات رئيسية تتعلق بالاصلاح الاقتصادي وخيار التنمية وفي رأينا ان هذه المرتكزات تتلخص فيما يلي :
أ ـ التخلص تدريجيا من الاعتماد على تحويلات السودانيين العاملين بالخارج في دعم ميزانية النقد الاجنبي وميزان المدفوعات وذلك بالتوظيف الامثل للهجرة العائدة والاستفادة من مدخراتها بتوجيهها نحو الانتاج المادي الزراعي الصناعي بتوسيع قاعدة الانتاج . فالسودان بلد غني بالموارد البشرية والطبيعية وعليه يكون الاستثمار الاقتصادي الذي يحمل في احشائه معنى التنمية هو مفتاح الحل لأزمة زوال التحويلات . ويمكن ان تكون هنالك مقترحات عديدة حول تفاصيل طرق الاستثمار في مجالات الانتاج الزراعي عن طريق القطاع العام او القطاع التعاوني اوعن طريق القطاع الخاص خلال شركات مساهمة . ويمكن تشجيع العاملين العائدين للانخراط في نفس المهن التي كانوا يعملون بها إبان الهجرة والتي قد اكتسبوا فيها مهارات فائقة بحيث يصبح من الممكن الاستفادة من خبراتهم بصورة اكثر فعالية واتاحة الفرصة امامهم للمبادرة والابداع . .

ولدرء خطر الهزة المفاجئة لزوال التحويلات يمكن اللجوء الى عقد اتفاقيات ثنائية مع الدول العربية المستقطبة للعمالة السودانية لجدولة العودة وفق خطط وبرامج تجعل من الممكن استيعاب العائدين واستثمار مدخراتهم بصورة لاتؤثر على الموازنات المالية للبلاد نتيجة لتوقف تدفق التحويلات . كما يمكن الاتفاق على جلب رأس المال العربي للاستثمار في السودان مما يخدم اغراض التنمية القومية ويعطيها اولوية حاسمة ـ ذلك يساعد الدول العربية النفطية نفسها على احتواء الآثار الاقتصادية لكساد سوق النفط عن طريق استغلال عائداتها . في استثمار زراعي بالسودان في اطار التضامن والأمن الغذائي العربي .
ب ـ اننا نعتقد ان الخروج من مأزق التحويلات يقتضي بالضرورة ازالة الظروف الموضوعية التي دفعت الاقتصاد السوداني في اتجاه الاعتماد عليها . ويعني ذلك بالضرورة ازالة المشاكل التي شكلت العوامل الأساسية لظاهرة الهجرة نفسها ، هذه المشاكل هي في حقيقة الأمر مشاكل اقتصادية اساسية تتعلق بخيارات التنمية ، فالمشكلة الرئيسية في السودان كانت ومازالت منذ فجر الاستقلال هي مسألة تراكم رأس المال المغذي للتنمية اي الفائض الاقتصادي الذي يمكن ان يستغني عنه المجتمع سنويا لاستثماره في عمليات التنمية ولافكاك من فخ التحويلات او الاعانات او الاستدانة الا عن طريق توفير هذا الفائض ، ان تراكم رأس المال والتقدم التكنولوجي ضروريان لرفع انتاجية العمل المنخفضة ولتوسيع

قواعد الانتاج . فمن أين يأتي الفشل .

فإذا كانت الموارد الخارجية «بما في ذلك التحويلات» تزيد من تقديرات الخطط الاقتصادية فمعنى هذا ان الفشل يأتي من نقطة اخرى وهي نقطة العجز الواضح في موارد البلاد الداخلية .

فقد فشلت جميع الخطط منذ فجر الاستقلال ـ العشرية والستية والخمسية ـ في التمويل المطلوب من الموارد الداخلية .

ويرجع هذا الفشل الى السياسة الاقتصادية العامة في البلاد وليس مجرد اجراءات ادارية كما يعتقد البعض إذ لا يمكن لفشل ثلاثين عاما بعد الاستقلال ان يكون لاجراءات ادارية والدولة تتقدم عاماً بعد عام بطلب للمواطنين للتضحية وأثقلت كاهلهم بالضرائب المباشرة وغير المباشرة فتدنى مستوى معيشة الأسر والأفراد الى الحد الذي دفع الناس للهجرة بتلك الصورة الانفجارية .

التنمية الوطنية ومداخلها :

ان التنمية الوطنية السودانية مدخلها الأول القطاع الزراعي الحيواني حيث تكمن الثروة القومية ومنها يخرج الفائض الاقتصادي الذي يمكن من تراكم رأس المال المعاد استثماره في بناء المجتمع الزراعي الصناعي الجديد .

ولذا فالنجاح الاقتصادي الاستثماري في القطاع الزراعي الحيواني هو مفتاح الحل لأزمة الاقتصاد السوداني . وعليه نقترح الآتي :

ا ـ لابد من تحول جذري في قسم الاقتصاد المعيشي في القطاع الزراعى الحيواني بحيث تتجدد فيه علاقات الانتاج وتنمو قوى الانتاج بما يحقق مستوى معيشيا افضل وفائضا يسهم في الفائض القومي لتراكم رأس المال.

ب ـ تقوية الاتجاه السلعي النقدي داخل القطاع الزراعي الحيواني بأشكال مختلفة في مقدمتها دخول الدولة ميدان التوزيع لازاحة قوى الوسطاء الطفيليين الذين يستحوذون على جزء من الفائض الاقتصادي عن طريق التجارة والتحكم في اسعار السلع .

ج ـ رفع انتاجية الثروة الحيوانية وادخالها دائرة الاقتصاد السلعي النقدي وذلك باستقرار الرحل وتحديث الانتاج بينهم ويمكن ان يتم ذلك بـ :

ـ توفير مياه الشرب وتوزيعها بطريقة اقتصادية تضمن تحولها الى مجتمعات سكانية للانتاج وتغيير الخريطة المبعثرة للسكان وذلك بانشاء دوائر سكانية انتاجية حول الآبار تتوفر فيها مياه الشرب والامطار والمراعي الطبيعية ، بالاضافة الى الصناعات الخفيفة والحرفية التي تساعد في تصنيع المنتجات المختلفة للحوم والألبان .

– القضاء على التقاليد القبلية الضارة التي تحول دون ادخال الثروة الحيوانية في إطار الاقتصاد النقدي «بين قبائل الجنوب وغرب السودان حيث تحفظ اكثر الثروة الحيوانية كمظهر من مظاهر التمايز الاجتماعي والفخر» . ويتم ذلك برفع مستوى الحاجيات

الضرورية لهذه القبائل الأمر الذي يدفع بالثروة الحيوانية الى دائرة التعامل السلعي .

اما المدخل الثاني فيتمثل في ان تسلك الدولة سياسة تستهدف رفع مستوى الفقراء والصغار إلى مستوى المنتج المتوسط الأمر الذي يؤدي الى تنمية القوى الانتاجية. والواجب ان تغذي الدولة عوامل الثروة التقنية في هذا المجال لرفع الانتاجية بالنسبة للأرض وهذا يتطلب توفير القدر الكافي من الآليات والأسمدة . ويعني ذلك تنويع الاقتصاد السوداني وتقليل الايدي العاملة بالقطاع الزراعي وتحويلها نحو القطاع الصناعي. وسيحقق هذا الهدف فائضا كبيرا يذهب للاستثمار .

ولنجاح هذا التكوين الاقتصادي الجديد لابد ان تتخذ الدولة من الخطوات عن طريق التسهيلات المصرفية وتخفيض الضرائب والاسبقيات في النقل والشحن مع تخفيض اسعار الاليات والاسمدة والتقاوي . لأن هذا التكوين هو الذي يرتفع بالانتاجية ويرتفع بالانتاج الزراعي الصغير. ان نمو قوة الانتاج في الزراعة لايعتمد على اجراء الاصلاحات الزراعية المطلوبة من الناحية الكيفية والهيكلية وحسب ، بل يتطلب ايضا التوسع في رقعة الاراضي المزروعة . فما زالت الاراضي الصالحة للزراعة في السودان والتي لم تدخل في دائرة الانتاج بعد تشكل نسبة عالية .

ومن المهم ملاحظة ان معظم هذه الاراضي هي ملكية عامة للدولة ، الامر الذي يساعد على خلق علاقات انتاجية وتكوينات زراعية جديدة .

تلك هي باختصار شديد استراتيجية التنمية الاقتصادية المطلوبة بالنسبة للسودان ، والتي لاترى خروجا من مأزق الخراب الاقتصادي الحالي الا بتبنيها ، ونقول ان الهجرة العائدة لايمكن ان تكون ايجابية المحصلة إلا في هذا الاطار التنموي البديل.

الهوامش

١ـ سعد الدين، ابراهيم ومحمود عبد الفضيل . انتقال العمالة العربية ، المشاكل ـ الآثار والسياسات ، مركز دراسات الوحدة العربية ـ بيروت ، ١٩٨٣ .

٢ـ جلال الدين ، محمد العوض ، هجرة السودانيين الى الخارج ـ دراسة مقدمة لمجلس الابحاث الاقتصادية والاجتماعية ـ المجلس القومي للبحوث ـ دار جامعة الخرطوم للنشر ـ الطبعة الاولى ، ١٩٧٩ .

٣ـ شكري ، نازلي «١٩٨٥» . Final Report Of «Study On Sudanese Nationals Working Abroad» Cambridge, Mass, U·S·A· May 1985.

٤ـ صالح ، عبد المحسن مصطفى «١٩٨٦» نظرة كلية لأداء الاقتصاد السوداني للفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٤ ورقة مقدمة للمؤتمر الاقتصادي القومي الخرطوم ـ فبراير ١٩٨٦ .

٥ـ صالح . عبد المحسن مصطفى «١٩٨٦» مرجع سابق.

٦ـ حمد ، احمد محمد «١٩٨٦» الهجرة المعاكسة ـ التحديات والحلول ـ ورقة مقدمة للمؤتمر القطاعي للموازنات المالية والموارد البشرية ضمن المؤتمر الاقتصادي القومي ، فبراير ١٩٨٦ .

٧ـ روبرت مابرو «١٩٨٥» الاثار الاقتصادية لانخفاض طلب الطاقة مستقبلا ورقة مقدمة الى مؤتمر الطاقة العربي الثالث ـ الجزائر ١٩٨٥ .

٨ ـ الحمش ، منير «١٩٨٥» ازمة سوق النفط والاقتصادات العربية ـ مجلة الرائد العربي ـ العدد العاشر ـ السنة الثالثة ـ تشرين اول /كانون ١٩٨٥ ، تصدر عن شركة الاتحاد العربي لاعادة التأمين ـ دمشق ـ سوريا ١٩٨٥ .

٩ـ صايغ ، يوسف «١٩٨٤» الازمة النفطية ومستقبل الاقتصادات العربية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد «٥٩» الصادر في الشهر الأول ١٩٨٤ .

١٠ـ جامعة الدول العربية «١٩٨٥» التقرير الاقتصادي لعام ٩٨٥ ـ جامعة الدول العربية ـ تونس..

١١ـ الحمش ، منير ، مرجع سابق .

١٢ـ محمد نور ، عثمان الحسن . هجرة السودانيين للاقطار العربية النفطية ، المستقبل العربي ، العدد رقم «٨٧» مركز دراسات الوحدة العربية ـ بيروت ١٩٨٦ .

١٣ـ فرجاني ، نادر «١٩٨٣» الهجرة داخل الوطن العربي بين المفارم والمغانم ، مجلة المستقبل العربي العدد «٥٦» اكتوبر ١٩٨٣ ـ مركز دراسات الوحدة العربية ـ بيروت .

١٤ـ شكري ، نازلي ، مرجع سابق .

١٥ـ حسين ، محمد نور الدين «١٩٨٦» Remittances : A Synthesis Of Information and Anaylsis · Background Paper, Prepared For the ILO / JASPA **Mission** to Sudan On **Emplyment**, and Economic Reform. DSRC, Khartoum. August 1986.

١٦ ـ مؤسسة دار الايام للطباعة والنشر (١٩٨٧) جريدة الايام ـ العدد ٣٠٧٢ ـ الخرطوم . اغسطس ١٩٨٧ .

١٧ ـ حمد ، احمد محمد (١٩٨٥) مشاكل تحديد انماط عمالة المرأة وتحسين قياسها بالنسبة للقطاع الحضري في السودان . ورقة مقدمة في الحلقة الدراسية عن قياس النشاط الاقتصادي للمرأة ـ الجمهورية العربية اليمنية ـ صنعاء ـ فبراير ١٩٨٥ .

البحث السادس

الهجرة العائدة بالمغرب

الدكتور بشير حمدوش
الدكتور عبد الله برادة

تنبيه منهجي

اعتمدنا في هذه الدراسة على البيانات التي وفرها المسحان اللذان انجزا سنة 1975 ببعض البوادي المغربية وسنة 1976 ببعض المدن المغربية عن طريق عينة احتمالية . كما استعملت النتائج المحصل عليها من خلال الاستجوابات التي تمت في صيف 1986 بواسطة عينة غير احتمالية تضم مهاجرين عائدين وآخرين في طريق العودة الى المغرب وقد استعملت بعض احصائيات البلدان الأوربية في هذه الدراسة.

ان عدم تجانس المعطيات المعتمدة يجعلها غير قابلة للمقارنة . وتجدر الاشارة الى ان هذه الدراسة تهتم بعودة المهاجرين في بعض جوانبها ، حسب ماتوفر لنا من معطيات كمية أو نوعية ولاتدعي المعالجة الشاملة لهذا الموضوع الشاسع .

تمهيد

بدأ موضوع الهجرة وخاصة عودة المهاجرين الى بلد المنشأ يتخذ حاليا مكان الصدارة ببلدان الاستقبال والاصل على مختلف المستويات الاقتصادية منها والاجتماعية والسياسية . . فهنالك الكثير من البحوث والدراسات التي انجزت في هذا الميدان وخاصة في اقطار الاستقبال ، والادبيات المتوفرة تحلل الجوانب التاريخية لهذه الظاهرة مع وصف خصائص ومميزات المهاجرين وسلوكهم في العمل وفي المجتمع ، غير ان الدراسات في اوروبا ركزت اخيرا على جانب عودة المهاجرين . ، حيث ساهمت في اصدار تشريعات ونصوص تنظيمية تهدف الى تشجيع العودة الى بلد المنشأ . وتسعى بذلك اقطار الاستقبال الى التخفيف من حدة البطالة ومن الاعباء المالية التي تتحملها . وقد اتضحت سياسة هذه البلدان الهادفة الى الاستغناء عن العمال العرب وخاصة المغاربة منهم . وكانت الهجرة في المغرب الاقصى تعتبر مؤقتة لكن العودة التي كانت طبيعية الى غاية منتصف السبعينات عرفت نوعا من التراجع حيث اصبحت لاتهم حاليا إلا اعداداً ضئيلة من المهاجرين . ويهدف هذا البحث الى دراسة الهجرة العائدة بالمغرب وابراز مختلف جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية والثقافية مع توضيح التطورات التي عرفتها الهجرة والمهاجر عبر مطافه الهجروي وابراز انعكاسات عودته كما تهتم الدراسة بطرح بعض المشاكل والمعوقات التي يعاني منها المهاجر ببلدي المنشأ والاستقبال . وتؤدي هذه العناصر الى بعض الاستنتاجات والاقتراحات ، كما يتضح ذلك من خلال التصميم الاتي :

١ـ اشكالية الهجرة الدولية بالمغرب .
٢ـ خصائص الهجرة وتطورها .
٣ـ الهجرة العائدة بالمغرب واثارها .
٤ـ مشاكل الهجرة العائدة:المعوقات والافات .
٥ـ استنتاجات واقتراحات .
٦ـ الخاتمة .

(١) اشكالية الهجرة الدولية بالمغرب :

ليست هجرة المغاربة الى الخارج حديثة ، بل ترجع الى القرون الماضية . اما بالنسبة للتاريخ المعاصر ، فان هجرة العمال قد بدأت غداة الحرب العالمية الاولى .
لقد عرفت الهجرة تطورا هائلا من حيث النوع والكم خلال القرن الاخير . كانت الهجرة تهم نخبة من التجار يتوجهون الى الديار الاوروبية والافريقية قصد القيام بعمليتي تصدير منتوجات الصناعة التقليدية المغربية واستيراد المنتوجات المصنعة وخاصة من مدن مشهورة كمنشيستير وليون ومرسيليا .
وغداة الحرب العالمية الاولى ، ظهر نوع جديد من الهجرة يتعلق بصنف اخر من السكان قادمين من البوادي والاحياء الحديثة بالمدن . ويشتغلون في المعامل والصناعات والطرق والبناء . . وعرفت حركة الهجرة هذه تكاثرا ، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية حيث شاركت افواج المهاجرين في اعادة بناء اقتصاديات اقطار اوروبا التي عانت الكثير من الحربين ، بعد ان ساهم جل هؤلاء المهاجرين في الحربين الى جانب الحلفاء . . وقد ساهمت اعداد المهاجرين المتزايدة في إعادة توازن الهرم الديمغرافي في اوروبا بعد الخسارة التي اصابت ساكنيه والمتمثلة خاصة في فقدان الذكور البالغين سن العمل ، ومن هذين المنظورين يتضح ان هجرة العمال الى اوروبا لعبت دورا مهما في النهوض والنمو الاقتصاديين اللذين عرفتهما اوروبا حتى اوائل السبعينات . ويتبين لنا من خلال هذا التطور ان الهجرة تحولت من هجرة محدودة ذات مردودية اقتصادية رفيعة الى هجرة مكثفة لليد العاملة التي تتعاطى الاعمال المتعبة مقابل نتائج محدودة .

تاريخ الهجرة الى الخارج :

لاتتوفر معطيات وبيانات مدققة حول تطور الهجرة المغربية الى الخارج . فرغم **وجود احصائيات رسمية ببلد المنشأ وبالاقطار المضيفة** . فانها تبقى جزئية اذ لايوجد احصاء شامل لكل المهاجرين بالخارج يوضح اعدادهم وخصائصهم الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية والثقافية ، فضلا عن ان تلك الاحصائيات تقتصر على العمال الذين هاجروا بشكل رسمي خلال عقدي الستينات والسبعينات . امام هذا النقص في المعطيات ، سهر المعهد الوطني للاحصاء والاقتصاد التطبيقي على انجاز مسحين سنة **1975 بالوسط القروي وسنة 1976 بالوسط الحضري**"[1] **يهدف كل منهما الى وصف خصائص المهاجرين** "[2] وانعكاسات الهجرة على مختلف المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية سواء بالنسبة للمهاجرين او لافراد اسرهم بالمقارنة مع السكان غير المهاجرين . من بين مايستخلص من هذين البحثين الميدانيين ان 70% من المهاجرين قد توجهوا الى **الخارج خلال الفترة العشرية 1964 - 1973** وتبلغ التقديرات المتعلقة بعدد المغاربة المقيمين بالخارج حوالي 1100000 نسمة نصفهم يقيم بفرنسا واكثر من الربع يعيش بالاقطار

الاوروبية الاخرى ، ومـايقرب من 100000 يـوجدون بـالوطن العـربي 150.000 في دول اخرى منها امريكا الشمالية وافريقيا .

وتـبرز هذه النتـائج معـدل الهجرة الى الخـارج الذي وصـل الى مستويـات مـرتفعـة بالجماعات والدواوير والمدن والمـراكز الحضريـة التي مسها البحث حيث ان 14.8% من الاسر معنية بالهجرة الى الخارج بما فيها الهجرة المستمرة والهجرة العائدة بالمدن بينما سجلت المعدلات(3) الاتية بالمدن الاخرى :

- 15% باكادير وفاس .
- 14% بمكناس ووجدة .
- 13·5% بالحسيمة .
- 13% بالناظور وتازة .

ولوحظ معدلات اكبر منها في البوادي وخاصة بجماعات تقع باقاليم سوس بالجنـوب والريف بالشمال . وتعطي بعض المصادر الرسميـة الاوروبية احصـائيات تتعلق بـالسكان المهاجرين نستخرج منها مايلي :

فرنسا

تطور عدد المغاربة بفرنسا :(4)

بالآلاف

1972	218·15
1974	302·26
1976	348·00
1978	386·00
1982	492·67

ذلك مايـدل على تـزايد اجمـالي يساوي 275 الف نسمـة خلال العقـد 1972 – 1982 بما يعادل 8·5% كمعدل للتزايد السنوي . ويفسر هذا التزايد بما يسمى التجمع العائـلي الذي مس اعدادا هائلة من المهاجرين منذ السبعينات .

المانيا الاتحادية

تطور عدد المهاجرين المغاربة بالالاف :

1961	0·97
1974	24·00
1976	25·67
1978	28·91
1982	42·59

المصدر : CBS, Standstatitick , Table 5 Maandstatitick Bevlking 82/C

ويتبين من الجدول ان عـدد المهاجـرين المغاربـة قد تضـاعف 44مرة مـابين 1961و 1982 وتـزايـد ، بمعـدل يسـاوي 7.4%سنـويـا مـابـين 1972و 1982ومن العنـاصر المفسرة لهذا التزايد ، نجد ان التجمع العائلي الذي مس اعدادا مرتفعة من النساء والاطفال .
هولندا :

تطور عدد المهاجرين المغاربة بهولندا
بالالاف

1971	21·60
1976	42·20
1978	54·70
1982	93·10
1983	100·50

خلال فترة 12سنة تضاعف عـدد المغاربـة بهولنـدا 4·6مرة حيث عـرف هذا العـدد معدل تزايد سنوي يساوي 13·7%ولعل هذا المعدل هو اكبر تـزايد حصـل في اوروبا خـلال هذه الفترة [5]
بلجيكا :
تـطور عدد المهـاجـرين المغـاربـة بهـذا البلد من 39·29الف نسمـة سنـة1970 الى 105·13الف نسمة سنة 1981اي تضاعف بـ 2·7 مرة وعرف معدل تـزايد سنـوي يساوي 9·4%
وتحتل الجالية المغربيـة المكانة الثانية بعد الايـطاليين بهـذا البلد اذ كانت تمثل 12%سنة 1981من مجمـوع الاجانب ببلجيكا بعد ان كان وزنها النسبي لا يفوق 5·6% سنة1970

بلدان اوروبية اخرى :

يتبـين من دراسة مختلف المصـادر للاقـطار الاوروبية الاخـرى ان عـدد المهـاجـرين المغاربة قد تصاعد خلال العقدين الاخيرين حيث وصل عددهم باسبانيا الى 45الف نسمة سنة 1984[6] وقد تم احصاء هذا العدد رسميا بينما توجد افواج تعمل باسبانيا بصفة موسميـة واخرى لم يتم تسجيلها . وقد استقبلت اقطار اخرى افواجـا لا يستهان بهـا من المهاجـرين المغاربة خلال العقدين الاخيرين (جبل طارق3,000نسمة ، ايطاليا . .)

العودة :

تتميز الهجرة المغربية الى الخارج بعزيمة المهاجر على الرجوع الى وطنـه بعد مـدة زمنية يقضيها بالخارج قصد تكوين رصيد من رأس المال .
ذلك ماابرزته مختلف الدراسات المتعلقة بالمهاجرين المغاربة . وقـد اتضح ذلـك من خلال مسـحي 1975 – 1976 [7]حيث لوحظ ان نسبـة المهاجـرين العائـدين تتراوح مـابين 12%و30%حسب المناطق :

بالمدن :

- منطقة الجنوب(8):30%
- منطقة الشمال (9):11·5%

- منطقة الشرق(10):13·3%

- المنطقى الوسطى (11):12%

بالبوادي :

يمثل عدد المهاجرين العائدين 21·6%من مجموع المهاجرين بالمناطق المحصاة خلال مسح 1975 ،

وتفسر النسبة المرتفعة بالمنطقة الجنوبية (30%) باقدمية الهجرة بهذه الناحية ويتعلق سكان سوس بمنطقتهم والتشبث بصفة خاصة بفكرة الرجوع الى مسقط الرأس وقد تبين من خلال نفس المصدر ان اكثر من ثلث المهاجرين العائدين رجعوا خلال فترة 1974 -1976تحت تأثير الازمة الاقتصادية التي بدت ملامحها سنة 1973(12) وبعد هذا التاريخ اخذت معدلات الرجوع من مختلف الاقطار الاوروبية تتقلص . ومثال ذلك تطور معدلات العودة من المانيا الاتحادية :

نسبة الرجوع (13)

1976	%6·1
1978	%4·4
1980	%3·5
1982	%3·9

وقد كانت هذه النسب من اضعف مالوحظ بالمقارنة مع باقي المهاجرين العائدين من المانيا الاتحادية(13.6%عند الايطاليين سنة ، 1982, 10·0% بالنسبة للتونسيين 8.7% بالنسبة للبرتغاليين) . وفي هولندا عرفت نسب عودة المغاربة المهاجرين الى وطنهم كذلك تراجعا خلال فترة 1975–1982(14) .

وتجدر الاشارة في هذا الباب الى ان السياسة الرسمية ترمي الى تشجيع هجرة العمال المغاربة الى الخارج ، ويتضح ذلك من خلال المواقف المعبرعنها في المخططات التنموية منذ منتصف الستينات والتي تتلخص في ثلاثة اهداف : (15)

- التخفيف من حدة البطالة
- ضمان التكوين المهني للمهاجرين
- الحصول على العملة الصعبة

وقد وقعت الحكومة اتفاقيات متعددة مع اقطار عربية واوروبية تتعلق بهجرة العمال المغاربة .

واصبح الموقف الرسمي بعد الازمة الاقتصادية التي عرفتها بلدان الاستقبال هو اعطاء الحرية التامة للمهاجرين في اتخاذ قرار العودة او البقاء ، دون اتخاذ اي مبادرة تشجيعية لعودة المهاجرين ، بل تقوم بعض المصالح المغربية الرسمية باوروبا بالدفاع عن حقوق المهاجرين لمساعدتهم على الاستقرار هناك .

2 خصائص الهجرة والمهاجرين :

تتميز الهجرة المغربية في الخارج بمجموعة من العناصر البشرية والاقتصادية والديمغرافية يمكن تلخيصها في الجوانب الاتية :

اسباب الهجرة :

تختلف حسب الوسطين القروي والحضري ، فبالنسبة للبوادي تبين من خلال مسح 1975 ان اهم سبب هو البحث عن العمل(43%) . مع العلم ان نسبة العاطلين من المهاجرين لم تتعد11·2%قبل هجرتهم ، الشيء الذي يبرز ان المهاجرين كانوا في معظمهم مشتغلين بالمغرب قبل الهجرة .

وكسبب ثان للهجرة . نجد البحث عن دخل اعلى (39.6%) . ومثل البحث عن الاستقرار في العمل سببا للهجرة 14·2%من المهاجرين .

اما الاسباب العائلية فقد صرح ثلثا (66%) المهاجرين انهم هاجروا قصد ارضاء الحاجيات العائلية . ومن جهة اخرى هنالك سبب سيكولوجي اجتماعي عبر عنه 30·4%من المهاجرين : هو ان مهاجرين اخرين قد سبقوهم في ذلك . في نفس السياق . لوحظ ان 22·4%من المهاجرين من المناطق القروية لجؤوا الى الهجرة لانهم شعروا بنقص في حالتهم الاجتماعية بالمقارنة مع المهاجرين .

اما بالمدن ، فقد لوحظ من خلال مسح 1976 ان البحث عن زيادة في الدخل يكون السبب الاقتصادي الاول (53·86%) .

اما البحث عن العمل فلا يهم سوى 35·1%[16] ، ويليه البحث عن الاستقرار في العمل بـ 7·1% .

وتجدر الاشارة الى ان نسبة ضئيلة من المهاجرين بالمدن هاجرت وهي في حالة بطالة 15·5%[17] .

وقد حصل تطور في اسباب الهجرة والحالة النشاطية للمهاجرين خلال مختلف فترات الهجرة .

جدول رقم 2·1 : تطور اسباب الهجرة بالمدن

الاسباب	فترات الهجرة			المجموع
	قبل 1970	الستينات	السبعينات	
البحث عن دخل اعلى	60,9	59.4	53·4	53·8
البحث عن عمل	29·1	33·7	59·8	35·1
البحث عن الاستقرار في العمل	10·0	6·9	6·8	7·1
المجموع	100·0	100·0	100·0	100·0

يتضح من خلال هـذا التطور ان سبب البحث عن العمـل قد تـزايد عـلى حسـاب البحث عن دخل اعلى والاستقرار في العمل ، ذلـك ماتؤكـده الزيـادة النسبية الحـاصلة في نسب العاطلين خلال هذه الفترات كما يبدو من خلال الجدول الاتي :

جدول رقم2·2 : تطور الاستقرار في العمل قبل الهجرة

طبيعة العمل	فترة الهجرة			المجموع
	قبل 1960	الستينات	السبعينات	
مستقر	50·0	48·9	46·2	47·5
موسمي	40·3	36·4	30·0	33·4
عاطل	5·6	12·1	19·5	15·5
غير نشيط	4·1	2·6	4·3	3·6
المجموع	100·0	100·0	100·0	100·0

هكذا تزايدت نسبة العاطلين الى المهاجرين قبل هجـرتهم من 5·6% قبل 1960الى 19.5%خلال السبعينات واقترن هذا التطور بانخفاض عدد المهاجرين الذين كانوا يمارسون عملا موسميا قبل الهجرة .

ومما يثير الانتباه هو ان مايقرب من نصف المهـاجرين كـان يتمتع بعمـل مستقر عنـد الهجرة الى الخارج .

من يهاجر ؟

اصل المهاجر :

بالنسبة للمهاجرين الحضريين نلاحظ ان 38·4% منهم قد ازدادوا بالمـدن و 59·5% منهم ازدادوا بالبوادي واتخذوا المدينـة كمرحلة لهجـرتهم ، اما 1·4%منهم فقـد ازدادوا في الخارج .

سن ونوع المهاجرين :

يطغى عدد الذكور من المهاجرين في الاوساط القرويـة حيث يصل الى 98·8% سنـة 1975 .

وكان معدل سن المهاجرين عند الهجرة 28سنة ونصف يتراوح عمر ثلاثة ارباع منهم بين 20و40 سنة ، اما الاحصائيات الفرنسية المتوفرة لـدينا فـانها تعطي التـوزيع التـالي حسب الاعمار وسنة الهجرة الى فرنسا وذلك بالنسبة للعمال المغاربة المستقرين :

ويستنتج من هذه الاحصائيات ان 7%من المهاجرين المغاربة بفرسا لهم اقل من 20سنة و 60.8%يتراوح سنهم مابين 20 و 30سنة و 24.7%يوجد سنهم مابين 30و 40سنه اي 85.5%من المغاربة يوجدون في سن مابين 20 و40سنة .

الحالة العائلية للمهاجرين.

55..3%من المهاجرين من اصل قروي هاجروا الى الخارج وهم متزوجون وتصل هذه

الجدول : توزيع العمال المغاربة المستقرين بفرنسا حسب فئات اعمارهم*

السنة	اقل من 20سنة	من 20الى 30	من 30الى 40سنة	من 40الى 50سنة	اكثر من 50سنة	
1967	516	7·075	4·537	1·168	229	
1968	568	6,788	4,525	1,194	264	
1969	1,114	11,174	5,619	1,160	268	
1970	1,628	15,059	5,891	1,306	193	
1971	1,520	13,748	4,326	894	193	
1972	1,216	10,884	4,031	1,100	197	
1973	3,465	16,407	5,246	1,247	383	
1974	879	9,159	3,064	727	243	
1975	141	2,071	441	150	102	
1976	66	1,186	338	129	83	
1977	29	858	245	100	68	
1978	6	113	48	42	42	
1979	4	99	39	24	34	
1980	6	259	151	54	34	
	11,158	94,880 (%60·8)	38,501 (%24·7)	9,295 (%6·0)	2,333 (%1·4)	156,167

المصدر : المكتب الوطني الفرنسي للهجرة

*ويقدر عدد المهاجرين الموسميين بما يساوي خمس المستقرين ويشتغل جلهم بالفلاحة

النسبة الى 86%خلال مدة الهجرة بالخارج . وتلاحظ نسب مماثلة عند المهاجرين من المدن (56·4%متزوجون قبل الهجرة) .

حجم اسر المهاجرين :

يتبين من نتائج المسحين المذكورين ان عدد افراد اسر المهاجرين يفوق حجم الاسر غير المهاجرة ـ سواء بالبوادي او بالمدن : حيث ان متوسط حجم اسر المهاجرين يصل الى 7·4نسمة مقابل 5·4بالبوادي اما بالمدن فالفرق اقل حيث ان حجم اسر المهاجرين يصل الى 7.4نسمة مقابل 6.0نسمة عند الاسر غير المهاجرة .

بنية اسر المهاجرين :

في البوادي يمثل عدد اطفال اسر المهاجرين 44·1%مقابل 51·7%بالنسبة للاسر غير المهاجرة اما بالمدن فان الاعداد المماثلة هي 43·2%و58·1%على التوالي . اما عدد الافراد الاخرين «علاقات دوي القربى اوغيرها» فانه يمثل 25.6%في الاسر القروية

المهاجرة و10.9% فقط في الاسر غير المهاجرة . والنسب المماثلة في المدن هي 23.2% و8.5% على التوالي ، وذلك مايوضح نسبة الاعالة المرتفعة والاعباء الاجتماعية التي تتحملها اسر المهاجرين .

وتعطي الاحصائيات الاوروبية نظرة عن البنيات الديمغرافية للمهاجرين المغاربة وتطورها ببلدان الاستقبال ، تلك البنيات التي تظهر الاختلال الديمغرافي من حيث الاعمار ، الشيء الذي تغير منذ تطبيق مايسمى بسياسة التجميع العائلي ، وتعطي الاحصائيات الفرنسية فكرة عن هذا التطور خلال فترة 1975 – 1982 .

جدول 2-4 تطور البنية الديمغرافية للمهاجرين المغاربة بفرنسا (1975 – 1982)

	1975	1982	معدل التزايد السنوي
عدد المهاجرين	260,000	431,120	7,5
عدد النساء منهم	69,466	167,900	13,4
عدد الشباب (أقل من 25 سنة) الذكور	-	109.360	—
عدد الشباب (أقل من 25 سنة) الاناث	-	107,400	—
عدد السكان النشيطين (المجموع)	152,243	167,620	1.38
عدد النشيطين الذكور	142,668	149,380	0.65
عدد السكان النشيطين اناث	9,575	18,240	9.6

المصدر : INSEE احصاء 1982

ويلاحظ ان معدل تزايد الجالية المغربية بفرنسا مرتفع جدا اذ وصل الى 7.5% سنويا خلال فترة 1975 – 1982 اما المعدل المتعلق بالنساء فانه وصل الى ضعف ذلك اي 13.4% وهذا في فترة تتميز بايقاف الهجرة من طرف بلدان الاستقبال الاوروبية .

اما عن مستوى السكان النشيطين فإنهم لم يتزايدوا الا بمعدل منخفض (1.38%) ، كما كان المعدل 0.65% فقط عند الذكور منهم ، اما عدد النساء النشيطات فقد تضاعف خلال فترة 1975 – 1982 بمعدل سنوي يساوي 9.6% الشيء الذي يوضح ان للتجمع العائلي انعكاسات على مختلف الجوانب ، منها الديمغرافية (تصحيح جزئي للاختلالات الاجتماعية (التخفيف من العزلة) . والاقتصادية (مساهمة المرأة اللاحقة في العمل) .

المستوى الثقافي :

ان المستوى الثقافي للعمال المهاجرين ضعيف سواء قبل الهجرة ام طيلة الاستيطان بالخارج بالنسبة للمهاجرين من البوادي 56.6% منهم كانوا يتمتعون بأي مستوى

ثقافي قبل الهجرة ، وتصل هذه النسبة الى 57.3%عند العمال المقيمين بالخارج ، بالنسبة للمهاجرين الذين هاجروا من المدن الى الخارج ، تجدر الاشارة الى ان مستواهم الثقافي اعلى من الاولين حيث ان نسبة الاميين منهم لاتتعدى 44.2%وذلك راجع الى توفر فرص التعليم بالمدن .

من هؤلاء المهاجرين من وصل الى المستوى الابتدائي و16.4%الى التعليم الثانوي اما مستوى التعليم العالي فقد وصل الى 0.2% .

ويلاحظ ان المستوى الثقافي للعمال يرتفع مع مرور الزمن ، اذ كانت تصل نسبة الاميين الى 70.1% قبل 1960 ، والى 50.1%خلال الستينات فانخفضت الى 36.4%في السبعينات كما يتضح ذلك من خلال الجدول التالي :

جدول 2–5 : تطور المستوى الثقافي للمهاجرين من المدن عند الهجرة بالمائة

المستوى الثقافي	للمهاجرين قبل 1960	للمهاجرين خلال الستينات	للمهاجرين خلال السبعينات
منعدم	10.9	50.1	36.4
كتاتب	21.7	19.6	11.8
ابتدائي	5.7	19.0	26.8
ثانوي	0.4	9.8	24.2
فني ومهني	0.9	1.0	0.8
عالي	0.4	0.5	0.0
المجموع	100	100	100

ومن الملاحظ ان نسبة المدرسين بالمستويين الابتدائي والثانوي التي كانت لاتفوق 6.1%قد ارتفعت الى 5.1%بالنسبة لمن هاجر خلال السبعينات

المستوى التأهيلي

تجدر الاشارة الى ان المستوى التأهيلي للمهاجرين كان ضعيفا جدا خلال كل مراحل الهجرة ، حيث عرفت تطورا طفيفا بالنسبة للمهاجرين القرويين 94%هاجروا دون ان يكون لهم اي مستوى تأهيلي ، وتصل هذه النسبة الى 85.9%عند المهاجرين المقيمين بالخارج .

اما بالنسبة للمهاجرين الحضريين ، فان الجدول الاتي يوضح مستوى تأهيلهم قبل ان يهاجروا وخلال وجودهم بالخارج .

جدول 2–6 : مستوى تأهيل المهاجرين

المستوى التأهيلي	قبل الهجرة	بالخارج ٪
غير مؤهلين	7·3	72·9
عمال بدون تأهيل	53·0	42·9
عمال فلاحون	17·2	6·6
عمال متخصصون	8·1	23·4
المؤهلون	21·7	17·1
صناع تقليديون	1·8	0·6
عمال مؤهلون	14·6	21·7
مستخدمون	4·5	3·8
اطر .	0·8	1·0
المجموع	100·0	100·0

المصدر : الهجرة الدولية .

ويجب التذكير بالتطور الحاصل عبر الزمن في المستوى التأهيلي للمهاجرين قبل الهجرة ، حيث حصل ارتفاع في نسبة المؤهلين منذ الخمسينات .

جدول رقم : 2-7 تطور مستوى التأهيل عند الهجرة

مستوى التأهيل	قبل 1960 (٪)	الستينات (٪)	السبعينات (٪)
غير مؤهلين	90.4	77.3	76.6
عمال بدون تأهيل	56.3	49.7	54.8
عمال فلاحون	28.1	19.1	13.8
عمال متخصصون	6.0	8.5	8.0
المؤهلون	9.6	22.7	23.4
صناع تقليديون	0.0	1.1	2.6
عمال مؤهلون	6.0	16.8	14.5
مستخدمون	2.5	4.4	5.4
اطر	1.1	0.7	0.9
المجموع	100.0	100.0	100.0

المصدر : هـ د م ، ص

ويتبين من خلال هذا الجدول ان نسبة المؤهلين قد عرفت ارتفاعا مهما نسبيا حيث تنامت من 9.6% عند الهجرة في الخمسينات وما قبلها الى 23.4% خلال السبعينات وذلك راجع الى تطور الطلب من جهة الاستقلال .

قطاع النشاط والوضعية في النشاط :

بالبوادي :

77.7% من المهاجرين كانوا يشتغلون عند الهجرة في القطاع الاولي ولم يبق منهم الا 15.8% بهذا القطاع في الخارج ، اما الاغلبية منهم فانهم يعملون بالقطاع الثانوي في الخارج (70%) ذلك القطاع الذي كان لا يمس الا 10.8% من العمال قبل الهجرة .

وفيما يخص القطاع الثالث فانه قد عرف تطورا اقل حدة حيث مرت النسب المتعلقة به من 8% قبل الهجرة الى 12.8% بالخارج . اما وضع المهاجر في عمله فانه تقلص 18% من ارباب العمل قبل الهجرة الى 1.7% بالخارج فعرف بذلك تدهورا كبيرا ، لان معظم المهاجرين بالخارج اصبحوا مأجورين (98.2%) ، بعد ان كانوا لا يمثلون سوى 70.1% قبل الهجرة .

بالمدن :

يبقى القطاع الاول هو اهم قطاع بالنسبة للمهاجرين قبل هجرتهم لكن بوزن نسبي اقل بكثير مما هو عليه بالبوادي . وبالنسبة للقطاع الثانوي فانه يبقى اهم قطاع بالخارج بنسبة مماثلة (69.3%) . وتتضح المعطيات المتعلقة بالمدن من خلال الجدول التالي :

جدول 2–8 : قطاعات النشاط قبل الهجرة وبالخارج

قطاعات النشاط	قبل الهجرة٪	بالخارج٪
الاولي	36.6	13.6
الثانوي	27.1	69.3
ـ المعادن	1.3	7.9
ـ الصناعة والصناعة التقليدية	9.6	37.2
ـ البناء والاشغال العمومية	16.2	24.2
الثالث	25.7	16.8
النقل	2.3	2.9
التجارة والخدمات	23.4	13.9
آخرون	10.6	0.3
المجموع	100.0	100.0

المصدر : هـ . م ، ص . 121

(1) ـ آخرون : غير مصنفين وغير نشطين .

اما بالنسبة لوضع المهاجر في نشاطه فان 98.1% من المهاجرين مأجورون بالخارج بعد ان كانوا88%قبل الهجرة . أما ارباب العمل منهم فإنهم لم يمثلوا سوى 11%بعد ان كانوا12% قبل الهجرة ، ويبرز تحليل تطور قطاعات نشاط المهاجرين قبل الهجرة ان وزن الفلاحة عرف انخفاضا مهما منذ الخمسينات وذلك لصالح التجارة والخدمات والصناعات التقليدية منها والعصرية كما يتضح ذلك في الجدول التالي :

جدول رقم : 2—9تطور قطاعات نشاط المهاجرين عند الهجرة :

قطاعات النشاط	قبل 1960 %	الستينات	السبعينات %
الفلاحة	61·9	38·3	31·0
ـ التجارة والخدمات	12.8	21.2	26.7
ـ البناء والاشغال	12.4	20.4	14.0
ـ الصناعة التقليدية والعصرية	4.6	7.1	12.1
ـ النقل	1.9	2.9	2.1
ـ المعادن	1.4	1.4	1.2
ـ قطاعات اخرى	1.4	6.1	8.6
ـ غير نشطين	4.1	2.6	4.3
ـ المجموع	100.0	100.0	100.0

المصدر : هـ د م ، ص 97 .

ويعكس هذا التطور التحولات التي عرفها الاقتصاد الوطني خلال العقود الاخيرة وخاصة منذ الاستقلال . ومن جهة اخرى يستنتج من البحوث التي تمت في صيف 1986 ان نسبة وافرة من المهاجرين اصبحت تتوجه الى الخارج بصفة موسمية او في اطار برامج وتعاقدات رسمية يتم بموجبها تحديد اعداد المهاجرين بدقة ، كما يتم تحديد مدة الاقامة وتاريخ العودة الى المغرب . وقد تهم هذه الهجرة اساسا الفلاحين الذين يتوجهون الى جنوب فرنسا ابان الحصاد يتعاقدون احيانا لمدة طويلة ، وذلك لملء الفراغ الحاصل بالريف الفرنسي بعد نزوح الفرنسيين الى المدن ، وعدم تحملهم الاشغال الفلاحية والغبوية . كما تأكد من خلال الاستمارات المملوءة ان آثار الهجرة على المهاجر تبقى ضعيفة في مختلف الميادين الثقافية منها والمهنية حيث ان جل المهاجرين القرويين ظلوا أميين لايحسنون القراءة، ولا الكتابة وعاشوا منعزلين ومهمشين اجتماعيا وثقافيا ، وغالبا ما يهاجرون منفردين دون افراد عائلاتهم رغم امكانية التجمع العائلي التي اتيحت لهم مؤخرا .

ويلاحظ بالنسبة للمهاجرين الحضريين انهم عرفوا تطورا في حالاتهم الاقتصادية والثقافية كما جاء ذلك في نتائج مسح 1976 ، وتأكد من خلال الاستجوابات التي تمت في صيف 1986[18]الا ان فترة اواخر السبعينات قد عرفت بالنسبة لهؤلاء المهاجرين التحاق نسائهم واطفالهم في اطار سياسة التجمع العائلي الممارسة من طرف بلدان الاستقبال . وتجدر الاشارة الى ان العناصر التي جاءت في هذا الباب تهم

بطبيعة الحال خصائص المهاجر قبل هجرته وطيلة وجوده بالخارج ، وقد اتضح ان هنالك تباينا في تطور المهاجرين القرويين والحضريين . اما بالنسبة للمهاجرين العائدين ، فالسؤال المطروح هو هل يوجد نفس التباين في تطورات خصائص هذين الصنفين من المهاجرين .

3–الهجرة العائدة بالمغرب :

شكلت دراسة الهجرة العائدة العمود الفقري لمسحي 1975–1976وكذلك للاستجوابات التي تم انجازها خلال صيف 1986 (19) ونرمي من خلال هذا الفصل الى ابراز خصائص المهاجرين العائدين لوطنهم بصفة نهائية وما كسبوا من عودتهم هم وعائلاتهم ومجتمعهم من مختلف الزوايا المالية والاقتصادية والثقافية .

ـ زيارة المغرب ومدة الاقامة بالخارج :

بالبوادي :

64.5% من المهاجرين يقومون بزيارة وطنهم مرة كل سنتين والباقي منهم يزور المغرب بوتائر اقل . فيما يخص انقطاع الهجرة ، نجد ان 81.9% من المهاجرين لم يقوموا باي انقطاع في هجرتهم الى الخارج و 9.8% انقطعوا مرة واحدة و 8.3% انقطعوا مرتين او اكثر وعادوا الى الخارج بعد ذلك .

بالمدن :

تختلف المعطيات بالنسبة للمهاجرين الى الخارج من اصل حضري حيث ان 61.9 منهم يزورون المغرب مرة في كل سنة و 22.9% منهم يقومون باقل من زيارة واحدة في كل سنة و 8.4% يزورون المغرب اكثر من مرة في السنة الواحدة ويفسر علو نسبة هذه الزيارات المتعددة بالروابط العائلية وبالحرص على قضاء الاعياد الدينية بجانب الاهل كصيام رمضان ، وعيد الفطر وعيد الاضحى . وكذلك مشاركة الاسر في حفلات الزواج وافراح الولادات . . .

اما الانقطاع عن الهجرة فانه قد مس 12.3% من المهاجرين مرة واحدة ، و 5.2% مرتين و 7.5% ثلاث مرات او اكثر .

. فيما يخص مدة اقامة المهاجرين بالخارج قبل عودتهم النهائية الى الوطن فانها تعرف نوعا من التباين حسب خصائص المهاجر أو حسب مسقط الرأس ، تبين ان مدة اقامة المهاجرين أصيلي الوسط الحضري بلغت في متوسطها 6.9 سنوات . وبالنسبة لأصيلي الوسط القروي وصلت هذه المدة الى 11.2 سنة ، ويتضح من خلال الاحصائيات ان هذه المدة تختلف حسب المسؤولية العائلية التي يتحملها المهاجر فارباب الاسر وازواجهم يقيمون بالخارج لمدة 8.9 سنوات . وتنخفض هذه المدة الى 4.3سنوات عند الابناء من المهاجرين وهذا يؤكد حرص ارباب الاسر على المكوث بالخارج قصد تكوين رصيد من المال قبل عودتهم وكذلك الصعوبات التي يواجهونها في الرجوع بحكم الاعباء العائلية

التي يتحملونها بالخارج وبالمغرب وحسب المستوى الثقافي ، يتبين ان مدة الاقامة بالخارج تنخفض بارتفاع المستوى الثقافي :

- بالنسبة للمهاجرين الاميين ؛ 9.9 سنوات
- بالنسبة للمهاجرين المتعلمين : 6.2 سنوات

وباعتبار قطاع النشاط ، يتبين ان المهاجرين المشتغلين بالقطاع الفلاحي هم الـذين يمكثون اقصر مدة بالخارج :

- عمال في الفلاحة ؛ 4.6 سنوات
- عمال في الصناعة : 7.6 سنوات
- عمال في التجارة والخدمات : 7.8 سنوات

ومن جهة اخرى يتبين من خلال الاستجوابات التي تمت خلال صيف 1986 ان هذه الفوارق آخذة في التقلص حيث لوحظ ان جل المهاجرين من اصل قروي او حضري يزورون المغرب مرة في كل سنة ، مع العلم ان انقطاعات الهجرة قد انخفضت كثيرا ولا تعني الا المهاجرين المرغمين على ذلك ، ولم تعد اختيارية كما كان عليه الامر من قبل كما لوحظ ان الفرق الموجود في مدة الاقامة اخذ يتقلص .

وحسب بيانات المكتب الوطني الفرنسي للهجرة ، تتميز الهجرة المغربية الى غاية منتصف السبعينات بدوران (او تعاقب) مرتفع حيث ان عدد المهاجرين المغاربة الى فرنسا وصل الى 276970 عاملاً و 134778 فرداً من افراد اسر المهاجرين ، وذلك ما بين 1968 و 1975 ويفوق هذا العدد عدد المهاجرين المغاربة المقيمين بفرنسا سنة 1975 حسب احصاء السكان ، مما يدل على ان عددا كبيرا من المهاجرين عادوا الى وطنهم في فترة 1968 – 1975

ويؤكد نفس المصدر ان عدد المغاربة المقيمين بفرنسا قد تضاعف ثلاث مرات خلال هذه الفترة[٢٠] .

خصائص المهاجرين العائدين :

من بين اهداف هذا البحث نريد تتبع وضع المهاجرين العائدين منذ المرحلة السابقة لهجرتهم مرورا ، بوجودهم بالخارج ووصولا الى عودتهم ، ولقد اعتمدت منهجية ملائمة لهذه الغاية في المسحين المذكورين واستجوابات صيف 1986 (21) .

وفيما يلي بعض العناصر المتعلقة بتطور خصائص العائدين :

مستوى التأهيل :

بالبوادي :

كان 91.4% من المهاجرين بدون تأهيل قبل هجرتهم الى الخارج ووصلت هذه النسبة الى 84.1% في الخارج و 80.4% بعد العودة ، ويبرز هذا تزايد عدد المؤهلين عند المهاجرين العائدين ، ويوضح الجدول الآتي تفاصيل هذه النسب :

جدول رقم : 3–1 تطور مستوى تأهيل المهاجري القرويين العائدين :

المستوى التأهيلي	قبل الهجرة %	بالخارج %	بعد الرجوع ٪
بدون تأهيل :	91.4	84.1	80.4
ـ عمال دون تأهيل 5	30.4	48.6	26.8
ـ عمال فلاحون	58.0	8.1	48.0
ـ عمال متخصصون	3.0	27.4	5.6
مؤهلون :	8.6	15.9	19.6
ـ عمال مؤهلون	3.3	10.0	10.9
ـ صناع تقليديون	1.7	2.2	2.8
ـ مستخدمون	2.6	3.4	3.1
ـ أطر	1.0	0.3	2.8
المجموع	100.0	100.0	100.0

المصدر : هـ ت ، ص 128 .

يتضح من خلال هذه المعطيات ان جل العمال غير المؤهلين كانوا قبل هجرتهم عمالا فلاحين وبقيت هذه النسبة مرتفعة بعد عودتهم الى المغرب : 48% أاي بنقصان 10% ، وذلك لصالح المؤهلين الذين ارتفعت نسبتهم من 8.6% إلى 19.6% .

جدول رقم : 3-3 عدد المهاجرين المغاربة بفرنسا حسب مستوى التأهيل

السنوات	عمال		عمال مختصصون		عمال فنيون		اطر وتقنيون		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%		
1967	6095	45,2	5870	43,2	1513	11,2	47	0,3	13525	100
1968	6091	45,7	5346	40,1	1385	14,0	37	50,3	13339	100
1969	6823	35,3	7985	41,3	4485	23,2	42	0.2	19335	100
1970	12185	50,6	8143	33,8	3696	15,4	53	0,2	24077	100
1971	11775	56,9	5456	26,3	3398	16,4	52	0,3	20681	100
1972	8.500	63,8	5187	38,9	3600	27,0	41	0,3	17328	100
1973	12788	47,8	9975	37,3	3894	14.6	91	0,3	26748	100
1974	7982	56,7	4745	33,7	1264	9,0	81	0,6	14072	100
1975	603	20,8	1952	67,2	297	10,2	53	1,8	2905	100
1976	385	21,4	1192	66,1	204	11,3	21	1,2	1802	100
1977	286	22,0	846	65,1	139	10,7	29	9,2	1300	100
1978	107	42·6	80	31,9	46	18,3	18	7,25	251	100
1979	53	26,5	64	32,0	50	25,0	33	16,5	200	100
1980	38	7,9	405	80,3	31	6,1	30	6,0	504	100
	73711	47,2	57246	36,7	24482	15,7	628	0,4	156067	100

المصدر : المكتب الوطني للهجر بباريس (ONI)

رغم ان هذه الاحصائيات لا تشمل سوى المهاجرين الرسميين الذين تم تسجيلهم بصفة منتظمة (22) فانها تبرز الوزن النسبي للاطر والتقنيين المغاربة المهاجرين الى فرنسا والذي تصاعد من 0.3% سنة 1973 الى 16.5% ، كما تزايدت نسبة العمال المهنيين الذين مثلوا ربع الوافدين الى فرنسا في نفس السنة بعد ان كانوا لايمثلون سوى 11.2% سنة 1967 .

تطور قطاع النشاط للمهاجر ووضعه في نشاطه :

بالبوادي :

بالنسبة للهجرة العائدة الى المغرب ، لوحظ ان ثمانية مهاجرين من اصل عشرة كانوا يشتغلون بالقطاع الاولي قبل الهجرة . وتحولت هذه النسبة الى القطاع الثانوي بالخارج . وعند العودة الى الوطن بقي منهم سبعة (من اصل عشرة) بالقطاع الذي يبرز فكرة عدم استفادة المهاجرين من تجربتهم بالقطاع الثانوي بعد عودتهم الى المغرب . والى جانب ذلك ، تضاعفت نسبة المهاجرين العاملين في القطاع الثالث اذ ارتفعت من 8.2% قبل

يلاحظ اتجاه مشابه حيث ان جل العمال هاجروا بدون تأهيل (80.1%) ، وانخفض عدد غير المؤهلين منهم الى 69.8% بعد العودة ، وتم هذا التطوز لصالح المؤهلين الذين ارتفعت نسبتهم من 19.9% الى 30.2% كما يتبين ذلك من خلال الجدول الاتي :

جدول : 3-2 تطور مستوى تأهيل المهاجرين الحضريين :

العائدون

المستوى التأهيلي	قبل الهجرة٪	بالخارج٪	بعد الرجوع٪
بدون تأهيل :	80.1	77.2	69.8
- عمال مؤهلين	48.4	55.5	41.5
- عمال فلاحون	23.3	6.7	14.3
- عمال متخصصون	8.4	15.0	14.0
مؤهلون	19.9	22.8	30.2
- عمال مؤهلون	13.7	17.5	20.9
- صناع تقليديون	1.9	0.3	0.8
مستخدمون	3.7	2.8	5.8
- اطر	0.6	2.2	2.7
المجموع	100.0	100.0	100.0

المصدر : هـ دم ، ص 128 .

وفيما يتعلق بتطور مستوى تأهيل المهاجرين الى الخارج تجدر الاشارة الى انه حصل في السنين الاخيرة نوع من الاختيار من طرف بلد الاستقبال حيث سمح لاعداد قليلة بالهجرة شريطة ان تتوفر على مستوى عال من التأهيل والتكوين ، ذلك ما يتبين من خلال التطور الحاصل بين 1967 و 1982 بفرنسا .

الهجرة الى 16.7%بعد العودة وجلهم يتعاطى التجارة بعد العودة . ذلك مايتأكد من خلال تطور وضعية المهـاجرين في النشـاط حيث أن نسبة المهـاجرين أربـاب الاعمال ارتفعت من 32.6%قبل الهجرة الى 44.6%بعد العودة .

جدول رقم 3-4 : تطور قطاع نشاط المهاجرين القرويين العائدين (١) .

قطاع النشاط	قبل الهجرة٪	بالخارج٪	بعد العودة٪
القطاع الاولي	79.9	7.9	69.6
القطاع الثانوي	8.2	78.7	9.4
القطاع الثالث	8.2	9.8	16.7
آخرون (2)	3.7	1.8	4.3
المجموع	100.0	100.0	100.0

(١)غير المصنفين وغير النشيطين

(2)المصدر هـ د ص 81

كما تطور قطاع النشاط بالنسبة الى المهاجرين المغاربة منـذ 1967 كما يتضـح ذلك من خلال الجدول التالي .

جدول 3– 5 : توزيع العمال المغاربة المستقرين بفرنسا الذين هاجروا خلال فترة حسب القطاعات الاقتصادية .

السنة	النسيج	الفلاحة والغابات	الخدمات المنزلية	البناء والاشغال العمومية	الميكانيك وتصنيع المواد الفلاحية	إنتاج الغلال	المعادن	نقل خدمات عمومية	المجموع
1967	180	2156	563	4301	1321	140	2237	2627	13525
1968	241	2549	544	4201	1651	195	1586	2372	13339
1969	471	3492	496	6273	2984	420	2810	2389	19335
1970	454	5288	700	6997	3736	1292	2167	3413	24077
1971	459	6455	1001	5707	2105	316	1544	3184	20681
1972	426	3980	1055	5284	2224	77	809	3473	17328
1973	486	5480	1672	7376	4233	357	918	6226	26/48
1974	216	3576	622	3419	1208	317	1643	3021	14072
1975	37	247	219	143	54	62	1463	680	2905
1976	33	158	196	144	36	10	806	419	1802
1977	41	76	141	108	19	7	536	372	1300
1978	3	29	52	25	11	3	–	125	251
1979	1	24	37	16	7	–	–	115	200
1980	277	21	26	21	11	2	–	146	504
المجموع	3355	33531	7314	44068	19600	3198	16519	28562	15606

*يرجع انخفاض عدد المهاجرين الوافدين الى فرنسا منذ سنة 1975الى القرار الصادر عن الحكومة الفرنسية (4 1975)الرامي الى توقيف الهجرة .

المصدر : المكتب الوطني للهجرة(ONI)

بالمدن :

يتضح من نتائج مسح 1976بالنسبة الى المهاجرين العائدين أن 41.5%منهم كانوا يشتغلون بالقطاع الاولي قبل الهجرة ، وتحولت هذه النسبة الى 14,3 بالخارج و21,4 بعد الرجوع .

اما نسب القطاع الثانوي المماثلة فانها تطورت من25.6% الى 23.9% على التوالي ، يأخذ القطاع الثالث حصة الاسد عند العودة لانه وصل الى41% بعد ان كان يمثل26.4% فقط قبل الهجرة و 19.1% بالخارج . أما عن الوضعية في النشاط ، فنسبة ارباب الاعمال هي 12% قبل الهجرة ، 4.2% بالخارج و38.9% بعد العودة ، وجل هؤلاء العائدين يمارسون أنشطة تجارية . وفيما يلي تفاصيل هذه المعطيات :

جدول3-6 : تطور قطاع نشاط المهاجرين العصريين العائدين(١) :

قطاع النشاط	قبل الهجرة	بالخارج٪	عند العودة٪
اولي	41.5	41.3	21.4
ثانوي	25.6	66.3	23.9
أي :			
ـ معادن	1.1	23.9	0.6
ـ الصناعة والصناعة التقليدية	8.2	24.7	9.0
ـ البناء والأشغال العمومية	16.3	17.7	14.3
الثالث	26.4	19.1	41.0
أي : النقل	3.1	2.0	5.3
التجارة والخدمات	23.3	17.1	35.7
آخرون (2)	6.5	0.3	13.7
المجموع	100.0	100.0	100.0

(١)المصدر : هـ دم ، ص١٢٣
(2)غير مصنف وغير نشيط

الانتظام في العمل :

يعـرف المهاجـرون تقلبات هـامة في عملهم خـلال سـيرورة الهجـرة مـع اختـلاف ملموس بين الوسطين القروي والحضري .

بالبوادي :

52% من المهاجرين كانوا في حالة عمل موسمي قبل الهجرة فصارت نسبتهم بالخـارج تتزايد لتصبح 38.4% عند العودة . اما نسبة المهاجرين ذوي العمل الـدائم فانها تـطورت من52% الى 90.6%الى 53%

امـا عدد العـاطلين فقد كـان7% قبل الهجـرة و8.5% بعد العـودة ، ولم يسجل أي عاطل بالخارج .

يستنتـج من هذه المعـطيات ان نسبـة العاطلين كـانت ضعيفة قبـل الهجرة ، الشيء الذي يؤكد ، بالنسبة للمهاجرين العائدين أن البطالة ليست السبب ولا الـدافع الاسـاسي الى الهجـرة ، ومن جهة اخـرى ينحصر تحسين الانتـظام في العمل في مـرحلة الهجرة حيث تبقى نسب العاطلين والمؤقتين بعد العودة في نفس المستوى الذي كانت عليه قبل الهجرة .

بالمدن :

تبقى الملاحظة السابقة صالحة بالنسبة للمهاجرين من المدن اذ تنامت نسبة العاطلين

من3.2%قبل الهجرة الى 9.2% بعد العودة ، وكانت0.4% بالخارج .

وفيها يخص الموسميين فقد كانت نسبتهم 37.0%قبل الهجرة و 8.1%بالخارج و 22.3% بعد العودة . اما بالنسبة لاصحاب العمل الدائم فان نسبتهم تطورت من 51.4%الى 91.4%و57.8% .

أسباب العودة :

كانت أسباب عودتهم من الخارج من بين الاسئلة المطروحة على المهاجرين العائدين الى المغرب بصفة نهائية وتتباين الاجوبة بين البوادي والمدن كمايلي :

بالبوادي :

وقع تصنيف الاسباب الى ثلاثة انواع :

الاقتصادية :

- 16.8% عادوا بسبب حصولهم على التقاعد .
- 18.8%لصعوبة وجود عمل .
- 34.0% ليعملوا ببلادهم .

ولم يحدد البقية أي سبب اقتصادي مضبوط .

العائلية :

- 18,5% عادوا ليؤمنوا تربية أطفالهم و37,7%ليساعدو اسرهم وليس لدى ماتبقى أي سبب عائلي واضح.

اجتماعية :

37,8% عادوا بسبب حنينهم الى الوطن 19.7% لانهم لايطيقون العيش باوروبا ، ومابقي لم يشر لأي سبب ذي طابع اجتماعي .

بالمدن :

نجد أن14.8% من المهاجرين عادوا لوطنهم بسبب نهاية التعاقد مع المشغل او عدم وجود العمل . و28.3% عادوا ليمارسوا الأعمال ببلادهم و6.6% لعدم قدرتهم على تحمل العيش بأوروبا .

اما مساعدة الاسرة وتربية الاطفال فانها تهم5.3% من المهاجرين العائدين . ولقد عرفت هذه الاسباب تطورا بالنسبة لمختلف المهاجرين حسب عقود هجرتهم .

جدول رقم3-7 : تطور اسباب العودة :

اسباب العودة	قبل 1960%	الستينات٪	السبعينات٪
تربية الاطفال	4.5	6.2	0.0
نهاية التعاقد مع صعوبة وجود العمل(١)	10.6	23.4	54.6
العودة للممارسة بالمغرب(١)	54.5	54.4	38.2
عدم القدرة على العيش بأوروبا(١)	15.2	16.0	3.6

المصدر : هـ د م ، ص (٨)
(١) مع اسباب اخرى مشابهة وقع تركيبها بالنظام .

وهكذا يتضح ان مايقرب من مهاجرين اثنين من اصل عشرة كانوا الى غاية الستينات يعودون الى بلادهم بمبادرة منهم .

اما في السبعينات فان اكثر من نصف المهاجرين العائدين ارغموا على ذلك لعدم توفر العمل . كما يلاحظ تراجع في نسبة عدم القدرة على العيش باوروبا (رغم مايعاني العمال من ميز عنصري متزايد اصبحوا مضطرين الى البقاء بالخارج . . .) .

أثار الهجرة :

اعتمدت طريقتان لابراز اثار الهجرة على المهاجرين واسرهم وذلك بمقارنة وضعيتي الاسر المهاجرة والاسر غير المهاجرة على مختلف خصائصها من جهة ، وبتتبع الاسر المهاجرة في مطافها الهجروي حتى نعزل ماتنتج عن الهجرة من تطورات وتغيرات في ميادين السكن والموارد ، وطبيعة الاستغلاليات الاقتصادية والتشغيل وطرق الانتاج الفلاحي والاقتصادي بصفة عامة . ونظرا لما لهذا الجانب من اهمية سنتطرق لدراسة الوسط القروي والحضري ، كلاً على حدة .

بالوسط القروي :

تبرز مقارنة اسر المهاجرين وغير المهاجرين ان اهم مورد هو تحويلات المهاجرين بالنسبة للاولين 67.5% وتليه الفلاحة كمورد ثان 58,9%اما بالنسبة للاسر الثانية فاهم مورد هو الفلاحة (54.9%) والمورد الثاني يتعلق بالانشطة غير الفلاحية (69.4%) (23)

ومن جهة اخرى ، لوحظ ان عدد الاسر التي لاتتوفر على استغلالية اقتصادية ، انخفض من 24.8% قبل الهجرة الى 16.4%بعدها ، وذلك ما يوضح الآثار الايجابية للهجرة على الاسر المستفيدة من عائد الهجرة . كما حصل ارتفاع في مساحات

الاستغلاليات بالنسبة لربع اسر المهاجرين . وفي نفس الاتجاه ، تبين أن 36.6%من اسر المهاجرين التي كانت لاتتوفر على أي قطعة من الأرض توصلت إلى اقتناء قطعة أرض فلاحية بعد الهجرة(24)

ـ بالنسبة لملك الانعام ، نجد ان34.3%من المهاجرين الذين كانوا لايملكون اي رأس من الانعام توصلوا الى شرائها بعد الهجرة .

ـ اما استعمال الري في الفلاحة بعد الهجرة فانه قد ارتفع عند الاسر من4.6%قبل الهجرة الى 8.6%بعد الهجرة

وفيما يتعلق بالتشغيل تضاعفت نسبة الاسر المشغلة لليد العاملة من 10.8% قبل الهجرة الى 21.8%بعد الهجرة .

وارتفع كذلك استعمال الآلات الفلاحية عند اسر المهاجرين فتحولت نسبتها من5.5%الى 32.2% ، مع تزايد في عدد الاسر التي تستعمل الاسمدة في الفلاحة من 58%قبل الهجرة الى 66.4%بعد الهجرة .

اما تسويق المنتوجات الفلاحية الذي يعتبر مؤشرا اجتماعيا واقتصاديا مهما ، فقد ارتفع من 74.8% من الاسر التي كانت تخصص منتوجاتها للاستهلاك الذاتي فلم يبق الا68%بعد الهجرة . كما تكاثر عدد الاسر التي تمارس انشطة غير فلاحية ، 5.5%من الاسر التي كانت تمارس الفلاحة والتي تحولت إلى انشطة اخرى وخاصة التجارة منها بعد العودة.

ويبين الجدول الاتي مساهمة دخل الهجرة في انجازات الاسر المهاجرة .

جدول رقم3-8 : توزيع الاسر حسب نسبة مساهمة دخل الهجرة في المنجزات .

نسبة المساهمة	اقل من 40%	من 40%الى 70%	80%واكثر من 80%	المجموع
بدون منجزات	-	-	-	20.1
منجزات	3.3	7.8	88.9	79.9

يلاحظ ان من بين كل عشر اسر من المهاجرين حققت ثمانية انجازات، ومول جلها (88,9%)

هذا الانجاز بدخل الهجرة .

كما يوضح الجدول الآتي ميادين هذه الانجازات مع نسبة المساهمة من دخل الهجرة

جدول 3-9 : توزيع الاسر حسب ميادين الانجاز التي حصل تمويلها من دخل الهجرة .

	نسبة الاسر ٪
ـ السكن العائلي	71.6
ـ سكن الكراء	3.3
ـ أرض	26.3
ـ أنعام	14.7
ـ آلات فلاحية	3.7
ـ بناءات فلاحية	1.5
ـ انجازات فلاحية	
ـ اخرى	4.1
ـ الصناعات التقليدية	1.2
ـ التجارة	2.7
ـ النقل	1.7
ـ مستودع (الخارج)	0.2
ـ فندق أو مطعم	1.0
ـ الصناعة	0.0
ـ انجازات أخرى غير فلاحية	1.3
ـ انجازات مختلفة	7.3

ونلاحظ ان اهم انجازات المهاجرين القرويين تنحصر في بناءات عائلية لانها تهم ثلاثة ارباع المهاجرين ويليها إقتناء الارض والانعام . اما الانجازات الصناعية او الانجازات في القطاعات المنتجة فانها شبه منعدمة .

بجانب هذه العناصر التي استخلصت من المسح الاحتمالي المنجز بالبوادي المغربية سنة 1975 نضيف بعض العناصر المستنتجة من دراسة حالات وقع اختيارها .

يتأكد ان جل الحالات المدروسة تبرز ما لوحظ في البحوث الماضية حيث ان معظم المهاجرين قد حققوا انجازات كثيرا ماتنحصر في بناء المنزل واقتناء ارض فلاحية .

فمنهم من هاجر كعامل فلاحي كان يشتغل بضيعة فلاحية كمأجور فعاد الى قريته واشترى ارضا فلاحية تترواح مساحتها مابين هكتارين و10هكتارات ، وقام ببناء منزل واسكن افراد اسرته ونظم استغلال ارضه ومنهم من اكتفى بشراء انعام واشتراكها مع اخرين ، ومنهم من لم يحقق اي استثمار وخاصة المهاجرين الموسميين او لم يفلحوا في هجرتهم ، وعادوا بدون رضيد ولا رأس مال . كما ان هنالك بعض المهاجرين الذين فضلوا الاقامة بالمدينة بعد عودتهم الى الوطن . ومن بين الاسباب المقدمة نجد . الاهتمام بالاشغال الفلاحية والحياة بالبادية ـ فاشتروا منازل بمدينة فاس او بمدينة سلا او

تيفلت أو الحسيمة وتعاطى الكثير منهم التجارة او مهناً وسيطية . . . . (25)

بالمدن :

يتضح من مقارنة اسر المهاجرين مع الاسر الاخرى ان اهم مورد بالنسبة للصنف الاول هو دخل الهجرة (73%) ويليه العمل المأجور (28%) والفلاحة (24.5%) ثم المقاولات التجارية والمتخصصة في الخدمات (15%) والمقاولات الصناعية التقليدية والعصرية (11%) اما بالنسبة لاسر غير المهاجرين فان اهم مورد هو العمل المأجور 55% وتليه المقاولات في التجارة والخدمات (31%) ثم الفلاحة (12%) والمقاولات الصناعية التقليدية منها والعصرية (5%) .

ويمكن ان نستخلص من هذه المعطيات ان اسر المهاجرين تستفيد من استمرارية في الموارد حيث ان خسارة أجرة المهاجر عند الهجرة يعوض بالتحويلات التي يقوم بها المهاجر طيلة اقامته بالخارج .

وفيما يخص اهمية التحويلات نلاحظ ان مايقرب من تسع اسر للمهاجرين من بين عشر تتوصل بتحويلات من الخارج مع العلم ان ثلثي هذه التحويلات تفوق الحد الادنى للاجرة بالمغرب .

اما عدد الاسر التي تملك مقاولات فلاحية وغير فلاحية فانه يتوزع على النحو التالي بالنسبة لاسر المهاجرين واسر غير المهاجرين :

جدول رقم 3-10 : المقاولات غير الفلاحية :

وجود مقاولات	اسر مهاجرين		اسر غير المهاجرين حاليا
	قبل الهجرة	حاليا	
نعم	11.8	14.6	21.2
لا	88.2	85.4	78.8
المجموع	100.0	100.0	100.0

المصدر : هـ دم ص 162 .

تتزايد نسبة الاسر التي توصلت الى مقاولة غير فلاحية بـ 24% بعد الهجرة ، ورغم هذه الزيادة ، تبقى نسبة الاسر غير المهاجرة التي تتوفر على مقاولة غير فلاحية اعلى من نسبة الاسر الاولى .

اما المقاولات الفلاحية ، فان 23.6% من الاسر المهاجرة كانت تتوفر لها - وانخفضت هذه النسبة الى 22.6% ، وذلك ناتج عن الهجرة . اما عند الاسر غير المهاجرة فان النسبة لاتتعدى 14.7% اي اقل بكثير من الاسر الاولى . وتدفع هذه النسب الى التفكير في ان للاسر المهاجرة من المدن علاقات بالبوادي وبالانشطة الفلاحية اكثر من الاسر غير المهاجرة ، الشيء الذي تؤكده اهمية الموارد الفلاحية بالنسبة للاسر المهاجرة (45.5%) مقابل (11.6%) عند الاسر غير المهاجرة .

وفيما يخص تأثير الهجرة على نوع القطاع الاقتصادي ابرز مسح 1976 انخفاضا لعدد الاسر التي لها انشطة في القطاع الصناعي بعد رجوعها من الهجرة (من 39.4% الى 30.7%) وذلك لصالح القطاع الثالث (من 56.8% الى 66.0%) حيث تكاثرت التجارة الصغيرة والمقاهي والمطاعم المتوسطة الحجم .

ومن الملاحظ ان هذا التطور يؤدي الى توزيع يشابه بكثير البنية الموجودة التي تهم الاسر غير المهاجرة ، وكأن الهجرة تعتبر بمثابة عامل طبيعي تدفع العائدين الى اقتداء انشطة غير المهاجرين ، ولاشك ان البنيات الاقتصادية المحلية لها بدورها تأثير في جلب المهاجرين وتوجيههم الى الانشطة الممارسة . ونرى ذلك من خلال الجدول الاتي :

جدول 3-11 : توزيع الاسر حسب قطاعات النشاط للمقاولات غير الفلاحية .

قطاع النشاط	اسر مهاجرة		اسر غير مهاجرة٪
	قبل الهجرة٪	بعد الهجرة٪	
صناعة عصرية وتقليدية	39.4	30.7	32.3
منها :			
- تغذية ونسيج	19.3	15.2	15.6
- صناعات اخرى	20.1	15.5	16.7
القطاع الثالث	56.8	66.0	65.1
منه :			
- تجارة صغيرة	42.1	48.4	42.9
- ثالثي	14.7	17.6	22.2
آخرون :	3.9	3.3	2.5
مجموع	100.0	100.0	100.0

المصدر : هـ دم ، ص . 162

ومن جهة اخرى ، ارتفع مستوى التشغيل بصفة ضعيفة عند المهاجرين العائدين حيث تصاعدت نسبة المشغلين من 44.3% قبل الهجرة الى 46.2% بعد العودة ، وتبقى هاتان النسبتان مرتفعتين بالمقارنة مع نسبة التشغيل عند الاسر غير المهاجرة التي لاتتعدى 41.1%

اما مقارنة سكن الاسر المهاجرة والاسر الاخرى فانها تبرز ان جل الاسر الاولى تقطن بالسكن التقليدي «88%» مقابل 79.2% للأسر الاخرى مع نسبة ضعيفة منهم بالسكن العشوائي «7%» .

وتتضاعف هذه النسبة الاخيرة عند الاسر غير المهاجرة حيث تصل الى 14% كما ان حجم السكن يرتفع عند الأسر المهاجرة بـ 2.8% حجرة كمتوسط مقابل 1.8 حجرة عند

الاسر غير المهاجرة . ونلخص تجهيزات السكن بـالنسبة لصنفي الاسر من خـلال الجدول الاتي ، والذي يظهر تفوق الاسر المهاجرة في هذا الباب :

جدول 3-12توزيع الاسر حسب تجهيز السكن (نسب مئوية)

التجهيزات / نوع الأسر	الماء	الكهرباء	المطبخ	المرحاض	المجاري	الحمام	
مهاجرة	61.2	78.1	85.4	89.8	71.1	19.6	8.9
غير مهاجرة	50.4	66.6	71.0	81.9	67.2	12.5	5.7

المصدر: هـ دم ، ص١٧٣

وفيما يتعلق بنسبة المالكين للسكن ، تجدر الأشارة انها مـرتفعة عنـد اسر المهاجـرين حيث تصل الى 67.1%مقابل 50.1%بالنسبة لأسر غير المهـاجرين، أمـا نسبة المكـترين فانها وصلت الى 25.7%عند الاسر الاولى و 41.3%عند الاسر الثانية .

في نفس الاتجاه، نجد ان 8.2%من اسر المهاجرين تمتلك سيـارة مقابـل 7.3% عند الاسر الاخرى وبالنسبة للطباخات بالغاز ، فالنسب المماثلة هي 93%و 83.6%على التوالي .

واذا وقع اهتمامنا على انجازات المهاجرين نلاحظ من خلال نتائج نفس المسح المـذكور ان 54.6%من اسر المهاجرين حققت انجازات تفصيلها كالتالي :

ثـمانيـة من عشرة في السكن، واحـد من عشرة في الفـلاحـة ، واحـد من عشرة في القـطاعات الاخـرى ، وتحققت جل هـذه الانجـازات بـالمـدينـة 86.7%امـا الانجـازات الفـلاحية التي تمت بـالبـوادي فهي بنسبـة «5.7%»وان القسط الاوفـر من هـذه المنجـزات «80%» قد وقع تمويله بدخل الهجرة 70%واكـثر وتجب الاشارة الى ان 1.2%من المهـاجرين حققوا انجازات بالخارج ، وتختلف بنية استثماراتهم :

59%من الانجازات تمت في ميدان السكن .

23%– من الانجازات تمت في ميدان التجارة .

6%في ميدان الخدمات «مطاعم وفنادق» .

ويمكن استنتـاج الملاحـظات التاليـة فيـما يتعلق بهـذه المنجـزات ومن خـلال مسح 1976 تبين أن مكانة السكن في اهتمامات المهاجر الذي يحرص على تحسين حالة سكن أسرته كبرهان لنجاح هجرته .

ـ الاستثمار الفلاحي الذي يحتل المـرتبة الثـانية بـالنسبة للمهـاجرين من المـدن ، وذلك مايمكن تفسيره، بالاصل القروي للمهاجر والعلاقات المستمرة بالوسط القروي .

ـ ضعف الاستثمارات في الميادين غير الفلاحية .

ـ تظغى الجوانب الاجتماعية «السكن» والاحتياطية مـع المضاربـات ، وذلك يتبـين من خـلال اهمية اقتنـاء الارض وتعاطي الانشـطة التجاريـة حيث تكـون الاثـار الاقتصـاديـة ضعيفة ومحدودة على مستوى الانتاج والانتاجية والتشغيل .

وتتأكد هذه الملاحظة من خلال الاستجوابات المنجزة في صيف 1986حيث ان جل المهاجرين العائدين الى المدن لايستثمرون اموالهم في القطاعات المنتجة ، وهمهم الاول هو بناء سكن لائق من حيث حجمه ونوعه او اقتناء سكن جاهز ، ويليه شراء سيارة وتجهيزات منزلية كالثلاجة والتلفزيون والفيديو وماشابه ذلك ، اما الانشطة التي لوحظت عند معظم المهاجرين فهي ممارسة التجارة. وانشاء مقاولات صغيرة في ميدان البناء ، والمطاعم والفنادق الصغرى والصناعة التقليدية كميكانيكي او سيارة تكسي «اجرة» او شاحنة او جرار. ومنهم من يكتفي بالبحث عن عمل بصفة مأجور ونادرا مايشتري احدهم اسهما في الشركات الصناعية. وتبين ان هنالك حالة واحدة لمهاجر عائد اشترك في انشاء معمل صغير للنسيج بمبلغ يساوي 100,000درهم لكنه يواجه صعوبات في تسويق منتوجه نظرا لضيق السوق من جهة ولعدم ملاءمة منتوجه مع الطلب المحلي من جهة اخرى ، وقد أنشئت هذه الشركة بصفة تلقائية وبدون اي دراسة مسبقة للسوق والطلب . (26)

وجرى استجواب مع مهاجر عائد ولد بفرنسا «ارجانطوي» فضل العودة الى بلاده في سن 22والتحق بمعمل صنع الانابيب ، حيث يشتغل كمستخدم اداري ، مكلف موفق بالتسويق والعلاقات التجارية مع زبناء الشركة .«27» وتجدر الاشارة الى ان هذا المهاجر من الجيل الثاني من عائلة حرصت على تربيته على الطريقة المغربية الشيء الذي اثر على سلوكه بمجرد بلوغه سن الرشد ، فاتخذ قرار الالتحاق بوطنه واندمج في مجتمعه اقتصاديا وثقافيا وخلقيا . فهو متزوج وأب لطفلين .

كما حصل استجواب مع مهاجرة توجهت الى فرنسا سنة 1973في سن 17في اطار التجمع العائلي حيث كان ابوها مهاجرا وحده ، فأتمت دراستها الثانوية والعالية وأخذت تشتغل منذ خمس سنوات كاطار عال في ميدان الاعلاميات وشرعت مع اسرتها في تمهيد الرجوع الى المغرب حيث وجدت عملا بالقطاع الخاص ، ستتقاضى فيه اقل من نصف الاجرة المحصل عليها بفرنسا ، ورغم ان هذا الرجوع سيؤدي بها الى عدة مشاكل من حيث الاندماج الاجتماعي ، فانها تفضل الاستيطان بمجتمعها .. (28)

وهنالك حالة مماثلة لشابة مغربية في سن 25قضت 20سنة بفرنسا تدخل هي الاخرى في صنف مايسمى بالجيل الثاني، قطعت كل اشواط التعليم بفرنسا تسعى الى العودة الى بلادها مع اسرتها لتستقر بوطنها ، وتلح على الجانب الثقافي وعلى ضرورة المحافظة على الشخصية الثقافية المغربية التي تربطها بالوطن رغم ماتجد من ايجابيات للهجرة حيث انها استفادت من هجرتها بفرنسا من عدة جوانب ، لكنها تشير الى صعوبة اندماجها بالمغرب لانها لاحظت نوعا من الفرق بينها وبين اخوانها المغاربة ، وقالت في هذا الباب «رغم الطريقة التي ينظر إليّ بها ورغم الملاحظات الموجهة الي والتي تذكرني بأني مختلفة عن الاخرين ، فاني اشعر انني في وطني . .

وأفضـل ان اكون اجنبيـة في وطني عـلى ان اكـون مهـاجـرة من الجيـل الثـاني بفـرنسـا (29)

ومن خلال الاستجوابات التي تمت بمدينة الحسيمة ، نلاحظ ان توزيع اسر المهاجرين حسب جوابهم على السؤال «ماهي آثار الهجرة عليكم . وعلى عـائلتكم وبلدكم» يتم كالتـالي بنسبة :

تحسين مستوى العيش	الزيادة في البناء	انخفاض البطالة	خلق أنشطة جديدة	اجوبـة اخـرى	بـدون تأثيـر	المجموع
%45	%24	%14	%6.5	%5.8	%4.7	100

ولاحظنا من خلال اجوبة بعض الأسر بهذه المدينة الحالات التالية :

- 4مهاجرين عادوا في حالة صحية سيئة .
- حالتا طلاق ناتج عن الهجرة .
- زواج مهاجر واحد بأجنبية ،

أثر سيء للهجرة على تربية الابناء في أسرة واحدة .

ومن جهة اخرى ؛ سجلت حـالتان استفـادتا من الهجـرة في تجربتهـا المهنية ، ومن جهة اخرى نلاحظ على مستوى المناطق المعنية بالهجرة كأقـاليم اكديـر والناظـور والحسيمة التي شملها المسحان وأقاليم اخرى كورزازات والراشدية وفاس وتازة ووجـدة ومكناس ، انها استفادت من عائد الهجرة حيث ادى في غالب الاحيان الى تنشيط قـطاع البناء والعقـار وميدان الخدمات ، وتجدر الاشارة الى ان للرواج المالي الناتج عن الهجرة مساوىء لوحظت على مستوى اقتصاديات هذه المناطق، منها ارتفاع ملموس في أسعار المنتوجات والخـدمات التي تتحمل ضغط الطلب الناتج عن القوى الشرائية للمهاجرين ، الشيء الذي يؤدي الى عدم توازن بين طاقات الانتاج المحلي والدفعة القوية لطلبات المهاجـرين وخاصـة في ميدان العقار وبصفة خاصة في مواسم الرجوع .

اما آثار الهجرة على الصعيد الوطني ، فان التحولات المالية قد تطورت كالتالي :

جدول رقم :

السـنة	المبلـغ	معدل التزايد السنوي٪
1960	٦٠ مليون درهم	
1970	317مليون درهم	18.1
1980	4148مليون درهم	29.3
1981	5242 مليون درهم	26.4
1982	5115مليون درهم	-2.4
1983	6515مليون درهم	27.4
1984	7681مليون درهم	17.9
1985	9732مليون درهم	26.7

يتبين ان هذه التحويلات آخـذة في التزايـد المستمر خـلال ربع القـرن الاخير حيث تضاعفت 162مرة وعرفت معدل تزايد يساوي 22.6%ومما يلاحظ هو ان هـذه التحويـلات

تتأثر بسياسة الدولة في هذا الباب بشكل مباشر ، فبمناسبة منح مكافأة 5%للمبالغ المحولة التي أنشأت سنة 1973تصاعد حجم الاموال المحولة ، وانخفض «2.4%-»بعد سنة 1981حينما تم حذف هذه المكافأة .

لكن هذا التزايد يجب أخذه بشيء من الحذر منذ سنة 1983حيث اخذت قيمة الدرهم تتناقص بالنسبة للعملات الاجنبية ، وخاصة سنة 1985

وان نسبة تخفيض الدرهم بالمقارنة مع الفرنك الفرنسي وصلت الى 48%منذ اغسطس 1983والى مارس 1986و 29%بالنسبة للدولار الامريكي خلال نفس الفترة ، واعتبارا لهذا الاتجاه ، فمن المرتقب ان التحويلات ستتكاثر خلال السنوات المقبلة[30] .

وتضاف الى هذه التحويلات التي تتم عن طريق القنوات الرسمية ، الاموال التي تصحب المهاجرين في زيارتهم للمغرب وكذلك الاموال التي تتم مقايضتها بصفة مباشرة من طرف العمال .

وتمثل التحويلات الرسمية خلال السنوات الاخيرة مايقرب من نصف عائدات التصدير وتعادل تقريبا مداخل السياحة والفوسفات «الثروة المعدنية الاولى بالمغرب» .

اما بالمقارنة مع المنتوج الداخلي الخام فقد مثلت التحويلات عن القنوات الرسمية 7.3%سنة 1984و 8,1%سنة 1985 .

واستنادا الى نتائج مسح نظم بفرنسا سنة1975 [31] فان المهاجرين المغاربة قد سجلوا النسبة القياسية في تحويل اموالهم الى المغرب «89%»حيث ان مايعادل اربعة شهور من رواتبهم يتحول الى المغرب وذلك هو اعلى مستوى ، بالمقارنة مع باقي المهاجرين «شهران ونصف بالنسبة للمهاجرين الجزائريين» . وذلك مايؤكد النتائج المحصل عليها من خلال مسح 1976[32] .

٤ـ مشاكل الهجرة العائدة والمعوقات والآفاق :

اتضح من خلال ماسبق ان المهاجر يقوم بمجهودات كثيرة ومتعبة ، تنعكس بالخير على ابنائه وأسرته ومجتمعه ووطنه ولكنه يؤدي الثمن الغالي ويعاني الكثير ببلد الاستقبال ، وحين يعود الى وطنه يعود كزائر او بصفة نهائية وذلك في مختلف الميادين ، منها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والادارية . .

وان دراسة الهجرة العائدة الى المغرب تبرز ان اعدادا قليلة هي التي رجعت الى الوطن واستقرت به نهائيا رغم مايعرفه المهاجر من اضطهاد ومضايقة في بلدان الاسقبال من الجهات الرسمية ومن طرف السكان وفي المعامل .

وكمثال على ذلك : فقد تطور معدل العائدين من المانيا الاتحادية على الشكل التالي :

1976 1

1978 : %4.4

1980 : %3.5

1982 : %3.9

اما معدلات العودة من هولندا فقد عرفت انخفاضا اهم مابين 1976 و 1981 وخاصة عند النساء :

	الذكور	الاناث
1976	%1.6	%3.0
1981	%1.6	%2.2

وان هذه النسب اضعف ماسجل بألمانيا الاتحادية وبهولندا بالمقارنة مع المهاجرين الاخرين[33]

ومن خلال استجوابات صيف 1986لاحظنا عنصرا جديدا في مواقف المهاجرين المغاربة وهو استعدادهم للعودة الى الوطن اذا توفرت لهم شروط دنيا من طرف بلدي الاستقبال والمنشأ وعلى الخصوص تعويضا لما بذلوه من جهود وتدابير تشجيعية من طرف بلد المنشأ في ميادين السكن والعمل وتبسيط الاجراءات الادارية .

ويعكس هذا الموقف المشاق التي تعرفها الجالية المغربية بالخارج مع تصاعد بعض التصرفات كالميز العنصري والمضايقات الاجتماعية والمهنية التي تفاحشت بأوروبا مع تزايد حدة الازمة الاقتصادية والبطالة التي تعيشها البلدان الاوروبية منذ بداية السبعينات .

مشاكل المهاجرين العائدين ببلد الاستقبال :

نتطرق لمعالجة هذا الجانب الى مختلف اصناف المشاكل التي تواجه المهاجر بالخارج ، الاقتصادية منها والثقافية والعائلية والبيئوية والسوسيولوجية والسياسية والثقافية .

فمن الزاوية الاقتصادية يلاحظ ان نسبة المغاربة العاطلين آخذة في التزايد منذ عدة سنوات وبعد ان كانت لاتمس الا القليل منهم . اتضح ذلك في نتائج مسحي 1975 و 1976حيث ان العمال المغاربة بالخارج كانوا لايعرفون البطالة انذاك ، اما استجوابات صيف 1986

فقد أبرزت ان نسبة مرتفعة تعرف حاليا البطالة ولاسيما العائدين منهم كما ان بعض العمال كانوا فيما قبل يمارسون اكثر من عمل واحد حيث يشتغلون بصفة مزدوجة بالليل وفي آخر الاسبوع الشيء الذي ساعدهم على الحصول على رواتب مرتفعة ومنهم حاليا من يجد نفسه بدون عمل ، وتعطي الاحصائيات الرسمية نسب بطالة المغاربة وتبرز انها من اكبر النسب الموجودة بالمقارنة مع الجاليات الاخرى بفرنسا .

ويمثل معدل البطالة سنة1982 17.7 %[34] وفي هذا الباب ، نشير إلى ان نسبة العاطلين تتزايد عند الجاليات الاجنبية بالمقارنة مع العمال الفرنسيين ولقد حذف 385,000منصب عمل بفرنسا بين 1976 و 1981

كان نصيب المهاجرين منها 225,000اي مايعادل58.5 %[35] .

ومن الجانب الاجتماعي ، تشكل عزلة المهاجرين المشكل الاول بحيث انهم يمكثون سنة كاملة او اكثر من ذلك بعيدين عن نسائهم واطفالهم وذويهم ، كما ان ظروف عيشهم وسكنهم وتغذيتهم سيئة في غالب الاحيان ، ولايساهم المهاجر الا بصفة نادرة في الانشطة الثقافية والاجتماعية كما لاينخرط في الجمعيات الثقافية. ولوحظ في جل المدن الاوروبية ان العلاقات بين المهاجرين القاطنين باحياء مختلفة قد تكون ضعيفة ولايجتمعون الا في

مناسبات قليلة كأفراح الزواج والافراح الدينية . ويمنع عليهم تنظيم الحفلات على الشكل المغربي ، بدون اجواق، وكثيرون هم المغاربة الذين حكم عليهم بأداء غرامات مالية لأنهم فرحوا في اعيادهم او حفلاتهم وعبروا عن فرحتهم باستعمال الموسيقى المغربية[36]

وهناك نسبة مرتفعة من الاسر التي تقطن بالاحياء العشوائية خاصة بجنوب فرنسا «مرسيليا» .

وبذلت هنالك مجهودات من اجل تحسين سكن العمال بتحويلهم الى مايسمى بالسكن معتدل الكراء «H.L.M»والى فنادق او مقرات خاصة بالعمال الاجانب ذات الكراء المعتدل « FOYERS d,immigrations» وجل المهاجرين يعتبرون في عزلة جغرافية ، وفي ملل كما ان مستوى دخلهم ضعيف، وفي ازدحام سكني مقلق ، وفي مستوى تأهيلي شبه منعدم وفي نزاع مستمر مع الجاليات الاخرى ، وفي علاقات متوترة مع مجتمع الاستقبال . كل هذه العناصر تؤثر على المهاجر وخاصة على بعض تصرفاته في المجتمع .

وقد قام الباحث جان فيليب بوتو[37]بدارسة عينة من المهاجرين مع ظروف سكنهم ادت به الى النتائج الآتية :

١ـ كثيرا ماتؤدي الهجرة الى انخفاض في المستوى التأهيلي للمهاجر.

٢ـ ينحصر عالم المهاجر في الميدان الادواتي . [38]

٣ـ يكون السكن المشكل الاول في اهتمامات المهاجر.

٤ـ قلما يغادر المهاجرون مسكنهم الاول .

٥ـ تؤثر اقدمية المهاجرين الاوروبيين على تحسين ظروف السكن ولاتؤثر على تحسين ظروف سكن المهاجرين من المغرب العربي .

يمثل وزن السكن في ميزانية الاسرة المهاجرة ضعفي مايمثله عند المواطن الفرنسي :

٦ـ 56%من المهاجرين من المغرب العربي عبروا عن رغبتهم في الرجوع الى وطنهم .

ومن بين خلاصات هذا الباحث ان تحسين ظروف السكن يكون الشروط الاساسية في كل سياسة ترمي الى التخفيف من حدة مشاكل المهاجرين وتسهيل اندماجهم في مجتمع الاستقبال .

قال الكاتب الطاهر بنجلون[39] في هذا الباب : إن غياب الاحباء والاسرة العائلية والحياة بهامش مجتمع ذي ثقافة مختلفة غالبا مايكون حاقدا ، وهذا الانفراد و«العزلة الكبرى» طيلة السنوات الطوال من الحياة العملية مع كل الاختلالات التي تنتج عن ذلك . والعودة الى الوطن في حالة العجز عن العمل . . كيف يمكن ان تقدر ثمن هذه العواقب ؟

وتنعكس هذه الحالة على نوعية الحياة حيث ان هذه الفوارق الاجتماعية تؤدي لامحالة الى فوارق ذات طابع اخر منها على الخصوص معدل الوفيات الطفولية المرتفع عند السكان المهاجرين ، وكمثال على ذلك نأخذ المانيا الاتحادية التي تطور بها هذا المعدل على الشكل الاتى :

جدول رقم 4-1تطور معدل وفيات الرضع بألمانيا الاتحادية

السنة	السكان الالمانيون	المهاجرون
1972	21.9	26.0
1975	19.4	12.2
1978	14.4	16.6
1980	12.5	14.1
1982	10.6	13.6

المصدر: دراسة المجلس الاوروبي 12 «84»

حيث نرى ان معدل الوفيات المرتفع عند الاسر المهاجرة يفوق المعـدل المسجل عنـد السكان الالمانيين بنسبة 28.3%

كما يلاحظ فرق في مستوى الولادات بين الاجانب والمهاجرين وكمثال نأخذ هـولندا التي تطور فيها عدد ولادات المهاجرين المغاربة بالمقارنة مع ولادات السكان الهـولنديـين كما يلي:

جدول 4-2تطور عدد ولادات المغاربة بهولندا

السنة	ولادات المغاربة	ولادات الهولنديين	ولادات الاجانب	نسبة الولادات المغربية مع الهولندية ٪	نسبة الولادات المغربية مع الاجنبية ٪
1975	1980	169,730	8,150	0.75	15.7
1977	2030	163.120	10,180	1.24	19.9
1980	3130	167,720	13,580	1.87	23.0
1982	3700	158,820	13,250	2.33	27.9

المصدر: دراسة المجلس الاوروبي 12 «84»

نـرى ان ولادات المهاجـرين المغاربـة بهولنـدا تتكاثـر سنة عن سنـة وقد ازداد وزنها النسبي من 0.75% سنة 1975الى 2.33%سنة 1982وبالمقارنة مع الهولنديـين ومن 15.7%الى 27.9%بالمقارنة مع ولادات الاجانب بهولندا ، اما الهرم العمري للسكان المغاربـة بهولنـدا فانه على شكل مختل من زاويتي الاعمار والجنس كما هو واضح من الشكل التالي:

الهرم العمري للسكان المغاربة بهولندا

وفيما يخص المشاكل الثقافية والبيئوية التي يعيشها المهاجرون المغاربة فانها تتلخص من جهة في نسبة الامية المرتفعة في صفوف المهاجرين بالخارج مع عدم تحسن خلال هجرتهم في مستواهم الثقافي وكذلك عدم ملاءمـة التعليم المحلي لأبنـائهم ، الشيء الذي يؤدي إلى انقطاع مبكر عن الدراسة من طرف ابناء العمال بكل مـاينتج عن ذلـك من عواقب. ورغم مابذل من مجهودات في هذا البـاب من طرف مسؤولي بلدان الاستقبـال والمنشأ من ادخـال برامج ومعلمين مغاربة بالخـارج ، تبقى النتائـج دون المستوى المطلوب وقد قـامت بعض

المؤسسات بانشاء مدارس بالمغرب خاصة بأبناء عمالنا بالخارج لكنها لن تتفوق في جلب الاطفال[40] .

فيما يخص الميز العنصري فانه يلاحظ انه في التصاعد والتفاحش حيث ابرزته الكثير من البحوث واستطلاعات الرأي . ومن بين العناصر الملموسة من خلال الاستجوابات التي تحققت في صيف 1986 ان الرغبة في الرجوع الى الوطن من طرف جل العمال وتهيء الترتيبات للعودة يفسر من طرف العديد من المهاجرين بتنامي الكره والحقد والاعتداء التي يتعرضون لها في حياتهم اليومية من طرف المجتمع . وان عدد الضحايا يتكاثر سنة بعد سنة اضافة إلى المضايقات التي يعانون منها والمواقف الرسمية التي تزكي احيانا هذه التصرفات اللاانسانية .

وتتبلور هذه الكراهية من خلال استطلاع الرأي التالي :

عن سؤال ماهو رأيكم بالنسبة لمصحلة مستقبل المجتمع الفرنسي فيما يتعلق بوضع المهاجرين :

الرأي	مجموع السكان٪	المنتمون لاغلبية «الاشتراكيون»٪	المنتمون للمعارضة٪
العودة النهائية	72	55	89
ادماجهم النهائي	23	39	6
دون جواب	5	6	5
المجموع	100	100	100

ومن جهة اخرى ، ادى نفس الاستطلاع الى نتائج توضح موقف المواطن الفرنسي ازاء امكانية اندماج المهاجرين المغاربة والافارقة بالمقارنة مع ماحصل في الماضي بالنسبة للمهاجرين الاوروبيين بفرنسا «ايطاليين ، بولونيين ، اسبانيين». واعطي الجواب عن هذا السؤال بالنتائج التالية :

74٪يعتقدون ان هذا الاندماج اصعب من اندماج المهاجرين الاوروبيين

14٪يعتقدون ان هذا الاندماج مستحيل .

10٪يفكرون انه يمكن ان يتم كما كان الامر بالنسبة للمهاجرين الاوروبيين الاخرين .

هذا بالرغم من ان الدراسات الرسمية والبحوث التي تمت في هذا الباب قد ابرزت التكلفة الضعيفة للمهاجر من الجوانب الاجتماعية «الضمان الاجتماعي والمعاش والتعويضات الصحية» . .

كما ان الاعمال التي يقوم بها تعتبر تكميلية لعمال بلدان الاستقبال حيث ان رجوعه الى وطنه لايفتح افاق التشغيل وتوفر فرص عمل لعمال بلدان الاستقبال الا بنسبة لاتفوق 10٪بفرنسا[42]

وتنعكس هذه المواقف على الجهات الرسمية والنقابية ، ذلك من خلال التشريعات والتنظيمات التي تم اصدارها خلال السنين الاخيرة والرامية الى حث المهاجرين على العودة الى بلادهم وخاصة مايسمى بالتشجيعات المالية . وهناك مايسمى بسياسة «الادماج» وما هي في الواقع الا محاولة تقصد «التمثل»[43]

وتؤكد المواقف النقابية ضرورة المساواة بين العمال المهاجرين واخوانهم العمال الفرنسيين لكن هذا الخطاب يبقى نظريا وسطحيا وبدون تأثير ملموس على حياة العمال المهاجرين، حيث ان مواقف النقابات ، تختلف شيئا مافي الجانب النظري لكنها تبقى عملياً في نفس المستوى[44]

اما سياسة تشجيع العودة عن طريق المنح او مشاريع العودة او التكوين المهني قصد العودة فانها ادت الى نتائج محدودة ، ورغم ان عددا لايستهان به من المهاجرين عادوا الى وطنهم غداة الاعلان عن التشجيعات المالية حيث اعطيت لهم مقادر تتراوح ما بين 30,000 و 100,000 فرنك فرنسي حسب اقدميتهم وحالتهم الزوجية وعدد اطفالهم ، لكنه سرعان ماتبين للمهاجرين انهم اوقعوا ضحية في فخ ، حيث لايسمح لهم هذا القدر المالي بانجاز مشروع في حجم متوسط، وكثيرا ماحصل استهلاك هذه الاموال من طرف المهاجر العائد خلال الاشهر الاولى بعد عودته، وتبين من خلال بعض الحالات[45] ان القدر المالي قد ارتفع اخيرا، فمنهم من عاد الى الوطن بـ 260,000فرنك فرنسي ، لكنه في حيرة فيما يخص كيفية استعمال واستثمار هذا القدر هل يشتري مسكنا او دكانا ؟ او مقهى ، او ارضا فلاحية ...او ؟

وتؤدي هذه الحيرة الى التساؤل عن المشاكل والمعوقات التي يواجهها المهاجرون بوطنهم .

مشاكل المهاجرين والمعوقات ببلد المنشأ :

يعرف المهاجر المغربي عدة مشاكل ومعوقات بوطنه سواء خلال هجرته الى الخارج او في الزيارات الموسمية او عند رجوعه النهائي الى بلاده .

ويمكن تصنيف هذه المشاكل من الزوايا الاجتماعية والديمغرافية والاقتصادية والثقافية والمهنية وكذلك الادارية .

من الجانب الاجتماعي يؤدي غياب المهاجر كرب اسرة - وغالبا كأب - الى عدة مشاكل يعرفها ابناؤه وزوجته : انعدام السلطة الابوية ، عدم تربية الاطفال ومراقبتهم وتوجيههم والسهر على تكوينهم خلقيا وثقافيا ومهنيا . .

ولوحظ في بعض المدن نوعا من الانحلال الخلقي بالنسبة لاطفال وازواج المهاجرين

اما من الناحية الديمغرافية ، فقد اتضح من خلال المسحين السابقين ومن خلال استجوابات صيف 1986ان حجم اسر المهاجرين مرتفع كما هو الشأن بالنسبة لمعدل الولادات عند هذه الاصناف من السكان .

وكثيرا مالاحظنا ان المهاجر يبقى غريبا بوسطه عند زيارته لاسرته ويقضي مالايزيد عن اسبوعين او ثلاثة في سنة مع ذويه ، حيث يقضي اسبوعين في طريق المجيء والعودة ، خاصة اذا قدم على متن سيارة(46) . وهذه المدة القصيرة التي يقضيها في مجتمعه كل سنة او مرة في السنتين ، لاتكفي لأبنائه ليتعرفوا عليه وليعايشوه ، كما ان غيابه الطويل عن مجتمعه يجعله يجهل التطور الذي عرفته اسرته وبيئته ، وبالتالي لايمكنه ان يواكب سير اسرته من مختلف الزوايا التربوية منها والثقافية والاجتماعية . . وبطبيعة الحال تتكاثر هذه المشاكل كلما طالت مدة الهجرة .

ووعيا منه بذلك، يسعى المهاجر الى العودة الى وطنه نهائيا، وكثيرا ماتتم العودة بدون تهيء من طرفه ومن طرف اسرته ومجتمعه . ويلقى به في مشاكل كثيرا ماتكون أعوض وأخطر. الشيء الذي يجعله يفكر في الرجوع إلى بلد المهجر .

والمهاجرون الذين تم استجوابهم يمكن ترتيبهم على الشكل الآتي"47" :

مهاجرون قرويون عادوا الى نشاطهم الاولي بعد غياب قاموا خلاله بتحسين مستوى مهاراتهم وتجميع رصيد من المال ، استثمروه في انشطة منتجه ، وهذه الحالات كثيرا ماتتوفق في اعادة اندماجها بمجتمعها الاصلي خاصة ان لم تطل مدة الهجرة كثيرا .

ومما لاحظناه ، ان جل المهاجرين الفلاحين الذين اشتغلوا بنفس القطاع في الخارج وعادوا الى نشاطهم بالمغرب حالفهم النجاح حيث وفروا وسائل الانتاج الفلاحي اراضي، انعام ، وسائل التجهيز» وكثيرا ماوفروا وسائل العيش لابنائهم وفرص الشغل بالحقل الفلاحي او احيانا بالمدينة ، اقتناء دكان تجاري لأبنائه ، انشطة في الصناعة التقليدية .

مهاجرون قرويون اشتغلوا بالخارج في القطاع الثانوي او الثالث وعادوا ليمارسوا بالقطاع الفلاحي بعد ان قاموا باستثمارات في توفير وسائل الانتاج وبتكوين اطفالهم في الشؤون الفلاحية وحسن تدبير ما اشتروه من أرض ، وأنعام ، وأملاك . في هذه الحالة ، تبين ان جل المهاجرين افلحوا في عودتهم واندماجهم الاقتصادي والاجتماعي والعائلي

اما المهاجرون القرويون الذين عادوا الى المدينة فأكثرهم يعيشون مشاكل ومآسي . . في انشطتهم الاقتصادية وفي اندماجهم في المجتمع .

وتبين من خلال الاستجوابات المنجزة ان جهلهم للوسط الحضري يقلص حظهم في التوفيق في اعمالهم وأنشطتهم . الشيء الذي ادى بهم الى خسران اموالهم المستوردة من الخارج عند نهاية هجرتهم . ومنهم من يرغب في العودة الى البادية ومنهم من يبحث عن كيفية الرجوع إلى الخارج ، وتخف وطأة هذه المشاكل في حالة ما إذا مر المهاجر القروي بالمدينة ليعيش بها بضع سنوات قبل هجرته الى الخارج ، او نزحت اسرته الى المدينة اثناء هجرته الى الخارج .

وفيما يخص المهاجرين الحضريين، لوحظ ان معظمهم افلحوا في عودتهم اذا ماعادوا الى نشاطهم الاصلي وخاصة اذا عملوا في نفس القطاع الذي كانوا فيه بالخارج ليحصلوا فيه على مستوى تأهيلي مناسب .

فمنهم من تعلم ميكانيك السيارات والشاحنات ، ومنهم من اصبح يحسن مهن الكهرباء واصلاح المحركات ومنهم من كان عاملا بالبناء قبل هجرته وعاد الى نفس النشاط بانشاء مقاولة صغيرة للبناء او ماشابه ذلك ، فتوفقوا بسهولة في تعاملهم مع المواطنين وحتى في ميدان الصفقات العمومية نظرا لما لهم من اتقان في العمل .

وكلما ابتعد المهاجر عن مهنته الأصلية اوعما مارسه بالخارج يواجه مشاكل عويصة في مرحلة عودته الى الوطن وخاصة اذا تعاطى قطاعا ليس له اي المام به . وهنا تجدر الاشارة الى أن الادارة لاتقوم بأي مبادرة في هذا الباب لتوجيه المهاجر العائد وارشاده الى الانشطة والمشاريع النافعة والتي تكون في متناوله المالي والتأهيلي .

ان وزارة الشغل هي التي تعنى بشؤون المهاجرين وخاصة بالتفاوض مع الاقطار الاجنبية في ميدان عقدة التشغيل كما تتكلف بالتنسيق مع القنصليات المغربية بالخارج، بالشؤون العمالية والاجتماعية ومع وزارة الاوقاف ، بالشؤون الدينية ، للجالية المغربية بالخارج ، اما شؤون العودة الى الوطن وكل ماينتج عنها من اجراءات وترتيبات فلا توجد هياكل منظمة تتوفر على الوسائل الضرورية من أطر ذات كفاءة في الميدان .

وهنالك بعض المؤسسات التي تهتم بشؤون العمال بالخارج .

- **البنك الشعبي** : الذي يساعد مع بنوك اخرى على التحويلات ويقدم لهم خدمات اخرى منها التأمين والتوفير للسكن .
- **القرض الفلاحي** : الذي يساعد المهاجرين على الاستثمار في القطاع الفلاحي . وتربية الماشية والتشجيعات التي تقدمها الدولة في هذا الباب .
- **المؤسسات الجهوية للاعداد والبناء** : التي تخصص بعض القطع الارضية للسكن او البناءات الصناعية . ولكن هذه المبادرات تبقى منفردة وغير منسقة ولاتدخل في سياسة شاملة للدولة وترمي الى تنشيط المهاجرين العائدين وتوظيف دخل الهجرة بصفة رشيدة وعقلانية ، وعلى الخصوص حمايتهم من الاخطاء التي يرتكبونها في توظيف اموالهم واجتناب اعمال النصب والاحتيال التي يتعرضون لها .

ومن بين المشاكل التي يعيشها المهاجر العائد ببلاده نجد تربية الاطفال وتعليمهم والصحة والسكن ، والنقل العمومي ومستوى الاجرة التي يتقاضاها حيث يواجه صعوبات التكيف بحكم الفوارق المرتفعة الموجودة بين بلد المهجر ووطنه .

5–الاستنتاجات والاقتراحات :

ان اشكالية الهجرة الدولية بالمغرب قد عرفت تطورات جد هامة خلال العقد

الأخير، من الجوانب العديدة وطبيعتها واهدافها وانعكاساتها .

بالنسبة للهجرة الى اوروبا، كانت تتميز بمحدودية من حيث الزمن اذ كان العامل المغربي يهاجر بصفة مؤقتة (48) لهدف معين ، وغالبا ما يهاجر وحده وبدون افراد عائلته، ويستثمر امواله بوطنه . لقد تبين من خلال استجوابات صيف 1986 أن الفكرة مازالت راسخة في أذهان المهاجرين وتعكس ارادة قوية للعودة الى مسقط الرأس ، ذلك ما أكده المسح المنجز بفرنسا سنة 1975الذي سبق ذكره ، حيث إن 75% من المهاجرين المغاربة لاينوون ألبقاء بفرنسا ويعزمون على العودة الى بلادهم و 71% منهم يريدون الرجوع الى المكان الاصلي (جماعة الاصل) ولكن هذه الارادة لن تتبلور في الواقع فسنة بعد سنة ، يواجه المهاجر صعوبة حادة بالخارج خاصة بعد التجميع العائلي ، وتصعب الاستفادة من منح الرجوع حيث يجد نفسه وافراد أسرته مقيدين بعدة عوامل اجتماعية واقتصادية ببلاد الاستقبال ، كما يجد أمامه عدة صعوبات في تهييء عودته الى وطنه كتوفير الشغل بالنسبة له ولأبنائه وصعوبة استكمال تعليم اطفاله والتوصل الى الوسائل الضرورية كأرض او منزل للسكن وارض صناعية لانجاز مشروع يعود عليه بالخير والدراسات المتعلقة بالمشروع . .

وان هذه الصعوبات ومعايشة الواقع الاجتماعي بأوروبا وبالوطن، دفعت المهاجر إلى البحث عن وضعية جديدة بالنسبة له ولأسرته ، وهناك تباين في الحالات الموجودة في وضعية المهاجر المصمم على الرجوع الى وطنه مهما كان الثمن ، ووضعية المهاجر الذي حصل على التجنس وأخذ يندمج في مجتمع الاستقبال وهنالك الحالة الوسطية وخاصة ما يسمى بالبحث عن مواطنة جديدة Novelle citoyennete ، حيث سمح للمهاجرين في بعض الاقطار بالمساهمة في الانتخابات البلدية بحكم أقدميتهم بالمدينة ومساهمتهم في حياتها . وقد بدت ظواهر جديدة عند مهاجري المغرب الذين توصلوا الى انشاء جمعيات ثقافية ودينية تهتم بعدة أنشطة اجتماعية وانسانية وثقافية وتكوينية ، وتنظم محاضرات من طرف شخصيات عربية واوروبية يحلل من خلالها الوجه الحقيقي للاسلام والاهداف النبيلة التي يسعون اليها من خلال هجرتهم . كما تساعد هذه الجمعيات المهاجرين العرب العاطلين والذين يواجهون صعوبات مالية او اجتماعية ، كما تسهر على تعليم اللغة العربية وحفظ القرآن والاحاديث النبوية ونشر الثقافة العربية (49) عند المهاجرين والتعرف على الحضارة والفنون الاسلامية .

كما تصدر جرائد ومجلات أسست من طرف مهاجرين وأوروبيين ، تهتم بشؤون المهاجرين وتوضيح آرائهم ومشاكلهم ، وتعطي للاوروبيين فرصة للتعبير عن وجهات نظرهم (50) . وتوجد جمعيات تهتم بالدفاع عن حقوق المهاجرين بالخارج وبالوطن نذكر منها :

ودادیات العمال والتجار المغاربة بالخارج والمنظمة على شكل فيدرالية والتي تتقابل مع المسؤولين المغاربة والفرنسيين بصفة منتظمة لتقديم مطالب العمال ومشاكلهم .

ويتضح من خلال هـذه العناصر الجـديدة ان وجـه الهجرة آخـذ في التغيير والتـطور بحكم ما عرفه المهاجر من مشاكل على المستـوى المهني والعائـلي ، واصبح لـه منظور آخـر بحكم التغييرات في البنية السوسيوديمـوغرافيـة التي عرفهـا المهاجـر خلال العقـد الاخير ، ووزن المشاكل المطروحة من طرف الاطفال الـذين بلغوا سن العمـل ووعوا بـوضعيتهم في بلد الاستقبال ويضيق الآفاق الموجودة بـوطن الاب . وتلعب مواقف الجيـل الثاني(3) دورا وتأثيرا أساسيين في التغيرات التي عرفتها طبيعتهم وفي الرؤية الجديدة الموجـودة عندهم وان غالبيتهم ترفض الحالة التي يعيشها آباؤهم ويناضلون من اجل الاعـتراف بهم كمجموعـة متميزة تطالب بالمساواة مع الفئات الاخـرى من المجتمع الاوروبي[51] وقـد بلور هذا الجيـل أفكاراً جديدة تجلت في شعارات نذكر منها :

«ان فرنسا الغد مارة» (La France de demin est en train de passier)[52]

«ليس علينا ان نندمج ولكن عليكم أنتم أن تقبلونا»

(Ce n'est pas a nous integrer, c'est a vous de nous accepter)

«المساواة والحرية» Egalite et liberte

«ان فرنسا مثل الدراجة النارية تحتاج الى وقود مختلط لكي تسير الى الامام» [53]

(La France est comme une mobylette, pour,avancer , il lui faut dy melange)

ومن العناصر التي تؤكد هذه التحولات والتطورات ، تلك الاستنتاجات التي انتهى اليها باحثون لهم المام بمشاكل الهجرة نذكر منهم فرانسواز كاسبار (Francoise Gaspard) وكلود سيرفان شرابير (Clude Servan Shreiber) في كتاب نهاية المهاجرين .[54] (La fin des immigres) والـطاهر بنجلون في كتـابه «ضيـافـة فـرنسيـة (Hospitalite[55] Francaise) و «المغاربيون في فرنسا» . (Maghrebins en France)[56]

ومغزى هذه البحوث هي ان المهاجرين سوف لن يعودوا الى بلادهم .

كـما ان مواقف الجيـل الثاني للهجـرة قد تـطورت جذريـا ، وجلهم لايعتـبر نفسـه مهاجرا لأنـه لم يهاجـر فعلا ، بـل نشأ بـأوروبا ، ويعـطيه القـانون حق التجنس ، لكنهم يعـانون من مشـاكل شتى منهـا الرسـوب في التعليم (1% فقط من المغاربـة يقضـون المـدة الاجبارية بأكملها بفرنسا)[57] والنسبة المرتفعة في البطالة والتهميش الاجتماعي والثقافي .

لكن ملاحظة الاتجاهات الواقعية تدفع الى اخذ هذه العناصر بشيء من الحذر حيث ان الاتفاقيات المـبرمة في هـذا الباب من طـرف الاقطار العـربية لم تـطبق الا نسبيا وتـطغى عليها العناصر الظرفية اكثر من الرؤية بعيدة المدى . [58] .

انـطلاقا من هـذا الجانب يجب السهـر على استقبـال نسب مرتفعـة من المهـاجـرين العـائدين في المستقبـل وبالتـالي العمل عـلى تخطيط وتـوفير وسـائل الاستقبـال ببلد المنشـأ والتخفيف من حدة المشاكـل التي ستنتج لامحـالة عن حـركة العـودة ، وخاصـة بمجتمعات الاصل ، والمناطق التي تهمهـا الهجرة بصفـة خاصـة . ويمكن القول ان التنبؤات المـدققة

تصعب في هذا الميدان حيث تبقى اشكالية الهجرة الدولية قائمة وانها مازالت لم تحلل من مختلف جوانبها حتى نتمكن من تقييم كلفتها الحقيقية على مستوى المهاجر نفسه، وعلى مستوى اسرته ومجتمعه الاصلي. ومن جهة اخرى تقييم الربح الذي استفاد منه مجتمع الاستقبال. فحسب الدراسات التي تمت في هذا الباب تكلف تربية الفرد (منذ ولادته الى سن الانتاج والمساهمة في الاقتصاد) ما يقرب من 12 سنة من العمل بالنسبة لأبيه [59]، منها تكلفة الحمل، الولادة، التغذية، الملابس، السكن، التكوين...

ومن هذا المنظور، نلاحظ أن عودة المهاجر لوطنه الاب يتم حاليا في ظروف غير عادلة، وأنه لاينصفه في شيء من المجهودات والتضحيات التي قام بها لصالح المجتمع المستقبل لذا يجب إعادة النظر في ظروف العودة وشروطها حتى يؤدى للمهاجر مقابل تكلفته الحقيقية، سواء عاد الى وطنه أم مكث في بلاد المهجر.

وفي حالة تجنيسه او تمثله بالمجتمع الاوروبي، تنتج عن ذلك خسارة لبلد المنشأ الذي أدى ثمن استثمارات سوسيوديموغرافية في تربية المهاجر ولصالح المجتمع المستقبل الذي يستفيد من المهاجر منذ بلوغه سن العمل، خاصة وأن الهجرة تطورت خلال السنين الاخيرة حيث تمس المهارات العالية من خريجي مدارس ومعاهد التكوين والتدريب التقني والمهني.

وفي هذا السياق من اللازم أن تخول للمهاجر منح ومعاشات في مستوى ماكلفته الهجرة في الواقع وفي مستوى مساهمته في بناء مجتمع الهجرة.

وباعتبار ان نسبة قليلة من المهاجرين هم الذين يعودون لوطنهم ليمارسوا انشطة انتاجية، منهم من يعود طاعنا في السن ولايقدر على العمل، او مصابا بمرض، ومنهم من يعود بصفته ملاكاً ويعيش من ريع املاكه العقارية دون ان يساهم في الناتج الداخلي الخام، ومنهم من يعود الى الوطن ويستهلك رصيده المالي دون خلق أي نشاط اقتصادي، فيبقى عالة على مجتمعه، حيث يعيش افراد اسرته مأساة في الفقر بعد ان كانوا يتوفرون على دخل منتظم طيلة سنوات الهجرة.

من هذا المنظور نؤكد ان اشكالية الهجرة مازالت مطروحة للنقاش وان هنالك نوعا من الجدال، ويجب البحث عن الحلول الموضوعة له، لصالح المهاجرين ومجتمعهم الاصلي حتى يعوضوا عن ما ساهموا به في اعادة بناء اقتصاديات اوروبا ومانتج عن ذلك من تشييد وازدهار لصالح بلدان الاستقبال.

ويجب ان تندرج هذه الرؤية في اطار استراتيجية شاملة للهجرة العائدة سواء ازاء البلدان المستفيدة او على المستوى الوطني.

وان وضع عناصر هذه السياسة والسهر على تنفيذها مع تتبع المهاجرين ومشاكلهم يقتضي توفر وسائل ملائمة من هياكل ادارية واطر على درجة عالية من الكفاءة وادراك انعكاسات الهجرة في مختلف الميادين.

ومن بين العناصر التي يجب ان نعطي لها الاولوية في مستقبل قريب ، هناك اعادة النظر في شروط العودة وقدر المنح وجدولة منحها ، حتى ينصف المهاجر في مجهوداته وتضحياته ويضمن ادنى الشروط المادية لادماجه في مجتمعه من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . .

ومن المهام الاساسية التي تقع على عاتق المسؤولين ، السهر على تهيئة ظروف هذا الادماج وخاصة توفير بنك للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في متناول المهاجر على صعيدي المال والكفاءة ، كما يجب مساعدة المهاجرين من بعض الجبايات . .

وبالتعاون مع الجهات المسؤولة بأقطار الاستقبال يمكن التفكير في اتخاذ تدابير لصالح المهاجرين العائدين نذكر منها على سبيل المثال ، الاقتراحات الآتية :

- توفير مشروع انتاجي لصالح كل مهاجر او مجموعة من المهاجرين تتم دراسته مسبقا من مختلف الزوايا لتجنب كل عوامل الفشل .
- ضمان الجانب التمويلي من طرف بلاد المهجر .
- تأهيل المهاجر او مجموعة المهاجرين في الجوانب التقنية والتسييرية والتجارية (Marketing) من طرف بلاد المهجر ، وذلك باعتبار الظروف الخاصة للمهاجرين وظروف بلد المنشأ ومعطياتها الاقتصادية والادارية والاجتماعية . .
- تزويد المهاجر العائد او المجموعة العائدة بالتجهيزات والالات الضرورية للمشروع من طرف بلد الاستقبال .
- المساعدة التقنية والفنية من طرف بلد المهجر حتى يؤمن نجاح المشروع .
- اعطاء تسهيلات للمهاجر العازم على العودة، لتهييء عناصر انجاز المشروع ببلده .
- ضمان الحق في المعاش حسب الاقدمية لكل مهاجر عائد .
- منح المهاجر التعويضات العائلية بأكملها حتى بعد العودة وكذلك مصاريف التنقل الى المغرب .
- وأخيراً وليس بآخر ، يجب توفير مناخ الثقة بين المهاجر الذي يريد العودة وبلد الاستقبال ، حيث يجب ان تضمن له استمرارية الدخل، حتى بعد العودة مع امكانية الرجوع للعمل ببلد المهْجر في حالة فشل مشروعه او عدم قدرته على تحمل صعوبات الاندماج ببلد المنشأ بالنسبة له ولأطفاله وباقي افراد اسرته .

ومن المستحب ان تدرج هذه الاقتراحات ضمن تصور عام لمشاكل الهجرة حيث اصبح من الضروري وضع سياسة شاملة في هذا الباب ، ترتكز على معطيات تعكس واقع المهاجر ومشاكله وطموحاته ، لاسيما بالنسبة للعودة ، وفي هذا الاطار يجب :

- تنظيم قاعدة المعطيات الاقتصادية والديمغرافية والاجتماعية والثقافية والمهنية المتعلقة بالمهاجرين .

ـ انشاء بنك لمشاريع خاصة بالمهاجرين العائدين.
ـ تأسيس مراكز تهتم باستقبال المهاجرين العائدين او الذين ينوون العودة لتوجيههم وتزويدهم بالارشادات اللازمة[60].

الخلاصة

تطرقنا من خلال هذا البحث الموجز الى دراسة بعض الجوانب لاشكالية الهجرة الدولية بالمغرب ، معتمدين في ذلك على نتائج مسحي 1975 بالبوادي 1976 ببعض المدن المغربية وكذلك على الاستجوابات التي انجزت في صيف 1986 مع بعض المهاجرين وحاولنا وصف تطور الهجرة على ضوء المعطيات ومعرفة تطور طبيعة الهجرة وحجمها وخاصة الهجرة العائدة وآثارها على مختلف المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالمغرب . كما حاولنا ابراز مشاكل الهجرة العائدة ومعوقاتها وآفاقها مع بعض الاستنتاجات والاقتراحات .

ومن بين الخلاصات الاساسية لهذه الدراسة نجد ان المهاجرين قد عرفوا تحولات جد هامة خلال العقود الاخيرة نذكر منها المرور من الهجرة الفردية الى الهجرة العائلية ومن الهجرة المؤقتة الدائرة الى الهجرة المتواصلة ، مع تغيير الاتجاه الجغرافي للهجرة حيث كانت جنوباً شمالاً واصبحت جنوباً جنوباً .

كما انه لوحظ ارتفاع في المستوى الثقافي والمهاري للمهاجرين خلال السنوات الأخيرة ويمكن تلخيص إشكالية الهجرة العائدة في نقطة جوهرية تعكس المأساة النفسية التي يعرفها المهاجر الراغب في الرجوع الى وطنه حيث يوجد في صراع وتحت تأثير عوامل متناقضة .

فمن جهة له رغبة عميقة في الالتحاق بذويه وبمجتمعه الاصلي خاصة انه اصبح مرفوضا من طرف فئات كثيرة في مجتمع الاستقبال ، ومن جهة اخرى يجد نفسه سجينا لصعوبات رجوع ابنائه واندماجهم بالوطن الاب ، وأحيانا يواجه رفضهم لفكرة العودة . كما انه سجين مستوى العيش الذي تعود عليه في الخارج مع اسرته حيث يصعب عليه الاكتفاء بما يجده في وطنه .

الهوامش

(١) من هذا المسح عينة تمثيلية احتمالية بأقاليم الحسيمة والناظور واكدير وتيزنيت ، يساوي حجمها 3000أسرة115 دوار)، أي ما يعادل 8596 نسمة . ـ هجرة النمو او هجرة التخلف ، الاستاذان حمدوش بشير وعبد الله برادة وآخرون ـ المعهد الوطني للاحصاء ـ الرباط ـ 1978 . (هـ ت) .

(2)تم هذا البحث على مستوى عينة تمثيلية لاحدى وعشرين مدينة ومركزاً حضرياً .

وكان عدد الاسر المعنية بهذا المسح هو3368أي مايعادل 23070نسمة (هـ د م) .

الهجرة الدولية بالمغرب ، الاستاذان حمدوش بشير وبرادة عبد الله وآخرون ـ المعهد الوطني للاحصاء ـ الرباط ـ . 1981 .

(3)معدل الهجرة = عدد الاسر المعنية بالهجرة/متوسط عدد الاسر بالمدينة .

(4)المصدر : مجلة رجال وهجرة Hommes et Migration عدد 1042للسنة 1982عن وزارة الداخلية الفرنسية .

يجب اخذ هذه الاحصائيات بشي من الحذر حيث ان بعض الاصناف من المهاجرين يصعب احصاؤهم .

(5)المصدر : معطيات الاحصاء لسنة 1981,1971 . .

(6)المصدر : جريدة الرأي 84.10.03(L'opinion) عن الجريدة الاسبانيةYAالتي تستند الى مصادر رسمية تقول ان هنالك مايزيد على 418000أجنبي باسبانيا منهم 45,000 مغربي .

(7)سبق ذكرهما : هـ ت وهـ د م .

(8)مدن اكدير ، انزكان ، تارودانت ، اولاد تايمة .

(9)مدن الحسيمة ، الناظور وزايو .

(10)مدن وجدة والعيون ، أحفير وبركان ، جرسيف .

(11)مدن : تازة ، فاس ، سفرو ، عين تاوجطات ، مولاي ، ادريس ، مكناس ، آزرو ، لقباب .

(12)الهجرة الدولية بالمغرب (هـ د م ص ؟؟ (15)المجلس الاوربي ـ ستراسبورغ 1984صفحة . 12(84) .

(14)المجلس الاوربي ـ الدراسات الديموغرافية رقم 13هـ . ستراسبورغ 1984ص . 9

(15)انظر التخطيط الثلاثي . 1967 – 1965ص 427و 1972–1968الجزء ١ ، ص 23 .

13.4% (16)بالنسبة للمهاجرين الذين لازالوا بالخارج و7%بالنسبة للمهاجرين العائدين ـ هجرة التنمية او هجرة التخلف ص . 24.86

(17)المصدر . هـ د م ، ص 76–77و. 97–99

(18)تم البحث في صيف 1986بمدن الحسيمة ، فاس ، سلا ، تيفلت والرباط .

(19)انظر الاستمارة ، ملحق رقم . 1

(20) Jean Pierre Garson et G. Tapinos – L'argent des immigres – PUF , 1981 . P .153 .

(21)انظر الملحق رقم . 1

–(22)هناك اعداد مرتفعة من المهاجرين غير القانونيين الذين يصعب تسجيلهم من طرف سلطات اقطار الاستقبال .

(23)هـ ، ت ، ص ٥٣ .

(24)هـ ، د ، ت ، ص ٩٠ .

(25)انظر الحالات من رقم 1الى 12بالملحق . II

(26)المصدر : انظر الحالات المرقمة من 6الى 12بالوسط الحضري .

27انظر الجدادة رقم 9

(28)انظر تفاصيل في الجدادة رقم 10بالملحق .

(29)مجلة الاساس ، عدد 25سبتمبر ـ اكتوبر 1986ص . 31

(30)حسب مسؤولين في البنك الشعبي وصلت التحويلات من صيف 1985الى صيف 1986الى 10.500مليون درهم عن طريق هذا البنك .

31المصدر مرجع سبق ذكره : ONI

(32)انظر : هـ د م ـ ص . 149

(33)المصدر : المجلس الاوروبي رقم CDOE 12–84 240.

(34)المصدر : الاحصاء العام 1982–(INSEE)حسب 167620مغربي بفرنسا .

(35)المصدر : مجلة المليف ، عدد 156مايو ، يونيو 1984ص . 23

(36)تجدر الاشارة الى ان مغربيا رب اسرة قتل في مناسبة كهذه رميا بالرصاص من طرف فرنسي قيل انه ازعجه في نومه سنة. 1984

(37)BUTAUD Jean-Philippe , 'Le logement des immigres en France , 'Documents d'information et de gestion n 25 – Decembre 1973 .

انظر المعهد الوطني للدراسات الديموغرافية عدد 79 1220 .

(38) Spere instrumentale .

(39)الطاهر بنجلون : العزلة الكبرى ، عند سوي ، باريس ، ١٩٧٧ .

(40)انشئت مدرسة بمدينتي اكدير والناظور من طرف البنك الشعبي .

(41)المصدر انجز من . Magazine hebdo 13 . 04 . 1984

(42)انظر مقال روبير سولي بجريدة لوموند بتاريخ 16مارس1984 تحت عنوان : ان المهاجرين .

(43) مايسمى بالفرنسية. Assinilation

(44)BERNARD GRABOTIEC : Les travailleurs immigres en France .

Maspero 1976 . P. 266 et suivante .

MEKKI BENTAHER , Les Arabes en France S.M.E.R. 1979. p.178 et suivante .

(45)انظر الحالة رقم ٧ .

(46)في صيف1986 ، انتظر الآلاف من المهاجرين اسبوعا كاملا في مدينة الخزيرات باسبانيا قبل أخذ الباخرة التي تحملهم الى مدينة طنجة او سبتة .

(47)انظر شبكة التصنيف بالملحق رقم. 2

(48) .

الهجرة الدائرة :

'CIRCULAR MIGREATION'
Migrant Workers ,
In Tijdscchrift voor Econmische
en Sociale Geoqrahie
(TESG) 1978 . N 1-2
AMSTERDAM

(49)انظر الملحق رقم3 بالنسبة للجمعية الاسلامية لغرب فرنسا التي قمنا بزيارتها في غشت1986 .

(50)جريدة المهاجر

أسست بهولندا سنة1975 .

وجريدة بلا حدود .

أسست سنة1979 وجريدة الجيل الثاني أسست سنة1986 .

(51)مسيرة بور ، بفرنسا(La marche des Brurs) أكتوبر. 1983 .

(52)

مسيرة المساوات وضد الميز العنصري بباريز3 دجنبر. 1983

(53)مسيرة اكتوبر1983 بفرنسا .

(54) Edition de seuil

(55) Èdition de seuil

(56)CRESM – Edition de CRNS 1983

(57)انظر ضيافة فرنسية ـ الطاهر بنجلون .

انظر : اتفاقية الوحدة الاقتصادية الصادرة عن المجلس الاقتصادي العربي سنة1958 والتي تنص على حرية تنقل الافراد والاقامة والعمل . والاتفاقية العربية لتنقل الايدي العاملة رقم 2سنة. 1978

(59)دروس الاستاذ الفريد سوفي بمعهد الديموغرافيا بجامعة باريس ؛ النظرية العامة للسكان .

(60)انظر دراسة الاستاذ عبد الكريم بلكندوس ، سياسة العودة من اوربا .

ملحق

خصائص ٥٠ مهاجراً عائداً بالمغرب

الدكتور عبد الله براده

خصائص خمسين مهاجراً عائداً بالمغرب

مقدمة : تم الاعتماد في جمع معطيات هذا البحث على مسح غير احتمالي لخمسين مهاجراً ، ومهاجرة عادوا الى المغرب ويتوزعون عبر الاقاليم والمدن التالية :

الحسيمة 15
فاس 12
سلا 10
الرباط 08
الخميسات 05

هذه المدن والاقاليم تم اختيارها بناء على دورها كمزود اساسي للهجرة الدولية بالمغرب الشمالي .

ويتوزع هؤلاء المهاجرون حسب الجنس ومكان الازدياد كما في الجدول 0-1

جدول 0-1 : توزيع المهاجرين حسب الجنس ومكان الازدياد .

مكان الازدياد / الجنس	حضر	ريف	المجموع	%
ذكور	18	20	38	76
اناث	10	02	12	24
المجموع	28	22	50	100
%	56	44	100	

ولدراسة هذه الخصائص قمنا ببناء استمارة تتضمن ثلاثة محاور كبرى تطابق صيرورة عملية الهجرة :

- مرحلة ماقبل الهجرة بما في ذلك الهجرة الداخلية .
- مرحلة الهجرة من بدايتها الى نهايتها بالخارج .
- مرحلة العودة ، بدايتها ، وضعها الحالي والافاق المستقبلية .

الا انه قبل تناول الموضوع نشير الى ان تفاعلاته كثيرة جدا تستدعي معالجة آلية الشي الذي لم يتوفر لنا ، حيث عالجنا المعطيات بصفة يدوية مما أدى الى استخراج مؤشرات احصائية تركيبية وجداول تتناول متغيرة واحدة تلو الاخرى مع جداول مركبه نحاول من خلالها ابراز بعض التفاعلات التي تبدو لنا اساسية . لذا فان هذا التحليل لايمكن اعتباره كاملا وتمثيلياً للعوامل الهجروية بالمغرب . لكن نتائجه تبقى صالحة على مستوى افراد هذه العينة .

وسنستغل هذه المؤشرات لدراسة المحاور الآتية :

1.0ـ معطيات ديمغرافية عامة .
2.0ـ معطيات مهنية .
3.0ـ بعض العناصر المتعلقة بصيرورة الهجرة .
4.0ـ بعض الخصائص المتعلقة بالمهاجرين .
5.0ـ المميزات الاساسية لحياة المهاجرين في الخارج .
6.0ـ دراسة الدخل والتحويلات .
7.0ـ الانجازات .
8.0ـ بعض مواقف المهاجرين .
9.0ـ الآفاق وسياسة الدولة .
10.0ـ استجواب مع عمال عائدين بتعاونية .

1.0 معطيات ديمغرافية عامة :

يتبين من خلال التوزيع العمري للمهاجرين العائدين حسب العينة المدروسة ، أن معدل اعمارهم يساوي 42.4سنة ، ويتراوح هذا العمل بين 27سنة و55سنة مع تمركز قوي بجوار المعدل . ومن الملاحظ ان اعمار المهاجرين المزدادين بالارياف قد تكون في متوسطها اضعف من اعمار المهاجرين المزدادين بالحضر ، وفيما يتعلق بأعمار المهاجرين ابان الهجرة ، فانها تتراوح مابين 21سنة و38سنة بالنسبة للعمال ، وبين 8و14سنة بالنسبة للاطفال الذين صاحبوا اباءهم عند الهجرة ، وان معدل اعمار المهاجرين في جملتهم هو 25.4سنة وفيما يتعلق بعدد افراد الاسرة لهؤلاء المهاجرين فانه يتراوح مابين 01—08وذلك قبل هجرتهم الى الخارج .

ويصل معدل عدد افراد الاسرة الى3.2 قبل الهجرة ، ويعرف تضاعفا بعد العودة حيث يصل الى 6 افراد . ويتراوح هذا الاخير بين فرد واحد و14 فردا ، بتباين يساوي 2.9 او معامل تشتت يساوي (50%) .

ويبرز الجدول الآتي تطور اسر المهاجرين من حيث عددها قبل الهجرة وبعد العودة ، فيما يتعلق بالاسر الصغيرة ذات حجم (1) قبل الهجرة فانها تطورت الى فئة 4—2 في معظمها (83%) والى فئة (17%)

اما فيما يخص الاسر ذات الحجم المتوسط قبل الهجرة (من 2الى 4) فان نصفها قد قفز الى فئة (7.5) افراد ، وثلثها الى مستوى 8 افراد فاكثر ولم يبق في نفس المستوى سوى 17%منها . اما الاسر ذات الحجم الكبير 5فاكثر ، فانها قد تجاوزت 7افراد بعد عودة المهاجرين .

ان مستوى تعليم هؤلاء المهاجرين قد يتركز بالدرجة الاولى بالمستوى الابتدائي (50% عند الذكور و20% عند الاناث) ، اما الاميون فان نسبتهم تمثل (35%) عند الذكور و

(40%) عند الاناث . كما نجد بعض المهاجرين الذين وصلوا إلى التعليم الثانوي ، ومهاجرتين وصلتا نفس المستوى . اما التعليم العالي فلم تصل اليه سوى مهاجرتين ضمن افراد هذه العينة ، ويتبين ان نسبة المتعلمين تنخفض كلما ارتفعت اعمار المهاجرين وذلك مايبرز فعل الاجيال ويؤكد من جهة مدى استفادة الشباب من المجهودات التعليمية ومن جهة ثانية ارتفاع مستوى التعليم بالنسبة للمهاجرين خلال السنين الاخيرة .

جدول 1.1.0مستوى التعليم قبل الهجرة

مستوى التعليم	ذكور (٪)	اناث (٪)
بدون مستوى	35	40
ابتدائي	50	20
ثانوي	15	20
عالي	00	20
اخر	00	00
المجموع	100.0	100.0

ولقد تبين من خلال تصنيف هؤلاء المهاجرين والمهاجرات حسب مستوى تأهيلهم او تخصصهم قبل الهجرة ان معظمهم كان مؤهل اكثر من (50%) ، وان مايناهز ثلثهم هاجر وله تأهيل في ميدان عمله ، اما مستوى الفنيين او التقنيين فانه وجد على مستوى اربعة مهاجرين ذكور ، ومهاجرة واحدة . ويوضح الجدول 2.1.0 توزيع المهاجرين والمهاجرات حسب مستوى تأهيلهم .

جدول 2.1.0 : مستوى التأهيل قبل الهجرة

٪

مستوى التأهيل	ذكور	اناث
بدون مستوى	52	66
مؤهل	37	17
فني	10	00
مهندس	00	17
المجموع	100	100

يبدو ان مستوى تأهيل العمال العائدين لم يعرف سوى تحسنا طفيفا حيث انخفضت نسبة غير المؤهلين الى (37%) وارتفعت نسبة المتخصصين والمؤهلين الى (40%) وعاد مهاجران في مستوى مهندس وثلاثة فنيين عوض عن اثنين . اما الاناث فان حالتهن لم تتغير بعد العودة حيث ان جلهن عاد الى الاشغال المنزلية .

جدول 3.1.0 : مستوى التأهيل بعد الهجرة %

مستوى التأهيل	ذكور	اناث
بدون مستوى	37	66
مؤهل	42	17
فني	16	00
مهندس	05	17
المجموع	100	100

2.0 معطيات مهنية :

ان ماينا هز 1/2 المهاجرين قد كانوا يمارسون الفلاحة قبل هجرتهم و 1/5 يمارس التجارة و 6 ذكور من 38 يمارسون مهنة البناء اما المهاجرات فـان معظمهن كـان يشتغل داخـل المنزل. وعرفت هذه النسب تطورا بالخارج حيث تمثل مهنـة الميكانيـك مايقـرب 58% ، أما نسبـة الفـلاحين فلم تتعـدى 5% ونسبة التجـار لم تتجاوز 16% كـما نجد مهـاجرة تمـارس مهنـة الاعلامياء في المستوى العالي :

جدول 1.2.0 : التوزيع المهني للمهاجرين ابان الهجرة وبعد العودة

المهن	المهنة ابان الهجرة		المهنة بعد الهجرة	
	ذكور	اناث	ذكور	اناث
فلاح	5	–	26	–
تاجر	16	–	21	–
ميكانيكي	58	–	16	–
بناء	5	–	11	–
حيسوبي	–	–	05	–
اعلامياثي	–	17	–	17
عازف	–	–	–	–
بدون مهنة	–	–	16	–
آخر	16	83	05	83
المجموع	100	100	100	100

ويتضح من خلال معطيات هذا الجدول أن نسبة الفلاحـين قد ارتفعت بعـد العودة من الهجرة دون ان تصل الى المستوى الاصلي «26%» بعـد ان كانت 47% قبـل الهجرة ، امـا عدد التجار فقد بقي على ماكان عليه قبل، وعدد البنائين قد عـرف انخفاضاً طفيفا، لكن مهنة الميكانيك قد برزت من جديد بعد ان كانت منعدمـة قبل الهجـرة وتهم ستة مهـاجرين من 38 وأذا وقـع اهتمامنـا على دراسـة تطور المهن نفسهـا عـبر نفس الشخص نجـد من

خلال الجدول 2.0.ان اكثر من نصف الفلاحين قد عادوا الى مهنتهم ، وان خمسهم قد تحول الى مهنة الميكانيك والخمس الاخر قد لجأ الى مهن التجارة والقطاع الثلاثي ، كما ان نصف التجار قد عادوا الى مهنتهم ، وربعهم اخذ يمارس مهنا في القطاع الثالث والربع الاخر قد تعاطى بعد عودته الميكانيك .

وفيما يخص المهاجرين الذين كانوا ضمن القطاع الثلاثي الاخر «دون التجارة» فان 60%منهم عاد الى المغرب دون ان يمارسوا اي مهنة ، 20%منهم عادوا إلى مهنهم الاصلية و 20%منهم عادوا الى مهنة التجارة . وهنالك 14مهاجراً كانوا بدون مهنة قبل الهجرة ، ثمانية منهم بقوا في نفس الحالة ، وسبعة منهم لجأوا الى ممارسة مهن ثلاثية دون التجارة ، ذلك ماافرز تطورا اكيدا في المهن الممارسة من طرف المهاجرين العائدين خاصة في مجال الميكانيك . لكن هناك نسبة مهمة من المهاجرين الذين عادوا الى الوطن دون ان يمارسوا اية مهنة .

جدول 2.2.0توزيع المهاجرين حسب المهنة قبل الهجرة والمهنة بعد الهجرة٪

المهنة قبل الهجرة / المهنة بعد الهجرة	فلاح	ميكانيكي	تاجر قطاع ثلاثي	قطاع اخر	لاشيء	المجموع
فلاح	56	22	11	11	–	100«18»
تاجر«قطاع ثلاثي»	–	25	50	25	–	100«08»
قطاع ثلاثي اخر	–	–	20	20	60	100«10»
لاشيء	–	–	–	43	57	100«14»
المجموع	«10»	«06»	«08»	«12»	«14»	«50»

حالة النشاط :

نسعى من خلال دراسة حالة نشاط المهاجرين الى ابراز مدى تطور عدد المشغّلين والمشغِّلين والعاطلين منهم قبل الهجرة وبعدها . ويتضح في ذلك ان 80%من المهاجرين كانوا مشغّلين قبل هجرتهم الى الخارج و 10%منهم كانوا مشغِّلين اما نسبة العاطلين فانها لن تهم سوى 5%منهم . وعند العودة ارتفع عدد المشغِّلين الى 58%وانخفض عدد المشغّلين الى 21%اما بالنسبة للنساء فإنه قد تضاعف ويبرز تتبع تطور حالة النشاط ان نصف المشغّلين قبل الهجرة قد اصبحوا مشغِّلين . 5/1المشغّلين قد اصبحوا عاطلين، وخمسا 1/5اخر بقي في حالة المشغّل. كما ان مهاجرين من 32مروا من حالة مشغّلين الى حالة نشاط حر. ويتوضح هذا التوزيع في الجدول 3.2.0

جدول 3.2.0حالة النشاط قبل وبعد الهجرة

حالة النشاط بعد الهجرة ← حالة النشاط قبل الهجرة	مشغَّل	حر	مشغِّل	اخر	عاطل	المجموع
مشغَّل	19%	%6	%50	%6	%19	«32»
حر	–	–	10	–	–	«2»
حر ومشغِّل «رب معمل»	–	–	100	–	–	«2»
اخر او ربة منزل	20	–	20	60	–	«10»
عاطل	–	–	50	50	–	«4»
المجموع	«8»	«2»	«24»	«10»	«6»	«50»

ومن خلال محاولة ابراز العلاقة بين حالة النشاط بعد العودة من الهجرة ومستوى التأهيل بالنسبة للمهاجرين يتوضح ان 4/1هؤلاء غير المؤهلين قد كانوا مشغَّلا بعد العودة وثلثهم 3/1كان مشغِّلا او حرا و 4من 24عادوا واصبحوا عاطلين. وهنالك 6مهاجرين من 24الذين كانت لهم حالة اخرى « 5منهم نساء عدن الى النشاط المنزلي» وفيما يتعلق بالمؤهلين لوحظ ان 6من 16عادوا مشغَّلين و 4مشغِّلين او احراراً والباقي في حالات اخرى منهم عاطلون . اما على مستوى المهاجرين الفنيين فنرى ان نصفهم يوجد في حالة مشغَّل والنصف الاخر في حالة مشغِّل .

يتضح من خلال هذه المعطيات ان الخصائص الديمغرافية للمهاجرين العائدين قد عرفت تطورا بينا وخاصة على مستوى حجم الاسرة ، كما الشأن بالنسبة للمعطيات المهنية التي عرفت تحولات مهمة ، الا ان المستوى التأهيلي بقي في ركود.

3.5بعض العناصر المتعلقة بصيرورة الهجرة؛

لقد بينت دراسة التوزيع الزمني لهجرة هذه العينه ، ان سنوات الهجرة تتراوح مابين 1956و 1978وان جل الاناث المهاجرات قد هاجرن خلال السبعينات باستثناء البعض منهن اللائي صاحبن أزواجهن في وسط الستينات ، وان وسط سنة 1968 هو الذي يمثل التاريخ المتوسط لهذه الهجرة . وفيما يتعلق بسنة العودة فانها تتراوح مابين 1979 و 1986بمتوسط للعودة يكون هو وسط سنة 1984وان متوسط المدة التي استغرقتها هجرة افراد هذه العينة تساوي 15سنة و 8شهور بتباين يساوي 25سنة ، ومعامل التشتت يساوي 32%الشي الذي يبرز نوعا من التباين الضعيف حيث ان جل المهاجرين يوجدون بجوار

المتوسط ، الا مهاجرا مكث بفرنسا 29سنة ، ومهاجرين مكثا 24سنة بنفس البلاد . كما يتـوضـح ان 90%من المهـاجـرين الممثلين في هـذه العينـة هـاجـروا الى فـرنسـا ، و4من 50هـاجروا إلى المـانيا الاتحـادية «انـظر الجدول .1.3.0

جدول 1.3.0 توزيع المهاجرين حسب فئات الاعمار والجنس وسنة الهجرة

فئات الأعمار	ذكور					إناث				
	الخمسينات	الستينات	السبعينات	الثمانينات	المجموع	الخمسينات	الستينات	السبعينات	الثمانينات	المجموع
اقل من 20					0					0
20–29	2				2		2			2
30–39			8		8			6		6
40–49		8	8		16			2		2
50 +	2	8	2		12		2			2
المجموع	4	16	18		38		4	8		12

واذا قورنت مدة الهجرة بسنة الهجرة يتضح ان المهاجرين كلهم الذين تقل مدة هجرتهم عن 10سنوات قد غادروا وطنهم خلال السبعينات كما هو الشأن بالنسبة للمهاجرين الذين دامت هجرتهم مابين 10و14سنة .

اما بالنسبة لأولئك الذين قطنوا مدة 15سنة او اكثر، فان جلهم قد غادروا الوطن خلال الستينات ، اما فيما يخص سبب الهجرة فان البحث عن عمل قد همّ ربع المهاجرين فقط. وهنالك ربع آخر هاجروا قصد التجمع العائلي، 12%هاجروا لاسباب عائلية داخل المغرب ، اما العشرون المتبقون من 50 فإنهم هاجروا لاسباب اخرى ومنهم من هاجر خصيصا ليعود بمشروع يحققه بالمغرب مع توفير الوسائل الضرورية لذلك. واذا درسنا توزيع هذه الاسباب حسب فئات اعمار المهاجرين فاننا نجد انها تتوزع على الشكل الوارد بالجدول 2.3.0

2.3.0 توزيع المهاجرين حسب السن عند الهجرة وسبب الهجرة

سبب الهجرة السن عند الهجرة	البحث عن عمل	اسباب عائلية بالمغرب	تجمع عائلي	اسباب اخرى	المجموع
اقل من 20	–	–	66	34	«6»100
20–24	–	25	25	50	«16»100
25–29	60	–	–	4	«10»100
30–39	33	11	22	33	«18»100
40 +	–	–	–	–	–
المجموع	«12»	«6»	«12»	«20»	«50»

4.0 بعض الخصائص المتعلقة بالمهاجرين :

السكن في الهجرة

هنالك مهاجران فقط من 50صرحوا ان سكنهم كان جيداً بالخارج اما معظمهم «40%»فانه قد صرح انهم كانوا يسكنون منازل غير لائقة او هامشية ، والربع كان يقطن بملاجىء اعدت خصيصا لاستقبال المهاجرين، وربعا اخر صرح بان سكنه كان في المستوى المتوسط.

الحالة الصحية في الهجرة:

ان مايقرب من ٤ مهاجرين من 10صرحوا ان ظروفهم الصحية كانت جيدة بالخارج. وهنالك عدد معادل من الذين صرحوا ان ظروفهم الصحية التي عاشوها بالخارج كانت متوسطة، والباقي كانت ظروفهم الصحية سيئة .

امـا فيما يتعلق بمستوى التغذية فان 60%من المهاجرين قالوا ان تغذيتهم كانت متوسطة بالخارج و 28وصفوا هذا المستوى بأنه جيد و 12%وصفوه سيئا اما بعد العودة فان مايقرب من 7مهاجرين من اصل 10اعتبروا مستوى تغذيتهم بالوطن جيدة والباقي منهم صرحوا ان ذلك المستوى متوسط، كما يبين ذلك الجدول الآتي:

جدول 1.4.0 مستوى التغذية بالخارج وبعد العودة٪

مستوى التغذية	بالخارج	بعد العودة
سيء	12	–
متوسط	60	32
جيد	28	68
المجموع	100	100

الانتماء النقابي في الهجرة : يتضح من خلال دراسة 50 مهاجراً أن 3/4 منهم لم ينتموا الى اية منظمة نقابية وان كل المهاجرات قد بقين في معزل عن اي انتماء كما نرى ذلك في الجدول الاتي :

جدول 2.4.0 : الانتماء النقابي ابان الهجرة

الانتماء النقابي	الذكور	الاناث
نعم	26	-
لا	74	100
المجموع	100	100

تجنيس المهاجرين :

ان كل المهاجرين الذين استجوبوا في هذه النقطة اجابوا بعدم تفكيرهم في اخذ جنسية اخرى دون الجنسية المغربية الا ان 4 مهاجرين من اصل 50 أي 8% أجابوا بأن اطفالهم قد حصلوا على جنسية اجنبية ويتعلق الامر بطفل مهاجر مكث بفرنسا 15سنة وآخر مكث بنفس القطر 11 سنة ، وثالثا ورابعا مكثا بالخارج 20 سنة .

5.0بعض المميزات الاساسية لحياة المهاجرين في الخارج :

لقد تبين من خلال الاستجوابات التي تمت مع المهاجرين العائدين ان جلهم قد عاد الى وطنه بسبب ماكانوا يعانونه من بطالة خلال السنين الاخيرة ومن ميز عنصري من طرف مجتمعات الاستقبال وخاصة بلجيكا وبعض المدن الفرنسية الشيء الذي ادى ببعضهم الى تغيير بلاد الهجرة «من بلجيكا مثلا الى فرنسا قبل عودتهم الى المغرب». وهنالك من المهاجرين الذين عادوا الى وطنهم نتيجة المشاكل التي عرفها أبناؤهم وخاصة منهم الاناث عند وصولهم الى سن معين حيث لم يستطيعوا الاندماج بمجتمع الاستقبال. سواء من حيث الجانب الاجتماعي او من حيث الجانب المهني والعملي.

كما لوحظ ان بعض المهاجرين المتزوجين بأجنبيات قد فشلوا في اندماجهم حيث ادى بهم الامر الى العودة الى وطنهم تاركين زوجاتهم واموالهم بالخارج ومن بين المهاجرين الذين تم استجوابهم اثار بعضهم الجانب الخلقي ، الشيء الذي ادى بهم الى ارسال كل

افراد عائلتهم الى المغرب ومنهم من رفض الدخول في سياسة التجمع العائلي واجاب انه مطمئن لبقاء افراد عائلته بالمغرب وان الحافز الاساسي الذي يدفع به الى البقاء في الهجرة هو تكوين رأس مال يساعده على العودة والاندماج الاقتصادي في بلده الأصلي .

كما اشار بعض المهاجرين الى المضايقات التي أصبحوا يعانون منها في اطار المؤسسات المشغلة وكذلك من طرف المصالح الادارية العامة كالشرطة والادارة المحلية وادارة الحالة المدنية وكذلك ادارة الشؤون الاجتماعية والتعويضات العائلية فمنهم من قيل له بهذه الادارة الاخيرة : (كفى من زيادة الاطفال لانكم ايها الاجانب قد أثقلتم على كاهل الميزانية المخصصة لابناء وطننا) .

لكن جل المهاجرين العائدين قد صرحوا بالمستوى الجيد لصحتهم وصحة اطفالهم ومستوى لابأس به للتغذية خاصة منهم من كان يتقاضى التعويضات العائلية . كما ان البعض اشار الى الاستفادة من الدعم والاعانات العائلية والاجتماعية المخصصة لهم من المصالح الاجتماعية .

6.0دراسة الدخل والتحويلات :

ان دخل المهاجرين العائدين من الخارج يتراوح مابين مايقابل 25,000درهم و 120,000درهم سنويا بمتوسط قدره 61,000درهم وفرق نموذجي يناهز 32,000درهم اي معامل للتشتت الاحصائي يساوي 50%وان معظم هؤلاء المهاجرين قد اشاروا الى ان دخلهم هذا كان يكفيهم لتسديد حاجياتهم وحاجات افراد عائلتهم كما يساعدهم على توفير قسط لابأس به من هذا الدخل في الخارج وعلى تحويل مقادير لابأس بها الى وطنهم اما بصفة منظمة او بمناسبة زيارتهم الى الوطن او في بعض المناسبات او الافراح العائلية . وقد تتروح مبالغ التحويلات السنوية مابين 12,000درهم و 50,000درهم بمتوسط قدره 17,800درهم وفرق نموذجي قدره 15,600درهم اي معامل للتشتت مرتفع ويساوي 88%.

ومنهم من اشار الى تعدد مداخيلهم اما عن طريق عملهم بعدة مؤسسات او عن طريق تشغيل بعض افراد اسرهم من ابنائهم وذويهم القاطنين معهم بالخارج والذين يساهمون في دخل ونفقات الاسرة .

وتتجلى هذه السلبية في الانحلال الخلقي الذي اصاب المجتمع نتيجة الهجرة والتصرف الخلقي لابناء المهاجرين الذي يتمثل في سلوك ابناء الاجانب ، وذلك رغم حرص المهاجرين على مراقبة ابنائهم . ومنهم من حرص على ارسال ابنائه الى الوطن بمجرد بلوغهم السن الخامسة عشرة . ومنهم من لم يقبل ان يلتحق به ابناؤه الى الخارج .

الجانب التربوي والثقافي : هنالك 4 مهاجرين من 10 عبروا عن سلبية الهجرة من الزاوية التربوية والثقافية على مستواهم وعلى مستوى افراد اسرتهم وعلى مستوى البيئة الاجتماعية

وهنالك مايقرب من 7مهاجرين من 10عبروا عن ايجابية الهجرة من هذه الزاوية وذلك على مستوى المدينة او الوطن .

وقد قال بعض المهاجرين ان تمدرس ابنائهم راجع للهجرة سواء بالوطن او بالمهجر ويعود ذلك لتوفرهم على الوسائل المادية وفهمهم للمشكل . وعكس ذلك فان بعض المهاجرين فسروا فشل تمدرس ابنائهم بسبب الهجرة وخاصة غيابهم عن الوطن اوعدم انسجام اطفالهم بمدارس المهجر .

الجانب الاقتصادي : ان 85%من المهاجرين اجابوا انهم استفادوا من الهجرة على المستوى الفردي من الزاوية الاقتصادية . كما ان نفس النسبة قد أجابت بايجابية الهجرة من هذه الزاوية على مستوى المجتمع ، المدينة او الاقليم . اما على مستوى افراد الاسرة فهنالك 92%من المهاجرين الذين قالوا ان افراد اسرتهم قد استفادوا اقتصاديا من الهجرة . وان الكثير منهم قد اشار الى ان الهجرة مكنتهم من تكوين رأسمال ، الشيء الذي ادى بهم الى استثمارات ذات طابع اقتصادي في اطار الاسرة حيث ان ذلك كان هو السبب في حركة اقتصادية مهمة ورواج على مستوى الوطن والاقاليم كما ان البعض قد اشار الى التشغيل الذي استفاد منه افراد الاسرة والمجتمع والى التكوين والمهارات المحصل عليها خلال الهجرة .

ومن المهاجرين الذين أعزوا فشلهم وفشل افراد عائلاتهم في الميدان الاقتصادي الى الهجرة حيث ان غيابهم وبعدهم عن الاسرة ادى الى حرمان قضاياهم من مدبر ومسير .

وقد تبين ان مايقرب من مهاجر واحد من ثلاثة مهاجرين لم يقوموا بأي تحويل الى وطنهم طيلة استيطانهم بالخارج (14 من اصل 50)

جدول1.6.0 : توزيع المهاجرين حسب الدخل بالخارج والدخل بعد العودة :

الدخل بالخارج / الدخل بعد العودة	بدون	اقل من 30000	30000 49000	50000 69000	70000 99999	100000 واكثر	المجموع
بدون دخل	2	2	4	–	4	–	12
اقل من 10000	-	-	-	-	-	-	-
19999-10000	–	–	2	2	4	–	8
29999-20000	2	4	2	–	4	–	12
39999-30000	–	–	–	–	4	–	٤
49999-40000	–	–	–	4	–	–	4
50000 وأكثر	–	–	–	4	2	4	10
المجموع	4	6	8	10	18	4	50

ويتضح ان 10مهاجرين كان لهم دخل بالخارج ولم يعد لهم دخل بعد العودة الى وطنهم ، وان منهم من قد عرفوا تراجعا في دخلهم بعد العودة الى الوطن .

قامت الدولة بعدة محاولات ترمي الى الدفاع عن مصالح المواطنين العاملين بالخارج . كما ان الدولة قد وجدت منفذا اخر لعمالنا بالخارج وذلك بابرام اتفاقيات مع الدول العربية المصدرة للنفط(ليبيا ، العربية السعودية ، العراق . . .) .

حيث ان هذه الاقطار كانت في حاجة اكيده الى اليد العاملة بعدما سمي بالصدمة البترولية الاولى : الا ان هذا المنفذ قد اخذ يتقلص تدريجيا كما ان موقف الدولة ازاءه قد اصبح تحفظياً . وان التصميم الخماسي 1981-1985بعد ان لاحظ ان الهجرة الى الخارج قد اصبحت ضئيلة يقول :

«وفيما يخص عمالنا بالخارج يجب ان تدرس التدابير التي يجب اتخاذها قصد ادماجهم في السياق الاقتصادي والاجتماعي . وان كل من عبر عن ارادته للرجوع او ارغم على الرجوع لوطنه سيدمج بالاقتصاد الوطني .

اما فيما يتعلق بعمالنا الذين يشتغلون خارج المغرب فان عدة تدابير قد اتخذت لصالحهم وخاصة في ميادين التكوين والانشطة الاجتماعية والتربوية وذلك لتسهيل اعادة ادماجهم المرتقب في المجتمع المغربي» .

وعمليا فان سياسة الدولة في هذا الباب لن تعرف تغيرا جذريا وتخضع اساسا الى مبدأين :

ـ السهر على الدفاع على مصالح عمالنا الذين يرغبون البقاء في الخارج . اما بالنسبة للذين يريدون الرجوع للوطن ، او ارغموا على ذلك تحت ضغط البطالة او الميز العنصري ، فان بلادهم ترحب بهم دون ان تتخذ تدابير خاصة لاستقبالهم او لتشجيعهم في ذلك .

ومن جهة اخرى يجب الاشارة الى ان المصالح المختصة منهمكة الان في اعداد بعض التدابير لصالح العمال العائدين منها .

ـ صندوق جماعي لصالح العمال .

ـ بنك للمشاريع خاص بالعمال .

وانشطة اجتماعية وثقافية وكذلك تنظيم عمليات مراكز للتصييف لصالح ابنائهم وتسهيل وسائل استقبال العمال الزائرين لوطنهم . ويتبين من خلال الاستجوابات ان هناك مؤشرات تدل على رغبة المهاجرين المغاربة في العودة الى وطنهم ، وعلى سبيل المثال :

حيث آن 8 منهم دامت هجرتهم 20 سنة او اكثر والستة الآخرين دامت هجرتهم مابين 10 و14 سنة . كما ان هناك18 مهاجرا قاموا بتحويل مبالغ تتراوح مابين10,000 و20,000 درهم جلهم مكث بالخارج مابين10 و14 سنة .

اما الاخرون فانهم يتوزعون حسب مستوى تحويلاتهم السنوية ومدة هجرتهم على الشكل الوارد في جدول .

جدول 2.6.0 : توزيع المهاجرين حسب مدة الهجرة ومستوى التحويلات السنوية

مدة الهجرة/مستوى التحويلات السنوية	اقل من 10سنوات	10–14سنة	15-19سنة	20سنة +	المجموع
لايحول	-	6	–	8	14
اقل من 5,000درهم	-	2	–	–	2
9,999-5,000	–	–	–	–	–
19,999-10,000	2	10	4	2	18
29,999-20,000	2	2	–	4	8
30,000وآخر	-	6	–	2	8
المجموع	4	26	4	16	50

وفيما يتعلق بالتحويلات حسب سن المهاجرين عند العودة فان معظم المهاجرين الذين قاموا بتحويلات ذات مبالغ مرتفعة كانت اعمارهم تتراوح مابين30 و49 سنة وعند مقارنة التحويلات السنوية بالدخل السنوي فانه يتبين ان4 مهاجرين من 14مهاجراً لن يتوفروا على أي دخل في الخارج وان 2 من 14 كانوا يتوفرون على اقل من 30,000 درهم سنويا بالخارج و4 آخرين لهم دخل يتراوح مابين30,000 و50,000 درهم اما الباقون(4) فكان دخلهم يفوق 50,000 .

وبالنسبة لـ18مهاجراً الذين كانوا يحولون مبالغ تتراوح مابين 10,000 و 20,000 درهم سنويا فان 8منهم كانوا يحصلون على دخل يتراوح مابين70,000 و100,000 درهم سنويا والباقي من50 مهاجراً يتوزعون خلال الجدول3.6.0 .

جدول3.6.0 : توزيع المهاجرين حسب الدخل والتحويلات بالخارج :

الدخل السنوي بالخارج / التحويلات السنوية	بدون دخل	اقل من 30,000	30,000 49,000	50,000 69,000	70,000 99,999	100,000 واكثر	المجموع
لايحولون	4	2	4	2	2		14
اقل من		2					2
9,999-5,000							
19,999-10,000		2	2	4	8	2	18
29,999-20,000			2	4	2		8
30,000واكثر					6	2	8
المجموع	4	6	8	10	18	4	50

وان دراسة التحويلات السنوية حسب اعداد افراد الاسرة الباقين بالمغرب تبرز ان 28من اصل 50كان عدد افراد اسرتهم يتراوح مابين 2و4وان12 من50 لاتتركب الا من فرد واحد اما10 الآخرون فان أفراد اسرتهم يصل الى5 فأكثر ويعطي تقاطع هاتين المتغيرتين التوزيع في الجدول4.6.0 .

جدول 4.6.0 : تحويلات المهاجرين وعدد افراد اسرهم

عدد افراد الاسرة / التحويلات السنوية	1	4-2	7-5	8	المجموع
لايحولون	4	10	—	—	14
اقل من 5,000	—	—	2	—	2
9,999-5,000	—	—	—	—	—
19,999-10,000	6	12	-	-	18
29,999-20,000	2	4	2	—	8
30,000واكثر	—	2	4	2	8
المجموع	12	28	8	2	50

ويتضح من خلال هذا الجدول ان المهاجرين الذين لايحولون اي مبلغ لهم اسر صغيرة وان تحويل المبالغ المرتفعة يهم عموما الاسر ذات الحجم الكبير . اما فيما يتعلق بالتحويلات المتوسطة فانها توزع بصفة عادية فيما بين الاسر المتوسطة الحجم والصغيرة .

واذا قورنت التحويلات السنوية مع الدخل الحالي بالمغرب فانها تبرز ان 10مهاجرين من 50يتوفرون على دخل بالمغرب يفوق50,000 درهم كانوا يحولون مبالغ سنوية تفوق10,000 درهم اما بالنسبة للذين لايتوفرون على دخل بالمغرب فان2/3 منهم كانوا لايحولون اي مقدار الى المغرب .

اما فيما يخص الآخرين فانهم يتوزعون وفق الشكل الوارد بجدول5.6.0 .

جدول 5.6.0 توزيع المهاجرين حسب التحويلات والدخل الحالي

الدخل الحالي بالمغرب / التحويلات السنوية	بدون دخل	اقل من 10,000	10,000 - 19,999	20,000 - 29,999	30,000 - 39,999	40,000 - 49,999	50,000 فأكثر	المجموع
	8		4	2				14
5,000			2				2	
9,999 – 5,000								0
19,999-10,000			4	6	2	4	2	18
29,999-20,000	2			2			4	8
30,000واكثر	2				2		4	8
المجموع	12	–	8	12	4	4	10	50

تبرز مقارنة الدخل بعد العودة الى الوطن والدخل بالخارج ان هنالك علاقة بينهما بالنسبة الى مهاجرين عائدين كان لهم دخل يفوق 100,000درهم بالخارج واصبح يتجاوز 50,000درهم بالمغرب كما ان 8مهاجرين يتراوح دخلهم مابين 50,000و 70,000 درهم بالخارج واصبح بالمغرب يفوق 40,000درهم . لكنه لوحظ ان 4مهاجرين كانوا يتقاضون سنويا مابين 70,000و 100,000درهم حين عودتهم الى وطنهم اصبحوا بدون دخل كما نرى ان عدداً لايستهان به عرفوا انخفاضا جد قوي في دخلهم بعد عودتهم الى الوطن وذلك مايتوضح من خلال معطيات الجدول .

الدخل السنوي بالخارج السن الحالي		أقل من 30,000 درهم	30,000 49,000	50,000 69,000	70,000 99,999	100,000	المجموع
أقل من 25							
29-25	2		2				
39-30		2	4	2	8		
49-40	2			2	8	4	
,50		4	2	6	2		
المجموع	4	6	8	10	18	4	

7.0منجزات المهاجرين

لقد ادى البحث الى معرفة المنجزات التي تمت من طرف المهاجرين العائدين وان عدد المنجزات المحققة بدخل الهجرة هو94 انجزت من34 مهاجراً حيث ان16 مهاجرا لن يحققوا اي انجاز . ذلك ان ثلثي المهاجرين العائدين قد انجزوا في ميدان معين او عدة ميادين .

اقتناء المنزل بالمغرب :

هناك28 مهاجراً من اصل50 اقتنوا46 منزلا حيث ان بعضهم اقتنى منزلين اوثلاثة ، ويتوزعون وفق جدول1.7.0 .

جدول1.7.0 : اقتناء منازل بالوطن .

عدد المنازل	عدد المطلق	المهاجرين النسبي
0	22	44
1	14	28
2	10	20
3	4	08
المجموع	50	100

منجزات اخرى :

هناك 8 مهاجرين قاموا باقتناء منزل بالخارج اي 16% من المهاجرين .

كما ان عشرة اقتنوا ارضا فلاحية و8حققوا شراء ارض بالمدينة قصد بناء منزل .

ومن جهة اخرى فان 4 مهاجرين اقتنوا دكاكين او حققوا تجارة ، وعدداً متساوياً قاموا بايداع أموالهم في شراء الحلي والذهب .

اما الاستثمار في الماشية فانه قدهم /٦/ مهاجرين ، وفي الجدول2.7.0 توزيع الانجازات حسب الميدان :

جدول 2.7.0 : انجازات المهاجرين

نوع الانجاز	عدد الانجازات	٪
اقتناء منزل بالمغرب	46	48.9
اقتناء منزل بالخارج	8	8.5
اقتناء ارض فلاحية	10	10.6
ارض للبناء	8	8.5
انعام	6	6.4
تجارة	4	4.3
حلي وذهب	4	4.3
اخر	8	8.5
المجموع	94	100.0

8.0 بعض مواقف المهاجرين

لقد لوحظ تباين في مواقف العمال العائدين ازاء الهجرة حيث منهم اكد سلبية الهجرة من الجوانب الاجتماعية والثقافية والخلقية والدينية ، ومنهم من ثمن الهجرة واعتبرها موجبة ومفيدة من زاوية التعليم والتكوين المهني وكذلك من حيث تكوين رأسمال يساعدهم على العودة والاستثمار بوطنهم . وقد ابرز استغلال الاجوبة عن السؤال (رقم 10العناصر التالية :

من الجانب الاجتماعي : هنالك 46%من المهاجرين الذين عبروا على الجانب السلبي للهجرة على مستواهم . و60%يفكرون في ان الهجرة سلبية على مستوى افراد الاسرة وتلي مستوى البيئة الاجتماعية و55%ابرزوا سلبية الهجرة على مستوى المدينة او الاقليم ومنهم من برر هذه السلبية بالانعزال والتغيرات غير المرضية الناتجة عن الهجرة خاصة في العلاقات الاجتماعية . ومنهم من قال ان غياب المهاجر بصفته رب الاسرة له سلبيات متعددة على مستوى الاسرة والمجتمع . وان الاسرة قد فقدت حرارة علاقاتها العاطفية وبذلك تم تشويه المجتمع المغربي الذي كان يتميز بعلاقات اجتماعية جد قوية ، كما اشار بعض المهاجرين الى الانحلال الذي تم في العلاقات الاجتماعية وأثاروا مشاكل جديدة لم يعرفها المجتمع من قبل . ومنهم من قال ان اسرته اصبحت مقسمة بين مجتمعين مختلفين ، ومنهم من اشار الى امراض اصيبوا بها نتيجة انعزالهم ابان الهجرة . وفيما يتعلق بالمهاجرين الذين عبروا على ايجابية الهجرة من الزاوية الاجتماعية فان البعض قد اكد ان التفتح على المجتمع الخارجي له عدة مزايا وان المجتمع المغربي يستفيد كثيرا من ذلك . وهنالك بعض المهاجرين الذين اجابوا ان اثر الهجرة ضعيف على المستوى الاجتماعي ، ومنهم من اجاب بانه لايدري .

الجانب الخلقي : هنالك اكثر من نصف المهاجرين الذين عبروا عن سلبية الهجرة من الجانب الخلقي سواء على مستواهم او على مستوى افراد اسرتهم او بيئتهم الاجتماعية او المدينة او الوطن .

9.0الافاق وسياسة الدولة في ميدان الهجرة الى الخارج :

ان سياسة المغرب في ميدان الهجرة كانت دائما تهدف الى تشجيع العمال على الهجرة الى الخارج ، وذلك مايتوضح من خلال مختلف تصاميم التنمية التي اكدت على ثلاثة ابعاد :

- تخفيف البطالة بالمغرب .
- اعطاء العمال تكوينا مهنيا بالخارج .
- الحصول على العملة الصعبة .

وان التصميم التنموي 1968-1972يؤكد ذلك بوضوح«ان الهجرة تساعد على تمويل جزئي للاستثمارات الداخلية ، وانها تشغل طرفا من عمالنا الذين لايمكنهم ان يشتغلوا داخل وطنهم ، وعلى تكوين اكثر عدد من المواطنين الذين يحصلون على مهارات مهنية ومواقف موجبة مع فكر المقاولة وذلك في اطار التنمية الاقتصادية للوطن»(1)

وان تدابير مختلفة وتدخلات في هذا الباب اتخذت من طرف الدولة لتشجيع العمال المغاربة الموجودين بالخارج وخاصة منها :

- اعادة التنظيم مع تعزيز المصالح الادارية المكلفة بالهجرة والزيادة في شبكة الملتحقين والمراقبين في الميادين الاجتماعية بالخارج .
- القيام باعمال اجتماعية بالخارج لصالح العمال .
- الامضاء على معاهدات ثنائية في ميدان اليد العاملة مع بلدان المهجر .
- انشاء (صندوق الهجرة) قصد اعانة وتمويل المهاجرين الذين توجهوا الى الخارج لاول مرة بواسطة قروض خاصة .

كما ان تشجيع تحويل اموالهم الى المغرب قد تم تأسيسه منذ 1973بنسبة 5%وتستفيد اموالهم المودعة بالبنوك بفائدة لابأس بها(٢) .

ومنذ الازمة الاقتصادية العالمية وتوقف الهجرة الى اوربا منذ وسط السبعينات (باستثناء الهجرة الموسمية) لم تقم الدولة بأي مبادرة لتشجيع العودة الى الوطن . بل على عكس ذلك .

(1)انظر التخطيط الخماسي68-1972 الجزء الاول ، ص 93 والتصميم الثلاثي65-1967 ص427 والتصميم الخماسي1973-1977 الجزء الأول ص122

(2)انظر التصاميم الخماسية ؛ 68-1972ص 93 ، و1973-1977ص 123 ، ولقد حذف هذا التشجيع منذ 1981بعد تدهور قيمة الدرهم مقابل الفرنك الفرنسي .

تجنيس الاطفال : ابرز الاستجواب مع العمال في هذا الباب ان 92% منهم يقومون بتجنيس اطفالهم وان 8% فقط هم الذين قبلوا هذه العملية . كما لم يوجد ضمن العينة اي مهاجر متجنس .

ثقافة اطفال المهاجرين : اوضح الاستجواب مع 50 مهاجراً ان كل اطفال المهاجرين يحسنون استعمال اللغة العربية مع لغة بلد الاستقبال ، وان جل المهاجرين يرغبون في ارسال ابنائهم الى وطنهم ليتابعوا دراستهم بالمدارس المغربية ، لكن هذه الاجوبة يجب ان تؤخذ بشيء من الحذر لان جل المهاجرين الذين استجوبوا يتميزون بارتباطهم المستمر بالمغرب حيث ان العينة المختارة لاتتضمن مهاجرين لايزورون المغرب الا في حالات نادرة الشيء الذي يؤثر على ثقافة اطفالهم .

10.0 استجواب مع عمال عائدين اسسوا تعاونية الامل للنجارة بمدينة سلا :

لقد تم اختيار تعاونية الامل لاستجواب مسيريها لانها انشأت من طرف مجموعة من 12 عاملاً يشتغلون بالخارج بتعاون مع مكتب تنمية التعاونيات التابع لوزارة التخطيط . وقد ادى هذا الاستجواب الى نتائج جد مهمة من حيث مبدأ انشاء هذه التعاونية وتنظيمها وتسييرها وانتاجها ومعطياتها المالية مع ابعادها الاقتصادية وآفاق نشر مثل هذه التجربة .

1.10 لماذا انشأت تعاونية الامل ؟ : تبين من خلال الاستجواب الذي تم ان جل المتعاونين قد قرروا انشاء هذه التعاونية سعيا للعودة الى وطنهم واعادة اندماجهم في مجتمعهم للابتعاد عن اقطار المهجر حيث كانوا يعانون من النفي وسوء المعاملة والخضوع لسيطرة المشغِلين والحرمان من الحرية والانتعاش كما ان جلهم قد اشاروا الى الاستغلال الذي كانوا يخضعون اليه في المهجر من طرف ارباب المعامل . والانشطة اللا انسانية التي كانوا يمارسونها بالخارج . وقد وقع الاجماع من طرف عمال هذه التعاونية على ضرورة تأسيس وحدة اقتصادية تساعدهم على الاندماج في مجتمعهم الاصلي والاستفادة من المزايا والتشجيعات المتاحة لهم من طرف الدولة والمساهمة في التنمية الوطنية . وقد وقع الاختيار على شكل التعاونية العمالية للانتاج التي يعرف بها القانون الاساسي كمجموعة لاشخاص ذاتيين والذين حصلوا من خلال الممارسة على خبرة معينة ، الشيء الذي يمكنهم من انشاء تعاونية من هذا النوع حتى ينتجون المواد ويمارسون خبراتهم وينموها ، بصفة جماعية وهكذا يستفيد العمال العائدون من ثمرات اعمالهم ويحافظون على كفاءاتهم ، الشيء الذي يساعدهم على الاندماج في المسار الاقتصادي الوطني كما يساعدهم ذلك على الزيادة في قيمة رأسمالهم واغناء خبراتهم والمساهمة في تسيير تعاونيتهم هذه . وان الدولة قد تعفيهم من جل الضرائب والجبايات مع اعطائهم امكانية الاستفادة من قروض مالية بفائدة منخفضة . وفيما يتعلق بتعاونية الامل للنجارة فانها قد تأسست من طرف مجموعة من العمال كانوا يشتغلون ببلجيكا منذ يوليو 1985 وهنالك عمال اخرون مازالوا بالخارج يرغبون في الالتحاق بهذه التعاونية . لكن هؤلاء العمال اشاروا الى الصعوبات التي واجهتهم والمسطرة الادارية

المعقدة مع مشاكل التمويل لهذا المشروع . ولولا مساعدة المكتب الانف الـذكر لما توفق هؤلاء العمال في انجاز هـذا المشروع . ولقد تم اللجـوء الى الشركة الفـرنسية لـلاستثمار والتنمية الصناعية (S.I.D.I)للحصول على الاعتمادات الضرورية ذلك في اطار تعاقـد يمتد على خمس سنوات ، على اثرها تمنح هذه الشركة كـل حقوقها للمتعاونـين المغاربـة . كما حصلت هذه التعاونية على اعانات تقنيـة ومساعـدات في التيسير من طـرف هذه الشركـة وخاصة في دراسة المشروع واقتناء الارض في المنطقة الصناعية لمـدينة سـلا وشراء الالات الضروريـة كـما ان الشركـة المعنيـة(.S.C.O.D)قـد منحت لهـذه التعـاونيـة قـرضـا مبلغـه 1,200,000درهم لنفس الغرض .

وان هدف هذه التعـاونية هـو انتاج مختلف المـواد الخشبية للبنـاء والتأثيث وذلـك على مستوى صناعي متـوسع وبـاعتمادهـا التقنيات المتـطورة والالات الحديثـة قصد مـلاءمة منتوجاتها هذه طلب السوق وذوق المستهلكين .

2.10 تنظيم التعاونية : لقد نظمت هذه التعـاونية عـلى شكل شركـة مجهولـة يسيرهـا جمع عام ، ولقد حرصت على وضع قانون داخلي صـودق عليه بـالاجماع ليحـافظوا عـلى حقوق المتعاونين وامكانية انعاشهم وتقدمهم واستفادتهم مع تطور المشروع . كما ان هـذا التنظيم الداخلي قد فتح امكانية الالتحاق بهذه التعاونية لكل عامل اخر يشتغل بالخـارج ، وللعمال غير المهاجرين وغير العائدين الذين اشتغلوا سنة على الاقل في اطار التعاونية ، كما حـددت مساهمة المتعاونين في 50,000 درهم وينص هذا القانون على كيفية توزيع الارباح كمايلي :

10% للاحتياطات القانونية .

5% لصندوق التضامن الاجتماعي .

30% تحول الى اسهم وتستعمل في توسيع التعاونية .

5% توزع على العمال غير المتعاونين لتحفيزهم وحثهم على الاندماج النهائي .

50% توزع على المتعاونين .

وقد ينص هذا القـانون عـلى ان الاجور المؤداة للمتعـاونين تكـون محسوبـة باعتبـار مايؤدونه من عمل وخدمات .

متعاونون يشتغلون 45 ساعة في الاسبـوع ويتقاضـون 1500 درهم شهريـا مرتبـطة بتزايد كلفة المعيشة ، وعمال يتقاضون اجورا اقل نظرا لعدد ساعات العمل المنخفضة .

3.10 التسيير والانتاج : اضافة الى المجلس الاداري هناك لجنة المتعاونين المسؤولـة على تسيير المعمل وتحتوي على ستة متعاونين مسؤولين .

مسؤول على مصلحة العمال .

مسؤول على مصلحة الحسابات .

مسؤول على مصلحة المواد الاولية والمخزونات او التزويدات .

مسؤول عن مكتب الدراسات الذي يشرف في نفس الوقت على مهمة الانتاج .

مسؤول على مهمة التسويق .

البحث السابع

الهجرة التونسية العائدة
المحددات والتبعات

الدكتور خالد الوحيشي
الدكتور حافظ شقير
الدكتور عبد الرازق بالحاج زكري

مقدمة

لم تتم عودة العمال التونسيين المهاجرين في فرنسا كما كانت ترغب بذلك الجهات الحكومية وشرائح رأس المال السائدة في فرنسا . وعلى الاقل كما عبرت عنه التصريحات الرسمية والاجراءات والتدابير التي اتخذت بهدف دفع المهاجرين الى العودة الى بلدان المنشأ .

هذا ماتؤكده الارقام وهذا مادفعنا الى طرح سؤال رئيسي ، نحاول الاجابة عليه في هذه الورقة ، حول مسببات فشل توجهات واجراءات متخذي القرار في فرنسا المتعلقة بالمهاجرين مركزين على حالة الهجرة التونسية . يلي ذلك سؤال ثان مترتب عن الاول يتعلق بمستقبل الهجرة التونسية واحتمالات عودة المهاجرين التونسيين من فرنسا على المدى القريب ، ذلك ان استمرار بقاء المهاجرين في فرنسا مرتبط عموما بمواقف وتدخلات جهات ثلاث : بلد المنشأ وبلد الاستقبال والمهاجر نفسه .

للتعرف على مدى قابلية بلد المنشأ لاستقبال عودة مكثفة للمهاجرين التونسيين حاولنا عرض اهم مؤشرات السياسات الانمائية المتبعة في تونس وانعكاساتها على القوى العاملة من ناحيتي حراكها وتشغيلها .

وبخصوص فرنسا بلد الاستقبال حاولنا ان نتعرف على مدى مطابقة التوجهات المعلنة بخصوص المهاجرين لاحتياجات هيكل الانتاج لديها ، وهل ان الموقف المعلن يتماشى مع رغبة شرائح رأس المال ام البعض منه ، اي ماهو الدور الذي يلعبه التناقض بين شرائح رأس المال في افشال التوجهات المعلنة وان الجواب بوجود مثل هذا الدور وكيف يتم ذلك وماهي احتمالات استمراريته في المستقبل ؟ وأخيراً ماهو موقف المهاجر نفسه ، واذا مارفض العودة فكيف يتغلب على اوضاعه المعاشية والمهنية الطاردة ، وماهي التدابير التي يتخذها لدعم بقائه واستقراره ؟

تبقى الاجابة كامنة في حقيقة العلاقة بين هذه المحددات الثلاثة ، وقد حاولنا ان نعالجها من خلال عرض اهم خصائص انعكاسات التقسيم الدولي للعمل على الاختيارات الانمائية في تونس وصولاً الى تبيان بعض مؤشرات وانعكاسات هذه وتلك على حراك قوة العمل التونسية وهجرتها بالخصوص اي بعض مؤشرات استراتيجية رأس المال في المركز او في تونس ازاء قوة العمل التونسية .

وقد دعمنا استنتاجاتنا المكتبية بمسح ميداني اجريناه على عينة صغيرة من العائدين (٥٠ شخصا) المتواجدين في مناطق ريفية (قرية منزل عبد الرحمن) وفي مناطق حضرية (العاصمة) . تنقسم العينة الى ثلاثة اصناف : اصحاب مشاريع اقتصادية واجراء وزائرين وقد استهدف المسح غرضا محددا وهو التعرف على بعض الامثلة لتفهم صيرورة الهجرة والعودة .

يتوجب اخيرا الاشارة الى ان الدراسة قد ركزت على حالة فرنسا دون غيرها كبلد استقبال ويعود ذلك لكونها من ناحية اكثر البلدان استقبالا لليد العاملة التونسية المهاجرة ، كذلك لتوفر البيانات ودقتها من ناحية اخرى ، وتجنبنا التعرض الى حالة ليبيا رغم استقطابها المكثف لليد العاملة التونسية خاصة خلال العشرية الاخيرة «حوالي خمس المهاجرين التونسيين» (١) لان مسببات العودة وميكانيزماتها تختلف عما هو بالنسبة للمهاجرين في اوروبا وذلك لكون صيرورة الهجرة لهذا البلد تبدو مختلفة عما هي عليه بالنسبة للهجرة الى فرنسا (٢) وقد تتطلب معالجة يصعب الاحاطة بها في هذه الورقة .

مدخل نظري

١- لقد اصبح من المسلم به في العديد من الدراسات الحديثة ان الفصل التقليدي بين الهجرة الداخلية والهجرة الخارجية ليس له اي مبرر سوى تسهيل عرض البحث وتيسير فهم تقسيماته . فعلى المستويين المفاهيمي والواقعي لانجد اي فارق مهم بين الظاهرتين .

ورغم ان هناك خصوصيات وفوارق بين اقتصاديات بلدان المركز الرأسمالي والبلدان التابعة له لكنها ترضخ بأجمعها لاحكام رأس المال . ولما كانت قوانين رأس المال العامة ذات طابع دولي فان تفسير ظاهرة الهجرة الداخلية كالهجرة الخارجية لايمكن القيام به الا ضمن عملية تحليل التبادل الرأسمالي وماتفرضه من علاقات غير متكافئة تتضمن سيادة المركز وتبعية الاطراف ، فالفائض السكاني الحالي في الاطراف هو في الاصل نتاج وانعكاس لنهب الاستعمار لثروات هذه البلدان وهو صنيع رأس المال لكي يتابع استغلالها حسب احتياجاته المتطورة . فاحدى الادوار التي يوكلها رأس المال لهذا الفائض السكاني هو توفير يد عاملة رخيصة بصفة مستمرة .

من هنا يمكن القول بأن هجرة اليد العاملة سواء كانت داخلية ام خارجية انما تمثل تنقلا لقوة العمل وتجنيدا لها داخل المجال الذي يسيطر عليه نمط الانتاج الرأسمالي . وتكون الهجرة في كلا الحالتين متعلقة بنفس الديناميكية للتنمية غير المتوازنة داخل النظام الرأسمالي (٣) .

واذا كان حديثنا هذا على الصعيد النظري فان الواقع يثبت حقيقة ذلك بما لايدع مجالا للشك . فكل الهجرات من معظم الدول المستعمرة صارت بعد الاستقلال تسمى خارجية بعد أن كانت قبله تسمى داخلية ويؤكد ذلك مثال الجزائر قبل استقلالها عام ١٩٦٢ وبعده . وكذلك حالة ايرلندا والمانيا قبل وبعد التقسيم .

اذا لايمكن دراسة هجرة قوة العمل «الداخلية او الخارجية» في مجالات رأسمالية ، الا ضمن صيرورة رأس المال ككل وانعكاسات قوانينه على التبادل غير المتكافىء ، وخصوصية انصياع هذا الوسط او ذاك لهذه القوانين .

لايمكن ضمن هذا التصور فصل دراسة مسألة عودة العمال المهاجرين عن هذه القوانين العامة والمتعلقة عموما بطبيعة العلاقة بين خصوصية ميكانيزمات رأس المال من

ناحية، وحراك قوة العمل من ناحية اخرى، لذلك سوف نهتم في هذا القسم النظري باشكالية حراك قوة العمل ككل مركزين على الحراك الجغرافي «الهجرة».

٢- لاخلاف في القول بأن اشكالية الهجرة عموماً هي اشكالية حراك قوة العمل، والتي تشمل كل تنقلات قوة العمل سواء الجغرافية «الهجرة» او المهنية «من مهنة لاخرى» والقطاعية «من قطاع لاخر» كما ان مصطلح حراك قوة العمل لايصلح الا للنظام الرأسمالي في المركز والأطراف واي مكان يقع تحت سيطرته .

٣- ان خلق قوة العمل يتم عبر «تحرير» الاشخاص من علاقات الانتاج قبل الرأسمالية وبالانقضاض عليها ، وبالتالي تمكينهم من التحكم في قوة عملهم وفي مكان وزمان بيعها. ان اهم وسيلة لتحرير قوة العمل والخلق المكثف لاحتياطي العمل، هي تجريد جماهير الفلاحين من اراضيها بما يجعلها على استعداد بيع قوة عملها مقابل اجر، ولتنقل الى حيث تتمكن من التحصل على الرغيف.

اما استعمال قوة العمل فيعني به تحركات رأس المال لدفعها للحراك الى حيث يرغب، ولارضاخها لشروطه الاخرى اي التحولات الطارئة في عملية الانتاج «في ساعات العمل، وكثافته وانتاجه».

وفي ضوء ذلك فان حرية العامل تفقد معناها ، فلكي يتمكن من العيش يضطر الى بيع قوةعمله، ويتم هذا البيع حسب شروط صاحب رأس المال. فالحرية تعني بالتالي رضوخ العامل لشروط رأس المال.

٤- اذن تعتبر قوة العمل مورداً فائض القيمة النسبية لرأس المال، كما ان حراك قوة العمل هو شرط اجتثاث هذا الفائض ، ويمكن القول ان استراتيجية رأس المال السكانية في هذا الباب تتمثل في تسخير كل الجهود لخلق وتوفير قوة العمل بشكل مستمر وبدون حدود حجما وانتشارا . فرأس المال لايكتفي بما هو موجود من احتياطي العمل المتوفر بل يبحث باستمرار عن خلق الجديد وتعويده على الحراك لتوفير الاستغلال الامثل ، فهو لايكتفي بما هو متوفر وطنيا بل يتخطاه الى ماهو اوسع ، خصوصا في مراحل تطوره المتقدمة، لكي يخلق قوى العمل في اي مكان يقع تحت سيطرته ويجلبها منه، ويمكن القول ان استراتيجية رأس المال ازاء سكان البلدان المستعمرة او التابعة هي تحويلها الى خزان احتياطي لقوة العمل التي قد يحتاجها في مرحلة او اخرى من تطوره وتيسير استدعائها عند الحاجة .

٥- لايعتبر رأس المال ضمن النظام الرأسمالي مسؤولا عن خلق طلب العمل وحسب بل عن العرض ايضا حيث يتدخل من الجهتين . اذ وفق احتياجات القطاعات الاقتصادية التي يسيطر عليها فانه يرضخ قوة العمل الى عمليتين ، حركة طرد وحركة جذب نحو المجال او القطاع الخاضع وخارجه. ففي مراحل معينة من تطور وسائل الانتاج تستغني الصناعات عن القوى العاملة المؤهلة فتحيل جزءا منها على البطالة وتجذب مكانها قوى عاملة غير مؤهلة. كالنساء والاطفال والفلاحين المجردين من وسائل انتاجهم . وتجلبهم

من اي مكان يقع تحت سيطرة رأس المال سواء من المراكز او من الدول الاطراف . هذا ماينطبق عموما على فترات الجذب القوية لاوروبا الغربية خلال الخمسينات والستينات .
وفي مراحل اخرى من تطور الصناعات في اوروبا ، وعند التوجه نحو استعمال تقنيات وتكنولوجيا متطورة يقل الاهتمام بالقطاعات والصناعات ذات التكنولوجيا الضعيفة ، مما يؤدي بها بالتالي الى لفظ جزء هام من قوة عملها خاصة قليلة التأهيل منها كالعمال المهاجرين ، وهذا مايفسر الخلفيات الكامنة وراء الاجراءات التي اتخذتها السلطات الاوروبية لتشجيع عودة العمال المهاجرين خلال العشرية الاخيرة .

٦- لاشك اذن ان رأس المال يبذل قصارى جهده لتعويد القوى العاملة على الحراك بما تقتضيه مصالحه غير ان هذه العلاقة ليس في الواقع ميكانيكية ، فرغم ان رأس المال هو المحدد في اخر التحليل فان هناك عوامل اخرى معيقة لهذه الصيرورة واهمها استراتيجية العمال «الافراد» والتي يصفها «قودمار» بأنها استراتيجية «اللاحراك» [٤] .

ويقصد الباحث المذكور بمصطلح اللاحراك كل مايتعلق برغبة العامل في التحصل على احتياجاته من عمل وتعليم وسكن ووسائل الترفيه في مكان اقامته ورفضه النزوح المفروض والهجرة ذات الوعود الكاذبة . فاستراتيجية العامل هي موضوعيا استراتيجية الاستقرار في اوضاعه المادية والمعنوية . وهذه الاستراتيجية المناهضة لاستراتيجية رأس المال في مجال الحراك يعبر عنها العامل بأشكال نضالية متعددة ، نقابية ومطلبية وسياسية وغيرها ، وهذا من شأنه ان يعرقل ، بدرجة اوبأخرى وحسب المراحل وموازين القوى الاجتماعية ، تطلع الطرف الاخر في تحقيق الحراك الكامل .

ومما مر اعلاه . تشكل استراتيجية «اللا حراك» التي ينهجها العامل واقع الوجه الآخر من اسباب فشل جهود متخذي القرار في بعض بلدان اوروبا الغربية لدفع العمال المهاجرين للعودة الى بلدانهم :

عوامل الهجرة :

١- افراغ الريف من سكانه النشطين اقتصاديا عملية مستمرة :

يتبين من خلال التعدادات العامة للسكان ان الريف قد فقد خلال الفترة من ٩٥٦ الى ٩٨٤ حوالي ١٣٧٥٠٠٠ شخص بمعدل ٤٩١٠٠ شخص سنويا وهو مايمثل ٦٥٪ من الزيادة المتوقعة في سكان الريف [٥] .

وان نسبة الريفيين قد تقلصت باستمرار خلال هذه الفترة حيث انتقلت من ٦٦،٩٪ عام ١٩٥٦ الى ٣٧،٢٪ عام ٩٨٤ .

ويمكن تلخيص اهم العوامل التي ادت الى هذا النزيف المستمر بالتالي

أ- لعل من اهم الاختيارات التي اتبعتها السياسة الزراعية في تونس منذ الاستقلال هي سياسة التعصير او التحديث ، بمعنى تكثيف مكننة الزراعة ، حيث اتخذت الجهات الحكومية وخلال جميع المراحل اجراءات عديدة لتشجيع استعمال المكننة في الزراعة ، وقد

نتج عن ذلك ان انتقلت على سبيل المثال نسبة المستعملين للجرارات من ٢،١٨ من مجموع المنتجين عام ٩٦١ - ٩٦٢ الى ٥٦٪ عام ١٩٨٠ ، كما ان هذا الاستعمال لم يكن مقتصراً على الفلاحين الكبار بل حتى الصغار منهم ، اي الذين يملكون اقل من ٢٠ هكتاراً ، قد شهدوا تحولا هاما في هذا المضمار حيث انتقلت نسبة استعمالات الجرارات بينهم من ٢،١٣ ٪ عام ٦١ - ٩٦٢ الى ٥٢،٢٪ عام ٩٨٠ «الجدول رقم «١»» ، وان تبرير ذلك بطبيعة الحال هو اضطرار الفلاحين الصغار لاستعمال هذه الوسائل للتمكن من المزاحمة في سوق صعبة خاصة وان اسعار المنتوج الفلاحي كانت متدنية كما سنرى ذلك فيما بعد .

جدول رقم «١»

تطور استعمال الجرارات حسب حجم المزرعة

حجم المزرعة	عدد المستعملين			
	١٩٦١-١٩٦٢		١٩٨٠	
صفر الى ٢٠ هكتاراً	٣٥٦٨٠	٪١٣،٢	١٥٤٤٠٠	٪٥٢،٢
٢٠ الى ١٠٠ هكتار	١٩٢٠٥	٪٣٨،٢	٤٢٤٠٠	٪٧٧،٧
١٠٠ فما فوق	٤٣٧٠	٪٨٣،٧	٤٠٠٠	٪٩٠،٩
المجموع	٥٩٢٥٥	١٨،٢	٢٠٠٨٠٠	٪٥٦،٦

المصدر : التقرير الاقتصادي والاجتماعي : المكتب الوطني للدراسات بالاتحاد التونسي للشغل ١٩٨٤ - ص ٢٤

اذن تزداد هذه الصعوبة بالنسبة للفلاحين الصغار والمتوسطين ذلك لان معظم استخداماتهم لهذه الوسائل يتم بالكراء وان عدد المنتجين الذين يستخدمون الجرار بالكراء كما توضحه الارقام ظل في تزايد مستمر حيث انتقل من ٤٤٢٩٠ مستخدماً عام ١٩٦١ الى ١٦٦٥٧٠ عام ١٩٧٦ ثم قفز الى ١٨٧٧٠٠ عام ٩٨٠ ولتوضيح ذلك عن طريق النسب نرى بان ٧٥٪ من مجموع المستخدمين للجرار عام ١٩٦١ ثم ٩٢٪ عام ٩٧٦ و ٩٣،٥٪ عام ٩٨٠ يقابله من جانب اخر تناقص عدد المستعملين المالكين خلال العقدين ١٦٠٠٠ عام ١٩٦١ و ١٣٥٨٠ عام ١٩٧٦ و ١٣٠٠٠ عام ١٩٨٠ - الجدول رقم «٢»

جدول رقم «٢»
تطورتوزيع المنتجين الذين يستخدمون
الجرار حسب صفة الاستعمال

	صفر الى ٢٠ هك	٢٠ الى ١٠٠هك	١٠٠ هك فما فوق	المجموع
ـ ١٩٦١ـ١٩٦٢				
المنتجون الذين يستخدمون				
الجرارات بصفة				
الملك	٤٧٤٠	٢٦٠٥	٢٢١٥	٩٥٠٦
ـ الكراء + الملك	٢١٤٠	٢٠٥٠	١٢١٥	٥٤٠٥
الكراء فقط	٢٨٨٠٠	١٤٥٥٠	٤٠	٤٤٢٩٠
ـ ١٩٧٦				
المنتجون الذين يستخدمون				
الجرارات بصفة				
الملك	١٧٣٠	٥٧٢٠	٢٧٢٠	١٠١٩٠
الكراء + الملك	١٤٤٠	١٧٦٠	١٩٠	٣٣٩٠
الكراء فقط	١٣١٥٩٠	٣٢٤٧٠	٢٥١٠	١٠٦٥٧٠
١٩٨٠				
المنتجون الذين يستخدمون				
الجرارات بصفة				
الملك	٣٤٠٠	٥٠٠٠	٢٤٠٠	١١٧٠٠
الملكية الجماعية	٤٠٠	٨٠٠	٢٠٠	١٩٠٠
الكراء	٤٥٠٦٠٠	٣٥٧٠٠	١٤٠٠	١٨٧٧٠٠

وكما توضح لنا هذه الارقام نرى مامعناه ان معدل مؤجر /مالك لعام ١٩٦١ كان ١ : ٣ وارتفع عام ١٩٧٦ ليصبح ١ : ١٢ وانتهى الى ١ : ١٤ عام ١٩٨٠ .

ولاشك بأن مثل هذه العوامل مجتمعة من شأنها ان تزيد من ازمة الفلاحين ومن حدة البطالة ، وتدفع باتجاه شظف العيش في الريف وتحفز سكانه للهجرة وترك الارض .

ب- بهدف تأمين اعادة انتاج قوة العمل في تونس وبكلفة محددة فقد تدخلت الدولة منذ الاستقلال تقريبا بوضع سقف لاسعار المنتوج الفلاحي او الحفاظ على اسعار متدنية وترتب على ذلك تدهور في المنتوج الفلاحي وخسارة في ارتفاع مستمر، مما دفع الدولة للاستيراد المتزايد للمواد الزراعية، فقد وصل الاستيراد من الحبوب عام ١٩٧٥، ٣٣١ الف طن «اي ٢٦،٥٪ من الانتاج الوطني و ٣٩٥ الف طن عام ١٩٧٦ و ٧٨٤ الف طن عام ٩٧٨ ثم قفز الى ٨١٠ الف طن عام ٩٧٩ وبالنسبة لثلاث السنوات الاخيرة فقد استوردت تونس مايعادل كل الانتاج الوطني من الحبوب.

٢- هشاشة اقطاب العمل وتحول الهجرة من داخلية الى خارجية:

في البداية، قد يكون من المفيد ابداء الملاحظات العامة التالية حول سوق العمل لتوضيح الصورة الاجمالية كالآتي:

أ- لقد تزايدت منذ الاستقلال نسبة السكان المؤهلين للعمل [٦] من مجموع السكان بشكل مستمر، حيث انتقلت من ٢٣،٨٪ عام ٩٦٦ الى ٢٩٪ عام ٩٧٥ الى ٣٠،٦٪ عام ٩٨٤ مع تراجع طفيف عام ٩٨٠ «٢٨،٣٪». اي ان نسبة النمو لهذه الشريحة السكانية كانت اعلى من المجموع «٣،١٪ للسكان النشيطين خلال الفترة ١٩٦٦ - ٩٨٤ و ٢،٤٪ لمجموع السكان خلال نفس الفترة» [٧]. كما تزايد وفي نفس السياق حجم الطلب الاضافي على العمل منذ الاستقلال حيث انتقل عدد الطالبين الجدد من ٣٧٥٠٠٠ خلال العشرية الاولى ١٩٥٦ - ١٩٦٦ الى ٤٦٩٠٠٠ خلال العشرية الثانية ١٩٦٦ - ١٩٧٥ ثم ارتفع الى ٦٦٤٠٠٠ خلال العشرية التالية ١٩٧٥- ١٩٨٤ انظر الجدول رقم ٣.

ب- نلاحظ كذلك ان هذه الكثافة في الطلب الاضافي على العمل، قد قابلها ضعف في القدرة على استيعاب تشغيل اليد العاملة، حيث لم يتم تشغيل كل الطلب الاضافي في اية مرحلة منذ الاستقلال، بل لم تكن هنالك قدرة على تشغيل حتى نصف الطالبين للعمل خلال العشرية الاولى مثلا.

كما يلاحظ من ناحية اخرى التزايد الهائل في تشغيل اليد العاملة النسائية التي انتقلت نسبتها من مجموع العاملين من ٦،٢٪ عام ٩٦٦ الى ١٩٪ عام ٩٧٥ والى ٢٢٪ عام ٩٨١ علما ان ٥٧٪ من التشغيل النسائي يتم في مناطق حضرية [٨].

ج- والان، ماهي مضاعفات هذه الحالة؟ لقد ادت وضعية التشغيل هذه الى تزايد البطالة في البلاد حيث يحال على البطالة حوالي ١٠٠٠٠ شخص سنويا اي يمكن القول انه كلما يتم تشغيل شخص خلال العقدين الاخيرين يتم في الوقت نفسه خلق عاطل عن العمل، بل يبدو وان هذا الوضع يزداد تأزما ذلك ان نسبة البطالة في تزايد من ١٥،٢ عام ١٩٦٦ الى ١٦،٤٪ عام ١٩٨٤ «جدول رقم «٤»» ويلاحظ ان البطالة منتشرة في المدينة اكثر منها في الريف حيث نرى من خلال نتائج التعداد العام للسكان لعام ١٩٨٤ تزايد هذه النسبة في الحضر خلال نفس الفترة من ١١،٤٪ الى ١٢،١٪ [٩].

جدول رقم «٣»

الطلب على العمل

DEMANDE D,EMPLOI

		العشرية الاولى I ere decennie	العشرية الثانية 2 ere decennie	العشرية الثالثة 3 e r e decennie	المخطط السادس dont VI e m plan
الطلبات الاضافية قبل الهجرة	Demande additionelle avant emigration	٣٥٧٠٠٠	٤٦٩٠٠٠	٦٦٤٠٠٠	٣٢٤٠٠٠
الهجرة	Emigration «18–59 ans»	١٤٠٠٠٠	٩٧٠٠٠	٥٠٠٠٠	٢٤٠٠٠
الطلبات الاضافية	Demende additioonelle	٢١٧٠٠٠	٣٧٢٠٠٠	٦١٤٠٠٠	٣٠٠٠٠٠
خلق مواطن شغل	Creation d,emplois	١٣٥٠٠٠	٣٩٧٠٠٠	-	-

واذا تم احتساب البطالة بأكثر دقة [١٠] نجد انها اكثر انتشارا وخطورة: فهي تشمل وبالنسبة للعشرية الاخيرة ١٩٧٥ - ١٩٨٤ - ٢٠٠ الف وهم المرفدون من الطالبين الجدد للعمل اي «٣٢،٣٪ من مجموع الطالبين الجدد للعمل» + ٢٢٠ الف وهم العاملون في القطاع غير المنظم اي شبه العاطلين + ٤٣٣٠٠٠ شخص هو حجم نقص التشغيل وهكذا تصل نسبة العاطلين والشبه العاطلين ٧٦،٩٪ من مجموع النشطين وهذه النسبة هي اعلى في المدينة منها في الريف.

من خلال مامر، يمكن القول بأن هشاشة ومحدودية اقطاب العمل في الحضر التونسي قد انعكست بشكل واضح على حراك قوة العمل وبصبغ هذه الاخيرة بالليونة وعدم الاستقرار. ويمكن ابراز ذلك من خلال التنقل الكبير لقوة العمل وحراكها المهني والقطاعي.

أ- مهاجر عبر مراحل: لعل من احدى السمات الهامة للهجرة الداخلية في تونس هي مرحليتها، اي انه ليس للمهاجر عادة توجه ومقصد معينان فهو يحل بمناطق عدة قبل ان يستقر باحداها او قبل ان يهاجر الى خارج البلاد. وتؤكد اطروحتنا هذه جميع نتائج المسوحات التي اجريت منذ الاستقلال والتي نذكر منها مايلي:

- من خلال تعداد نتائج عام ٩٦٦ يستنتج اندريه[١١] في تركيزه على الشمال الغربي من تونس ان ولاية جندوبة تستقبل الوافدين من باجه والكاف لكي تحيل بعضهم الى ولاية بنزرت المحطة الاخيرة التي تحيلهم كليا اوجزئيا الى تونس العاصمة.

- من نتائج مسح عام ٩٧٢ يستنتج بيكوى[١٢] ان ٤٠٪ من المهاجرين كأفراد «او ارباب اسر» الذين استقروا في تونس العاصمة خلال العشرية الاخيرة قد تنقلوا عبر مراحل ابتدأت، خاصة بالنسبة للمهاجرين من مناطق الشمال الغربي، بالنزوح الى المدن القريبة وصولا الى العاصمة.

ب- من هجرة داخلية الى هجرة خارجية، نظرا لضعف جاذبية العمل، في المدن ع ادة تتحول هذه الاخيرة كما بينا الى محطات ينتقل منها المهاجر الى مدن اخرى وتعتبر بعضها، والعاصمة بالخصوص، محطة للانتقال الى خارج البلاد وبهذا الخصوص يقول بيكوى[١٣] لقد اصبحت تونس بدورها محطة وفي معظم الاحيان ينتقل منها المهاجرون الى الخارج ومن خلال الاستشهاد بالارقام نرى بأن ٣٣٪ من المهاجرين الى تونس العاصمة خلال عام ٩٧٢ - ٩٧٣ قد انتقلوا فيها بعد الى الخارج. ويؤكد بادويل [١٤] هذا الاستنتاج بقوله: ان العاصمة قد اصبحت في فترة معينة محطة بدورها حيث لم تعد قادرة على توفير العمل وتصبح عندها الهجرة الى الخارج، الفرصة الوحيدة للارتقاء او على الاقل للعمل الذي استحال التحصل عليه داخل البلاد كما تبدو الهجرة الى الخارج محاولة اخرى لكي لايظهر النازح في نظر الاهالي في منطقة الانطلاق «الريف» بمظهر الفشل اذن الهجرة تبدو هنا كمنفى لتغطية فشل النزوح في الداخل.

جدول رقم «٤»

REPARITITION DE LA POPULATION ACTIVE AGEE DE 15

توزيع السكان النشطين البالغين من العمر ١٥ سنة فأكثر

«الارقام بالألف»

	١٩٦٦			١٩٧٥			١٩٨٠			١٩٨٤		
	SM الذكور	SF الاناث	ENS المجموع	SM الذكور	SF الاناث	ENS المجموع	SM الذكور	SF الاناث	ENS المجموع	SM الذكور	SF الاناث	ENS المجموع
population active « 15 ans et plus » السكان النشطون	١٠٢٧،٢	٦٦،٥	١٠٩٣،٧	١٣١٨،٣	٣٠٣،٥	١٦٢١،٨	١٤٤٦،٣	٣٦٣،٥	١٨٠٩،٨	١٦٧٨	٤٥٦	٢١٣٤
Actifs occupes نشطون يعملون	٨٦٩،٦	٥٧،٦	٩٢٧،٢	١١٠٥،٩	٢٦٠،٦	١٣٦٦،٥	١٢٣٥	٣٤١،٩	١٥٧٦،٩	١٣٩٥	٣٨٨	١٧٨٣
Sans travail بدون عمل	١٥٧،٦	٨،٩	١٦٦،٥	٢١٢،٤	٤٢،٩	٢٥٥،٣	٢١١	٢١،٦	٢٣٢،٩	٢٨٣	٦٨	٣٥١
Taux de chomage معدل البطالة			٪١٥،٢			٪١٥،٧			٪١٢،٩			٪١٦،٤
population Totale مجموع السكان			٤٥٨٣			٥٥٨٨			٦٣٩٣			٦٩٧٥

ج- دوران عمل مرتفع ومستمر: تعاني قوة العمل وخاصة الريفية منها نتيجة العوامل السابقة الذكر من حراك مهني وقطاعي قوي داخل المدن: يقدر سباق [15] من خلال دراسة ميدانية اجراها في احد المصانع ان ٤٧٪ من عمال المصنع لم تتجاوز مدة عملهم بنفس المصنع الـ ٥ سنوات ، وبالنسبة للريفيين منهم «اي المهاجرين» تصبح النسبة ٥٩٪ مما يدل على ان هنالك دورانا شديدا لليد العاملة وقد يرغب اصحاب العمل في ذلك لكونه يحد من المصاريف «الضمانات الاجتماعية والحقوق الاخرى» كما يفسر ذلك بأن هنالك عودة مستمرة وعدم استقرار .

د- يتبين اذا مما سبق ان البناء الاقتصادي . كما تطور ضمن التشكيلة الاجتماعية بتونس وضمن التقسيم العالمي للعمل، لايمكن له، ولاسباب بنائية وليس بعارضة ان يوفر التشغيل الكامل للقوى العاملة المعروضة بل ولاحتى التشغيل العادي سواء في اوقات الازدهار الاقتصادي او في اوقات الازمة ، وقد التجأ متخذو القرار منذ وقت مبكر للعمل على حل لتهجير قوة العمل من اجل التخفيف من حدة الطلب من ناحية واستجابة لاحتياجات السوق الدولية في مراحل معينة من ناحية اخرى.

لقد ادت الهجرة فعلا الى التخفيف من حجم العاطلين بدرجة محسوسة وفي بعض الفترات خاصة ، حيث مثلت ٣٩،٢٪ من مجموع الطلب الاضافي على العمل خلال العشرية الاولى ، غير انه واثر قرار اوروبا بغلق ابوابها امام المهاجرين ، فقد تقلصت هذه النسبة الى ٢٠،٧٪ خلال العشرية الثانية ونزلت خلال السنوات الاخيرة الى ٧،٥٪ فقط «محتسبة من الجدول رقم «٣»» .

القسم الثاني
مشروع العودة الى بلد المنشأ في ضوء تطور جهاز الانتاج وأوضاع العمال المهاجرين في بلد المستقر

١- تطور جهاز الانتاج في فرنسا وانعكاساته على الهجرة التونسية :

فرضت الازمة الاقتصادية التي عاشتها الدول الغربية خلال العقد الاخير وماأفرزته في المنافسة في السوق الدولية عدة تغييرات في أجهزة الانتاج نذكر من أهمها مايلي :

- الحد من الاستثمار في قطاعات معينةكصناعة السيارات والنسيج والملابس وغيرها وهي عموما صناعات لاتتطلب مهارات متطورة ، علاوة على تصدير بعضها الى بلدان العالم الثالث قصد الانتفاع من ليونة اليد العاملة الرخيصة.
- البحث عن الاستثمار في القطاعات الاقتصادية المتخصصة التي تعتمد على المعرفة التكنولوجية المتطورة.

- لقد أدت هذه الاختيارات «المشجعة على تطوير وسائل الانتاج» الى الاستغناء اما عن العمل بكل بساطة واما عن العمل العادي وتمت الاستعاضة عنها بعمل اكثر تأهيلا واختصاصا ، ذلك ماتؤكده مؤشرات التشغيل في فرنسا للفترة مابين ١٩٧٠ -١٩٨٠ حيث نلاحظ ان النسب السنوية لتطور الاجراء هي سلبية في قطاعات الفلاحة والصناعة المنجمية والصناعات التحويلية والبناء حيث كانت على التوالي - ٧,٤٪ - ٥٪ - ٣,٠٪ - ٤,١٪[١٦] وقد تزايدت ايضا البطالة خلال الفترة حيث انتقل معدل البطالة من ٤,٢٪ عام ١٩٧٠ الى ٩,٥٪ عام ١٩٧٩ .

ولكون العمال المهاجرين يعملون اساسا ضمن هذه القطاعات - مايزيد عن ٧٠٪ من المهاجرين التونسيين يعمل بهذه القطاعات عام ١٩٧٥ (جدول رقم « ٥») فقد شملتهم انعكاسات هذا الوضع بل لقد انعكست عليهم اكثر من غيرهم حيث يلاحظ ارتفاع مهم من العاطلين لديهم اكثر من غيرهم . فبينما كان عدد طالبي العمل من المهاجرين ٢٨٨ ,٣٦ عام ١٩٧٢ ارتفع الى ٦٣٨ ,٦٧ عام ١٩٧٥ و ٦٦٤ ,١٣٦ عام ١٩٧٩ بما يمثل ٣,١٪ من مجموع طالبي العمل في فرنسا (جدول رقم «٦») .

يمكن القول ان هذه التحولات في جهاز الانتاج الاوروبي، ولتجنب تكاليف اجتماعية للمهاجرين النشطين التي بدات تظهر[١٧] قد مثلت الاسباب الرئيسية التي دفعت الجهات الحكومية في اوروبا لايقاف الهجرة القادمة وتشجيع المهاجرين على العودة الى بلدانهم الاصل .

جدول رقم «٥»
توزيع المهاجرين النشطين حسب قطاع النشاط الاقتصادي سنة ٧٥ ـ ٨٢

القطاع	ذكور				اناث				المجموع			
	اعداد		نسب		اعداد		نسب		اعداد		نسب	
	٧٥	٨٢	٧٥	٨٢	٧٥	٨٢	٧٥	٨٢	٧٥	٨٢	٧٥	٨٢
الفلاحة والصيد البحري	٣٣٤٠	٢٠٨٠	٥,٣	٣,٦	٤٥	٤٠	٠,٩	٠,٨	٣٣٩٥	٢١٢٠	٥,٠	٣,٤
صناعة المواد الفلاحية	١١٩٠	١٠٨٠	١,٩	١,٩	٩٥	١٢٠	١,٩	٢,٤	١٢٨٥	١٢٠٠	١,٩	٢,١
انتاج وتوزيع الطاقة	١٤٥	٦٦٠	-	١,٢	٥	٢٠	٠,١	٠,٤	١٥٠	٦٨٠	-	١,١
صناعة المواد الوسيطة	٧٤١٠	٤٩٨٠	١١,٨	٨,٧	٣١٠	٢٠٠	٦,١	٤,٠	٧٧٢٠	٥١٨٠	١١,٤	٨,٣
صناعة مواد التجهيز	٧٤٨٠	٦٤٨٠	١١,٩	١١,٣	٣٥٥	٣٠٠	٧,٠	٦,٠	٧٨٣٥	٦٧٨٠	١١,٦	١٠,٩
صناعة مواد الاستهلاك	٤٤٣٠	٤٠٠٠	٧,٠	٧,٠	٩٩٠	٦٠٠	١٩,٦	١٢,١	٥٤٢٠	٤٦٠٠	٨,٠	٧,٤
البناء والتشييد	٢١٤٧٥	١٦١٢٠	٣٤,٢	٢٨,٢	١٤٠	٨٠	٢,٨	١,٦	٢١٦١٥	١٦٢٠٠	٣١,٩	٢٦,٠
التجارة	٥٣٣٠	٦٤٢٠	٨,٥	١١,٢	٨٧٥	٥٨٠	١٧,٣	١١,٦	٦٢٠٥	٧٠٠٠	٩,٢	١١,٣
النقل والمواصلات	١٨٩٥	٢٥٨٠	٣,٠	٤,٥	١٢٥	١٢٠	٢,٥	٢,٤	٢٠٢٠	٢٧٠٠	٣,٠	٤,٣
الخدمات التجارية	٧٤٣٥	٩٩٨٠	١١,٨	١٧,٤	١٠٠٥	١٩٦٠	١٩,٩	٣٩,٤	٨٤٤٠	١١٩٤٠	١٢,٤	١٩,٢
الايجار والبنوك ومايخص المؤسسات المالية	٣٨٥	٣٠٠	٠,٥	٠,٥	١٨٠	١٠٠	٣,٥	٢,٠	٥٦٥	٤٠٠	٠,٨	٠,٦
خدمات غير تجارية	٢٢٢٠	٢٥٢٠	٣,٥	٤,٤	٩٣٠	٨٦٠	١٨,٤	١٧,٣	٣١٥٠	٣٣٨٠	٤,٦	٥,٤
الجملة	٦٢٧٤٥	٥٧٢٠٠	١٠٠	١٠٠	٥٠٥٥	٤٩٨٠	١٠٠	١٠٠	٦٧٨٠٠	٦٢١٨٠	١٠٠	١٠٠

جدول رقم «٦»
الطلب على العمل «فرنسيون وأجانب»
لفترة الاشهر الثلاثة
الاخيرة من السنوات ١٩٧٣ حتى ١٩٧٩

	الطلب		٪ الاجانب من المجموعة
	الفرنسيون	الاجانب	
نهاية ١٩٧٢	٣٧٦٨٢٢	٣٦٢٨٨	٨,٨
نهاية ١٩٧٣	٤٢١١٥٨	٣٩٤٨٨	٨,٦
نهاية ١٩٧٤	٦٥٥٧٩١	٦٧٦٣٨	٩,٣
نهاية ١٩٧٥	٩٠٣٩٢٩	١٠٥٧٥٣	١٠,٥
نهاية ١٩٧٦	٩٤١٢١٠	٩٥٦٧٩	٩,٢
نهاية ١٩٧٧	١٠٢٩٣٦٧	١١٥٥٢٣	١٠,١
نهاية ١٩٧٨	١١٩٥١٠٧	١٣٣٢٠١	١٠,٠
نهاية ١٩٧٩	١٣٣٢٢٠٨	١٣٦٦٦٤	٩,٣
رجال	٥٧١٦٢٨	٩٤٠٧٧	١٤,١
نساء	٧٦٠٥٨٠	٤٢٥٨٧	٥,٣

Source : Ministere du travail et de la participation .

رغم التـأكيدات عـلى ضرورة ايقاف الهجـرة واتخاذ العـديد من الاجـراءات لدفـع المهـاجرين الى العـودة لم تكن النتائـج كما تـرغب فيه الحكـومات الاوروبيـة ويمكن القـول وبخصوص الهجرة التونسية ان هذه الاجراءات قـد فشلت في دفعهم الى العودة الى بلدهم حيث يقدر معدل العائدين السنوي منهم بحوالي ٣٥٠٠ شخص فقط .

ويبدو هذا الفشل اكثر وضـوحا عنـدما نعلم ان الهجـرة لم تتوقف بـل استمرت وان بشكل اخر اي كهجرة سرية . ويقـدر حجم هذه الاخـيرة السنوي في الفـترة ٧٥ ـ ١٩٨٠ بحـوالي ٤٠٠٠ شخص[١٨] او اكثر نـظرا لان المهـاجـرين غـير القـانـونيـين الـذين سـويت اوضاعهم القانونية هم من المتحصلين على عمل وان الذين لم يتحصلوا على عمل يبدو انهم لم يتقدموا للجهات الحكومية لتسوية اوضاعهم القانونيـة ، كما لم تشمـل التسويـة من دخل بعد عام ١٩٨٠ .

ومن العوامل الاساسية التي تفسر توجهات الحكومات الاوروبيـة ، التي تضاف الى جهود المهاجـرين من اجل الاستقـرار في بلد الهجرة ، هـو تحول المهـاجرين للعمـل ضمن قطاعات اخرى هي بحاجة لهم سوى التي كانت موجودة وخاصة قطاع الخـدمات او بعض القطاعات التي شهدت ازدهارا خلال فترة الازمة ، وتؤكد الاحصاءات الحكرمية الفرنسية الاستنتـاجات هـذه حيث يتبين من خـلال تطور تـوزيع المهـاجرين النشـطين حسب قطاع النشــاط انــه : رغم تنــاقص طفيف للحجم الاجمــالي للمهــاجــرين خــلال الفــترة

١٩٧٥ ـ١٩٨٢ بحوالي ٥٠٠٠ شخص نلاحظ تزايد في حجم ونسبة العاملين في قطاعات التجارة والخدمات من ٢٧,٤٪ في بداية الفترة الى ٣١٪ في آخرها ، مقابل تناقص في القطاعات الاخرى كالبناء مثلا الذي شهد تقلصاً في عدد من العاملين ضمنه من ٣٤,٢٪ الى ٢٨,٢٪ بالنسبة للذكور خلال نفس الفترة (جدول رقم «٥»)

وتعود هذه الجاذبية لكون هذه القطاعات تتعرض لصعوبات كبيرة نتيجة المزاحمة الدولية وهي بحاجة اكيدة ليد عاملة تقبل اجرا متدنيا وذات ليونة شديدة مما لاتوفره غير الايدي العاملة المهاجرة وخاصة منها التي احيلت على البطالة . وكذلك اليد العاملة غير القانونية التي كانت سببا في ازدهار بعض القطاعات الجديدة الخفية [١٩] .

وحصيلة القول انه على الرغم من توجهات رأس المال وهيكلته الجديدة الهادفة الى تقليص حجم اليد العاملة غير المؤهلة وبالتالي اليد العاملة المهاجرة ، وعلى الرغم من القوانين والتشريعات والحملات العنصرية ضد المهاجرين فان جهاز الانتاج الاوروبي «الفرنسي هنا بالخصوص» وقطاعات منه بالخصوص تحتاج لليد العاملة الاجنبية ، اي ليد عاملة مهمشة ولينة ، احتياجا مستمرا زد على ذلك ان الحاجة تمثل طريقة فعالة لمراوغة صلابة نظام التاجير كما ذهب الى ذلك مولي بوتنق[٢٠] .

٢ ـ صراع المهاجرين بين صعوبات العيش والرغبة في الاستقرار :

امام توجهات رأس المال واجراءات الحكومات الاوروبية التي عرضنا بعض خصائصها والتي انعكست على ظروف عيش المهاجرين الاقتصادية وغيرها ، طور المهاجر استراتيجية الاستقرار التي عبر عنها ، وبالاضافة الى نضالاته المطلبية باجراءات عملية في مجالات عيشه كالتحاق الاسرة به والدخول المكثف للمرأة في سوق العمل في فرنسا .

نتعرض فيما يلي باختصار لاهم خصائص المهاجرين وظروف عيشهم الاقتصادية والمهنية والاسرية والسكنية لتبيان صراع المهاجر من اجل الاستقرار وتذليل عوامل الطرد او العودة الى بلاده .

تطور حجم الهجرة التونسية في فرنسا :

تطور عدد التونسيين في فرنسا من ١٩١٦ سنة ١٩٤٦ الى ٤٨٠٠ سنة ١٩٥٤ و ٢٦٥٦٩ سنة ١٩٦٢ ، وشهدت الهجرة بعد هذه الفترة تحولا كميا هائلا حيث اصبح عددهم في فرنسا ٦١٠٢٨ عام ١٩٦٨ و ١٣٩٧٣٥ عام ١٩٧٥ ، ويعود ذلك الى عدة عوامل تعرضنا الى بعضها في القسم الاول من هذه الورقة وأهمها هي التحولات التي حصلت في الريف التونسي خلال الستينات «تجربة التعاضد الفلاحي» والهجرة اليهودية والاجنبية بعد حرب مدينة بنزرت واجلاء الجيش الفرنسي منها وكذلك احتياجات الاقتصاد الفرنسي الى يد عاملة مهاجرة (الجدول رقم «٧») .

جدول رقم «٧»
تطور السكان التونسيين بفرنسا من ١٩٦٨ الى ١٩٨٢ حسب النوع

	١٩٦٨	١٩٧٥	١٩٨٢
ذكور	٤٠٧٢٤	٩٦٥١٥	١١٧١٠٠
اناث	٢٠٣٠٤	٤٣٢٢٠	٧٢٣٠٠
المجموع	٦١٠٢٨	١٣٩٧٣٥	١٨٩٤٠٠

* المصدر : التعداد الفرنسي سنة ١٩٦٥ ـ١٩٧٥و١٩٨٢

كما يتضح من نفس الجدول ان عدد المهاجرين قد بلغ ١٨٩٤٠٠ سنة ١٩٨٢ وان حجم التزايد السنوي خلال الفترة ١٩٧٨ ـ١٩٨٢ ، والتي منع خلالها دخول المهاجرين الى فرنسا ، لم يتغير عن الفترة السابقة ، حيث يكون معدل التزايد السنوي خلال الفترة الاولى ١٩٦٨ ـ ١٩٧٥ حوالي ٥ , ١٢٪ سنويا و٤ , ٤٪ خلال الفترة الثانية كما ان نسبة المهاجرين التونسيين لمجموع المهاجرين الى فرنسا قد ارتفعت من ٣ , ٠٪ سنة ١٩٥٤ الى ١ , ١٤ سنة ١٩٧٥ و ٢ , ٥ سنة ١٩٨٤ (جدول رقم «٨») .

جدول رقم «٨»
تطور عدد التونسيين ونسبهم الى مجموع المهاجرين حسب تعدادات فرنسا

السنة	العدد	النسبة من مجموع المهاجرين
١٩٤٦	١٩١٦	٪٠ , ١
١٩٥٤	٤٨٠٠	٪٠ , ٣
١٩٦٢	٢٦٥٦٩	٪١ , ٢
١٩٦٨	٦١٠٢٨	٪٢ , ٣
١٩٧٥	١٣٩٧٣٥	٪٤ , ١
١٩٨٢	١٨٩٤٠٠	٪٥ , ٢

المصدر : التعداد الفرنسي ـ سنة ٤٦ ـ٥٤ ـ٦٤ ـ٦٨ ـ٧٥ ـ١٩٨٢

بعض الخصائص السكانية للمهاجرين التونسيين في فرنسا :

تعتبر الخصوبة مصدراً هاما لازدياد حجم المهاجرين ، بالمقارنة خاصة مع وضع الخصوبة في فرنسا حيث يبلغ معدل الخصوبة الكلية ٦ , ١ عام ١٩٨٦ أي أقل من معدل الاحلال ، بينما يبلغ هذا المعدل حوالي ٥ بتونس .

وقد وقعت عدة تقديرات لمعدلات الخصوبة الكلية بالنسبة للمهاجرات ، واحتسبت مثلا ميشال براهيمي [21] ان معدل الخصوبة الكلية قد انخفض من ١ , ٤ سنة

١٩٦٢ الى ٣,٣ سنة ١٩٧٥ ، وفي نفس الفترة انخفض معدل الخصوبة الكلية للفرنسيات من ٢,٨ الى ١,٩٣ ، كما تقدر معدلات الخصوبة الكلية لبعض الجنسيات كما يلي [٢٢] :

- ٦,٠ بالنسبة للجزائريات .
- ٣,٦ بالنسبة للبرتغاليات .
- ٢,٥٥ بالنسبة للاسبانيات .

اي ان معدل الخصوبة الكلية للمهاجرات يتوسط مستوى الخصوبة في بلاد الاصل ومستوى الخصوبة في بلاد الاستقبال ، كما أن التمعن في التقديرات التي أعدتها ميشال براهيمي لسنوات ٦٢ـ ٦٨ ـ ١٩٧٥ تدل على تقلص معدلات الخصوبة الكلية وذلك رغم دخول أفواج جديدة من النسوة القادمات من بلدان المغرب العربي .

واعتمادا على هذه الملاحظات يمكن الاستخلاص ان النسوة المهاجرات تغير سلوكهن ازاء الخصوبة بعد الهجرة ، ويعود ذلك الى عدة اسباب سنرجع اليها بالتفصيل في الفقرات القادمة ، وخاصة منها تشغيل المرأة وتغير السلوك الديمغرافي والاجتماعي والاقتصادي للمهاجرين الذين رغم بعض المحاولات للابقاء على بعض التقاليد فانهم تأثروا بالسلوك السائد في بلد الاستقبال .

شهد الهرم السكاني للمهاجرين في فرنسا تشبيبا مهما خلال الفترة الاخيرة نتيجة التغيرات الحاصلة بفضل التجمع العائلي والولادات بفرنسا ، فنسبة الشبان «اقل من ١٥ سنة» ارتفعت بين ٦٨ ـ٨٢ من ٢٢,٣ الى ٣٤,٢ . كما ان نسبة الاناث في هذه الفئة العمرية ارتفعت الى ١,٠٤ أما نسبة الذكور الى الاناث فقد ارتفعت بين ٦٨ ـ٧٥ من ٢,٠ الى ٢,٢ ثم انخفضت الى ١,٦ حيث ارتفع عدد المهاجرات من ٢٠٣٠٤ سنة ١٩٦٨ الى ٤٣٢٢٠ سنة ١٩٧٥ ليصل الى ٧٢٣٠٠ سنة ١٩٨٢ (انظر الجدول رقم «٧»)

اما نسبة النوع فهي تختلف من فئة عمرية الى أخرى ، فتجدها مرتفعة بالنسبة للفئة العمرية ٣٥-٥٤ حيث تبلغ ٣,٦ اي ان عدد المهاجرين الذين يعيشون بدون زوجاتهم مازال مرتفعا . ويبلغ عدد الافراد الذين يكونون اسراً معيشية بمفردهم ١٠٣٤٠ من بينهم ١٠٠٠ امرأة اي حوالي ١٠٪ .

ويرجع هذا التغيير في نسبة النوع الى الدخول المكثف للنسوة خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٢ وقد أحصى التعداد الفرنسي ٤١٣٨٠ تونسيا دخلوا الى فرنسا خلال هذه الفترة من بينهم ١٨٩٠٠ امرأة .

وتطور معدل الافراد بكل اسرة[٢٣] من ٢,٥ سنة ١٩٧٥ الى ٣,٦ سنة ١٩٨٢ بينما بلغ متوسط عدد الناشطين في الاسرة الواحدة ١,٣٤ كما نجد حوالي الثلث ينتمون الى اسر معيشية يفوق حجمها ٦ افراد ، اما نسبة الافراد الذين يعيشون في أسر لا يفوق حجمها ٥ افراد فتبلغ ٤٧٪ .

كما ابرز التعداد العام للسكان الفرنسي لعام ١٩٨٢ ان حوالي ٢٠٤٢٠ عائلة منها ٣٨٥٢٠ متركبة من زوج وزوجته على الاقل و١٩٠٠ أي «٧,٤٪» بعائل واحد «أب أو أم» منها ١٣٠٠ عائلة تتولى رعايتها ربة اسرة ، وهذا الرقم رغم ضعفه فهو يدل على أن العائلات التي تفقد الزوج بسبب الطلاق أو الفراق أو الموت لاترجع الى بلدها الاصلي بل تواصل اقامتها ببلد الهجرة ومن بين هذه الزوجات ٥٤٪ ناشطات «٧٠٠ من ١٣٠٠».

كما ان ربع هذه العائلات «٢٤,٧٪» هي تلك التي يتوفر فيها شغل للزوج والزوجة «احدهما على الاقل تونسي» وان نسبة الازواج الذين لاتفوق اعمارهم ٤٠ سنة تساوي ٧٤,٣ اي انه في المتوسط ، تكون هذه العائلات «شابة» بالمقارنة بالعائلات التي يعمل فيها الزوج فقط ، و٢٢٪ من هذه العائلات التي يفوق عدد الاطفال فيها ٣ بينما تساوي هذه النسبة ٥٢٪ بالنسبة للعائلات التي يعمل فيها الزوج فقط ، وتساوي نسبة العائلات بدون اطفال في هذا الصنف ٢٧,٧٪ .

يتبين مما سبق ان العائلات «الشابة» أو «الحديثة» تعمل فيها المرأة اكثر من العائلات الاخرى وان عدد الاطفال في تقلص ضمن هذه العائلات .

التجمع العائلي :

بدأت الهجرة العائلية للتونسيين الى فرنسا مع موجة الهجرة الكبيرة في اواخر الستينات وتطورت اكثر بعد ايقاف هجرة العمال الى فرنسا سنة ١٩٧٣ وتعد الهجرة العائلية من أهم محاولات العمال في اوروبا من اجل الاستقرار ولها تأثيرات اقتصادية واجتماعية سواء على مستوى بلد الأصل أو بلد الاستقبال ومن أهم اسباب تطور الهجرة العائلية نذكر :

١ - في بلد الاستقبال :

- قوانين الضمان الاجتماعي التي تجعل الفارق كبيرا في المنح العائلية بارتباط وجود الابناء في بلد الاصل او في بلد الاستقبال وكذلك القوانين التي تفقد العامل حقوقه في العمل والاقامة عند عودته من بلد الهجرة لفترة معينة.

- الاستقرار النسبي الذي يبحث عنه المهاجر خاصة بعد المحاولات التي قام بها رأس المال على اثر ظهور الأزمة الاقتصادية . اذ أن التحاق أفراد الاسرة بالمهاجر يضمن لهذا الاخير وسائل دفاع من أجل بقائه في فرنسا .

- الضمانات الإجتماعية والصحية التي يتمتع بها المهاجر في بلد الاستقبال وخاصة في مجالات الصحة والمسكن والتعليم.

٢ - في بلد الاصل :

- الوضع الجديد الذي تعيشه المرأة والمترتب عن دخولها سوق الشغل والتعليم وكذلك تفكك الحياة الاسرية القديمة . حيث اصبحت المرأة لاتقبل العيش بعيدة عن زوجها بسهولة .

ـ ان تردي سوق الشغل وفشل تجارب العودة جعل المهاجرين يفضلون الاستقرار ولو مؤقتا في بلد الاستقبال .
ـ ومن جهة اخرى فان ارتفاع الاسعار وخاصة منها اسعار الاراضي الصالحة للبناء في ضواحي المدن بالخصوص ، جعلت المهاجرين يجدون صعوبات كبيرة في انجاز عودتهم وفي العديد من الحالات يفضلون التخلي عن هذه المشاريع لان طاقة ادخارهم لاتسمح لهم بذلك .

ولكل هذه الاسباب اصبحت الهجرة العائلية المصدر الوحيد للهجرة الى فرنسا بالاضافة الى الهجرة غير الشرعية التي سنتطرق اليها لاحقا ، ان النظر الى الارقام يدل بصفة واضحة على اهمية هذه الظاهرة ، فقد ارتفع عدد الافراد الذين دخلوا عن طريق التجمع العائلي من ٢٠١٢ سنة ١٩٦٨ الى ٤٧٦٣ سنة ١٩٧٣ ثم انخفض الى دون ٣٠٠٠ بعد سنة ١٩٨٣ ، وفي سنة ١٩٨٥ بلغ عدد العائلات التي التحقت بمهاجري فرنسا ١٥٤٤ ، بينما بلغ عدد الافراد ٢٣٣٩ اي بمعدل ١,٥ في كل اسرة التحقت بمهاجر ، ويبلغ عدد الافراد الذين هاجروا خلال عشر السنوات الاخيرة حوالي ٤٥٠٠٠ شخص[٢٤] .

الجيل الثاني :

ان التقديرات لسنة ١٩٨٣ لحجم الجيل الثاني للمهاجرين التونسيين بفرنسا تبرزها الارقام بالجدول رقم «٩» .

جدول رقم «٩»

ألفئة العمرية	٠ ـ١٤	١٥ ـ٢٤	٠ ـ٢٤
ذكور	٣٣٠٦٠	١٢٦٤٠	٤٥٧٠٠
اناث	٣١٨٠٠	١١٦٢٠	٤٣٤٢٠
الجملة	٦٤٨٦٠	٢٤٢٦٠	٨٩١٢٠

أما الفئة الأولى / ٠-١٤ / فمشاكلها متعلقة أكثر بالتعليم والفئة الثانية / ١٥-٢٤ / متعرضة أكثر إلى البطالة وسوء التشغيل .

وأهم سؤال مطروح امام الجيل الثاني هو هل سيكون الجيل الذي سيعوض الجيل الاول في موقعه ضمن جهاز الانتاج في فرنسا او سيحاول رأس المال التخلص منه ؟ ان الاجابة على هذا السؤال تحدد بصفة عامة الموقف من مستقبل الهجرة في فرنسا ومن العودة .

أمام العجز الديمغرافي الذي تعيشه فرنسا ونظرا للاوضاع المتردية التي يعيشها الجيل الثاني يبدو ان هذا الجيل مؤهل ليكون جزءا من الطبقة العاملة في فرنسا في المستقبل ، وقد عملت الحكومة الفرنسية على تدعيم هذا الاتجاه ويبرز ذلك في مايلي[٢٥][٢٦] :

١ ـ الفشل في التعليم الذي يعاني منه ابناء الجيل الثاني ذلك انهم يدرسون في اقسام

مكتظة تحول دون مايحتاجون من دعم في اللغة الفرنسية خصوصا .
٢ ـ غالبا مايتم توجيههم إلى الشعب الثانوية القصيرة حيث يجد ابن المهاجر نفسه في الشارع قبل ان يتجاوز الخامسة عشرة من عمره «٢٧» .

ان الاوضاع الاسرية للجيل الثاني والامية النسبية للوالدين وعدم تفهمهم للصعوبات النفسية والثقافية لابنائهم تفسر بقسط كبير فشل ابناء الجيل الثاني في حياتهم المدرسية من جهة والقطيعة بين الاسرة والطفل منذ تسربه من التعليم من جهة ثانية ، فهو يجد نفسه نصف الوقت في شارع فرنسي والنصف الاخر في منزل غريب وشبه تونسي ، كما تعمل السلطات الفرنسية على توجيه ابناء المهاجرين الى التخصص في المهن التي يشتغل فيها الاباء والتي لاتسمح لهم من وجود شغل في هذه الظروف فهي لاتوجههم ، خلافا للفرنسيين ، الى الاختصاصات الجديدة ، كالكهرباء والالكترونيك والاعلامية ، بل يوجهونهم الى البناء والحدادة .

ان أبناء العمال التونسيين في فرنسا، اضافة الى كونهم يعيشون مشكل البطالة كغيرهم من الشباب الفرنسي وبقية الشباب المهاجر فهم اقل حظا في العثور على شغل من الشباب الفرنسي وذلك للاسباب التالية :

- ان المؤهلات التي حصلوا عليها هي عموما في قطاعي البناء والمعادن ولاتمكنهم من الحصول على شغل بسهولة نظرا للازمة المتواصلة التي يعاني منها هذان القطاعان .
- إن شباب الجيل الثاني لايقبل بسهولة العمل في بعض الظروف التي يعمل فيها أباؤهم «أجور منخفضة وظروف سيئة» .
- ان ابناء المهاجرين اكثر حساسية لمشكلة المساواة في الاجر والحقوق الاجتماعية من ابائهم .
- ان الوضع القانوني لهؤلاء الشبان يساهم في تردي اوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية والنفسانية وكما تقول جاكلين كستالاسكو[٢٨] ان هذا الجيل معرض الى قوانين تتغير بسرعة ومتشعبة ومتناقضة وغير منشورة .

ان هذا الوضع يفجر في نفسية شباب الجيل الثاني المشاكل المتعلقة بالشخصية الثقافية حيث تضعه في تناقض مع وضعه كشباب بدون جنسية وبدون ارتباط ثقافي متين وينجز عن هذا الوضع مايلاحظ من انجراف لدى الاحداث في احياء المهاجرين مما يجعل شباب الجيل الثاني مستهدفا من قبل الحملات العنصرية .

لقد رفض الجيل الثاني عموما مسألة العودة وفاقم عنده التشبث بالبقاء في بلد الهجرة لانه ـ خلافا للجيل الاول ـ لم يأت الى فرنسا حاملا معه مشروع العودة وحنينها ، مع ارتباطات متينة في بلد الاصل كما تدعم هذا التوجه فشل تجارب العودة على قلتها ونقول بهذا الخصوص بان عودة هؤلاء الشباب تمثل هجرة في حد ذاتها اذ ان الامتيازات التي يحصل عليها كمهاجر هي اعلى بكثير من الامتيازات التي قد يحصل عليها في بلد الاصل[٢٩] .

الخصائص الاقتصادية للمهاجرين التونسيين بفرنسا:

لن يواكب تطور الناشطين نسق تطور السكان التونسيين بفرنسا فبينما كانت نسبة السكان المهاجرين التونسيين خلال الفترة ١٩٧٥ ـ١٩٨٢ هي ٤,٤ ٪ سنويا لم تتجاوز نسبة الناشطين ٠,٦ ٪ سنويا حيث تطور عدد الناشطين من ٧٢٩٨٠ سنة ١٩٧٥ الى ٧٦٠٢٠ سنة ١٩٨٢« انظر الجدول رقم ١٠» اما نسبة الناشطين من مجموع السكان فقد انخفضت من ٥٢,٢ ٪ سنة ١٩٧٥ الى ٤٠,١ ٪ سنة ١٩٨٢ ، ويلاحظ هذا الانخفاض بالنسبة للجنسين : من ٦٩,٥ ٪ الى ٥٨,٣ ٪ بالنسبة للذكور ومن ١٣,٧ ٪ الى ١٠,٧ ٪ بالنسبة للاناث .

جدول رقم «١٠»
تطور عدد النشطين بين ١٩٧٥ ـ ١٩٨٢

	١٩٧٥	١٩٨٢
ذكور	٦٧٠٤٠	٦٨٣٠٠
	«٩٦,٥»	«٥٨,٣»
اناث	٥٩٤٠	٧٧٢٠
	«١٣,٧»	«١٠,٧»
المجموع	٧٢٩٨٠	٧٦٠٢٠
	«٥٢,٢»	«٤٠,١»

المصدر : التعداد الفرنسي سنة ١٩٧٥ - ١٩٨٢

يرجع هذا الانخفاض الى عدة عوامل نذكر منها ماشاهدناه الى حد الان اي تشبيب الهرم السكاني وتطور نسبة النوع لصالح الاناث ثم البطالة التي يعيشها المهاجرون .

اما الاتجاه السائد في توزيع الناشطين حسب قطاعات النشاط الاقتصادي فهو يتميز خاصة بدخول المهاجرين اكثر فأكثر قطاع الخدمات وتقلصهم في قطاع الصناعات وقطاع البناء والتشييد .

ويبرز الجدول رقم «٥» ان نسبة الناشطين في قطاع البناء والتشييد انخفضت من ٣١,٩ سنة ١٩٧٥ الى ٢٦٪ سنة ١٩٨٢ اي بخسارة ٥٤١٥ في هذا القطاع كما أن اتجاه الاقتصاد الفرنسي في التقليل من الاعمال العادية ونقل الانتاج الى البلدان النامية جعل المهاجرين يخرجون شيئا فشيئا من قطاع الصناعات ويبرز لنا ذلك الجدول ان نسبة المهاجرين التونسيين قد انخفضت من ١١,٤ ٪ الى ٨,٣ ٪ بين ١٩٧٥ و ١٩٨٢ في قطاع صناعة المواد الوسيطة بينما مرت هذه النسبة من ١١,٦ الى ١٠,٩ ٪ في قطاع صناعة مواد التجهيز ومن ٨٪ الى ٧,٤ ٪ في قطاع صناعة مواد الاستهلاك .

وقد كان لاتجاه الاقتصاد الفرنسي نحو القطاع الثالث اثر على تحول المهاجرين نحو هذا القطاع وخروجهم شيئا فشيئا من القطاع الثاني وخاصة من قطاع البناء فتطورت نسبة العاملين في التجارة من ٢, ٩٪ الى ٣, ١١٪ خلال الفترة ومن ٤, ١٢٪ الى ٢, ١٩٪ في قطاع الخدمات التجارية ، وقد شمل هذا التطور الذكور والاناث حيث مرت هذه النسبة من ٨, ١١ الى ٤, ١٧٪ بالنسبة للذكور ومن ٤, ٢٠٪ الى ٣, ٣٩٪ بالنسبة للاناث .

ولقد كان لتحول المهاجرين التونسيين نحو القطاع الثالث تأثير على مستوى بعض الاصناف المهنية المتعلقة بهذا القطاع اذ يبرز الجدول رقم «١١» انه في الوقت الذي انخفض فيه عدد العمال «انخفاض ضعيف» تطور عدد المهاجرين في المهن الحرة والاطارات العليا وفي صنف الموظفين (EMPLOYE) وفي صنف الاطارات المتوسطة وفي صنف العاملين بالخدمات ، وكانت نسبة التطور اكثر ارتفاعا في صنف الموظفين (EMPLOYE) حيث ارتفع العدد من ٤٥٦٠ سنة ١٩٦٨ الى ٥٢٥٥ سنة ١٩٧٥ ثم الى ٨٠٢٠ سنة ١٩٨٢ .

جدول رقم «١١»

	١٩٦٨	١٩٧٥	١٩٨٢
المهن الحرة ـ الاطارات العليا	٨٨٠	١٢٩٠	١٥٢٠
الموظفون	٤٥٦٠	٥٢٥٥	٨٠٢٠
اطارات وسطى	٢١٦٠	٢٣٩٠	٢٩٨٠
اعوان خدمات	١٢٠٠	٢٥٤٠	٣٧٠٠

المصدر : تعداد فرنسا لسنوات ١٩٦٧-١٩٧٥-١٩٨٢.

اما في مايخص التوزيع حسب الاصناف المهنية فيبرز التعداد (انظر الجدول رقم «١٢») ان اغلبية العمال المهاجرين التونسيين هم عمال بدون اختصاص ويمثلون ٦, ٤٢٪ بينما يبلغ عدد العمال الذين يمتلكون اختصاصات ٩, ٢٥٪.

ان دخول المرأة سوق الشغل وكذلك ابناء الجيل الثاني الذين يتمتعون بمهارات اكثر من العوامل التي ساهمت في هذا الصعود الاجتماعي للعمال التونسيين بفرنسا ، وقد وصلت البطالة بالنسبة للمهاجرين عموما في فرنسا ، الى نسب تفوق ٢٠٪ ففي اواخر سنة ١٩٧٩ كان عدد التونسيين الطالبين للشغل تساوي ٨١١٥ من بينهم ١٣٢ امرأة (الجدول رقم «١٣») ويمكن تقدير نسبة البطالة من التعداد بـ ٢, ١٨٪ سنة ١٩٨٢ مقابل ٧٪ سنة ١٩٧٥ .

جدول رقم «١٢»
توزيع الناشطين التونسيين حسب قطاع النشاط الاقتصادي
١٩٨٤

	اناث	ذكور	المجموع
المجموع	٧٧٢٠	٦٨٣٠٠	٧٦٠٢٠
الفلاحون المنتجون	٢٠	١٤٠	١٦٠
الحرفيون	٤٠	٨٠٠	٨٤٠
تجار	١٨٠	١٩٤٠	٢١٢٠
اصحاب مؤسسات«١٠ اجراء على الاقل»	٢٠	١٦٠	١٨٠
مهن حرة	٢٠	١٢٠	١٤٠
اطارات «قطاع حكومي»	٦٠	٧٨٠	٨٤٠
اطارات «مؤسسات»	٦٠	٥٢٠	٥٨٠
مهن مؤقتة «التعليم ـ صحة»	١٢٠	٣٦٠	٤٨٠
مهن مؤقتة«الادارة والتجارة»	١٦٠	٩٨٠	١١٤٠
تقنيون	٠	٨٤٠	٨٤٠
المشرفون	٠	٧٢٠	٧٢٠
موظفو القطاع الحكومي	٤٠٠	٧٠٠	١١٠٠
الموظفون الاداريون بالمؤسسات	١١٠٠	٤٢٠٠	٥٣٠٠
موظفو التجارة	٢٦٠	١٣٦٠	١٦٢٠
موظفو الخدمات المباشرة للمؤسسات	١٥٢٠	٢١٨٠	٣٧٠٠
عمال مؤهلون	٤٦٠	١٩٢٠٠	١٩٦٦٠
عمال غير مؤهلين	٢١٢٠	٣٠٢٤٠	٣٢٣٦٠
عمال زراعيون	٢٠	٢١٨٠	٢٢٠٠
عاطلون عن العمل «لم يعملوا من قبل»	١١٦٠	٨٨٠	٢٠٤٠

جدول رقم (١٣)

الطلب على العمل من الاجانب لفترة الاشهر الثلاثة الاخيرة من السنوات ١٩٧٣ حتى ١٩٧٩ حسب الجنسية

		١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١
نهاية	١٩٧٢	٨٨٥	٣,٩٠٨	٤,١٨٣	٢,٣٢٠	٧٩٦	١٣,٥٦٥	٢,٥١٠	٢,٣٣٤	٢,١٤٤	٢,٦٤٣	٣٦,٢٨٨
نهاية	١٩٧٣	٩٢٨	٤,٠٥٨	٤,٥٠٩	٢,٩٢١	٨٥٧	١٣,٣٩٨	٣,٢٢٣	٢,٩٢٩	٣,٦٤٥	٣,٠٢٠	٣٩,٤٨٨
نهاية	١٩٧٤	١,٣٢٣	٥,٩٥٠	٦,٠٣٤	٥,٨٥٠	١,٠٤٨	٢٢,٨٨١	٧,٠٥٣	٥,١٣٩	٦,٦٩٦	٤,٦٦٤	٦٧,٦٣٨
نهاية	١٩٧٥	١,٩٣٢	٩,٣٩٨	٩,٩٠٤	١٠,٧٥٣	٢,٤٣٥	٣٥,٦٤٢	١١,١٧٣	٧,٧٧١	٧,٢٢٤	٩٥,٢١٠	١٠٥,٧٥٣
نهاية	١٩٧٦	٢,٠٠١	٨,٥٧٣	٨,٩٢٢	١٠,٥٥٠	٢,٠٩٦	٣١,٧٦٩	٩,٨١٢	٦,٤٦٥	٦,٢٦٣	٩,٢٢٨	٩٥,٦٧٩
نهاية	١٩٧٧	٢,٢٩٤	١٠,١٨٠	٩,٩٥٥	١٣,٦٤٨	٢,٤٣٨	٤٠,٥٩٩	١٢,١٦٥	٧,٨١٧	٥,٨٤١	١٠,٥٨٦	١١٥,٥٢٣
نهاية	١٩٧٨	٢,٤٥٤	١١,١٠٢	١٠,٤٧٥	١٦,٦٣٠	٢,٩٥٠	٤٦,٥٠١	١٤,٣٨١	٨,٦٥٦	٦,٤٦٢	١٣,٩٥٠	١٣٣,٢٠١
نهاية	١٩٧٩	٣,٣٠٤	١١,١٢٩	٩,٧٥٣	١٦,٣٩٩	٢,٣٩٣	٤٦,٦٩٧	١٤,٤٥٥	٨,١١٥	٧,١١١	١٧,٣٠٨	١٣٦,٦٦٤
	رجال	١,٨٦٨	٦,٩١٧	٥,٧٧١	٨,٧٣٢	١,٤٦٥	٣٦,٣٨١	١١,٢٦٢	٦,٧٨٨	٥,٧٢٦	٩,١٦٧	٩٤,٠٧٧
	نساء	٣,٣٠٤	٤,٢١٢	٣,٩٨٣	٧,٦٦٧	٩٢٨	١٠,٣١٦	٣,١٩٣	١,٣٢٧	١,٣٨٥	٨,١٤١	٤٢,٥٨٧

١ـ مواطنو المجموعة الاقتصادية الاوروبية باستثناء الفرنسيين والايطاليين .
٢ـ ايطاليون .
٣ـ اسبان .
٤ـ برتغاليون .
٥ـ يوغسلافيون .
٦ـ جزائريون .
٧ـ مغاربة .
٨ ـ تونسيون .
٩ـ مواطنو افريقيا السوداء
١٠ـ جنسيات اخرى .
١١ـ مجموع المهاجرين .

المصدر : . Ministere du Travail et de la Participation

المرأة المهاجرة والشغل :

من اهم العناصر التي تؤثر في استقرار المهاجر انخراط المرأة في سوق الشغل ومشاركتها الاقتصادية سواء كان ذلك ضمن القطاع المنظم او القطاع غير المنظم اذ ان دخل المرأة يمثل عنصرا هاما في دخل الاسرة من ناحية الكم والكيف فهو يمكنها من تعويض النقص المتأتي للمهاجر من التحاق اسرته به والزيادة في نفقاته في المعيشة والسكن المترتبة عن ذلك . ومن الناحية الكيفية يساهم خروج المرأة من المنزل بقسط كبير في تغيير رؤيتها للمجتمع ولعائلتها وكذلك في تغيير سلوكها ليقترب بالتدريج من سلوك المرأة الفرنسية .

ان المشاركة الاقتصادية للمرأة واستعمالها للخدمات الخارجية للمجتمع الفرنسي يوثران كثيرا في تغيير السلوك الاقتصادي والاجتماعي والديمغرافي (الخصوبة) للمرأة المهاجرة .

ومن العوامل التي اثرت في خروج المرأة المهاجرة للعمل وخاصة التونسيات نذكر :

- المشاكل التي عاشها المهاجرون بعد سنة ١٩٧٣ وخاصة فترات البطالة وعدم الاستقرار المهني مما دفع المرأة الى المساهمة في دخل الاسرة لسد حاجات الانفاق .
- تشبيب الهيكل العمري ودخول اناث عن طريق التجمع العائلي يرغبن في العمل ومن بينهن من اكتسبت خبرة فتية قبل مجيئهن الى فرنسا .
- دخول فتيات الجيل الثاني لسوق الشغل ، وهن يتمتعن بأكثر تكويناً من امهاتهن وكذلك اكثر تأثرا بسلوك الفتاة في بلد الهجرة . ومن العوامل المشجعة لدخولهن سوق الشغل وضعهن التعليمي الدوني بالنسبة لفتيات بلد الهجرة فمثلهن مثل كل ابناء الجيل الثاني يقع توجههن في اغلب الاحيان الى التعليم المهني القصير والى اختصاصات لم تعد مطلوبة في سوق الشغل .

ومن جهة اخرى فان التطور الحاصل في جهاز الانتاج في فرنسا وتطور الانتاج وتطور الخدمات المنزلية الناتجة عن النسبة المرتفعة للفرنسيات المشتغلات [٣٠] والتي تطورت اكثر في السبعينات من الاسباب المباشرة لتشغيل المهاجرات فتمكن المرأة المهاجرة الدخول في قطاع الخدمات المنزلية والقطاعات المشايعة لذلك عن طريق العمل غير القانوني هي مرحلة من مراحل (تثبيتها) في سوق الشغل ومواصلة نشاطها والحصول على الوثائق القانونية لذلك .

ومن اهم العوامل التي ابرزت طلب المرأة المهاجرة للعمل نذكر مايلي :

- العمالة غير المصرح بها وخاصة في قطاع الخدمات المنزلية وهي قطاعات تقليدية تدخل اليها المرأة ، وتخص هذه المهنة النسوة المتزوجات اللاتي دخلن مؤخرا سوق الشغل [٣١] .
- انتشار العمل غير القانوني بصفة عامة للفرنسيين ولغير الفرنسيين خلق فرصاً اكثر لليد العاملة النسائية التي يمنع عليها العمل عادة وخاصة بالنسبة للجيل الثاني ـ الا في بعض

الحالات الاستثنائية [٣٢] .

يمكن اعتبار المرأة المهاجرة مثل المهاجرين الشرعيين مؤهلة للعمل في القطاعات التي تطور فيها التشغيل الاسود مثل الخدمات بصفه عامة والخدمات المنزلية وحضانة الاطفال والتنظيف وخاصة في الاعمال الاسرية عندما يكون الزوج يدير بنفسه مؤسسته العائلية .

كما تتمتع اليد العاملة النسائية بحراك مهني كبير في عدة اتجاهات من القطاع الاول الى القطاع الثاني والعكس [٣٣] اي ان هذا الحراك يدل من جهة على هشاشتها ومن جهة أخرى على تطلعاتها في الحصول على عمل مستقر ، اي ان السيرورة المثالية [٣٤] للمرأة المهاجرة تكون من الاعمال المنزلية الى الاعمال المقدمة الى الافراد ثم الخدمات المقدمة الى المؤسسات والجمعيات والمعامل ثم المكاتب والتجارة مثل ماتؤكده ابحاث ليونت [٣٥] على ان ٣٦٪ من النسوة يذهبن من الخدمات الى المعمل و ٢٩٪ من الخدمات المقدمة الى الخواص الى الخدمات المقدمة الى المؤسسات والجماعات العمومية و ١٦٪ ممن سيكون لهن الاتجاه المعاكس اي من المعمل الى الخدمات .

أما بالنسبة للمهاجرات فان وضعهن في تونس ـ بالنسبة للجيل الاول خاصة ـ يسمح لهن بالتطلع الى دخول سوق الشغل في فرنسا ، فالمرأة التونسية اقتحمت سوق الشغل منذ أوائل الستينات ، وقدَ ساعدها في ذلك تعليم الفتيات الذي انتشر بعد سنة ١٩٥٦ ، ومن جهة اخرى فالمتغيرات الحاصلة في تركيبة الاسرة التونسية وتفكك الاسرة الممتدة وانخفاض الخصوبة نتيجة استعمال وسائل تنظيم الاسرة من العوامل التي تساعد المرأة التونسية على الاقتراب بسرعة من سلوك نظيرتها الفرنسية (بلاد المهجر) وتحد اكثر من خصوبتها وتساعدها على اقتحام سوق الشغل تاركة ابناءها في دور الحضانة ، وتدل الاحصائيات التي ابرزها التعداد الفرنسي ارتفاع عدد النسوة المشتغلات من ٣١٦٠ سنة ١٩٦٨ الى ٥٩٤٠ سنة ١٩٧٥ ليصل الى ٧٧٢٠ سنة ١٩٨٢ .

أما فيما يخص التوزيع حسب قطاعات النشاط الاقتصادي ، تبرز نفس الاحصائيات رغم ان عدد الناشطات المشتغلات لم يتغير بين سنتي ٧٥ و ٨٢ تضاعف عدد المشتغلات في الخدمات التجارية وتقلص في بعض القطاعات الاخرى كقطاع البناء والتجارة وصناعات المواد الاستهلاكية وصناعات المواد الوسيطة (انظر الجدول رقم (١٤)) .

جدول رقم (١٤)
توزيع الناشطات التونسيات
في فرنسا
حسب قطاع النشاط الاقتصادي
١٩٧٥ - ١٩٨٤

	١٩٧٥	١٩٨٢
الفلاحة والصيد البحري	٤٥	٤٠
صناعة المواد الفلاحية والغذائية	٩٥	١٢
انتاج وتوزيع الطاقة	٥	٢٠
صناعة المواد الوسيطة	٣١٠	٢٠٠
صناعة مواد التجهيز	٣٥٥	٣٠٠
صناعة مواد الاستهلاك	٩٩٠	٦٠٠
البناء والتشييد	٩٤٠	٨٠
التجـــــارة	٨٧٥	٥٨٠
النقل والمواصلات	١٢٥	١٠٢٠
الخدمات التجارية	١٠٠٥	١٩٦٠
البنـــــوك والتأميـــــن والمؤسســـــات الماليـــــة	١٨٠	١٠٠
خدمات غير تجارية	٩٣٠	٨٦٠
الجملة	٥٠٥٥	٤٩٨٠

المصدر : التعداد الفرنسي : سنة ١٩٧٥-١٩٨٢ .

وتؤكـد بيانـات الجدول رقم (١٤) ان المـرأة التونسيـة المهاجـرة تعاني حـراكـا مهنيـا وقطاعيا واسعا . وهذا الحراك لاينتج فقط من تغييرات داخل جيل واحد من المهاجرين بل وكذلك من التركيب الحاصل في حجم المهاجرات مع تطور الهجرة العائلية ودخـول فتيات الجيل الثاني سوق العمل[٣٦] ، [٣٧] .

كما ان الاشارة الى توزيع المهـاجرات حسب التصنيف المهني في سنـة ١٩٨٢ يبرز ان ١٤,٢٪ (١١٠٠ من مجموع ٧٧٢٠) مهنية يعملن كـاداريات في المؤسسـات واغلبهن من الجيـل الثاني و ١٥٢٠ اي ٢٠٪ منهن في الخـدمات المقـدمة الى الخـواص ، اما البـاقيـات فاغلبهن عاملات بدون تخصص يذكر وتجدر الاشارة الى ان ١٥٪ من النـاشطات لم يعملن الى حد وقت التعداد .

ان الاحصائيات المعروفة من خلال التعدادات لاتمثل الواقـع الحقيقي لنشاط المـرأة وخاصة تلك التي تعمل بوقت جزئي او بطريقة غير قانونية ولكن استخلاصها هي ان المرأة المهاجرة التونسية اصبحت تشارك بقسط هام من وقتها في النشاط الاقتصادي مما يساعدهـا

على الاندماج في مجتمع المهجر ويخلق لها ظروفا لابد من اخذها بعين الاعتبار في حالة التفكير في العودة الى بلد الاصل . بل يأتي مشروع العودة كنقيض لوضعها ولوضع عائلتها وخاصة لوضع ابنائها وبناتها .

الظروف السكنية للمهاجرين :

ان التغيير الحاصل في ظروف السكن والناتجة عن الاسباب الانفة الذكر لها انعكاس كبير على ميزانية العائلة المهاجرة ومن ثم على ادخار المهاجر .

ان المهاجر الذي لم تلتحق به عائلته يفضل السكن في ظروف سيئة للغاية مقابل امكانيات افضل في الادخار ويمثل الكراء في هذه الحالات العشر (١ / ١٠) من دخل المهاجر ، كما ان العديد من المهاجرين من هذا الصنف يسكنون شققا في النزل الخاصة بهم . وهذه الظروف السكنية السيئة والسكن الجماعي يحد من استهلاك المهاجرين باعتبارهم يتقاسمون المصاريف الحياتية مع بعضهم . وقد ابرز تعداد سنة ١٩٨٢ بفرنسا مايلي :

- ان نسبة الذين يسكنون على حساب صاحب العمل او بدون مقابل ضعيفة ٦,٥٪ .
- ان نسبة الذين اشتروا المساكن التي يسكنونها كذلك ولاتتجاوز ٦,٧٪ .
- ان اغلبية المهاجرين يسكنون مساكن مأجورة ٨,٨٥٪ ومن بين هذه النسبة نجد ١٧٣٤٠ (٩,٣٠٪) يسكنون مساكن اجتماعية . (HL.M)

حسب المقاييس المعتمدة في التعداد يبدو ان ٦٧٪ منهم يسكنون في مساكن مكتظة وتبدو نسبة الاكتظاظ اقل في المساكن الاجتماعية حيث تساوي ٤١,٧٪[٣٨] .

التحويلات واثرها على مشروع العودة :

بالرغم من تطور الهجرة التونسية الى فرنسا ، فان حجم التحويلات بدأ في التقلص وخاصة ابتداء من سنة ١٩٧٩ ، وتدخل في تقديرنا بعض المتغيرات السوسيو- ديمغرافية والاقتصادية (معدل البطالة ، التضخم المالي ، التجمع العائلي ومدة الاقامة في فرنسا) كما وقع التعرض اليها ، في تفسير هذا الانخفاض .

جدول رقم (١٥)
تطور التحويلات للاجانب حسب الجنسيات في فرنسا
(مليون فرنك فرنسي)

اتجاه التحويلات نحو	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢
البرتغال	٥٣٠٠	٦٠٤٤	٦٨٤٣	٧٣٢٦
المغرب	١٦٧٧	٢٢١٢	٣٠٧٥	٣١٤٠
اسبانيا	١٩٤١	١٩٦١	١٧٦٠	١٩٦١
تونس	٩٣٤	٦٠٩	٧٧٨	٥٦٦
تركيا	١٩٤	٣٣٧	٤٨٢	٥٧٤
يوغسلافيا	١٠٤	٩٧	١٢٢	١٣٨
الجزائر	٢٠٧	٩٣	٧٨	٦٣

ويلاحظ من هذه المعطيات بأن معدل التحويلات لكل مهاجر الى فرنسا(باعتبار كل الجنسيات) قد تطور من ٢,٦٩٦ فرنكاً في ١٩٧٩ الى ٣,٦٤٩ فرنكاً سنة ١٩٨٢ .
وبالمقابل وفي نفس الفترة تجدر الاشارة بأن تحويلات التونسيين عرفت انخفاضاً ملحوظاً حيث كان ٥٠٨٢ فرنكاً عام ١٩٧٩ وأصبح ٢٦٥٨ فرنكاً في ١٩٨٢ .
في حين ان معظم تحويلات المهاجرين من الجنسيات الاخرى قد سجلت المعدل العام للتحويلات المشار اليها .

ومن ناحية اخرى فان نسبة تحويلات المهاجرين التونسيين في فرنسا سنة ١٩٨٢ لاتمثل الا ٢,٣٪ من المجموع ، بينما تمثل نسبتهم من مجموع المهاجرين المتواجدين في هذا البلد ٤,٧٪ واذا قارنا هذه النسب بنسبة ١٩٧٢ تتأكد لدينا ظاهرة هذا الانخفاض بوضوح تام حيث كانت نسبة التحويلات ٨,٤٪ عام ١٩٧٩ في حين ان التونسيين لايمثلون سوى ٤,٤٪ من مجموع المهاجرين .

ماذا يمكن استنتاجه من هذه المعطيات ؟ ان هذا الانخفاض في التحويلات يخضع في رأينا الى عاملين هامين :

- تطور استثمار المهاجرين في فرنسا وخاصة في التجارة وقطاع الخدمات وعلى سبيل المثال يقدر عدد التجار والحرفيين التونسيين في فرنسا ٦٦٠٠ ومجموع قيمة معاملاتهم ٣٠٠ مليون دينار تونسي[٣٩] .
- اللجوء الى التحويلات عبر القنوات الرسمية (الحوالات البريدية والبنوك) مما شجع الدوائر الرسمية الى السماح للمهاجرين بفتح حسابات لدى البنوك في تونس خاضعة الى الدينار القابل للتحويل لحثهم لتحويل مدخراتهم .

وفي الخلاصة ، واذا ماأخذنا بعين الاعتبار مستوى تطور التحويلات بارتباط مع العناصر التي وقعت الاشارة اليها مسبقا ، يخرج المهاجرون التونسيون من جملة المدخرين

الكبار (كالبرتغاليين والمغاربة) وهذا من شأنه ان يبعد الاتجاه نحو العودة أو بالاحرى يمدد مشروع العودة الى اجل غير محدد على الاقل .

لم تتوقف جهود رأس المال عن اصدار القوانين واتخاذ القرارات لدفع المهاجرين الى العودة . بل لقد حاول ان يفاقم من ازمة اوضاعهم وذلك للتمكن من تعميق استغلالهم . فانتشار البطالة بينهم من شأنها ان تضمن استعمالهم بأقل تكلفة ، فالبطالة المرتفعة بين المهاجرين كما يقول رايبوري تمثل الوسيلة لضمان لين في التصرف في اليد العاملة والذي كان يضمه دوران قوة العمل عبر الحدود(٤٠) .

غير ان معظم ظروف المهاجر التونسي التي اتينا على عرض اهم مؤثراتها وخاصة التحولات الاخيرة التي حدثت عليها تؤكد توجه المهاجرين التونسيين نحو البقاء في فرنسا كما تؤكد رغبتهم في ذلك .

والتجمع العائلي من شأنه ان يحد من عدم الاستقرار النفسي للمهاجر ومن مبررات عودته في العطل ويؤجل على الاقل العودة النهائية . كما ان احتمال عودة الجيل الثاني ضعيفة . فهم لم يهاجروا لكي يعودوا ، كما ان البديل (اي بلد الابوين) غير معد من نواحي الضمانات الحياتية ، وهذا من شأنه ان يدفع اب هذه الاجيال للتشبث بالبقاء في بلد المهجر .

ويدعم كذلك هذا التوجه التزايد الهام للنساء العاملات من المهاجرات حيث يخففن من اثر بطالة الزوج ان وجدت وتعظم في الحالات الاخرى دخل الاسرة بما يدعم استقرارها ، كما ان التحسن في ظروف السكن عامة وخاصة بعد التحاق الاسر من شأنه ان يخفف من شظف العيش ويوفر الحد الادنى المطلوب من الرفاه .

كما ان تقلص حجم التحويلات والمترتب في الواقع على التحاق الاسر وتزايد المصاريف يؤثر على صحة هذا التوجه ونجاح المهاجرين في ضمان استقرارهم .

لهذه الاسباب ولغيرها ، كاحتياج المجتمع الفرنسي الى جاليات النساء المهاجرات ، نظرا لارتفاع الخصوبة لديهن لتغطية (العجز الديمغرافي) للمجتمع الفرنسي خاصة للمستقبل القريب . وضعف الاعداد للبديل في بلد المنشأ لتزايد المصاريف في بلد الاستقبال . . . الخ فان احتمالات عودة العمال التونسيين المهاجرين في فرنسا احتمال ضئيل خاصة في المدى القصير .

وقد يبرز احتياج سوق العمل العربي للعمالة الاجنبية من خلال الهجرة غير الشرعية التي تطورت من قبل والتي لها مكاسبها وموضعها في جهاز الانتاج في فرنسا .

والهجرة غير الشرعية في فرنسا قديمة ولكن القوانين الجارية الى حد سنة ٩٧٣ كانت تسمح بتسوية اوضاع العمال بعد تحصلهم على شغل في فرنسا وكانت كل هذه التسويات تقع في قطاع الفلاحة وقطاع البناء والتشييد وقطاع الخدمات المنزلية وقطاع تحويل المعادن .

وقد كان اللجوء الى العمالة الموسمية في الفلاحة مصدرا هـاما للهجـرة غير الشرعيـة حيث ان اصحاب المؤسسات في هذا القطاع يريدون تطبيق قوانين الشغل وخاصة بعد سنة ١٩٦٨ حيث وقع تطبيق قوانين وتشريعات تضمن حقوق العمال في العطل وعـدد ساعـات العمل "٤١" .

ولقد كان لهذه القوانين تأثير كبير على تكلفة العمل بهذا القطاع الذي لايحتـاج الى يد عاملة طوال السنة بل يحتاج الى يد عاملة تتوفر فيها شروط الحراك قابلة ان تعمل في ظروف سيئة وفترات طويلة في اليوم وتوجد هذه الخصائص عند غير الشرعيـين . وبصفة متشـابهة ومتوازية لقطاع الفلاحة ، فقطاع البناءوالتشييد يمثـل احد اقـطاب جلب اليد العـاملة غير الشرعية وذلك لنفس الاسباب المذكورة اعلاه، وخاصةفي المؤسسات الصغرى والمتـوسطة والتي لاتتحكم في حجم نشاطها .

وتواصلت ظاهرة الهجرة غـير الشرعية حتى بعـد ايقاف الهجـرة اذ تعتبر ظـاهرة لهـا منطقها الخاص "٤٢" اذ انها مرتبطة اشد الارتباط باليات سوق الشغل ورقابـة الهجرة وتـطور بعض القطاعات الهامشية والتغييرات الطارئة على جهاز الانتاج وعلى نظام العمـل بالاجـر "٤٣" من أهم المصادر لهذه الهجرة غير الشرعية بعد سنة ٩٧٣ يمكن ذكر :

- لم شمل العائلات
- الهجرة المؤسسية
- السياح الذين يمددون اقامتهم

كما ان المشاكل التي تعيشها بعض القـطاعات من جـراء الازمة لعبت دورا كبـيرا في استقطاب العمالة غير الشرعيـة ، كالـوضع بـالنسبة لقـطاع النسيج ، وفشـل العديـد من تجارب الاستثمار . .

في سنـة ١٩٧٩ بلغت التسويـة ١٠٣٤٥ وانخفض العـدد الى ٣٠٠٠ سنـويـا بعـد الاتفاقية المبرمة بين تونس وفرنسا . وقد بلغ عدد الذين وقعت تسوية وضعهم خلال الفـترة ١٩٦٩ ـ ١٩٧٨ ، ٤٢٤٩١ مهاجرا منهم ٣٨٢٣٣ في الفترة ٩٦٢ ـ ٩٧٤ ويختلف توزيعهم حسب النشاط الاقتصادي خلال الفترة الاولى والفترة الثانية .

وفي الفترة الاولى استقطبت الفلاحة ٤٠٪ من مجموع التسويات بينما لم تستقطب الا ١٪ في الفترة الثانيـة . اما بـالنسبة للمعـادن فكانت ٨٪ في الفـترة الاولى مقابـل ٦،٧٪ في الثانية . وفي البناء والتشييد فكانت النسب ٤١ ، ٤ ٪ مقابـل ٤٣٦٪ في الفترة الثـانية «انـظر الجدول رقم ١٦» . .

وقـد ابرزت التسـوية التي قـامت بها الحكـومة الفـرنسيـة سنـة ٨٠ ـ ٩٨١ ان عـدد التونسيين الذين وقعت تسوية وضعيتهم هو ٢١٤٧١ من مجموع ١٢٤١٠١ .

جدول رقم «١٦»
المهاجرون التونسيون الذين وقعت تسويتهم خلال الفترة ٦٩ ـ ٧٨

السنة	الفلاحة	المواشي	المعادن وتحويل المعادن	البناء والتشييد	النظافة والخدمات المنزلية	المهن المختلفة	المجموع
١٩٦٩	٧٨٧		٩٤٢	٥٤٢٩	٦٧٦	٢٥١١	١٠٣٤٥
١٩٧٠	٢٤٠		٤٤٣	١٤٧١	٢٥٥	١٢٣٧	٣٦٤٦
١٩٧١	٢١٠	١	٣٠٣	٩٣٤	٢٠٩	٩٧١	٢٦٢٨
١٩٧٢	٢٤٥		٢٦٥	٩٨٣	٢٧٩	١٠٥٤	٢٨٢٦
١٩٧٣	٢٤٠٣	٢	١٧٧	٨٥٥٩	١٤٢١	٥٢٤٦	١٨٨٠٨
١٩٧٤	٣٢٣		١٦١	١٠٩١	١٩٠	٨٠٧	٢٥٧٢
١٩٧٥	٢٨		٥٣	١١٩	٨٢	٣١٧	٥٩٩
١٩٧٦	٦٣		٤٨	٢٨٣	٥٢	٢٨٤	٧٣٠
١٩٧٧	٧		٢٣	٧١	٣٩	٢٠٨	٣٤٩
١٩٧٨	١					٧	٨

المصدر : الديوان القومي للهجرة «فرنسا» .

القسم الثالث

العودة واعادة الاندماج

لقد بدأ الاهتمام بقضية عودة المهاجرين لدى الدوائر الرسمية التونسية اثر التغيرات الحاصلة على مستوى السياسة المتبعة من طرف البلدان الغربية ازاء الهجرة [44] وكان الاتجاه العام المعلن من طرف الجهات الرسمية بأن الهجرة مؤقتة وان عودة المهاجرين وادماجهم في المجتمع التونسي «لامفر منها» ولكنها يجب ان تخضع الى المبادىء التالية :

- التركيز على ان العودة يجب ان تكون اختيارية مع تمكين المهاجر من الاحتفاظ بحقوقه المشروعة .
- العودة في اطار التشاور مع بلدان الاستقبال
- ضرورة تحضير هذه العودة من اجل ادماج افضل للعائدين .

وجملة هذه المبادىء – والتي تتركز على التذكير بالاتفاقيات العامة المبرمة مع بلدان الاستقبال في ميدان تشغيل الايدي العاملة التونسية ـ تنبني على التخوفات من حدوث اختلالات في سوق العمل الوطنية التي تشكو مصاعب مختلفة «البطالة بدخول الشباب في سوق الشغل . . الخ» من الممكن أن تعرف مضاعفات اخرى من جراء عودة مكثفة للجالية المتواجدة بالهجرة .

١ ـ العودة واهميتها

رغم كل التوقعات فان الهجرة العائدة لم تعرف خلال عشر السنوات الاخيرة نسقا مكثفا ، اذ لم تسجل مختلف المصالح المسؤولة عن مراقبة المهاجرين الا معدلا سنويا يقارب ٣٥٠٠ عائد [45] .

ونود الاشارة منذ البداية بأن هذا المعدل يجب التعامل معه بالحذر العلمي المطلوب اذ نعتقد أن الاحصائيات الرسمية لايمكن لها سوى تسجيل العائدين الذين يتصلون بالمصالح الادارية المختلفة «ديوان التشغيل، وكالة النهوض بالاستثمارات الصناعية او الفلاحية ، مصالح الديوانة مثلا» وتبعا لذلك فان العائدين لاسباب مختلفة «تقاعد . مرض الخ » وبخاصة منهم الذين لايستحقون خدمات تلك المصالح فانهم قد لايخضعون في الغالب الى احصاء معين كما نلاحظ ايضا بأن حجم العائدين قد يشمل ايضا مجموعات من الطلاب الذين انهوا دراستهم في الجامعات الاجنبية والذين يتقدمون حتما بمطالب لتغيير الاقامة للتمتع بالامتيازات المخصصة للمقيمين بالخارج لمدة تتعدى السنتين .

وانطلاقا من هذه الملاحظات العامة ، فان تقديرات حجم العائدين قد تطورت من سنة ١٩٧٥ كما في الجدول رقم «١٧» .

جدول رقم «١٧»
تقديرات حجم العائدين خلال الفترة ٧٥ ـ ١٩٧٩

السنة	العائدون	السنة	العائدون
١٩٧٥	٧٥٣	١٩٨٠	١٤٧٤
١٩٧٦	٢٢٦٢	١٩٨١	١٨٩٧
١٩٧٧	٣١٩١	١٩٨٢	٣٥٤٤
١٩٧٨	٤٦٣٣	١٩٨٣	٣٩١٤
١٩٧٩	٤٢٥١	١٩٨٤	١٠٠١٣
المجموع	١٥٠٠٠	المجموع	٢٠٨٤٢

في الفترة الفاصلة بين السنوات ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠ لم تشهد حركة العودة الحجم المنتظر خاصة وهي تمتاز بتطوير الخطاب الرسمي للبلدان الغربية المشجع للعودة واقرار التشجيعات المادية. وفي اعتقادنا بأنَّ الحجم العائد في سنوات ١٩٧٠ ـ ١٩٧٩ مبرراته هي ان العائدين قد عجلوا عودتهم للتمكن من التمتع بمنحة العودة المقررة من طرف السلطات الفرنسية في اغسطس ١٩٧٩ اذ سرعان ماتقلص حجم العائدين سنوات ١٩٨٠ ـ ١٩٨١ حيث عرفت السنوات الاخيرة اكبر موجة لتسوية اوضاع المهاجرين غير الشرعيين المتواجدين في فرنسا حيث انتفع ٢١٠٠٠ عامل تونسي بتسوية وضعهم القانوني والذين دخلوا فرنسا ـ رغم الاجراءات المتخذة للحد من الهجرة وقفل الطريق امام الهجرة السرية ـ مابين ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠.

ويبقى حجم العائدين المسجل عام ٩٨٤ ملفتا للانتباه اذ بلغ ١٠٠٠٠ مهاجر عائد، معظمهم من فرنسا «اكثر من ٩٠٠٠ من المجموع» وقد يكون تفسير ذلك بوضوح مرحلي تميز بارتفاع عدد الباحثين عن شغل من المهاجرين التونسيين والمسجلين لدى المصالح المختصة في فرنسا كالاتي:

تطور الباحثين عن شغل من المهاجرين التونسيين: ١٩٨٢ ـ ١٩٨٤

٩٨٢/١٢/٣١
١٩٢٢١
١٩٨٣/١٢/٣١
٢١٠٨١
١٩٨٤/١٢/٣١
٢٢٩٤٢

بينما تشير نتائج التعداد العام للسكان والمساكن لعام ٩٨٤ ان هنالك ٢٤٣١٠ أفراد كانوا مقيمين بالخارج عام ١٩٧٩ وشملهم التعداد المذكور على اساس انهم

اصبحوا يقيمون بتونس حاليا ومن ضمنهم المتعاونـون الاجانب العـاملون في تونس فـترة اجراء التعداد .

بعض النتائج للمسح الميداني :

كان الاتجاه الرئيسي لاستقبال نتائج المسح الميداني هـو التوصـل الى بلورة السمات الرئيسية لبعض نماذج اصناف من المهاجرين طبقا للتساؤلات التي انعكست والتي تشكل الركن الاساسي لهذه الدراسة .

وانطلاقا من الاشكـالية العـامة ، وتـطور الهجرة التـونسية خصـوصا الى اوروبـا الغربية كانت هذه التساؤلات تتمحور حول العناصر التالية :

ـ ان الهجـرة التونسيـة تتجه خـاصة في النصف الثـاني من السبعينـات نحـو الاستقـرار . ولاتشكل العودة بالتالي ظـاهرة مميـزة . اذ ان حجم العائـدين واستمرار الهجـرة بجميع اشكـالها «هجـرة عائليـة وهجرة مـوسمية خـاصة» هـو دليـل واضـح لهـذا الاتجـاه رغم القـرارات السياسيـة المتخذة من طـرف بلدان الاستقبال والـرامية الى الحـد من الهجـرة وتشجيع العودة .

ان العودة تكتسب طابعـا مميزا ، اذ يفضـل العائـدون العمل المستقـل على العمـل المؤجر .

ان التجربة التي تعرض لها المهاجرون في بلدان الاستقبـال «ظروف العمـل وامكانيـة التأثر بسلوك ونمط استهلاكي جديدين» من ناحيـة والواقـع الاقتصادي والاجتـماعي من ناحية اخرى يجعل من عملية اعادة الاندماج في المجتمع التونسي ليست بـالهينة بـل يمكن القول انها تتعرض الى عوائق موضوعية تضعف من امكانية نجاحها .

بعض الخاصيات لنماذج العائدين

١ ـ الاتجاه نحو الاستقرار لدى بعض المهاجرين :

من خلال البيانـات المتوفـرة من استغلال نتـائج المسـح الميداني ، وقـع تتبع بعض المؤشرات التي مكنتنـا من بناء النمـوذج لهذه الشريحـة قصد التعـرف عـلى الـدوافـع التي تربطها ببلد الاستقبال ، وتحثها على البقاء والاتجاه نحو الاستقرار .

أ ـ خصائص الهجرة

لقد تميزت هذه المجموعة من المهاجرين بالقيام بهجرة واحدة الى فرنسـا تحديـدا ، وكان الشروع فيها في بداية الستينات ، وذلك ابان الفترة الأولى لتطور الهجرة التونسية ، والتي لم تعرف اي انقطاع ، كانت تتخللها فترات للزيارة الدورية اثناء العطل الصيفية . وككـل المهاجـرين من الجيل الاول لم يصحب هؤلاء المهـاجـرون اي فـرد من العـائلة . ومرت بالمراحل العـامة التي تميـزت بها اقـامة المهـاجرين : ظـروف السكن الجماعيـة ، تحويلات مالية دورية للقيام بشؤون العائلة في تونس . .

ب ـ مدة الهجرة

مما يلفت الانتباه ان معدل الهجرة هو ٢٣ سنة حيث تتراوح بين ٢٨ سنة اطول فترة و ١٤ سنة اقلها.

ج ـ العمر :

تمتاز هذه المجموعة بتقدمها في العمر، اذ يبلغ المعدل العمري لها ٥٢ مما يجعل جل المهاجرين على مشارف التقاعد.

مدة الهجرة المتوقعة / نية البقاء في بلد الهجرة :

لتحديد نية المهاجر في البقاء او العودة سألنا هذه المجموعة عن المدة التي كانت متوقعة لديهم للبقاء قبل الهجرة. ومن الفترة المحصلة للبقاء اثناء الهجرة «وقت اجراء المقابلة».

المدة المتوقعة قبل الهجرة

تجدر الاشارة الى ان غالبا مايحدد المهاجر فترة معينة «حتى لو لم يقع الالتزام بها سواء كان بالتمديد او التقصير» وخلافا لذلك فان نية البقاء لاطول فترة ممكنة كانت واضحة لدى هذه المجموعة ومطابقة عامة لمدة الهجرة التي قضتها الى غاية صيف ١٩٨٦ .

وتدرجنا اثناء المحادثة مع هؤلاء المهاجرين عن نية البقاء في بلد الهجرة فكانت الاجابة تتمحور ايضا حول البقاء اطول فترة ممكنة . ولاتمثل العودة مشروعا في الامد القريب ولاالمتوسط حتى ولو بعد التقاعد اذ يصرح جل المهاجرين المعنيين بأن عائلاتهم مندمجة في مجتمع الاستقبال وان لهم اولاداً سواء في سن الدراسة او الشغل في بلد الهجرة . ويعتبرون ان بقاءهم يمثل عامل امان نفسياً بالنسبة لافراد الاسرة ويمكن ان يلعب دورا يقي الاسرة ككل من التفكك او الضياع.

هـ ـ التحاق الاسرة :

لقد التحقت بالمهاجرين اسرهم في كل الحالات ، بعد فترة زمنية تتراوح بين ٣ سنوات في ادناها وعشر سنوات في اقصاها . اي بمعدل ٧ سنوات بعد سفر المهاجر للعمل الى فرنسا وتترجم هذه المرحلة الانتقالية بالنسبة للمهاجرين بالفترة التي يتم تأقلمهم مع ظروف العمل والاقامة في بلد الهجرة وتمكنهم من تهيئة الظروف الملائمة لاقامة الاسرة .

ويمثل بالنسبة للمهاجر التحاق الاسرة عامل استقرار نفسياً يخفف من وطأة الشعور بالغربة، كما يمكن التجمع العائلي المهاجر من التمتع بالخدمات الاجتماعية والمنح العائلية التي كثيرا ماتمثل قدرا هاما في تكوين الدخل اذا مااعتبرنا ان اسرة المهاجر ذات خصوبة مرتفعة.

و ـ التعليم ومشاكل الابناء في بلد المهجر :

يلاحظ ان اغلب اولاد الاسرة قد تمت في بلد الهجرة، اووقع في الغالب التحاق بعض الابناء مع الزوجة في سن مبكرة، ولحد اجراء هذا البحث صرح المهاجرون المعنيون بأن لهم اولاداً يزاولون الدراسة او قد زاولوها في مدارس حكومية تابعة للنظام التعليمي الفرنسي، ولاحظنا حسب تصريحات الابناء ان جل الابناء لم يتمكنوا من الالتحاق بالجامعة ، اذ ان تعليمهم قد توقف في حدود مرحلة ثانوية مهنية في افضل الحالات مكنتهم من الحصول على مؤهل للتعليم الفني او المهني. وقد تمكن اغلبهم من العمل في قطاعات مختلفة ولكن في رتب مهنية افضل بكثير من حيث التأهيل وظروف العمل.

اما عن المشاكل التي تعترض الابناء فهي متمثلة في مايلي :

قلة ممارسة اللغة العربية في اغلب الحالات .

عدم الاطلاع على تاريخ الوطن وتراثه وحضارته .

الابتعاد عن الدين الاسلامي .

قطع الصلة بتونس

التأثر بحضارة بلد الهجرة.

ولم نسجل بالنسبة لهذه العينة ـ المحدودة طبعا ـ مشاكل متأتية عن عدم اندماج الابناء في مجتمع الاستقبال كالانحراف. والبطالة ومشاكل مع الاباء، ونعتقد ان الاصل الجغرافي للاباء المتحدرين من وسط شبه ريفي يلعب دورا هاما في المحافظة على القيم العائلية والالتفاف حول عائلها . وتمثل هذه المشاكل المعروضة مؤشرا عاديا يتفق عموما مع خصائص الجيل الثاني ويلعب حافزا لايستهان به في اعتقادنا لدفع الاباء نحو البقاء او اذا صح التعبير نحو الاستقرار في بلد الهجرة.

ز ـ ظروف العمل والمعيشة في بلد الهجرة :

ان جل المهاجرين من هذه الشريحة يعتقدون بأن ظروف هجرتهم مقبولة بل يذهب بعضهم الى وصْفها بالجيدة، ولم يعرف معظمهم فترة بطالة اثناء طول اقامتهم المتواصلة في بلد الهجرة. ان امتداد هذه الفترة تمثل عاملا هاما مكنهم من التأقلم مع الظروف الاقتصادية والاندماج في البلد المستقبل، وقد ساعدتهم خبرتهم وحراكهم المهني من ضمان سير طبيعي لحياتهم المهنية مع الحصول احيانا على تدرج مهني دون ان نجد مايلفت الانتباه في مايخص تعليم مهن جديدة او مهارات عالية .

الدخل في بلد الهجرة

يمثل دخل المهاجرين مستوى مرتفعا بالنسبة الى المعتاد، اذ نلاحظ ان معدله يساوي مراوحا بين مستوى عال «١٠٨٠ د.ت» ومستوى منخفض «٦٥٠» دينارا تونسيا، واذا مااعتبرنا ان الاجر الادنى الصناعي المضمون والمعمول به حاليا في فرنسا

يناهز ٤٥٠ ديناراً تونسياً ، فاننا نرى ان معدل الدخل الملاحظ لهذه المجموعة يمثل الضعف بالنسبة للاجر الادنى في بلد الاستقبال ، ويتضاعف ثماني مرات تقريبا بالمقارنة مع الاجر الادنى المضمون للبلد الاصلي «تونس» . مما يجعل الاتجاه نحو البقاء في بلد الهجرة حدثا له مبرراته الموضوعية ، اذ عادة مايقوم المهاجر بالمقارنة بين وضعه المادي في بلد الاستقبال والوضع المحتمل في بلد الاصل .

ط ـ الاستثمار في تونس وطبيعته اثناء الهجرة :

تعتبر محصلة الهجرة ومدخراتها بالنسبة لهذه الشريحة ايجابية اذا ما اخذنا بعين الاعتبار ان معدل الاستثمار يساوي ٣٧٠٠٠ دينار تونسي مسجلا رقما قياسيا ١١٠،٠٠٠،٠٠٠ دينار، واقله ٨٠٠٠ دينار تونسي، وكلا المبلغين يمثلان طرفي نقيض ، وان كانت هذه المبالغ المحولة والمستثمرة في تونس تعبر عن نجاح مسار الهجرة فان طبيعة الاستثمار تمثل في رأينا عنصرا رئيسيا في هذه العملية، اذ علاوة على اقتناء مختلف سلع التجهيز «أثاث ، ذهب ، اجهزة كهربائية ، معدات صناعية . . الخ» يحصل اجماع لدى كل المهاجرين على تخصيص المبلغ الرئيسي لبناء او شراء مسكن غالبا مايكون على الطراز المعماري الحديث ومجهزا بالمرافق الصحية الضرورية وتكفي هذه الاشارة للملاحظة بأن جل هؤلاء المهاجرين قد تأثروا الى حد مابسلوك حياتي واستهلاكي نعتقد انه ناتج من الهجرة .

ومما يجدر ابرازه ايضا ان هذا التوجه نحو الاستثمار في السكن يبرهن عن مدى اصرار وتعلق المهاجر بالوطن الأم وبالمجتمع المحلي خاصة وان المسكن يمثل رمزا حيا لهذا التعلق ويكون في النهاية «مجال امن» يمكن الاستقرار يوما عند التفكير في العودة النهائية التي مازالت عالقة في ذهن المهاجر وذلك رغم العوامل الموضوعية التي تربطه ببلد الهجرة .

٢ - الاتجاه نحو العمل المستقل :

تمثل هذه الشريحة ثلث العائدين الذين اجرينا معهم لقاءات في اطار المسح الميداني، اذا ما استثنينا المجموعة التي اتصلنا بها والتي لاتنوي العودة. ونبادر بالاشارة الى أن اغلبية من عادوا كمستقلين قد كانت هجرتهم الى بلد اوروبي وبالخصوص فرنسا. كما نلاحظ ايضا ان هذا الاتجاه يدعم نتائج لدراسات سابقة حول تطلعات المهاجرين نحو العودة[٤٦] في اتجاه النشاط المستقل.

أ - الخصائص العامة للهجرة :

تتميز هجرة العائدين كمستقلين بحداثتها النسبية اذا ماقورنت مثلا بمجموعة المهاجرين الذين مازالت هجرتهم متواصلة . اذ سافر العمال الى اوروبا - خاصة فرنسا - في السبعينات وتحديدا بعد عام ١٩٧٦ . بينما بدأت هجرة العمال المتجهين نحو ليبيا مثلا مؤخرا بعد عام ١٩٧٥ . مع ظهور البلد (ليبيا) كبديل يمكن ان يستقبلَ الاعداد الهامة من المهاجرين التونسيين. وتتميز هذه الهجرة الاخيرة بأنها تخص العامل فقط . حيث لم نسجل التحاق الاسرة بأي مهاجر من هذه المجموعة ولاتختلف اسباب الهجرة اذ نلاحظ انها تتمحور بالنسبة للعينة المدروسة ككل . حول اسباب اقتصادية - مادية (عدم كفاية الدخل ، تحسين وضع العائلة ، الامل والتطلع نحو الرقي الاجتماعي . . . الخ).

ب - مدة الهجرة :

لم تتعد الاقامة في بلد الهجرة، بالنسبة لهذه الشريحة العائدة عشر سنوات وذلك بتفاوت كبير بين المهاجرين الى ليبيا والى فرنسا الذين يمثلون الاغلبية . ان الهجْرة الى ليبيا لم تتواصل اكثر من ٩ سنوات بينما مثيلتها الى البلدان الاوروبية لم تنخفض تحت ٩ سنوات . ومقارنة مدة الاقامة الفعلية هذه مع المدة المتوقعة قبل الهجرة ، تبين بأن جل العائدين قد حددوالهجرتهم مدة لاتتجاوز ٥ سنوات . وطول الهجرة خلافا لما كان يتوقع يرجع الى عدم انجاز مشروع الهجرة والتمكن من الادخار الكافي . هذا اذا ما اعتبرنا ان فكرة العودة كمستقر كانت تراود جل مهاجري هذه المجموعة ومن ناحية اخرى لاحظنا لدى البعض من المهاجرين مَن عبر على أن نية الاستقرار في بلد الهجرة ، او الهجرة غير محددة منذ البداية ، لكن الدافع الذي سرع العودة يمثل بالشعور بالغربة ، او لظروف الاسرة او للقيام بمشروع اقتصادي في تونس اعتبارا منهم بأن هدفهم من الهجرة قد وقع تحقيقه.

ج - العمر :

يتراوح عمر المهاجرين العائدين كمستقرين مابين ٢٨ و ٣٧ سنة اي بمعدل عمري يساوي ٣٢ سنة ، مع اعتبار حالة وحيدة يفوق عمر المهاجر فيها ٤٠ سنة ، ويبقى كل

هؤلاء المهاجرين في صنف الناشطين.

د ـ التحاق الاسرة :

مما يلفت الانتباه ان كل المهاجرين من صنف المستقرين لم يصحب احد منهم افرادا من عائلته ماعدا حالة مهاجر تزوج في بلد الهجرة.

هـ ـ الدخل في بلد الهجرة :

يتراوح الدخل مابين ٣٠٠ دينار و١٤٥٠ ديناراً تونسياً وذلك بمعدل ٨٠٠ دينار واذا ماربطناه بمستوى مهارة المهاجرين نلاحظ ان جل المهاجرين كانوا يتميزون باختصاص مهني قبل الهجرة في ميادين مختلفة غالبا ماتهم قطاع الخدمات (صيانة السيارات بمختلف انواعها) او في الصناعات الصغرى التقليدية (تجارة . صنع مواد البناء) وواصلوا العمل في نفس الاختصاص تقريبا وفي درجات مهنية يمكن ترتيبها في العمال المهاجرين .
وهذا مايفسر معدل الدخل الشهري المرتفع اذا ماتذكرنا بأنه لايضاف اليه المنح العائلية اعتبارا وان كل المهاجرين يعيشون منفردين في بلد الهجرة وتمثل هذه الظروف عاملا موضوعيا يمكنهم من الادخار نسبيا ، الشرط الاساسي لتأهيلهم للقيام بمشروع العودة.

و ـ الاستثمار وطبيعته اثناء الهجرة:

تتراوح المبالغ المستثمرة بين ٤٠٠٠ و ٧٠٠٠٠ دينار تونسي ، ورغم ان هذه المبالغ تمثل طرفين متناقضين (الادنى ـ الاقصى) نلاحظ ان المبلغ قد استثمر كليا لانجاز مشروع ، اذ اعتمد في شراء معدات لتحسين مصنع تقليدي في التجارة كان يتعاطى فيه المهاجر نشاطه قبل التحاقه ببلد الهجرة ، وكانت حالة هذا المصنع هي سبب الهجرة الرئيسي .
وبخصوص المبلغ الثاني نلاحظ ان القسط الأوفر منه لانجاز وحدة فريدة من نوعها تخص قطاع الخدمات لها اختصاص في التنظيم الاداري.
أما بالمعدل فتجدر الاشارة بأن معدل المبالغ المستثمرة يساوي ٣٠٠٠٠ دينار تونسي خصص الجانب الاوفر منه لاقتناء المسكن وبعض المعدات وبالخصوص شراء سيارة لاستعمالها في اطار المشروع.

ز ـ القطاع المهني وطبيعة المشروع المنفذ :

لايمثل القطاع الاصلي للمهاجر قطاع الجذب عند العودة ، اذ أن اغلبية المهاجرين العائدين كمستقرين قد غادروا مهنهم واختصاصاتهم الاصلية لانجاز مشاريع اقتصادية يغلب عليها قطاع الخدمات (تجارة ـ نقل) ومثل الاختصاصي في اللحام المنزلي او في صنع مواد البناء يتحولان الى التجارة في ملابس الاطفال او امتلاك معمل صغير لصنع الملابس

الجاهزة خير دليل على هذا المنهج .

بينما نرى ان ١٣/٥ قد واصلوا نشاطهم في القطاع الاصلي وقد ساهمت هجرتهم الى حد بعيد في تدعيم مشاريعهم (تجارة ـ صيانة السيارات) .

ح ـ عملية الاندماج : القيام باجراءات لتحضير العودة :

لتحديد مسار عملية اندماج هذه المجموعة مادام المشروع الرئيسي للعودة هو تعاطي نشاط اقتصادي اردنا التعرف ، هل انها قامت بتحضيرات سابقة للعودة ، كالشروع في انجاز الاجراءات المطلوبة . ومنها التسهيلات الادارية لتحقيق مثل هذا النشاط الممنوحة للعمال العائدين على مستوى المبدأ على الاقل . وتتمثل هذه الاجراءات في تقديم مطلب مصادقة من قبل وكالة النهوض بالاستثمارات او اقتناء ارض صناعية او قروض بنكية مختلفة في اطار التسهيلات الممنوحة للنهوض بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة . واذا كانت الاغلبية على علم بهذه الاجراءات فان الاقلية هي التي قامت فعلا ببعض الاجراءات لتحضير المشروع . ولكن لم تتحصل في النهاية سوى على المصادقة على انجاز المشروع . وتبقى القروض المطلوبة منتظرة في كل الحالات . ويتعرض جل المهاجرين المستقرين لمعضلات واعباء مادية . علما بان مدخراتهم لم تمكنهم من انجاز نشاطهم حسب تخطيطهم الأولي وتصورهم الاصلي .

ط ـ التفكير في الهجرة من جديد :

يمثل بالفعل اصرار اغلبية المهاجرين (٧ من ١٣) على الهجرة من جديد نتيجة ملفتة للانتباه والتساؤل في نفس الوقت .

وقد لاحظنا لدى المهاجرين الذين قد مارسوا نفس نشاطهم السابق كما عند الذين تنقلوا الى نشاط آخر . وعادة ماتكون الصعوبات الادارية (الحصول على قرض) والمهنية (مواد اولية) وترويج الانتاج . اهم عوامل فشل المشروع وفشل العودة معا .

٣ ـ العودة والبحث عن شغل :

٣ ـ ١ المؤشرات العامة :

أ ـ اما خصائص العائدين في اطار الاندماج المهني كاجراء ، فهي تختلف عن المجموعتين اللتين اشرنا اليهما سابقا . فنسبة العائدين من ليبيا تكون الاغلبية وهذا لايعني بالضرورة ان العائدين من اوروبا لايسلكون هذا الاتجاه (نظرا لأن عينة البحث لم تطرح تمثيل مجموع العائدين ككل) ، ومايمكن استخلاصه في هذا الاطار هو بعض الخصائص لنموذج الباحثين عن شغل عند العودة .

وتمتاز هجرة هؤلاء العائدين بحداثتها وقصر مدتها اذ لاتتعدى في المعدل خمس

السنوات . وفي اعتقادنا ينتمي مهاجرو هذه المجموعة الى صنفين :

- المهاجرون الذين التحقوا بفرنسا بعد ١٩٧٤ ـ رغم الاجراءات التي اتخذت لايقاف تيار الهجرة للقيام باعمال موسمية ثم انصهروا بعد ذلك في مجموعات «المهاجرين السريين» .
- المهاجرون الذين سافروا الى ليبيا في اطار الهجرة غير المنظمة .

فطبيعة هذا المسار يؤدي الى جعل هذا المجموعة معرضة للعودة المربكة وذلك لاسباب غالبا ماتكون غير اقتصادية . فهي ترجع بالاساس الى عدم تسوية الوضع القانوني في فرنسا خاصة وان جملة تسوية هذا الوضع عام ١٩٨١ لم تشمل المهاجرين الذين دخلوا التراب الفرنسي بعد عام ١٩٨٠ او كانوا لايزاولون نشاطا مستقرا في الفترة التي سبقت هذا لعملية من ناحية ، وتخضع ايضا الى طبيعة العلاقات السائدة بين تونس وليبيا من ناحية اخرى .

ب ـ العمر :

لاحظنا ان المعدل العمري بالنسبة للعائدين من هذه المجموعة لايتعدى ٣٢ سنة ولاتمثل حسب اعتقادنا مدة تواجدهم في الخارج للعمل سوى انقطاع مؤقت لحياتهم المهنية في تونس التي لم تتسم بالاستمرارية اذ نشير الى ان بعضهم مروا بفترات بطالة قبل الهجرة .

ج ـ الدخل في بلد الهجرة :

اما معدل الدخل الشهري المتقاضى من طرف المهاجرين من هذا الصنف فهو لايتعدى ٣٠٠ دينار تونسي ، ونرى هذا المعدل طبيعيا اذا مااعتبرنا ان اغلبية العائدين قد ينتمون الى اصناف مهنية عادية ، واذا ما اعتبرنا معدل العائدين من اوروبا وفرنسا خاصة وعلى حده فان المعدل يرتفع الى ٤٥٠ ديناراً تونسياً محققا بذلك مستوى الاجر الادنى المضمون الصناعي .

د ـ الاستثمار في تونس اثناء الهجرة :

تعتبر محصلة الهجرة بالنسبة لافراد هذه المجموعة محدودة بالمقارنة مع سابقيها اذ لم يمثل معدل (الاستثمار) المنجز ٥٠٠٠ دينار. وفي حين لم يتمكن بعض المهاجرين من اي (استثمار) طوال مدة هجرتهم ـ حيث كانوا المعيلين الوحيدين للاسرة ـ ولم تتمكن الاغلبية الا على الحصول على بعض الاثاث والاجهزة ذات الاهمية المختلفة او التأهل للزواج والقيام بمصاريفه .

هـ ـ الحصول على كفاءات مهنية :

لم يصرح اي مهاجر عائد انه اكتسب اي كفاءات مهنية تذكر ، اذ نلاحظ ان

أغلبيتهم قد اشتغلوا في قطاعات مختلفة وغالبا لاتتطلب مهارات محددة تاركين حتى مهنهم السابقة.

٢٠٣ عملية الاندماج :

أ ـ العمل الأخير قبل الهجرة وعند العودة :

لقد لاحظنا بأن مجموع العائدين كانوا يتعاطون نشاطا مهنيا قبل الهجرة وقد صرح بعضهم بأن نشاطهم يمر بفترات بطالة ، ورجع جلهم الى القيام بنفس الاعمال في نفس الاختصاص المهني السابق لهجرتهم .

ب ـ طريقة البحث عن شغل :

تمكن العائدون من العثور على اول شغل بين فترات تتراوح بين ٣ و ٩ شهور ومما يلفت الانتباه بأن جلهم قد تم تشغيلهم عبر قنوات غير رسمية .

ج ـ البطالة :

أما فئة العاطلين عن العمل من ضمن مجموعة العائدين في اطار الاندماج المهني (البحث عن شغل) فهي تخص الشباب ، اذ ان معدلهم العمري لايفوت ٢٧ سنة واغلبيتهم كانوا في بطالة قبل الهجرة وقد اضطروا الى العودة سواء لأنهم لم يتمكنوا من تحديد عقد عمل بعد انتهاء العمل (الهجرة الى ليبيا) او كانوا في وضع غير قانوني في فرنسا او ايطاليا .

فمسار هذه الفئة لايختلف في اعتقادنا عن وضع الشباب التونسي الذي لم يعرف تجربة الهجرة . ويمثل فشل هجرتهم عاملا اضافيا لشعورهم بعدم الاطمئنان للمستقبل حيث نجدهم يتأرجحون بين الامل على الحصول على شغل مستقر في تونس وتطلعهم الى هجرة الى احد البلدان الخليجية التي ستمكنهم حسب اعتقادهم من تحسين وضعهم المادي وتحقيق رغباتهم الاساسية (الحصول على مسكن واقتناء سيارة لاستعمالها كوسيلة نقل مادام الشغل أملاً غير مضمون) ويذكر كلهم بأنهم مسجلون ومرشحون للهجرة في آن واحد .

د ـ نية الهجرة من جديد :

وفي اطار تقييمهم لعملية اندماجهم يذكر العائدون ان وضعهم لم يطرأ عليه تحسينات معينة . وقد يظهر التوجه ١٢ من ١٨ من العائدين الى هجرة من جديد امرا طبيعيا ، ولكنه في الواقع يفرض تساؤلا حول امكانية ادماج المهاجرين في الدورة الاقتصادية في حين ان السوق الوطنية تتصف باختلال واضح بين العرض والطلب .

٣٠٣ بعض الاستنتاجات العامة :

لقد حاولنا الوقوف على بعض تجارب العودة اعتمادا على عينة محدودة لاتطرح طبعا تمثيل العائدين ككل ، وقد لاتسمح ايضا باستخراج استخلاصات عامة ، ولكن

الاستنتاجات التي استخلصناها تبقى ذات أهمية بالغة إذا مارجعنا الى بعض الدراسات الميدانية ومختلف البحوث الجامعيّة الّتي انجزت حول الهجرة التونسية والمغربية والجزائرية فيتضح لنا :

١ ـ ان تجارب العودة واعادة الاندماج في اغلبها ـ اذا ما اعتبرنا فئة اصحاب المشاريع الاقتصادية من ضمن العائدين ـ تتعرض الى عوائق وعقبات موضوعية يصعب التغلب عليها مما يجعلها تتجه نحو الفشل ومانيّة الهجرة من جديد الا دليل واضح على هذا المسار .

ولتدعيم هذا التحليل نقدم اهم النتائج لبحث قامت به مختلف البعثات التابعة للديوان الفرنسي للهجرة والمنتصبة في بلدان المنشأ ، شمل عينة من بين المهاجرين العائدين والمنتفعين ببرنامج «الاعانة من اجل الانتاج» عام ١٩٨٥ قصد تتبع عملية اندماجهم في بلدانهم . وقد شمل هذا البرنامج منذ بداية تطبيقه مهاجرين موزعين حسب الجنسيات كالتالي [٤٧] : الجزائريون ٥٧٢٥ بنسبة ٣٧,٧٪ ، المغاربة ٢٢٣٢ بنسبة ١٤,٧٪ ، التونسيون : ٦٢٦ بنسبة ٤,١٣٪ ، الافارقة : ٤٢٥ بنسبة ٢,٨٪ ، اوروبيون (تابعون للسوق الاوروبية المشتركة) : ٣٧٩٧ بنسبة ٢٥٪ ، اتراك : ١٦٣٦ بنسبة ١٠,٩٪ ، وجنسيات اخرى ٧١٧ بنسبة ٤,٧٪.

اما نتائج هذا البحث والمتعلقة بالعائدين التونسيين فهي التي اردنا الاشارة اليها وهي تتمثل كالاتي :

- ٢٥٪ من مشاريع العودة قد انجزت .
- ١٠٪ من المشاريع الاصلية قد غيرت طبيعتها وتوقف انجازها نتيجة لذلك .
- ٦٥٪ من مشاريع العودة قد وقع التخلي عنها ولم يشرع في انجازها لغاية اجراء البحث (فترة تفوت ثلاثة اشهر بعد عودة المهاجرين الفعلية) .

اما الملاحظات التقويمية التي تخص العائدين حسب هذه الدراسة فهي تتمحور حول :

- صعوبة انجاز مشاريع العودة نظرا لعدم القيام بالتحضيرات قبل العودة .
- صعوبة التحصل على الرخص الادارية .
- استحالة التحصل على القروض التكميلية .

وتقويماً لتجربتهم تقع الاشارة بأن :

- ٤٠٪ من العائدين راضون على عملية اندماجهم .
- ٣٠٪ منهم نادمون على اخذ قرار العودة .
- ٣٠٪ يرغبون في الهجرة الى فرنسا من جديد .

٢ـ لايختلف وضع العائدين والباحثين عن شغل عن المجموعة الاولى وقد تزيد المصاعب التي يمر بها سوق الشغل الحالي ـ والذي لايمكن ان يعرف تغييرات هيكلية في

المستوى القريب - بشعورهم بالفشل .

انما التصور الـذي يعتمد عـلى ان الهجرة تمكن من اكتسـاب مهارات مهنيـة فهو قـد لايتطابق تماما مع الواقع - وعلاوة على ان اغلبية المهاجرين ينتمون الى اصناف مهنية دنيـا، فـان اصحاب المؤسسـات لايمكنونهم من تـأهيل في اطـار التكوين المستمـر . ويقول فـالتر شولفيد [٤٨] في هذا الصدد : «أرى من الواجب بأن يسجل بان من المثالي ان يقبل المشغلون تكوين المهاجرين في اختصاصات او مهارات يمكن لهم استعمالها في بلدانهم الاصلية».

ورغم ان هذه المقولـة قد مـر عليها عشرون سنـة ، فانها تعـبر بوضـوح عن مواقف رأس المال تجاه المهاجرين .

ونضيف بأن الوضع لم يشهد اي تغير ، وعلى سبيـل المثال فـإن طاقـة الاستيعاب للهيـاكل التكوينية في فرنسا لاتمكن الا من قبول ٦٠٠٠ مهاجر من مجموع ٥٠٠٠٠ عـرض للتكوين [٤٩] .

اما اذا اعتبرنا جدلا بأن اكتساب مهارات مهنية عالية ممكن فاننا نرى :

- نرى ان المهاجرين اصحاب هذه المهارات لايفكرون حتما في العودة . ومقارنة وضعهم في بلد الهجرة وبعد العودة لايحثهم على اخذ هذا القرار.
- عدم تطابق هذه المهارات احيانا مع متطلبات عملية الانتاج في تونس.

الخاتمة :

لكون عودة العمال التونسيـين المهاجـرين بفرنسـا لم تصبح بعـد ظاهـرة توجهنـا الى دراسة مستقبلاتها من خلال تشخيص محدداتها.

واتضح بداية ان هناك تناقضاً بـين المعلن والواقـع في بلد الاستقبال ، فبينـما تتزايـد التصريحات والاجراءات الحكومية واصدار القوانين لايقاف الهجرة ودفع المهـاجرين نحـو العودة الى بلدانهم الاصل ، وبينما تبرر التوجهات السائدة لرأس المال الاستغناء عن العمالة غير المؤهلة كالعمالة المهاجرة، نجد جاذبية مهمة لقطاعات اخرى متخلفة والقـطاع الثالث بالخصوص.

اي اتضح ان هنالك صراعاً بين اجنحة الرأسماليـة في اوروبا وان الهجـرة القانـونية وغير القانونية قـد لعبت دورا هامـا في تمكين المؤسسـات الفرنسيـة الصغرى والمتـوسطة من فـرض وجودهـا على الـرأسمال الاحتكـاري الـذي يـرغب في تكثيـف رأس المـال وتعـويض العمال العاديين بتكنولوجيا متطورة جديدة ويد عاملة متخصصة .

كما اتضح أن تـونس بلد المنشأ غـير قادر أن يستقبـل المهاجـرين العائـدين فكيف له ذلك وهو يحيل على البطالة منـذ مايـزيد عن ١٥ سنـة شخصاً من كـل طالبـين جديـدين للعمل ؟ وحيث تفرغ اريافه من السكان وتتحول مدنه الى محـطات للنازحـين ينتقلون منها خارج البلاد عند توفر اول فرصة ان كانت قانونية او غير قانونية [٥٠] .

كما نلاحظ ان التوجه العام كما ورد ذلك في المخططين الاخيرين هو نحو متابعة تصدير العمالة للتخفيف من حدة البطالة والضغط على السوق ، وتؤكد تجارب العائدين ، كما لمسناها في الواقع ، الصعوبات الكبيرة التي يتعرض لها المهاجر العائد الراغب في اعادة الاندماج والاستقرار في بلد المنشأ.

يكثر الحديث عن الهجرة المؤقتة ، ولقد تأكد لدينا والمسح الميداني أثبت ذلك بقوة انه إن كان هنالك حدث مؤقت في هذا الباب فهي العودة نفسها . فمن يعود من المهاجرين سرعان مايقرر الرجوع . فهو كما تقول الأغنية الشهيرة القبائلية «إذا خرجوا رغبوا بالعودة واذا عادوا رغبوا الخروج ثانية» والتي شبه فيها المهاجر بالخطاف حيث يقضي وقته في الذهاب والاياب بين ضفتي البحر الابيض المتوسط .

يقول احد المهاجرين في فرنسا ، «يعود اصرارنا على البقاء في فرنسا اليوم ، رغم العنصرية ، والبطالة ، والفشل الدراسي (للابناء) ومنح العودة والتصريحات الضمانية ، والطرد التعسفي ، والاغتيالات وقوانين باسكا (وزير الداخلية) ، فلتانْ بناتنا ، وانفصال الازواج وترك الاطفال في المآوي (التربوية) وفي السجون ، ذلك لكوننا ـ حباً من حب وكرهاً من كره وخاصة اولئك الذين يدعون بالحاح الى الاختيار ـ قد اخترنا البقاء وان كان الاختيار يعود الى اختيار ماهو اقل سوءا[٥١].

لايمكن تغيير التناقض القائم بين الاعتقاد سوى لدى الجهات الحكومية او حتى لدى المهاجرين، ان الهجرة مؤقتة وبين واقعها المستمر (الدائم) الا بحقيقة ان الهجرة هي عملية بنيوية وليست ظرفية .

فحل مسألة الهجرة متوقف في بلد المنشأ بايجاد حل جذري لمسألة التشغيل والتي تتطلب وفي ظل الازمة الحادة للتشغيل في تونس احداث نقلة نوعية في الاختيارات المتعلقة بالتصنيع والتنمية .

والحل يكمن ايضا في توجه مختلف بلدان المركز نحو قبول علاقات اكثر تكافئا مع بلدان العالم الثالث والتخلي عن التقسيم العالمي للعمل المجحف بين المركز والاطراف.

يحدثنا مهاجر[٥٢] آخر عن هذه العلاقة متصورا سيناريو يدور في بلدان المنشأ على غرار مايدور في بلد الاستقبال بفرنسا فيقول :

لنتصور وقوع نفس الاحداث في بلدان المنشأ اي في بلدان المغرب العربي :

ايقافات حثيثة للمتعاونين الفنيين في شوارع الرباط والجزائر او تونس وتفتيش عام للاوروبيين المشبوه فيهم ، امام المدارس والجامعات والمصانع ، حملات عنيفة للرجال ، التدخل في الاحياء التي يراودها المتعاونون ، التدقيق في اوراق تعريف المتواجدين قرب المناطق السياحية ، وربما انه في فرنسا ، لايفرق اليمين بين عربي او ارهابي، يمكن للشرطة في المغرب ان تتهم اي اوروبي بالجاسوسية او نشر افكار سامة . ويسمح بالتالي للشرطي المغربي ان يفتش حقيبة اي أستاذ من المتعاونين بحثا عن كتب او محلات ممنوعة بالمغرب

ولكل نظام عدوه المدني.

سيناريو غريب رغم ان العرف السياسي الدولي يقـر مثل هـذا التصرف فردود فعـل دولة كبرى يعتدى على احد مواطنيها في دولة اخرى يكون بنفس درجة وحجم الاعتداء ان لم يكن اقوى، غير ان هـذا السلوك لا يصدر عـادة الا بين بلدان لهـا علاقـة متسمة لحـد ما بالتكافؤ : هنا يكمن اذا الفارق.

الهجـرة والعودة همـا اذن وجهان للعـلاقات التي فـرضهـا التقسيم العـالمي للعمـل والمتسمة بتبعية الدول المصدرة للعمالة لبلدان المركز المصنعة .

الهوامش

(١) قبل اجراءات الطرد من ليبيا عام ١٩٨٥ والتي شملت حوالي ٣٥ الف مهاجر تونسي .

(٢) يقول المنوبي مثلا بهذا الخصوص : يبدو واضحا ان الاحتياج المكثف للسلطات الليبية لليد العاملة الاجنبية هو بهدف استعمالها لاعطاء قيمة رأسمالية لريع وليس في اطار اعادة انتاج رأس مال زراعيا كان ام صناعيا يعتمد على قاعدة اجتماعية وتكنولوجية صلبة حتى ان ارتبطت بالتقسيم العالمي للعمل ، فهي وان كانت قطبا جاذبا لليد العاملة ، فليس هنالك اي دليل على أن هذا القطب شيئا آخر غير افراز ثانوي للريع النفطي .

Mannoubi.ket Baizaien Lotfi : Migrations Tunisiennes en Lybie .
P,R.U Lygue Arabe .
دراسة غير منشورة

(٣) BEN GENDOUZ Abdelkrim . 'Elements pour une approche theorique des Migrations internationales de main d'oeuvrs' . . In : Revus fundique politque et economique de Maroc , p.195 .

(٤) F.P. DE GAUDEMAR , 'Mcloilite due travail et accumulation du capital' , ed . Maspero , P.126 , 1985

(٥) الزيادة المتوقعة هنا هي الزيادة التي كانت تحصل لو حافظت نسبة الريفيين من مجموع السكان مستواها سنة الانطلاق اي عام ١٩٥٦ وهي ٦٦,٩٪ : حسين الديماسي : أنماط التشغيل والدخل في القرية التونسية : ص ١ . جامعة الدول العربية ـ وحدة البحوث والدراسات السكانية (دراسة غير منشورة) .

(٦) اي السكان في سن العمل الا من منهم في حالة العجز او في التعليم او النساء في البيت . Bedoi Abalegalil- : «L'emploi non agricole et urbain an Tunisie» U R E P - Ligue des Etats Arabes Tunis 1987 .

دراسة غير منشورة

(٧) البدوي عبد الجليل المصدر السابق ص ٤ .

(٨) البدوي عبد الجليل ، المصدر السابق ص ١٤ .

(٩) Recensement General de la Population et de l'habitat – Tunis – Mars 1984 . Vol.5 , P.48 .

(١٠) المصدر السابق ص ١٤

(١١) R.Andre : Traits Generant des migrations internes en Tunisie' in : Revue de 1'Institut de Bruxelles 1972 .

(١٢) M.Picouet : L'enquite migration et emploi . Tunis 1972-73 Actes des 4eme Colloque de demographie Maghrephie Maghrebine . p.138 , 20-24 Juin , 1975 .

(١٣) المصدر السابق ص١٣٩ .

(١٤) P.R. Baduel : Societe et migration temporaire au Niefzaona . ED. CNRS. , P.128 .

(١٥) Sebag , Camillari , Bouhdiba : Les pre conditions sociales de l'industrialisation Tunisienne . In : Cahiers du CERES , Serie Sociologie 1967 , p.54 .

وحول الحراك المهني والقطاعي الظر :
Oum Kalthoum Doumiak : 'La main–d'oeuvre industrielle ' , in : Revue Tunisienne des Sciences Sociales , no . 64 , 1979 .

(١٦) Annuaire Statistiques de l'OCDE , 1982 .

١٧ شملت تسوية اوضاع العمال المهاجرين غير القانونيين ٢١ الف مهاجر تونسي دخلوا التراب الفرنسي خلال الفترة ٧٥ - ١٩٨٠ .

(١٨) Yann Moulier , J.P. Garson : Op. cit. , P.68 .

(١٩) بالاضافة الى استمرارية عوامل الجذب التقليدية (القطاعات المحتاجة بنيويا الى اليد العاملة الاجنبية) انضافت عوامل جديدة مرتبطة خصيصا بالازمة وتزايد المزاحمة الدولية متمثلة في البحث عن ليونة متزايدة لجهاز الانتاج اي تجنب نظام الاجور المجمد ، وقد ادى ذلك الى خلق او دعم ان وجدت ادوار الاقتصاد تحت الاراضي وخاصة في مجال الخدمات المقدمة للمؤسسات وقد سمحت بذلك الجهات الحكومية ص ٢٦٠ .

(٢٠) Y.M. BOUTANG , Op. cit. , P.68 .

(٢١) Michael BRAHIMI : La fecondite des etrangeres en France en 1973 . (Note de travail 1979) .

Roxzne Silbenman , Hafedh

(٢٢) Chakir ,......... : Les femmes

(٢٣) يقصد بالاسرة هنا كل اسرة يكون رئيسها تونسيا ويمكن ان يكون بقية افرادها غير تونسيين .

(٢٤) OFFice National de L'immigration .

(٢٥) شقير حافظ : مشاكل الجيل الثاني في اوروبا ، ندوة تعليم ابناء المهاجرين العرب في اوروبا ، باريس ٢٥ - ٢٧ يناير ١٩٨٣ .

(٢٦) Catherine Winthole de Wenden : La seconde generation des immigres .in :
ندوة تعليم ابناء المهاجرين العرب في اوروبا المنعقدة بباريس ٢٥ - ٢٧ يناير ١٩٨٣ .

(٢٧) James Merangi , André le Bar - duration des genres changes dans la societe francaise , 1982. la Doomentation Francaise .

(٢٨)
Costalascous J. la Politique transaise l'emigration et la condition de la seconde generation , in : l'Émigration en emops . CREA , Alger 1981 .

(٢٩)
Catherine Withol de Wenden .

(٣٠) تطورت نسبة التشغيل من ٧ , ٤٥٪ سنة ١٩٦٨ (التعداد الفرنسي سنة ١٩٦٨) الى ٣و٤٩٪ سنة ١٩٧٥ (التعداد الفرنسي سنة ١٩٧٥) . بينما تطورت نسبة تشغيل المرأة من ٤ , ٣٤٪ الى ١ , ٣٧٪ خلال نفس الفترة .

(٣١) Roxane Silberman , Yann Roubien , Souad Machaoni et Hafeth Chakir . نفس المصدر .

(٣٢)

(٣٣) Le Bon , A , les generals changes et le Monde du travail , OCDE.

Leontli , I. , Levy F. Role d'usation des primary immigrited migration club. No.11 , Jun 1958 . (٣٤) المصدر السابق : ...

(٣٥) Roxane Silberman , المصدر السابق .

Leoneth , Levy .

Hafedh Chakir ., Yaun Rövein – le compartment demo–Economique de migrants en France – F.N.S.P. , 1979 .

(٣٧) المصدر السابق : ...

Roxane Silberman ,

(٣٨) كل البيانات المدرجة في هذه الفقرة مأخوذة عن التعداد الفرنسي لسنة ١٩٨٢ كما يمكن ذكر بعض المؤشرات التي تدل على تحسن في ظروف سكن المهاجرين التونسيين :

- ٥٣,٨٪ من مساكن المهاجرين يوجد بها الماء الساخن .
- ٧٦,٦٪ من المساكن بها حمام .
- ٥٨,٨٪ من المساكن مجهزة بالتسخين المركزي .
- ٤٠٪ من المساكن مجهزة بالهاتف .

(٣٩) انظر جريدة الصباح : ١٩٨٢/٨/١٢ .

(٤٠) Emilu Reyneiri , Jun 1985 : Migration et segmentation du marche de l'emploi , in international population conference ,SUSSP , P.12 , June 1985 .

(٤١) Garson , J.P. , Silberman Roxane : l'economie des migrations clandestines .

(٤٢) Yaun Rouber , in l'Economie des migrations clandestine .

(٤٣) Yuan Rober : Iden .

(٤٤) نذكر على سبيل المثال بان احداث (مصلحة عودة وادماج المهاجرين) يرجع الى ١٩٧٥ ضمن ديوان العملة التونسي بالخارج والتشغيل والتكوين المهني سابقا ـ وتطورت هذه المصلحة لتصبح ادارة معنية (بالعمل الاجتماعي والعودة ضمن ديوان النهوض بالتشغيل والعملة التونسية بالخارج حاليا) .

(٤٥) المصادر الاحصائية التي يمكن الرجوع اليها لتقدير حجم العائدين :

- ادارة المصالح القنصلية التابعة لوزارة الشؤون الخارجية التونسية التي تجمع شهادات تغيير الاقامة للمهاجرين العائدين . الوثيقة التي تمكن العامل بالتمتع بالاعفاءات الجمركية (سيارة ، اثاث اومعدات . . . الخ) .
- مصالح ديوان النهوض بالتشغيل والعملة التونسي بالخارج .
- بعض المصالح السابقة للديوان التونسي .
- مكتب الديوان القومي للهجرة الفرنسي بتونس بخصوص العودة من فرنسا .

(٤٦) BEL HADK ZEKRI-M.S.S. MENNEN , Attitudes et Aspirations des travelleurs emigres face au retour definnitif . Projet REMPLOD-1977. TRICART-ABOUSAADA. L'emigration tunisienne et LA question du retour . GREGE lilles , 1982 Actualites migrations n 123 Avril 86 .

(٤٧) دراسة حول مشاريع العودة :

(٤٨) فالترشولفيد : العمال المهاجرون والعودة الى بلدان الاصل ـ ندوة الاطراف الصناعية . أثينا ١٩٦٦ (الاصل بالفرنسية) .

(٤٩) رشيد شاكر : اي مستقبل للهجرة الجزائرية ، اشكالية الاندماج للعمال المهاجرين (دكتوراة مرحلة ثالثة) قروسومر : ١٩٧٨ ـ الاصل بالفرنسية .

(٥٠) المهاجرون لايرغبون لافي العودة الى الفلاحة التي حولتهم إلى فلاحين ولا إلى الصناعة التي منحتهم (في حالة تمكنهم من العمل فيها صفة STATUS البروليتاري المهاجر ص ٢٢٤ .

(٥١) Mustapha Kharmande , «Gommes-nous des traities» , Le «Monde» .

(٥٢) Mokhtar Lakhal : le «Monde» .

